

شرح كاشفة السجاء للشيخ الامام العالم الفاضل
أبي عبد المعطى محمد نووى على سفينة النجا
في أصول الدين والفقه للشيخ العالم
الفاضل سالم بن سمير الحضري
على مذهب الامام الشافعي
نفعنا الله بهم
آمين

﴿ وهامشه المتن المذكور ﴾

﴿ قد طرز هامشه أيضا بالكتاب الجليل المسمى بالراس
الديعة في أصول الدين وبعض فروع الشريعة على
مذهب الامام الشافعي أيضا رضى الله عنه ﴾

﴿ طبع بمطبعة شركة ﴾

دار الكتب العلمية

﴿ على نفقة ﴾

﴿ أصحابها مصطفى الباني الحاي وأخويه بكرى وعيسى ﴾
﴿ بمصر ﴾

فأولانفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفق من شاء من أئمة الأئمة صل الطاعات * واكتساب أكل السعادات * وأشهد أن لا اله الا الله المصطفى (وأشهد) أن سيدنا محمد أعمده ورسوله أفضل المخلوقات * صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه بالاحسن الميراث * صلالة وسلاماً ما من مادامت الارض والسموات * ما بعد * وفي قول اعمداً فخير المصطفى لرحمة بالخير الحبيب * لكثرة التقصير والمساوي * أنوع المصطفى محمد بن عيسى الحماوي * أشبه ما هما الذي اقبلنا الله ربي منشأ ودار اعداء الله بنوه وسنرى الدار بن عونه (هذه) سموات نافعه ان شاء الله * لي على المختصر المصطفى في أصول الدين والفقه للشيخ العالم الفاضل سالم بن سميح الحصري الملقب بالهادي واهل بيته نور الله صرحهم مسائله وتفك مشكله وتفصل مجمله وصعابه كونه يذكره المصطفى ولله صرح من شلى من * شاء * نسي (وسميتها كاشفة الحجاب شرح سميح الدجا) وأوصيته بالاحسن بالفقه وعنده اقتداء كتاب الله تعالى في كونه مترجماً من الاسور اسورا ولا نه أنعت على الدرس والتحصيل * وفجعت فيه فصل الصيام * ان شاء الله تعالى ليريد البصير على العوام * بعون الملك العلام * وحاشاه كهيئة المتى مع الشرح في المشاكاة ليوافق صورة الفرع صورة الاصل فان شرط المرافقة الموافقة بسأله سبحانه تبارك وتعالى أن يعين على اكملها ويسر الاسباب في اقتناها واحتتامها وما حصى على جمعها الارحاء دعوته رجل صالح يدفع مهاجمة مثله فيعود ونفعها على في نرى لحديث ادمان ابن آدم انقطع عمله الا من الاث صدقة حاربه أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوله أو أباوان كملت أهله لهذا الشأن والحال قصدت المشبه لرحال لا فور بصحتي اياهم لما ورد في الخبر من شبهة يقوم وهو منهم وأردت العوض في محنتهم لاحشر معهم لحديث البخاري بخبر المرء مع من أحب وبدي لمن وقف على هموة أن يصلحها بعد التأمل بسأل الله تعالى أن يذل حاله الى أحسن الاحوال وأن يجعله آمن سمي اليه الناس لاحد العالم لخطوط الدنيا القانية وأن يتم ما خطر الى وجهه * ذكر * الى الاله النورية (قال المصنف) رحمة الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي بكل اسم من أسماء الذات الالهية المودوف بكمال الافعال أو بأرادة ذلك أو بامر مكره أو مستعينا بغيره بذلك شيها أحمد لمصطفى في حاشيته على أصول الفقه * ابتدأ المصنف كتابه بالنسبة له افتداء ما لكتاب العزيز في ابتدائه بها أي في اللوح المحفوظ أو بعد مدحه وترتيبه في المصنف وأما ما روي أن أول ما كتبه بقلمه في الدواب وأما توب على من تاب وهو في ساق العرش وامتنالا واطاعة لامره صلى الله عليه وسلم في قوله أول ما كتبه بقلمه بسم الله

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين

والولاية والسلام على

سيدنا محمد

المرسلين وعلى آله

وصحبه أجمعين ما ينبغي

له ما حسا الى يوم

الدين (ما بعد) وهذا

شرح في أصول الدين

وحله من فروعه على

ذهب الامام الشافعي

رضي الله عنه (سبحه

الرياض الدبعة في

أصول الدين وبعض

الرحمن الرحيم فإذا كتبتم كتابا فكتبوها أولا وهي مفتاح كل كتاب أنزل ولما نزل على جبريل بها أعادها ثلاثا وقال هي لك ولا تمك فزهم لا يدعوهافي شيء من أمورهم فاني لم أدعها طرفة عين منذ نزلت على أيبك آدم عليه السلام وكذا الملائكة وفي رواية إذا كتبتم كتابا فكتبوها في أوله بسم الله الرحمن الرحيم وإذا كتبتموها فافروها وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال تخلقوا باخلاق الله ولا شك ان عادته تعالى في ابتداء كل سورة الا تيان بالبسملة سوى براءة فنحن مأمورون به وعملنا بحديث أبي داود وغيره كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبر وأقطع وأجندم والبال الشرف والعظمة أو الحال والشأن الذي يهتم به شرعا ومعنى الاهتمام به طلبه أو إباحته بان لا يكون محرما لذاته ولا مكروها لذاته لكن لا تطلب البسملة على محقرات الامور ككفن زبل ولا تطالب للذكر المحض كالتليل وقال الشيخ عميرة والبال أيضا القاب كأن الامر اشرف وعظمه ملك قلب صاحبه لاشتغاله به وفي قوله فيه للسببية على قياس قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة أي بسببها حبستها وهي امرأة من بني اسرائيل والابر مقتطوع الذنب والاقطع من قطعت يدها أو احدها والاجندم بالذال المحجمة المقتطوع اليد وقيل الذاهب الانامل وقال البراوي هو علة معروفة فهو من باب التشبيه بالبليغ ومعنى الحديث كل شيء لا شرف وعظمة أو كل شيء يطلب أو يباح أو كل شيء له قلب أي ملك قلبا لا يبدأ بسبب ذلك الشيء بسم الله الرحمن الرحيم وهو كالحيو ان المقتطوع الذنب أو كمن قطعت يده أو كمن ذهب أنامله أو كمن به جذام في نقصه وعيبه شرعا وان تم حسا * واختاف في البسملة هل هي آية من النسخة ومن كل سورة فعند مالك أنها ليست آية من النسخة ولا من كل سورة وعند عبد الله بن المبارك أنها آية من كل سورة وعند الشافعي أنها آية من الفاتحة وتردد في غيرها ولم يختلفوا في النمل في عهدهما من القرآن * ومن خواصها اذا تلاها شخص عند النوم احدى وعشرين مرة أمن تلك الليلة من الشيطان وأمن بئنه من السرقة وأمن من موت الفجأة وغير ذلك من البليات أفاده أحد الصاوي (الجد) أي الثناء بالكلام على الجليل الاخيارى مع جهته لتبجيل والتعظيم سواء كان في مقابلة نعمة أم لاستحقاق (لله) وهذا هو الجد اللغوي الذي طلبت المداة به وأما الجد الاصطلاحي فلا يطلب البداءة به وهو فعل يدل على تعظيم المنعم من حيث كونه من معما على الحامد أو غيره سواء كان ذلك قولاً باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو عملاً بالاركان التي هي الاعضاء (رب) أي مصلح (العالمين) لما افتتح بالبسملة افتتحا حقيقيا افتتح بالجدلة افتتحا اضافيا جمعاً بين حديثي البسملة والجدلة واقترن بالكتاب أيضاً وعملنا بحديث ابن ماجه كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالجدلة فهو أجندم وفي رواية فهو أقطع وفي رواية فهو أبر والمعنى على كل مقتطوع البركة وناقصها وقبلها قال النووي رحمه الله تعالى يستحب الجد في ابتداء الكتب المصنفة وكذا في ابتداء دروس المدرسين وقراءة الطالبين بين يدي المعلمين سواء قرأ حديثاً أو فقهها أو غيرها وأحسن العبارات في ذلك الجد لله رب العالمين وقال بعض الشافعية أفضل المحامد أن يقال الحمد لله جوا في نعمه ويكافئ من يده وقيل أفضل المحامد أن يقال الحمد لله بجميع محامده كلها ما علمت منها وما لم أعلم زاد بعضهم عدد خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم وفي خبر ابن ماجه عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى ما يحب قال الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وإذا رأى ما يكره قال الحمد لله على كل حال رباني أعوذ بك من حال أهل النار (وبه) لا بغيره (نستعين) أي نطلب المعونة فتتقديم الجار والمجرور لافادة الاختصاص (على أمور الدنيا ولدين) يطلق الدين لغة على معان كثيرة منها الطاعة والعبادة والجزاء والحساب وشرعاً على ما شرعه الله على لسان نبيه من الاحكام وسمى ديننا لتنادين لا أي نعتقد وننقاد وسمى أيضاً ملّة من حيث ان الملك يملكه أي يلقيه على الرسول وهو يملكه علينا وسمى أيضاً شرعاً وشرعة من حيث ان الله شرع لنا أي دينه لنا على لسان النبي صلى الله عليه وسلم (وصلى الله) أي زاده الله عطفاً وتعظيماً (وسلم) أي زاده الله تحية عظمى بلغت الدرجة القصوى * مسألة * قال اسمعيل الحامدي فان قيل الرحلة للنبي حاصلة

الحمد لله رب العالمين
* وبه نستعين على
أمور الدنيا والدين
* بحسبى الله وسلم

فروع الشريعة

راجيا من الله أن ينفعني

به طيبه العلم لا ينهيه

المبتدئين وان يوجه

اليه رغبة الراغبين

(اعلم) أنه يجب على كل

شخص من المكافين

ولو كان رفيقا أن

يعرف أركان الاسلام

والايمان فاركان

الاسلام خمسة أن تشهد

أن لا اله الا الله وأن

محمد رسول الله وتقيم

الصلاة وتؤتي الزكاة

وتصوم رمضان وتحج

البيت الحرام ان

استطعت اليه سبيلا *

وأركان الايمان ستة أن

تؤمن بالله وملائكته

وكتبه ورسوله واليوم

الآخر وبالقدر خير

وشره ويجب عليه أيضا

أن يعترف بعقائد

الايمان وهي الصفات

الواجبة لله تعالى

والمستحيلة عليه والجزاء

في حقه والصفات

الواجبة للرسول عليهم

الصلاة والسلام

والجائزة في حقهم
(فيجب) لله تعالى
الوجود والقدم والبقاء
ومخالفته تعالى لجميع
خلقه وقيامه تعالى
بنفسه ومعناه أنا تعالى
لا يفتقر الى ذات يتوهم
بها ولا الى موجود
يوجد بل هو تعالى
الموجد للاشياء كلها
ويجب له تعالى الـ ^{حداية}
ومعناها أنه تعالى ^{ثاني}
له في ذاته ولا في صفاته
ولا في أفعاله فهذا
صفات الاولى منها
تسمى صفة نفسية
وهي الوجود والنجسة
التي بعدها يقال لها
صفات سلبية ويجب
له تعالى أيضا سبع
صفات يقال لها صفات
المعاني وهي القدرة
والارادة والعلم المحيط
بجميع المعلومات
والحياة والسمع والبصر

فطلبها لتحصيل الحاصل فالجواب أن المقصود بصلاتنا عليه طلب رجعة لم تكن فانه ما من وقت الا وهناك رحمة لم تحصل له فلا يزال يترقى في السمكات الى المالا نهاية فهو ينتفع بصلاتنا عليه على الصحيح لكن لا ينبغي أن يقصد المصلحة ذلك بل يقصد التوسل الى ربه في نيل مقصوده ولا يجوز الدعاء للنبي صلى الله عليه وسلم بغير الوارد كرجحه الله بل المناصب والالات في حق الانبياء الدعاء بالصلاة والسلام وفي حق الصحابة والتابعين والاولياء والمشايخ بالترضى وفي حق غيرهم يكفي أي دعاء كان انتهى (على سيدنا محمد) هو أفضل أسمائه صلى الله عليه وسلم والمسمى له بذلك جده عبد المطلب في سابع ولادته لموت أبيه قبلها فقبل له لم سميت به محمدا وليس من أسماء آبائك ولا قومك فقال رجوت أن يحمد في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه وقيل المسمى له بذلك أمه أنها ملك فقال لها جلت بسيد البشر فسميه محمدا وانما أتى بالصلاة في أول كتابه على رسول الله صلى الله عليه وسلم عملا بالحديث القدسي وهو قوله تعالى عبيد لم تشكرني اذ لم تشكر من أجزيت النعمة على يدي ولا شك أنا صلى الله عليه وسلم الواسطة العظمى لتأتي كل نعمة بل هو أصل الوجود لكل مخلوق آدم وغيره بقوله صلى الله عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم يزل الملائكة تضي عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب قال عبد المعطي السملاني في معنى هذا الحديث أي من كتاب الصلاة وصلّى أو قرأ الصلاة المرسومة في تأليف حافل أو رسالة لم يزل الملائكة تدعوا له بالبركة أو تستغفر له (خاتم النبيين) بفتح التاء وكسر هاو الكسرا شهر أي طابعهم كفي المصباح فلانبي بعدد صلى الله عليه وسلم فهو آخرهم في الوجود باعتبار جسمه في الخارج (وآله) وهم جميع أمة الاجابة خبر آل محمد كل تقى آخرجه الطبراني وهو الانسب بمقام الدعاء ولوعا صين لانهم أحوج الى الدعاء من غيرهم وأما في مقام الزكاة فلم يرد بالآل هم بنو هاشم وبنو المطلب (تنبيه) أصل آل أهل قلب الهاء هم ذوو صلات قلبها ألفا ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها هـ نامذهب سيدييه وقال الكسائي أصله أول على وزن جل حركت لو او انفتح ما قبلها قلبت ألفا (وصحبه) وهو من اجتماعه ومنايا النبي صلى الله عليه وسلم بعد الرسالة ولو قبل الامر بالدعوة في حال حياته اجتماعا متعارفا بان يكون في الارض ولو في ظلمة أو كن أعمى وان لم يشعر به أركان غيرهم أو مارا أحدهما على الآخر ولو انما أو لم يجتمع به لكن رأى النبي أو رآه النبي ولو مع بعد المسافة ولو ساعوا واحد بخلاف الثاني مع الصحابي فلا تثبت التبعية الا بطول الاجتماع معه عرفا على الاصح عند أهل الاصول والفقهاء أي لا يكفي مجرد اللقاء بخلاف لقاء الصحابي مع النبي لان الاجتماع به يؤثر في النور القاهي أضعاف ما يؤثر الاجتماع الملو بل بالصحابي وغيره لكن قال أحمد السجسي الثاني هو من لقي الصحابي ولو قبله ولو لم يسمع منه ثم علم أن الخلفاء الاربعة في الفضل على حسب ترتيبهم في الخلافة عند أهل السنة فافضلهم أبو بكر واسمه عبد الله ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم وبذلك حديث ابن عمر كذا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع خير هذا الامة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي فلم ينهنا * وبابهم في الافضلية السنة الباقية وهم طلحة والزبير وعبد الرحمن وسعد وسعيد وعاصم ولم يرد نص بتفاوت بعضهم على بعض في الافضلية فلا نقول به أمان اجتماع بالانبياء قبله صلى الله عليه وسلم فيقال لهم حوار يون (أجمعين) توكيد لآله وصحبه (تنبيه) قال محمد الاندلسي أما جمع وتوابعه فعارف بالعلوية الجنسية وأما النفس والعين وكل فعارف باضافتها للضمير المؤكد (ولاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم) أي لا نحول عن معصية الله الا باله ولا قوة على طاعة الله الا بعون الله هكذا ورد تفسيره عنه عليه السلام عن جبريل أقاده شيخنا يوسف السنبلاوي والعلی المرتفع الرتبة المنزه عما سواه والعظيم ذو العظمة والكبرياء قاله الصاوي وانما أتى المصنف بالحوقلة لاجل التبري منها فهذه علامه الاخلاص منه رضي الله عنه كما قال بعضهم صحح عملا بالاخلاص وصحح اخلاصا بالتبري من الحول والقوة وأيضا هي غراس الجنة كما في حديث المعراج لما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم سيدنا ابراهيم عليه السلام جالسا عند باب الجنة على كرسي من زبرجد أخضر قال السيد نار رسول الله صلى الله عليه وسلم

مرأمتك فلكثر من غراس الجنة فان أرضها طيبة واسعة فقال وما غراس الجنة فقال لاحول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم وقال القليوبي في شرح المعراج فائدة روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من مشى الى غريمه بحقه يؤديه اليه صلت عليه دواب الار
 بحر أي حيتانها
 وغرس له بكل خطوة شجرة في الجنة وغفر له ذنب وما من غريم يبلو غريمه أي يعاطله ويسوف به وهو قادر الا
 كتب الله عليه في كل وقت أعما ومن خواصهما في فوائد الشرحي قال ابن أبي الدنيا بسنده الى النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قال من قال كل يوم لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثلاثمائة مرة فرج الله عنه أي أفلها ذلك ذكره
 أيضا اذا نزل بالانسان مهم وتلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثلاثمائة مرة فرج الله عنه أي أفلها ذلك ذكره
 شيخنا يوسف في حاشيته على المعراج **تنبيه** قال العلماء رضى الله عنهم علم أنه لا يشا ذا كر على ذكره
 الا اذا عرف معناه ولو اجالا بخلاف القرآن في شاب قارئه مطلقا بعبارة على ذلك القليوبي **فائدة** قال المقدسي
 رحمه الله تعالى الالف واللام في أسماء تعالي للكمال لا للمعوم ولا للعهد قال سيديون نكسكون لام التعريف للكمال
 تقول زيد الرجل أي الكمال في الرجولية وكذلك هي من أسمائه تعالى ذكره في القولين أحد التونسي في
 نشر اللآلئ (واعلم) ان لفظ الجلالة أعرف المعارف باتفاق ويحكي ان سيديون يرى في المنام وأخبر بان الله
 تعالى أكرمه بكرامة عظيمة بقوله ان اسمه تعالى أعرف المعارف

فصل في بيان دعائم الاسلام وأساسها وأجزائها (أركان الاسلام خمسة) فلا ينبغي تغييرها فإضافة الأركان
 من إضافة الأجزاء الى السكل أي الدعائم والاساس والأجزاء التي يتركب الاسلام منها خمسة فلا يكون من غيرها
 قال الباجوري الاسلام لغة مطلق الانقياد أي سواء كان للاحكام الشرعية أو لغيرها وشرعا لا انقياد للاحكام
 الشرعية وفيل الاسلام هو العمل انتهى أولها (شهادة) أي تيقن (أن لا اله الا الله) أي لا معبود بحق موجود (الا
 الله) وهو متصف بكل كمال لانها بانه لا يعامله الا هو ومنزدة عن كل نقص ومنفردة بالملك والتدبير واحد في ذاته
 وصفاته وأفعاله (وأن محمدا) ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف (رسول الله) واختلاف العلماء
 في بعثة النبي صلى الله عليه وسلم الى الملائكة على قولين وخزم الحليمي والبيهقي أنه لم يكن مبعوثا اليهم ورجح
 السيوطي والشيخ تقي الدين السبكي أنه كان مبعوثا اليهم وزاد السبكي أنه صلى الله عليه وسلم مرسل الى جميع
 الانبياء والامم السابقة وأن قوله صلى الله عليه وسلم بعثت الى الناس كافة شامل لهم من لدن آدم الى قيام الساعة
 ورجحه البارزي وزاد انه مرسل الى جميع الحيوانات والجمادات من رمل وحجر ومدر وزيد على ذلك انه مرسل
 الى نفسه ذكر ذلك في تزيين الاراتك قال صلى الله عليه وسلم وأرسالت الى الخلق كافة **فائدة** قال الباجوري
 وقد ذكر بعضهم ان من تمام الايمان أن يعتقد الانسان انهم يجتمع في أحد من المحاسن الظاهرة والباطنة مثل
 ما اجتمع فيه صلى الله عليه وسلم (و) ثانيها (اقام الصلاة) وهي أفضل العبادات البدنية الظاهرة وبعدها الصوم
 ثم الحج ثم الزكاة ففرضها أفضل الفرائض ونفلها أفضل النوافل ولا يعذر أحد في تركها مادام عاقلا وأما العبادات
 البدنية القلبية كالايمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرجاء والرضا بالقضاء والقدر ومحبة الله تعالى
 والتوبة والتطهر من الرذائل كالطمع ونحوه فهي أفضل من العبادات البدنية الظاهرة حتى من الصلاة فقد ورد
 تفكير ساعة أفضل من عبادة ستين سنة وأفضل الجميع الايمان **فائدة** قال جمهور العلماء ان التفكير على
 خمسة أوجه اما في آيات الله ويلزمه التوجه اليه واليقين به أو في نعمته الله ويتولد عنه المحبة أو في وعده الله ويتولد
 عنه الرغبة أو في وعيد الله ويتولد عنه الرهبة أو في تقصير النفس عن الطاعة ويتولد عنه الحياء بالفتح والمدهو
 الانقباض والانزواء قال أحد بن عطاء الله من علامات موت القلب عدم الحزن على ما فاتك من الطاعات وترك
 الندم على ما فعلته من وجود الزلات وقال أيضا الحزن على فقدان الطاعات في الحال مع عدم النهوض أي
 الارتقاء اليها في المستقبل من علامات الاغترار **فائدة** قال بعضهم محبة الله على عشرة معان من جهة

فصل في أركان

الاسلام خمسة شهادة
 أن لا اله الا الله وأن محمدا
 رسول الله واقام الصلاة

والكلام الخالي عن
 الحروف والاصوات
 وغيرها مما يوجد في
 كلام الحوادث
 (ويستحيل) عليه
 تعالى العدم والحدوث
 والفناء وعيائه تعالى
 لشي من خلقه وافتقاره
 الى ذات أو موجد وان
 لا يكون واحدا في ذاته
 أو صفاته أو أفعاله
 ويستحيل عليه تعالى
 العجز ووجود شيء من
 العالم بغير ارادته تعالى
 والجهل بشئ من
 المعلومات والموت
 والصمم والعمى والسك
 أو وجود حرف أو
 صوت في كلامه القديم
 (ويجوز) في حقه
 عز وجل فعل كل ممكن
 وتركه (ويجب) له تعالى
 اجالا كل كمال يليق
 بذاته العلية ويستحيل
 عليه جميع المقائص

وايتاء الزكاة

(والدليل) على ذلك
كاه وجود هذا العالم على
هذا الشكل البديع
(ويجب) للرسول عليهم
الصلاة والسلام الصدق
في جميع ما أخبر به ولو
بالمزح والامانة والفظانة
وتبليغ ما أمر واقتبيلته
للخلق (ويستعمل)
عليهم الكذب والخيانة
والبلادة وكنان شيء
ما أمروا بتبليغه
(ويجوز) في حقهم
صفات البشر التي لا
تنقص بسببها مراتبهم
العالية كالأكل والشرب
والمرض والوقاع الحلال
(ويجمع) معنى هذه
الصفات كلها قول لاله
الا الله محمد رسول الله
(ويجب) على المكاف
أيضا أن يعتقدا أن
الملائكة عليهم الصلاة
والسلام من جملة عباد
الله المكرمين وانهم
معصومون من جميع
المعاصي منزهون عن
صفات البشر وأنه لا يعلم

العبد * أحدها أن يعتقدا أن الله تعالى محمود من كل وجه وبكل صفة من صفاته * ثانيها أن يعتقدا أنه محسن الى
عباده منعم متفضل عليهم * ثانيها أن يعتقدا ان الاحسان منه الى العبد أكبر وأجل من أن يقابل بقول وعمل منه
وان حسن وكثر * رابعها أن يعتقدا قضاياه عليه وقلة تكاليفه * خامسها أن يكون في عامة أوقانه خائفا وجلال
من اعراضه تعالى عنه وسلب ما كرمه به من معرفة وتوحيد وغيرهما * سادسها أن يرى أنه في جميع أحواله
وأمله مقتدر اليه لا غنى له عنه * سابعها أن يدعى كرمه باحسن ما يقدر عليه منه * ثامنها أن يحصر على اقامة
فرائضه وأن يتقرب اليه بنوافله بقدر رفاقته * تاسعها أن يسرى يفرح بما سمع من غيره من ثناء عليه أو تقرب
اليه وجهاد في سبيله سرا وعلاية نفسا ومالا ولدا * عاشرها ان اذا سمع من أحد ذكر اله أعانه * (تنبيه)
الصلاة والزكاة والحياة اذ لم تصف تكتب بالواو على الاشهر اتباعا للصحف ومن العلماء من يكتبها بالالف أما اذا
أضيفت فلا يجوز كتابتها بالالف سواء أضيفت الى ظاهر أو مضمرة كما قاله ابن الملقن (و) ثالثها (ايتاء الزكاة)
أي اعطاءها لمن وجب من المستحقين فور اذا تمكن من الاداء مع وجوب التعميم وهم ثمانية أنواع الاول فقير
وحده هو الذي لا مال له أصلا ولا كسب كذلك حلالين والمراد بالكسب هنا طلب المعيشة وأوله مال فقط حلال لا
يسد من جوعته مسدا من كفاية العمر الغالب على المعتمد عند توزيعه عليه ان لم يتجر فيه بحيث لا يبلغ النصف
كان يحتاج الى عشرة دراهم ولو وزع المال الذي عنده على العمر الغالب لخص كل يوم أربعة أو أقل بخلاف
من قدر على نصف كافيه فانه مسكين وأما ان اتجر فالبقرة بكل يوم أوله كسب فقط حلال لا يفي به لا يسد مسدا من
كفايته كل يوم كمن يحتاج الى عشرة ويكتسب كل يوم أربعة فاقول أوله كل منهم ولا يسد مجموعهم مسدا من
كفايته * والثاني مسكين وهو من قدر على مال أو كسب أو عليهم ما عايسد كل منهم أو مجموعهم من جوعته
مسدا بحيث يبلغ النصف فأكثر ولا يكفيه كمن يحتاج الى عشرة ولا يملك أولا يكتسب الاخسة أو تسعة ولا
يكفيه الا عشرة ويمنع فقر الشخص ومسكنته كفايته بنفقة الزوج والقرىب الذي يجب الاتفاق عليه كاب وجد
لنحو عم وكذا اشتغاله بنوافل والكسب يمنعها فانه يكون غنيا ولا يمنع ذلك اشتغاله بعلم شرعي أو علم آلات
والكسب يمنعها لان فرض كفاية اذا كان زائدا عن علم الحلات والافه وفرض عين كباين ذلك شيخي خنا أحد
النحر اوى ولا يمنع ذلك أيضا مسكنه وخادمه وثياب وكتب له يحتاجها وما له غائب بمرحلتين أو مؤجل فيعطى
ما يكفيه الى أن يصل ماله أو يحل الاجل لانه الآن فقير أو مسكين * والثالث عامل كساع يعمل في أخذها من
أرباب الاموال وكتب ما أعطاه أربابها وقلمه بقسهما على المستحقين وحاشي يجمع الملاك أو ذرى
السهمان لا قاض ووال * والرابع المؤلفان قسم الامام وهم أربعة من أسلم ولكنهم ضعيف يقين وهو الايمان
أو فويه ولكن له شرف في قومه يتوقع باعطائه اسلام غيره من الكفار أو من يكفينا شر من يايه من الكفار ومن
يكفينا شر من الزكاة فهذان القسمان الاخيران انما يعطيان اذا كان اعطاؤهما أهون علينا من تجهيز جيش
نبعته للكفار أو مائى الزكاة أما القسمان الاولان فلا يشترط في اعطائهم ذلك * والخامس الرقاب وهم المكاتبون
لان غيرهم من الارقاء لا يملكون ذلك اذا كانوا غير المزمكي ولولنحو كافر وهاشمي ومطلي فيعطون ما يعينهم
على العتق ان لم يكن معهم ما يفي بنحوهم ولو بنيران سيدهم ويشترط كون الكتابة صحیحة بان تستوفي
شروطها وأركانها فاركها أربعة أحد هارقي وشروط فيه اختيار وعدم صبا وجنون وأن لا يتعلق به حق
لازم كالرهون وثانيها صيغة وشروط فيها لفظ يشعر بالكتابة ليجابا ككاتبك أو أنت مكاتب على دينارين
ثانيهما في شهر من فان أدبهما الى فانت حر وقبولا كقبت ذلك وثالثها عوض وشروط فيه كونه ديناً ومنفعة
مؤجلا بنجمين فأكثر ولا يجوز أقل من نجمين ولا بد من بيان قدر العوض وصفته وعدد النجوم وقسط كل
نجم ورابعها سيد وشروط فيه كونه بخارا أهل تبرع ولاء فلا تصح من مكره ومكاتب وان أذن له سيده ولا من صبي

ومجنون ومجورسفه وأولياهم لامن محجور فلس ولا من مرتد لان ملكه موقوف ويجوز صرف الزكاة اليهم قبل حلول النجوم على الأصح ولا يجوز صرف ذلك الى سيدهم الا باذن المكاتبين لكن ان دفع الى السيد سقط عن المكاتب بقدر المصروف الى السيد لان من أدى دين غيره بغير اذنه برئت ذمته أما المكاتب كتابته فاسدة وهو من لم يستوف تلك الاركان والشروط فلا يعطى شيأ من الزكاة * والسادس الغارم وهو ثلاثة من تدان لنفسه في أمر مباح طاعة كان أولا وان صرف في معصية أو في غير مباح تخمروتاب وظن صدقه في توبته أو صرفه في مباح فيعطى مع الحاجة بان يحل الدين ولا يقدر على وفائه أو تدان لاصلاح ذات الحال بين القوم كان خاف فتنة بين قبيلتين تنازعنا بسبب قتيل ولو غير آدمي بل ولو كلبا فتعمل ديننا سكين للفتنة فيعطى ولو غنيا وتدان اخيمان فيعطى ان أعسر مع الاصيل وان لم يكن متبرعا باضمان أو أعسر وحده وكان متبرعا بالضمان بخلاف ما اذا ضمن بالاذن * والسابع سبيل الله وهم الغزاة المتطوعون بالجهاد أى الذين لازرق لهم في النية فيعطون ولو أغنياء اعانة لهم على الغزو * والثامن ابن السبيل وهو على قسمين مجازى وهو من شئ سفر من بلد مال الزكاة وحقه بقى وهو مار ببلد الزكاة في سفره وذلك ان احتاج بان لم يكن معه ما يوصله مقصده أو ماله فيعطى من لامل له أصلا وكذا من له مال في غير الباد المنتقل اليه بشرط أن لا يكون سفره معصية قال في المصباح وقيل للمسافر ابن السبيل لتأبسه به أى بالسبيل والطريق قالوا والمراد بان السبيل في الآية من انقطع عن ماله انتهى * **خاتمة** * وشروط اخذ الزكاة من هذه الثمانية حرية واسلام وأن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقة أساخ الناس وانها لا تحل لمحمد ولا آل محمد ووضع الحسن في فيه ثمرة أى من تمر الصدقة فزعرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بلعابه وقال كخ كخ انا آل محمد لا تحل لنا الصدقات ومعنى أساخ الناس لان بقاءها في الاموال بدنسها كما يدنس الثوب الوسخ وقوله كخ كخ كما قال الصبان نقلا عن ابن قاسم هو بكسر الكاف وتشديد الخاء سا كنة ومكسورة وعن القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجوز فتح الكاف وهي اسم صوت وضع لزجر الطفل عن تناول شئ ونقل عن الاصطخري القول بجواز صرف الزكاة لى بنى هانم وبنى المطلب عندهم من خمس الخمس قال البيهقورى ولا بأس بتقليد الاصطخري في قوله الآن لاحتيالهم وكان الشيخ محمد الفضالى رحمه الله يميل الى ذلك محبة فيهم نفعنا الله بهم (و) رابعها (صوم رمضان) وفرض في شعبان السنة الثانية من الهجرة فصام صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات واحدا كاملا وثمانية نواقص **تنبيه** * اعلم ان رمضان غير منصرف للعامة الا ان كان المراد بكل رمضان من غير تعيين واذا أريد بذلك صرف لانه نكروا بقاء الالف والنون الزائدتين لا يقتضى منعه من الصرف كما قاله الشرفاوى قال أبو القاسم الحريرى في كتابه بنت الليلة من بحر الرجز

ومنه ما جاء على فعلانا * على اختلاف فأنه أحيانا

تقول مروان أتى كرمانا * ورحمة الله على عثمانا

فهذه ان عرفت لم تنصرف * وما أتى منسكرا منها صرف

قال عبد الله الفاكهى أى ومن غير المنصرف العلم المزيد في آخره ألف ونون الجاني على وزن فعلان مثاث الفاء كمردان وكرمان وعثمان فهذه ان قصد بها التعريف بالعلمية لم تنصرف لوجود العاتين ككرت بمروان وان قصد بها التنكير صرف لزوال العلمية تقول رب مروان اقيته بالجر والتنوين قال عثمان في تحفة الحبيب وانما سمي هذا الشهر بهذا الاسم لانه مأخوذ من المرض وهو الاحراق لمرض الذنوب فيه أى احرق الله اقال أجد المقرى في المصباح ورمضان اسم الشهر قيل سمي بذلك لان وضعه وافق المرض وهو شدة الحر وجهه رمضان وأرمضاء **تبصرة** * قال أجد الفشنى وقد قيل الصوم عموم وخصوص وخصوص الخصوص

وصوم رمضان

كثرتهم الا الله تعالى
ومنهم جبريل وميكائيل
واسرافيل وعزرائيل
وهؤلاء الاربعة هم
الرؤساء وهم أفضلهم
ومنهم حلة العرش وهم
الآن اربعة ويزاد
عليهم يوم القيامة
اربعة ومنهم منكر
ونكير ورضوان خازن
الجنة ومالك خازن النار
وأن يعتقد أن أفضل
الخلق كلهم نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم ثم
الرسول ثم الانبياء ثم
اللائكة صلوات الله
وسلامه عليهم ثم
الصحابة رضى الله عنهم
وأن يعتقد أن الخلق
كلهم يوتون عند انقضاء
أعمارهم وأن القابض
لارواحهم ملك الموت
وهو عزرائيل وانهم
يسألون بعد دفنهم في
قبورهم الاجاعة
مخصوصين وأنهم
يبعثون يوم القيامة
ويحاسبون في الموقف
على أعمالهم الامن

فالعوم كف البطن والفرج عن قصد الشهوة والخصوص هو كف السمع والبصر واللسان واليد والرجل وسائر الجوارح عن الآثام وخصوص الخصوص صرف القلب عن المغمم الدنية وكفه عما سوى الله بالسكينة (و) خامسها (حج البيت) أي قصده للحج أو العمرة (من استطاع إليه سبيلا) وهو من الشرائع القديمة بل مامن نبي الا وحج خلافا لمن استثنى هو داوودا صالحا * وروى أن آدم حج أربعين سنة من الهند ماشيا وعيسى يتحمل أنا حج قبل رفعه الى السماء وأنه يحج حين ينزل الى الارض وفي الخبر من قضى نسكه وسلم الناس من يده ولسانه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وانفاق الدرهم الواحد في ذلك يعدل ألف فيما سواه رواه الترمذي وورد في الخبر أن البيت الحرام يحجه كل عام سبعون ألفا من البشر فاذا انقضا عن ذلك أتهم الله عز وجل من الملائكة واذا زادوا على ذلك يفعل الله ما يريد وأن البيت المعمور في السماء الرابعة فتحج اليه الملائكة كما تحج البشر الى البيت الحرام (نسكتة) حكى عن محمد بن المنكدر أنه حج ثلاثا وثلاثين حجة فلما كان آخر حجة حجهما قال وهو بعرفات اللهم انك تعلم أنني وقفت في موقفي هذا ثلاثا وثلاثين وقفة فواحدة عن فرضي والثانية عن أبي والثالثة عن أمي وأشهدك يارب أنني قد وهبت الثلاثين لمن وقف، وقفي هذا ولم تتقبل منه فلما دفع أي رحل من عرفات نودي بالبن المنكدر أنت كرم على من خاف الكرم والجود وعزتي وجلالي قد غفرت لمن يفف في عرفات قبل أن أخلق عرفات بالف عام ﴿توضيح﴾ قوله حج بفتح الحاء وكسرها وهو مصدر مضاف لمفعوله ومن فاعله وهو اسم موصول مبني على السكون في محل رفع والتقدير وأن يحج البيت المستطاع ومثل ذلك ما في الحديث لذي رواه الشيخان وهو قوله صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس الى أن قال وحج البيت كما قاله على الاشعري في كتابه المقب بمنهج السالك * وأما حج البيت في قوله تعالى والله على اناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فلا يتعين فيه من للفاعلية بل يحتمل كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطة لفهمه أي من استطاع منهم وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أي فاعليه أن يحج أو شرطية جوابها محذوف أي فليحج كما قاله محمد الصبان في حاشيته وقوله اليه عائدا الى البيت متعاقبا باستطاع وسبيلا امام مفعول به لاستطاع أو تمييز على ما استحسنه شيخنا عمر البقاعي وعمر الجبرقي أي من جهة السبيل ﴿فصل﴾ في بيان جميع ما وجب به الايمان والبراهين الدالة على حقيقة الايمان (أركان الايمان ستة) فاضافة الاركان من اضافة لمتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسرها أي جميع ما وجب الايمان به والبراهين الدالة على حقيقة الايمان ستة لان الايمان الذي هو التصديق القلبي يتعلق بمعنى تمسك بذلك فلا يمان لغة مطلق التصديق سواء كان بما جاء به النبي أو بغيره وشرعا التصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بماعلم من الدين بالضرورة لا مطلقا وهى التصديق هو حديث النفس التابع للجزم سواء كان الجزم عن دليل ويسمى معرفة أو عن تقليد ومعنى حديث النفس أن تقول تلك النفس أي القلب رضيت بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ﴿غرة﴾ مراتب الايمان خمسة * أولها ايمان تقايد وهو الجزم بقول الغير من غير أن يعرف دليلا وهو يصح ايمانه مع العصيان بتركه النظر أي الاستدلال ان كان قادرا على الدليل * ثانيها ايمان علم وهو معرفة العقائد بادلها وهذا من علم اليقين وكلا التسميتين صاحبهما محجوب عن ذات الله تعالى * ثالثها ايمان عيان وهو معرفة الله بمراقبة القلب فلا يغيب ربه عن خاطره طرفه عين بل هيته دائما في قلبه كأنه براه وهو مقام المراقبة ويسمى عين اليقين * رابعها ايمان حق وهو رؤية الله تعالى بقلبه وهو معنى قولهم البارئ يرى ربه في كل شئ وهو مقام المشاهدة ويسمى حق اليقين وصاحبه محجوب عن الحوادث * وخامسها ايمان حقيقة وهو الفناء بالله والسكر بحبه فلا يشهد الاياه كمن غرق في بحر ولم ير له ساحلا والواجب على الشخص أحد القسمين الاولين وأما الثلاثة الأخر فعلاوم ربانية يخص بها من يشاء من عباده * أحدها (أن تؤمن بالله) بأن تعتقد على التفصيل أن الله تعالى

وحج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴿فصل﴾ أركان الايمان ستة أن تؤمن بالله

يدخل الجنة بغير حساب وأن أعمالهم كلها توزن في الميزان وأنهم يمرون جميعا على الصراط وأن المؤمنين يشربون من حوض نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وينالون شفاعته يوم القيامة وأكبر شفاعته صلى الله عليه وسلم الشفاعة العظمى في فصل القضاء وأن يعتقد أن نبينا صلى الله عليه وسلم عربي قرشي وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد ابن عدنان (وأمه) آمنسة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن

موجود قديم باق مخالف للحوادث مستغن عن كل شيء واحد قادر من يد عالم حي سميع بصير متكلم وعلى الاجال ان الله كما لا تنتاهي واعلم ان الموجودات بالنسبة للاستغناء عن المحن والنقص وعدمه أربعة الاول مالا يفتقر لهما معا هو ذات الله الثاني عكسه وهو صفات الحوادث الثالث ما يقوم بمحل دون النقص وهو صفة البارئ أى الذى يخلق الخلق ويظهرهم من العدم الرابع عكسه وهو ذات الخلقين **فائدة** من ترك أربع كلمات كل ايمانه أين وكيف ومنى وكف فان قال لك قائل أين الله فجوابه ليس في مكان ولا بعرضه زمان وان قال لك كيف الله فقل ليس كمثل شيء وان قال لك متى الله فقل له أول بلا ابتداء وآخر بلا انتهاء وان قال لك قائل كم الله فقل له واحد لا من قلة قل هو الله أحد (و) ثانيها أن تؤمن : (ملائكته) بأن تعتقد أنهم أجسام نورانية لطيفة ليسوا ذكورا ولا إناثا ولا خائفين لأب لهم ولا أم لهم صادقون فيما أخبروا به عن الله تعالى لا يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون ولا يتوالدون ولا ينامون ولا يكتسبون أعمالهم لأنهم الكتاب ولا يحاسبون لأنهم الحساب ولا توزن أعمالهم لأنهم لاسيات لهم ويحشرون مع الجن والانس يشفعون في عصاة نبي آدم وبرايم المؤمنين في الجنة ويدخلون الجنة وينتاولون النعمة فيها بما شاء الله لكن قال أحد السحيمي وجاء عن مجاهد ما يقتضي أنهم لا يأكلون فيها ولا يشربون ولا ينكحون وأنهم يكونون كما كانوا في الدنيا وهذا يقتضي أن الحور والولدان كذلك اه ويموتون بالنفخة الاولى الاجلة العرش والرؤساء الاربعة فانهم يموتون بعدها أم قبلها فلا يموت أحد منهم فيجب الايمان بأنهم بالغون في الكثرة الى حد لا يعلمه الا الله تعالى على الاجال الامن ورد تعيينه باسمه المخصوص أو نوعه فيجب الايمان بهم تفصيلا فالأول كجبريل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل ومنكر ونكير ورضوان ومالك ورقيب وعتيق ورومان والثاني كحمة العرش والحفظة والكتبه قال أحد القليوبي واعلم أن جبريل أفضل الملائكة مطلقا حتى من اسرافيل على الاصح قال الجلال السيوطي وأنه يحضر موت من يموت على وضوء قال بعضهم وأفضل الملائكة جبريل ثم اسرافيل وقيل عكسه ثم ميكائيل ثم ملك الموت وقال الفخر الرازي أفضل الملائكة مطلقا حلة العرش والخافون به ثم جبريل ثم اسرافيل ثم ميكائيل ثم ملك الموت ثم ملائكة الجنة فلائكة النار ثم الموكلون بأولاد آدم ثم الموكلون بأطراف العالم وقال الغزالي أقرب العباد الى الله تعالى وأعلامهم درجة اسرافيل ثم بقية الملائكة ثم الانبياء ثم العلماء العاملين ثم السلاطين العادلون ثم الصالحون انتهى وأنت خير بأنه لا يلزم من القرب التفضيل فالوجه تقديم جبريل على اسرافيل انتهى قول القليوبي (و) ثالثها أن تؤمن : (كتبته) معنى الايمان بالكتب التصديق بأنها كلام الله المنزل على رسوله عليهم الصلاة والسلام وكل ما تضمنته حق ونزولها بأن كانت مكتوبة على الألواح كالطوراة أو سموعة من السمع بالمشاهدة كافي ليلة المعراج أو من وراء حجاب كما رقع لموسى في الطور أو من ملك مشاهد كما روى أن اليهود قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تكلم الله وتنتظر اليه ان كنت نبيا كما كلمه موسى ونظر اليه فقال لم ينظر موسى الى الله فنزل وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بأذنه ما يشاء قال السحيمي في تفسير ذلك أى ما صح لبشر أن يكلمه الله الا أن يوحى اليه وحيا أى كلاما خفيا يدرك بسرعة كما سمع ابراهيم في المنام ان الله يأمرك بالذي ولدك وكأطمت أم موسى أن تقذفه في البحر أو من وراء حجاب والا أن يرسل رسولا أى ملكا جبريل فيكلم الرسول أى المرسل اليه بأمر به ما يشاء **فرع** قال سليمان الجمل وعن الحرث بن هشام انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي فقال صلى الله عليه وسلم أحيانا يأتيني في مثل صلصلة الجرس وهو أشده علي فيفصم عني وقد وعيت ما قال وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول والجرس بفتح الجيم والراء وهو ما يعلق على عنق الحمار وقوله فيفصم عني أى ينفصل عني ويفارقني وقوله وعيت من باب وعد أى حفظت ما قال والمراد بالكتب ما يشمل الصحف وقد اشتهر انها مائة وأربعة وقيل انها مائة وأربعة عشر وقال السحيمي والحق عدم حصر الكتب في عدد معين فلا

وملائكته وكتبه

ككلا وبأنه أبيض مشرب بحمرة وأنه خاتم الانبياء والمرسلين وأنه ولد بمكة وبعث بها وهاجر الى المدينة المنورة بعد الاسراء ومات بها ودفن بها في بيت عائشة رضي الله عنها وأن شربعتنه نسخت جميع الشرائع السابقة عليها وتبقى مستمرة الى يوم القيامة (ويجب) على المكلف أيضا أن يعرف شرائع الدين وهي فروعه وأهمها الطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج ونطلب من الله تعالى الاعانة على ذكرها منها والبركة فيه فنقول **كتاب الطهارة** لا يصح الوضوء والغسل وإزالة النجاسة الا بالماء الطهور وهو الذي لم تقع فيه نجاسة ولا شيء طاهر يذوب ولم يكن قليلا مستعملا وينحصر في النازل من السماء والنابع من الارض فاذا وقع فيه شيء من الطاهرات التي تذوب

يقال انها مائة وأربعة فقط لانك اذا تتبعت أى فتشت الروايات تجد انها تبلغ أربعة وعشرين ومائة فيجب اعتقاد أن الله أنزل كتابا من السماء على الاجال لكن يجب معرفة الكتب الاربع تفصيلا وهي التوراة لسيدنا موسى والزيور لسيدنا داود والانجيل لسيدنا عيسى والفرقان خير الخلق سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وعليهم أجمعين ﴿تتميم﴾ روى من حديث أبي ذر قال قلت يا رسول الله فما كانت محف ابراهيم قال كانت كلها أمثالا منها أيها الملك المسلط المبلى المغرور اني لم أبعثك لتجمع الدنيا بعصا على بعض ولكن بعثتك لتردني دعوة المظلوم فاني لأردّها ولو كانت من فم كافر * ومنها وعلى العاقل أن يكون له ساعة ينال فيها به عز وجل وساعة يحاسب فيها نفسه وساعة يتفكر فيها صنع الله تعالى وساعة يتخلو أي يتجرد فيها لحاجته من المطعم والمشرب * ومنها وعلى العاقل أن لا يكون طامع أي مؤملا الا في ثلاث تزود لمعاد ومهمة للماش ولذة في غير محرم * قوله مرممة بفتححات وتشديد الميم أي اصلاح * ومنها على العاقل أن يكون بصيرا برمائه مة بلا على شأنه حافظا للسانه ومن عد كلامه من عمله قل كلامه الا فيما يعنيه بفتح أوله من باب رمى أي ما تعلق عنايته به كما قال ابن حجر في فتح المبين قال أبو ذر أضافت يا رسول الله فما كانت محف موسى قال كانت هي كلها عبرا بكسر العين وفتح الباء جمع عبرة بسكونها مثل سدر وسدره أي مواعظ * منها عجت لمن أيقن بالمولوت كيف يفرح عجت لمن أيقن بالنار كيف يضحك عجت لمن يرى الدنيا وتقلبها بأهلها كيف يطعن اليها عجت لمن أيقن بالقدر ثم يتعجب وفي نسخة كيف يغضب عجت لمن أيقن بالحساب ثم لا يعمل * وفي التوراة يا ابن آدم لا تخف من سلطان مادام سلطاني باقيا وسلطاني باق لا ينفدأ بدأ بفتح الزاء وبالذال المهمة أي لا يفي ولا ينقطع يا ابن آدم خافتك لعبادتي فلا تلعب يا ابن آدم لا تخاف فوات الرزق مادامت خزائني مملوءة وخزائني لا تنفدأ بدأ يا ابن آدم خلقت السموات والارض ولم أعي بخلقهن أيعينني رغيف واحد أسوقه اليك في كل حين وقوله أعي مضارع عي بكسر عين الفعل من باب تعب أي ولم أعجزو يعني بضم حرف المضارعة من أعيال رباعي يا ابن آدم كالأطال بك بعمل غد فلا تظالني برزق غدا يا ابن آدم لي عليك فرضة ولك على رزق فان خالفتني في فرضتي لم أخالفك في رزقك على ما كان يا ابن آدم ان رضيت بما قسمته لك أرحمت بدك وقلبك وان لم ترض بما قسمته لك سلطت عليك الدنيا حتى تركض فيها كركض الوحش في البرية أي الصحراء وعزقي وجلالي لا ينالك منها الا ما قسمته لك وأنت عندى مذموم (و) رابعها أن تؤمن: (رسله) وهم أفضل عباد الله قال تعالى وكلا فضائنا على العالمين بأن نعتد أن الله تعالى أرسل للخاق رسلا رجالا لا يعلم عددهم الا الله أولهم بحسبه آدم وخاتمهم وأفضلهم سيدنا محمد صلى الله تعالى عليهم وسلم وكاهم من نسل آدم عليه السلام وأنهم صادقون في جميع أقوالهم في دعوى الرسالة وفيما بلغوه عن الله تعالى وفي الكلام العرفي نحواً كات شر بت وأنهم معصومون من الوقوع في محرم أو مكروه وأنهم مبلغون مأمر وابتليغه للخاق وان لم يكن أحكاما وأنهم حاذقون بحيث يكون فيهم قدرة على الزام الخصوم ومحاجتهم وابطال دعاويهم فهذه الصفات الاربع تنجب للمرسلين وأما الانبياء غير المرسلين فلا يكونون مبلغين وانما يجب عليهم أن يبلغوا الناس انهم أنبياء ليحترموا والصحيح فيهم الامساك عن حصرهم في عدد لانهم بما أدى الى اثبات النبوة والرسالة لمن ليس كذلك في الواقع أو الى نفي ذلك ممن هو كذلك في الواقع فيجب التصديق بأن الله رسلا وأنبياء على الاجال قال السحجي نعم يجب على المؤمن أن يعلم ويعلم صديقه ونساءه وخدمه أسماء الرسل المذكورين في القرآن حتى يؤمنوا بهم ويصدقوا بجميعهم تفصيلا وان لا يظنوا أن الواجب عليهم الايمان بمحمد فقط فان الايمان بجميع الانبياء سواء ذكر اسمهم في القرآن أو لم يذكر واجب على كل مكاف وهم أي المذكورون في القرآن ستة وعشرون وأربعة وعشرون ونظمتها فقلت

أسماء رسل نقرآن عليك نجب * كما دم ذكر يا بعد يونسهم

نوح وادريس ابراهيم واليسع * اسحاق يعقوب اسمعيل صالحهم

كالهسل أو ينفصل منها
شي كالزعفران وغيره
تغير افا حاشا فهو طاهر
في نفسه لكنه لا يرفع
الحدث ولا يطهر
النجس ولو كان أم
قربة ومثله الماء
المستعمل ان كان أقل
من قنتين ولم يتغير
بالنجاسة والمستعمل
هو الذي رفع به حدث
أو أزيلت به نجاسة وإذا
وقع فيه نجاسة وتغير بها
طعمه أو لونه أو رائحته
ولو تغير ايسرا تنجس
ولو كان قدر البحر فان
لم يتغير بها منه شيء لم
يتنجس الا اذا كان
أقل من قنتين واذا زال
تغيره بنفسه أو بماء
وضع عليه عاد طهورا
وكذا لو زال التغير بماء
أخذ منه وكان الباقي
قلتين (والقائتان)
خمسائة رطل برطل
بغداد و قدروها بخمس
قرب من قرب الحجاز
ولو وقع في السمن مثلا
أوفى الماء القليل نجاسة
لا يراها البصر المعتدل

أيوب هرون موسى مع شعبيهم * داود هود عزير ثم يوسفهم

لوط والياس ذوالكفل وأندحدا * يحيى سليمان عيسى مع محمدهم

هذان من بحر البسيط ومعنى اتحد أن ذالكفل قيل هو الياس وقيل يوشع وقيل زكريا وقيل حزقيال ابن
الجوزلان أمه كانت عجوزا فسألت الله الولد بعد كبرها فوهب لها حزقيال اه قول السحيمي وقال صاحب
بدء الخلق قال وهب بشر بن أيوب يسمى ذالكفل كان مقبلا بالشام مدة عمره حتى مات وكان عمره خمسا
وسبعين سنة وكان قبل شعيب اتمى وأولو العزم منهم خمسة فيجب أن يعلم ترتيبهم في الأفضلية لانهم ليسوا في
مرتبة واحدة والمراد من العزم هنا الصبر وتحمل المشاق والحزم كما فسر به ابن عباس في الآية فافضلهم سيدنا
محمد فسيدنا ابراهيم فسيدنا موسى فسيدنا عيسى فسيدنا نوح صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ويلهم في
الأفضلية بقية الرسل ثم بقية الانبياء وهم متفاوتون فيما بينهم عند الله لكن يتمتع التعيين علينا على تفاوتهم لانه
لم يرد فيه تعلم ثم رؤساء الملائكة كجبرائيل وميخائيل ثم الاولياء خصوصاً سيدنا أبي بكر وبقية الصحابة لحديث ان
الله اختار أصحابي على العالمين سوى النبيين والمرسلين ثم عوام الملائكة ثم عوام البشر (ايضاح) قال الفسني
وقدمت الملائكة على الرسل في الذكر اتباعاً للترتيب الوجودي فان الملائكة مقدمة في الخلق أو للترتيب الواقع
في تحقيق معنى الرسالة فان الله تعالى أرسل الملائكة الى الرسل (و) خامسها أن تؤمن (باليوم الآخر) بأن تصدق
بوجوده وبجميع ما اشتمل عليه كالحشر والحساب والجزاء والجنة والنار سمي بذلك لانه لا ليل بعده ولا نهار
ولا يقال يوم لا تقيد الا لما يقبله ليل أو لانه آخر الاوقات المحدودة أي آخر أيام الدنيا فليس بعده يوم آخر أو
لتأخره عن الايام المنقضية من أيام الدنيا وأوله من النفخة الثانية الى ما لا يتناهى وهو الخلق وقيل الى استقرار
الخلق في الدار بن الجنة والنار فصدده من الدنيا وآخره من الآخرة وهو يوم القيامة وسمى بذلك لقيام الموتى
فيه من قبورهم والقبر من الدنيا وقيل فاصل بين الدنيا والآخرة وقيل أوله من موت الميت فالقبر من الآخرة ولذا
يقولون من مات قامت قيامته أي الصغرى وسمى قيامته على هذا لقيام الميت فيه من الاضطجاع الى القعود
لسؤال المسكين ثم ضم القبر عليه فاشبه يوم القيامة الكبرى وقال الزمخشري أوله من وقت الحشر الى ما لا يتناهى
أو الى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ومقداره بالنسبة الى الكفار خمسون ألف سنة أشد
أهواله وهو أخف من صلاة مكتوبة في الدنيا بالنسبة الى المؤمن الصالح ويتوسط على عصاة المؤمنين وقيل يوم
القيامة فيه خمسون موطناً كل موطن ألف سنة نسأل الله تعالى أن يخففه علينا بمنه وفضله حكاه السحيمي
والفسني (و) سادسها أن تؤمن (بالقدر خيره وشره من الله تعالى) قال الفسني ومعنى الايمان به أن تعتقد
ان الله تعالى قدر الخير والشر قبل خاق الخلق وأن جميع الكائنات بقضاء الله وقدره وهو مريد لها ويكفي
اعتقاد جازم بذلك من غير نصب برهان وقال السيد عبد الله المرغني والايمان بالقدر هو التصديق بأن ما كان
وما يكون يتقدّر من يقول للشيء كن فيكون خيراً أو شراً نفعا أو ضارحوا أو مراً وقال صلى الله عليه وسلم
كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وقال صلى الله عليه وسلم لا يؤمن عبد بالله حتى يؤمن بالقدر خيره
وشره وراه الترمذي واما حديث مسلم في دعاء الافتتاح والشر ليس اليك فعناه ولا شر يتقرب به اليك أو لا
يضاف الى الله تأدياً لان اللاتق نسبة الخير لله والشر للنفس تأدياً قال الله تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله أي
إيجاداً وخلقاً وما أصابك من سيئة فمن نفسك أي كسباً لا خلقاً كما يفسره قوله تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما
كسبت أيديكم لان القرآن يفسر بعضه من بعض وأما قوله تعالى قل كل من عند الله فرجوع للحقيقة وانظر
الى أدب الخضر عليه السلام حيث قال فاراد بك أن يبلغا أشدهما وقال فاردت أن أعيبها وتأمل قول ابراهيم
الخليل عليه السلام الذي خلقني فهو يهدين والذي هو يطعني ويسقين وإذا امرت فهو يشفين حيث نسب
الهداية والاطعام والشفاء لله والمرض لنفسه فلم يقل أمرضني تأدياً بمنه عليه السلام والا فالكل من أفعال الله

وباليوم الآخر وبالقدر

خيرته وشره من الله تعالى

أوميتة ليس لها دم سائل

كعقرب ووزغ ولم

تغيره لم يتنجس

﴿فصل﴾ ويحل

استعمال جميع المواعين

الطاهرة من كل جنس

الامواعين الذهب

والفضة فيحرم استعمالها

لغير ضرورة ويحرم

استعمال المطلي بذهب

أو فضة ان كثر طلاؤه

وتحصل منه شيء بعرضه

على النار

﴿فصل﴾ الحيوانات

كأهنا نجس بموتها الا

الآدمي والسمك

والجراد والمأكول

الذبوح ان ذبح ذبحاً

شرعياً واجلدها تطهر

بالدباغ ظاهراً وباطناً

الاجلد الكلب والخنزير

والمتولد منه ما أومن

أحدهما ولو مع حيوان

طاهر وإذا دبغ الجلد

ولم يغسل بعد دبغه

صار متنجساً فلا يحل

استعماله مع الرطوبة

ولا تصح الصلاة معه الا

بعد غسله

(باب نواقض الوضوء)

نواقض أربعة (الاول)
خروج شئ من القبل
أو الدبر وأن خرج قهرا
وكان طاهرا الأمنى
الشخص الخارج منه
أول مرة (والثاني)
زوال التمييز يجنون أو
سكر أو مرض أو نوم
الأمن نام يمكنه مقعده
من مقره (والثالث)
ملاسة الرجل للراء
الاجنبية من غير حائل
بين حليهما ولو كان
كل منهما ماهر ما وحصت
الملاسة بغير الاختيار
وينتقض بها وضوء كل
منهما (والرابع) مس
قبل الأدعى أو حاققة دبره
بباطن الكف بلا حائل
ولو مع السهو أو الإكراه
وينتقض به وضوء
الماس فقط إلا أن كان
المس بين رجل وأشي
أجنبية فينتقض به
وضوءهما كما سبق
(ويحرم) بالحدث
الاصغر الصلاة
والطواف ومس المصحف
حتى كبسه وصندوقه
مادام فيه ما يحل قلب
ورق المصحف بعد
الان انفصلت الورقة

تعالى قال الله تعالى والله خلقكم وما تعملون أى من خير وشر اختياري واضطراري وليس العبد الا مجرد الميل
حالة الاختيار ولذلك طوبى بالتوبة والاقلاع والندم واستحق التعزير والحدود والثواب والعقاب وهذا هو
السكسب وهو تعلق القدرة الحادثة وقبل هو الارادة الحادثة **(فرع)** اختلفوا فى معنى القضاء والقدر
فالقضاء عند الاشاعرة ارادة الله الاشياء فى الازل على ما هي عليه فى غير الازل والقدر عندهم اياد الله الاشياء
على قدر مخصوص على وفق الارادة فارادة الله المتعلقة بآزلا بآلك تصير عالما قضاء واجباد العلم فيك بعد وجودك
على وفق الارادة قدر وأما عند المتريديين فالقضاء إيجاد الله الاشياء مع زيادة الايقان أى على وفق علمه تعالى
تحيده الله ألا كل مخلوق بحده الذى يوجد عليه من حسن وقبح ونفع وضرر الى غير ذلك أى علمه تعالى
أرلا صفات المخلوقات وقيل القضاء علم الله الارلى مع تعلقه بالمعلوم والقدر إيجاد الله الاشياء على وفق العلم فعلم
الله المتعلق ألا بان الشخص يصير عالما بعد وجوده قضاء واجباد العلم فيه بعد وجوده قدر هذا وقول الاشاعرة
هو المشهور وعلى كل فالقضاء قديم والقدر حادث بخلاف قول المتريديين وقيل كل منهما بمعنى ارادته تعالى
(تفصيل) قال سليمان الجلى كما قال الفيومى فى المصباح والقدر بالفتح لا غير ما يقدره الله تعالى من القضاء والقدر
بسكون الدال وفتحها هو المقدار والمثل يقال هذا قبر هذا أى بمآله وأما القدر فى قوله تعالى انا أنزلناه فى ليلة
القدر فالمعنى ليلة التقدير سميت بذلك لان الله تعالى يقدر فيها ما يشاء من أمره الى مثلها من السنة القابلة من
أمر الموت والأجل والرزق وغير ذلك ويسلمه الى مديرات الأمور وهم أربعة من الملائكة اسرافيل وميكائيل
وعزرائيل وجبريل عليهم السلام وقال مجاهد ليلة الحكم وقيل ليلة الشرف والعظم قيل أوليلة الضيق لضيق
القضاء بارحام الملائكة فيها وعن ابن عباس أن الله يقضى الاقضية فى ليلة نصف شعبان ويسلمها الى أربابها
ليلة القدر هذا وليس المراد أن تقدير الله لا يحدث الا فى تلك الليلة لانه تعالى قدر المقادير فى الازل قبل خلق
السماوات والارض بل المراد اظهار تلك المقادير للملائكة **(تنبيه)** إنما أتى المصنف أولا بذكر أركان الاسلام
والايمان لانه عظيم الموقع وقد اشتمل على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة قال الحنفى ويقبح بالماقل
أن يستل عن أركان الاسلام والايمان فلا يرد جوابا وهو يزعم أنه مسلم ومؤمن انتهى وهو مأخوذ من حديث
سيدنا جبريل عليه السلام كفى الاربعين للنوى قال رحمه الله تعالى عن عمر رضى الله تعالى عنه قال بينما نحن
جالوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر
لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبته الى ركبته ووضع
كفيه على خديه وقال يا محمد أخبرنى عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسلام أن تشهد أن لا اله
الا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا قال
صدقت فتعجبنا له يسأله ويصدقه قال فإخبرنى عن الايمان قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره قال صدقت قال فإخبرنى عن الاحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن
تراه فانه يراك قال فإخبرنى عن الساعة قال ما المسؤول عنها باعلم من السائل قال فإخبرنى عن أماراتها قال أن تلد
الأميرة بها وأن ترى الحفاة العراة العالة قراء الشاء يتطاولون فى البنيان ثم انطلق فلبث مليا ثم قال يا عمر أتدرى
من السائل قلت الله ورسوله أعلم قال فانه جبريل أناكم بعلمكم دينكم رواه مسلم **(قوله)** ووضع كفيه على خديه
أى وضع الرجل كفيه على خديه صلى الله عليه وسلم وفعل ذلك للاستئناس باعتبار ما بينهما من الانس فى
الاصل حين يأتيه بالوحى وقد جاء مصرحاً بهذا فى رواية السائى من حديث أبى هريرة وأبى ذر حيث قال
وضع يديه على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** فإخبرنى عن الاحسان) يعنى به الاخلاص ويجوز أن
يعنى به اجادة العمل وهذا التفسير أخص من الاول **(قوله)** ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك
هذا من جوامع كله صلى الله عليه وسلم لانه شمل مقام المشاهدة ومقام المراقبة بيان ذلك وايضا حان للعبد فى

﴿فصل﴾ ومعنى لاله
الاله لا، هو يوحى في
الوجود الاله

وجلت عليه ويحمل
حله في متاع الان قصد
المصحف وحده بالجل
ويحل حل التفسير ان
كان أكثر من القرآن
يقينا ولا يمنع الصبي
المميز من مس المصحف
وحله الحاجة التعليم

﴿فصل﴾ يجب
الاستعانة من كل خارج
من القبل أو الدبران
كان نجسا ولو لم يحمل
خروجه ويجوز أن
يستنجى الشخص
بالأحجار فقط ولو بلا
عذر وان كان على
طرف البحر والاقتصار
على الماء أفضل من
الاقتصار على الحجر
والجمع بينهما أفضل
ويجب تنظيف المحل
من عين النجاسة
وأثرها ان استنجى بالماء
فان استنجى بالحجر
عفى عن الاثر القليل
الذى لا يزيله الا الماء
أو الخنزير الصغار واذا
اقتصار على الحجر وجب
ثلاث مسحات وان
نظف المحل أقل منها وان

عبادته ثلاثة مقامات الاول أن يفعلها على الوجه الذى يسقط معه طلب الشرع بان تكون مستوفية للشروط
والاركان الثانى أن يفعلها كذلك وقد استغرق في بحار المكاشفة حتى كأنه يرى الله تعالى وهذا مقامه صلى الله
عليه وسلم كما قال صلى الله عليه وسلم وجعت قرعة عيني في الصلاة الثالث أن يفعلها كذلك وقد غلب عليه أن
الله تعالى يشاهده وهذا هو مقام المراقبة فقله فان لم تكن تراه نزول عن مقام المكاشفة الى مقام المراقبة
أى ان لم تعبدته وأنت من أهل الرقبة فأعبدته وأنت بحيث تعتقد أنه يراك فكل من المقامات الثلاثة احسان
الآن الاحسان الذى هو شرط في صحة العبادة انما هو الاول لان الاحسان الذى هو في الاخيرين من صفة
الخواص ويتعذر من كثير **(قوله)** فأخبرني عن الساعة أى عن وقت القيامة **(قوله)** ما المسؤول عنها أى
عن وقتها باعلم من السائل أى أنت لا تعلمها وألا أعلمها فالمراد التساوى في نفي العلم بوقتها لا التساوى في العلم
بوقتها **(قوله)** عن أماراتها بفتح الهمزة أى علاماتها كما قال في المصباح الامارة العلامة وزنا ومعنى وأما الامارة
بكسر الهمزة فهي الولاية والامامة والمراد علاماتها السابقة عليها ومقدماتها بالمقارنة الماضية لها كطلوع
الشمس من مغربها وخروج الدابة فلذا قال أن تلد الامة ربهما وفي رواية ربهما واختلف في معناها على أقوال
أصحها أنه اخبار عن كثرة السرارى وأولادهن وأن ولداهما من سيد هاهنا تلة سيد هاهنا لان مال الانسان صابر الى ولده
وقد يتصرف فيه في الحال تصرف المالكين اما بالاذن أو بقرينة الحال أو عرف الاستعمال وعبر بعضهم بان
يستولى المسلمون على بلاد الكفار فتكثر السرارى فيكون ولد الامة من سيد هاهنا تلة سيد هاهنا تلة فبأنها
أن معناها أن الاماء تلد الملوك فتكون أمه من جلة رعيته اذ هو سيد هاهنا تلة سيد هاهنا تلة فبأنها
فيكثر بيع أمهات الاولاد في آخر الزمان فيكثر تردادها في أيدي المشتريين حتى يشتريها ابنها من غير علم أمهاتها
ومن ذلك أن يكثر العقوق في الاولاد فيعامل الولد أمه بما يعامل السيد أمته من الاهانة والسب **(قوله)** وان ترى
الحفاة بضم الحاء المهملة جمع حاف هو من لانعل في رجله **(قوله)** العراة جمع عار وهو من لانشى على جسده
(قوله) العالة بفتح اللام المحففة جمع عائل والعالة هي في تقدير فعلة مثل كافر وكفرة معناه الفقراء **(قوله)** رعاء
الشاء بكسر الراء والمد جمع راع وأما بالضم فلا بد من التاء المربوطة مثل قاض وقضاة كما في المصباح وأصل الرعى
الحفظ والشاء بالهمزة النعم جمع شاة وهو من الجوع التي يفرق بينها وبين واحد باباءهاء وتجمع أيضا على شياه
بهاء وخصهم بالذ كزلانهم أهل البادية **(قوله)** يتطاوولون في البیان أى يتباهون في ارتفاعه والقصد من
الحديث الاخبار عن تبدل الحال وتغيره بان يستولى أهل البادية والفاقة الذين هذه صفاتهم على أهل الحضرة
ويتملكون بالهزم والغلبة فتكثر أموالهم وتتسع في الحطام أى في الفانية وهي المتاع لكثير الهمة فتصرف همهم
الى تشييد البیان أى تطويله ورفع به بالخص والهمة بالسر أول العزم وقد يطلق على العزم القوى كما في المصباح
(قوله) ثم انطلق أى الرجل السائل عما ذكره قوله فابى أى النبي صلى الله عليه وسلم أى استمرسا كتنا عن
الكلام في هذه القضية وجاء في رواية فلبث بناء مضومة فيكون عمره هو الخبر بذلك عن نفسه **(قوله)** مليا
بتشديد الباء أى زمانا كثيرا وكان ذلك الزمان ثلاثا كما جاء في رواية أبي داود والترمذى وغيرهما **(قوله)** ثم قال
يا عمر أتدري من البائل قامت الله ورسوله أعلم قال فانه جبريل أنا كم يعلمكم دينكم أى قواعد دينكم ففيه
ان الدين اسم للثلاثة الاسلام والايمان والاحسان وفهم منه أنه يستحب للعلم نفيه تلامذته وللائيس نفيه أتباعه
على قواعد العلم وغرائب الوقائع طلبا لرفعهم وفائدة لهم قاله الفنى

﴿فصل﴾ في بيان مفتاح الجنة وهي كلمة التوحيد وكلمة الاخلاص وكلمة النجاة وقد ذكرت في القرآن في
سبعة وثلاثين موضعا قال المصنف رحمه الله تعالى **(ومعنى لاله الاله لا لمعبود يوحى)** كثر **(في الوجود الاله)**
أى لا يستحق أن يذله كل شئ الاله **(قوله)** الاله بالرفع بدل من محل لامع اسمها لان محلها رفع بالابتداء
عند سيبويه أو بدل من الضمير المستتر في خبر لا المحذوف والتقدير لا اله موجودا ويمكن بالامكان العام الاله

لم ينظفه الثلاث وجب
أن يز يد عليها حتى
ينظفه فان نظفه بوتر
لم يز عليه شيأ وان نظفه
بشفع فالسنة له أن
يز يد واحدة ويقوم
مقام الحجر في الاستنجاء
كل جامد طاهر خشن
يقلع عين النجاسة
تخرقة (وشروط)
الاستنجاء بالحجر أن
لا يشف الخارج النجس
وأن لا ينتقل عن المحل
الذي استقر فيه
وأن لا يجاوز البول
حشفة الذكر ولا
الغائط صفحة الاليتين
وأن لا يصل بول الاثنى
الى محل جماعها

باب الوضوء

الفروض التي لا يصح
الوضوء الا بها ستة
(الاول) النية ويجب
أن تكون مقرونة
بأول جزء يغسله من
الوجه وينوي المتوضئ
رفع الحدث أو فرض
الوضوء أو الوضوء فقط
أو نحو ذلك (والثاني)
غسل الوجه من منابت
شعر الرأس الى منتهى
الذقن ومن وتد
احدى الاذنين الى
وتد الاخرى ويجب

أو بالنصب على الاستثناء ولا يصح جعله بدلا من محل اسم لأن لا تعمل في المعارف كذا قال شيخنا يوسف
قال السنوسي واليومي والمنفي في لاله الا الله المعبود بحق في اعتقاد عابد نحو الاصنام والشمس والقمر وذلك
ان المعبود بباطل له وجود في نفسه في الخارج وجود في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلا وجود في ذهن
الكافر بوصف كونه حقا فهو من حيث وجوده في الخارج في نفسه لا ينفى لأن الذوات لا تنفي وكذا من حيث
وجوده في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلا اذ كونه معبودا بباطل أمر محقق لا يصح نفيه والا كان كاذبا وانما
ينفي من حيث وجوده في ذهن الكافر بوصف كونه معبودا بحق فلم ينف في لاله الا الله المعبود بحق غير الله
فلا استثناء متصل وليس المنفي أيضا المعبود بباطل في ذهن الكافر لأنه الله تعالى والقصد بهذه الجملة الرد على من
يعتقد الشراكة وفضائلها لا تخص منها قوله صلى الله عليه وسلم من قال لاله الا الله ثلاث مرات في يومه كانت له
كفارة لكل ذنب أصابه في ذلك اليوم وعن كعب الاحبار رضي الله عنه أوحى الله تعالى الى موسى في التوراة
لولا من يقول لاله الا الله لسلط جهنم على أهل الدنيا قال السجعي أفضل الاشياء الايمان وهو قولي وأفضل
الكلام كلام الله وأفضله القرآن وأفضل الكلام بعده لاله الا الله فهي أفضل من الحمد على الصحيح لا مهاتني
الكفر وقال بعضهم ان كلمة لاله الا الله اثنا عشر حرفا فلا جرم أي فلا بد أنه وجب بها اثنا عشرة فريضة ستة
ظاهرة وستة باطنة أما الظاهرة فالطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد وأما الباطنة فاتوكل
والتفويض والصبر والرضا والزهد والتوبة (قوله والجهاد) أي القتال في سبيل الله لاقامة الدين وهذا هو الجهاد
الاصغر وأما الجهاد الاكبر فهو مجاهدة النفس (قوله التوكل) هو ثقة القلب بالوكيل الحق تعالى بحيث يسكن
عن الاضطراب عند تعذر الاسباب ثقة بمسبب الاسباب وعن أويس القرني أنه قال لو عبدت الله عبادة أهل
السموات والارض لا يقبل الله منك حتى تكون آمنا بما تكفل الله من أمر رزقك وتري جسدك فارغ العبادة
قال تعالى فتوكلوا ان كنتم مؤمنين وقال صلى الله عليه وسلم لو نوكتكم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير
تغدو خصاصا أي تذهب بكرة وهي جياع وتروح بطنا أي وترجع عشية وهي مملئة الاجواف فذكر أنها تغدو
وتروح في طلب الرزق والمعنى لو اعهذتم على الله في ذهابكم ومجيئكم وتصرفكم وعلمتم أن الخير بيد لم تنصرفوا
الاغاثين سالمين ولا غناكم التوكل على الله عن الاداء كما لطير لكسكم اعتمدتم على قوتكم وكسبكم وهذا يشافي
التوكل وروى عن بعض العلماء أن أشد الخلق توكل الطير وطعمها الخمل وليس المراد بالتوكل ترك الكسب
بالكلية * وسئل الامام أحمد رضي الله عنه عن رجل جلس في بيته أوفى المسجد وقال لا عمل شيأ حتى يأتي
رزقي فقال هذا رجل جهل العلم فقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله جعل رزقي تحت ظل رمحي أي الرمح سبب
لتحصيل الرزق ومراده أن معظم الرزق كان من الغنائم والافقة كان يأكل من جهات أخر غير الرمح ذكره
السجعي (قوله التفويض) هو التسليم لله في جميع أموره وهو أعلى من التوكل قال الغزالي وهو ارادة أن
يحفظ الله عليك مصالحك فيما لا تأمن فيه الخطر وضد التفويض الطمع (قوله الصبر) وهو حبس النفس على
المشاق وعن الجزع قال العلقمي الصبر حبس النفس على كربة تتحمله وعن لذيد تفارقه (قوله الرضا) هو غنى
القلب بما قسم وقال العلماء الرضا ترك السخط والسخط ذكر غير ما قضى الله تعالى بأنه أولى به وأصلح فيما لا يتيقن
اصلاحه وفساده روى أنه تعالى قال من لم يرض بقضائي ولم يصبر على بلائي ولم يشكر على نعمائي فليحذر بأسواي
(قوله الزهد) هو أن لا يكون بما في أيدي الناس أو ثقت منه بما عند الله وليس الزهد هو ترك الحلال واضاعة
المال وفي الحديث من سره أن يكون أكرم الناس فليترك الله عز وجل ومن سره أن يكون أقوى الناس فليتوكل
على الله ومن سره أن يكون أغنى الناس فليكن بما في يده الله أو ثقت منه بما في يده فقوله من سره بهاء الضمير معناه
من أحب كما قاله السيد أحمد دحلان وفي مختصر مناجاة العابدين روى ركعتان من رجل عالم زاهد قلبه خير
وأحب الى الله تعالى من عبادة المتعبدين الى آخر الدهر أبدأ وسمدا (قوله والتوبة) وطا ثلاثة أركان الاول

﴿فصل﴾ علامات البلوغ ثلاث

غسل الشعر النابت في
الوجه ظاهرا وباطنا الا
للحية الغزيرة فيكفي
غسل ظاهرها فقط
والسنة تحليل باطنها
ويجب أيضا غسل
السلمة النابتة في الوجه
وان طالت جدا
(والثالث) غسل
اليدين مع المرفقين
ويجب غسل الشعر
النات عليهما ظاهرا
وباطنا وان كثرت وطال
وغسل ساعتهما وان
طالت (الرابع) مسح
جزء من جلد الرأس أو
من الشعر النابت فيه
ولورأس شعرة واحدة
بشرط أن لا يمسح على
الطويل الخارج عن
حد الرأس (والخامس)
غسل الرجلين مع
الكعبين من كل رجل
وشعر الرجلين وساعتهما
كشعر اليدين ويجب
تحريك الخاتم الضيق
وتحليل أصابع اليدين
والرجلين ان كان الماء
لا يصل اليه الا بذلك
(والسادس) ترتيب
الاعضاء بأن يقدم

الاتلاع عن الذنب فلا يصح توبة المكس مثلا الا اذا أفلح عن المكس والثاني التندم على فعلها الوجه الله تعالى
فلا يصح توبة من لم يندم أو ندم لغير وجه الله تعالى كأن ندم لاجل مصيبة حصلت له والثالث العزم على أن
لا يعود الى مثلها أبدا فلا يصح توبة من لم يعزم على عدم العود وهذا ان لم تتعلق المعصية بالأذى فان تعلقت به
فلها شرط رابع وهو رد الظلامة الى صاحبها وتحصيل البراءة منه تفصيلا لاجالا ﴿قائدة﴾ قال الغزالي وجلة
الامر أنك اذا برأت قلبك من الذنوب كلها بأن توطنه على أن لا تعود الى ذنب أبدا وتندم على ماضى وتفهى
الفوائد بما تقدر عليه وترضى الخصوم بما أمكنك باداء واستحلال وترجع الى الله تعالى فيها تخشى في اظهاره
هيجان فتنة بالتضرع الى الله ليرضيه عنك تذهب فتغسل ثيابك وتصلى أربع ركعات وتضع جهتك بالارض
في موضع حال ثم تجعل التراب على رأسك وتغر وجهك في التراب بدمع جار وقلب خزين وصوت عال وتذكر
ذنوبك واحد واحد ما أمكنك وتلوم نفسك عليها وتقول ما استحقين يا نفس أما أن لك أن تتوبى إلى تلك طاقة
بعذاب الله سبحانه ألك حاجة وتذكر من هذا كثيرا وتبكي ثم ترفع يديك الى الرب الرحيم سبحانه وتقول الهى
عبدك الآبى رجع الى بابك عبدك العاصى رجع الى الصلح عبدك المذنب أتاك بالعدو فاعف عني بجودك
وتقبل مني بفضلك وانظر الى برحمتك اللهم اغفر لي ما سلف من الذنوب واعصمني فيما بقى من الاجل فان الخير
كله بيدك وأنت بنا رؤوف رحيم ثم تدعو دعاء الشدة وهو يا محلى عظام الامور يا منتهى همه المهمومين يا من
اذا أراد امرأ فاما يقول له كن فيكون أحاطت بنا دنونا وبنا وأنت المدخور لمادخور الكل شدة كنت
أذكر لك هذه الساعة فتب على أنك أنت التواب الرحيم ثم تكثر من البكاء والتذلل وتقول يا من لا يشغله سمع
عن سمع ولا تشبه عليه الاصوات يا من لا تغاظه المسائل ولا تختلف عليه اللغات يا من لا يبرمه الحاح المالحين
أذقنا برد عفوكم وحلاوة مغفرتك انك على كل شئ قدير ثم تصلى على النبي محمد صلى الله عليه وسلم وتستغفر لجميع
المؤمنين والمؤمنات وترجع الى طاعة الله جل جلاله فتكون قد تبت توبة نصوحا وصرت طاهرا من الذنوب
ولك من الاجر والرحمة ما لا يحصى والله الموفق ﴿فرع﴾ حكى ابن أبي رضى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال ادع بهذا الدعاء وقدمه في أول دعائك ثم تدعو بعده بما شئت يستجاب لك به ومن دعاه قوى ايمانه
وهو هذا اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا راد لما قضيت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم اللهم لا مصل
لمن هديت ولا هادى لمن أضللت ولا مشقى لمن أسعدت ولا مسعد لمن أشقيت ولا معز لمن أذللت ولا مدلل لمن
أعززت ولا رافع لمن خفضت ولا خافض لمن رفعت اللهم اهدنا لما أمرتنا ووف لنا بما ضمنتنا لنامن خيرى
الدنيا والآخرة وقربنا فيما رجيتنا وانصرنا على أعدائنا فى الظاهر والباطن وأسألك اللهم بما سألك به
خليلك ابراهيم عليه السلام من النور واليقين وما سألك به سيدنا موملانا محمد صلى الله عليه وسلم من النصر
والتوفيق انك حديد مجيد ﴿قائدة﴾ وفى الحديث ما أصاب عبدا هم أو غم أو حزن فقال اللهم انى عبدك
وابن عبدك وابن أمتك ناصيتي بيدك ماض فى حكمك نافذ فى قضائك أسألك بكل اسم هو لك سميت به
نفسك أو أنزلته فى كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به فى علم الغيب عندك أن تجعل القرآن العظيم
ربيع قلبى ونور بصرى وجلاء حزنى وذهاب همى وغى الأذهب الله حزنه وهمه وغمه وأبدله مكانه فرجا
أى وسما خلاصا ﴿قوله استأثرت به﴾ أى انفردت بالاسم من غير مشارك لك فيه ﴿قوله ربيع قلبى﴾
أى مطر قلبى ﴿قوله جلاء حزنى﴾ بفتح الجيم وبالمد أى كشف حزنى ﴿قوله همى﴾ هم أول المشقة أو ما يصيب
الشخص من مكروه الدنيا والآخرة والنم الحيرة والاشكال والكرب وهو ماشق عليه حتى ملأ صدره غيظا
وقيل هم مانع من الماضى والنم مانع من المستقبل وقال الشرفاوى هم ما يتعلق بما يكون بالمستقبل والحزن
ما يتعلق بما كان فى الماضى انتهى

﴿فصل﴾ فى بيان بلوغ المراهق والمعصر (علامات البلوغ ثلاث) فى حق الانثى واثنان فى حق الذكر أحدهما

تمام خمس عشرة سنة
في الذكر والاثني
والاحتلام في الذكر
والاثني لتسع سنين
والحيض في الاثني لتسع
سنين

(فصل) شروط اجزاء
الحجر ثمانية أن يكون
بثلاثة أحجار وان ينقي
المحل وأن لا يجف
النجس ولا ينتقل

الوجه على اليدين
واليدين على الرأس
والرأس على الرجلين
ويجب في الوضوء ارالة
الادساخ التي تمنع
وصول الماء الى الاعضاء
الا ان كان في ازلتها
شدة مشقة ومثلها
الادساخ التي تحت
الاطفار ولا يكتفى مسح
الاعضاء المغسولة بل
لابد من سيلان الماء
عليها واذا ترك لمعة
صغيرة من عضو ولو
سهوا لم يصح الوضوء
حتى يغسلها ويعيد
غسل الاعضاء التي
بعدها (وسنن الوضوء)
كثيرة منها استنبال
القبلة فبه والتسمية
مقرونة بأوله وغسل
الكفين معا الى

(تمام خمس عشرة سنة) قرية تحديدية باتفاق (في الذكر والاثني) وابتدأوها من انفصال جميع البدن (و)
ثانيها (الاحتلام) أي الاناء وان لم يخرج المني من الذكر كان أحسن بخروجه فامسكه وسواء خرج من طريقه
المعتاد وغيره مع انسداد الأصلى وسواء كان في نوم أو يقظة بجماع أو غيره (في الذكر والاثني لتسع سنين)
قرية تحديدية عند البيجوري والشرييني والذي اعتمده ابن حجر وشيخ الاسلام أنها قرية نيبية ونقل
عبد الكريم عن الرملي أنها قرية نيبية في الاثني وتحديدية في الذكر (و) ثانيها (الحيض في) حق (الاثني لتسع
سنين) قرية نيبية بان كان نقصها أقل من ستة عشر يوما ولو بلحظة وأما حملها فلا يس بلوغا بل علامة على بلوغها
بالانماء قبله وأما الخنثى فحكمه أنه ان أعني من ذكره وحاض من فرجه حكم ببلوغه فان وجد أحدهما أو كلاهما
من أحد فرجه فلا يحكم ببلوغه وانما ذكر المصنف أول مسئلة في الفقه علامات البلوغ لان مناط التكليف على
البالغ دون الصبي والبدية لكن يجب على سبيل فرض الكفاية على أصلهما المذكور والاثني أن يأمرهما
بالصلاة وماتوقف عليه كوضوء ونحوه بعد استكمالهما سبع سنين اذا ميزا وحدهما التميز هو أن يصير بحيث
يأكلان وحدهما ويشربان وحدهما ويستنجيان وحدهما فلا يجب الامر اذا ميزا قبل السبع بل يسن وأن
يأمرهما أيضا بشرائع الدين الظاهرة نحو الصوم اذا أطا قولا بدمع صيغة الامر من التهديد كأن يقول لهما صليا
والاضر بتسكما وأن يعلمهما أن النبي صلى الله عليه وسلم ولد بمكة وأرسل فيها ومات في المدينة ودفن فيها ويجب
أيضا أن يضربهما على ترك ذلك ضربا غير مبرح في أثناء العاشرة بعد كمال التسع لاحتمال البلوغ فيه ولعلم أيضا
الامر لا الضرب الا باذن الولي ومثله الزوج في زوجته فله الامر لا الضرب الا باذن الولي والسواك كالصلاة في
الامر والضرب وحكمة ذلك التمرين على العبادة ليعتادها فلا يتركها ان شاء الله تعالى (واعلم) أنه يجب على
الآباء والامهات على سبيل فرض الكفاية تعليم أولادهم الطهارة والصلاة وسائر الشرائع وموئنة تعليمهم في
أموالهم ان كان لهم مال فان لم يكن في مال آبائهم فان لم يكن في مال أمهاتهم فان لم يكن في بيت المال فان لم يكن
فعلى أغنياء المسلمين (فائدة) اذا قيل لك لم يجب على الصبي غرامة التلقات وقد قال العلماء يرفع القلم عنه
قلت الافلام ثلاثة قلم الثواب وقلم التلقات وقلم الثواب مكتوب له وقلم العقاب مرفوع عنه وقلم
الملفات مكتوب عليه ومنها البدية وكذلك المجنون والنائم الآن قلم الثواب والعقاب مرفوعان عنهما وأما
القصاص والحد فلا يجبان عليهما لعدم التزامهم للاحكام قال صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى
يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل أخرجه أبو داود والترمذي فالمراد بالقلم قلم التكليف
دون قلم الضمان لانه من خطاب الوضع فيجب ضمان التلقات والبدية عليهم من ما لهم بخلاف القصاص والحد
(فصل) في بيان الاستنجاء بالحجر وهو المسمى بالمطهر الخفيف وأما الماء فهو المطهر المنزل ويجب الاستنجاء
على الفور بل عند خشية تنجيس غير محله أو ارادة نحو الصلاة من كل خارج من الفرج نجس بولث المحل بغسل
بالماء أو بمسح بالحجر (شروط اجزاء الحجر) لمن يقتصر عليه (ثمانية) أحدها (أن يكون بثلاثة أحجار) أو
ثلاثة أطراف الحجر ولو حصل الاتقاء بدونها لقوله صلى الله عليه وسلم وليستنج بثلاثة أحجار فلو لم يحصل الا بالاكثير
من الثلاثة وجبت الزيادة عليها ويسن الابتار ان حصل الاتقاء بشفع والافضل في الكيفية أن يبدأ بالاول من
مقدم الصفحة اليمنى ويدبر قليلا قليلا الى أن يصل الى الذي بدأ منه ثم بالثاني من مقدم الصفحة اليسرى كذلك
ثم يمر الثالث على الصفحتين والمسر به جميعا قال في المصباح والمسر به بفتح الراء لا غير مجرى الغائط ومخرجه
سميت بذلك لانسراب الخارج منها فهي اسم للوضع (و) ثانيها (أن ينقي المحل) بحيث لا يبقى الاثر لا بزيلا
الماء أو صغارا الخرف (و) ثالثها (أن لا يجف النجس) لان الحجر لا يزله حينئذ وقوله يجف بكسر الجيم من باب
ضرب وفي انة ليني أسد بفتحهم من باب تعب فان جف كله أو بعضه تعين الماء ما لم يخرج بعده خارج آخر ولو من
غير جنسه ويصل الى ما وصل اليه الاول وان كفي الاستنجاء بالحجر (و) رابعها (لا ينتقل) أي عن المحل

الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه فان كان المتنقل متعلّين الماء في الجميع أو منفصلين في المتنقل فقط
ويشترط أيضا أن لا يتقطع فان قطع بان خرج قطعا في محال نعين الماء في المتنقل وأجزأ الجاهل في غيره
(و) خامسها (لا يطرأ عليه آخر) أي نجس مطلقا وطاهر رطب غير العرق أما هو وكذا الطاهر الجاف
كحماة فلا يضر فان طرأ عليه نجس سواء كان رطبا أو جافا وطاهر رطب ولو من رشاش الخارج نعين الماء لان
مورد النص الخارج والاجنب ليس في معناه (و) سادسها (لا يجاوز) الخارج (صفحة) أي جانب دبره في
العاقل وهي ما ينضم من الالين عند القيام (وحشفته) أي رأس ذكره في البول وتسمى أيضا عند العوام
بالبلحة بفتححات وان انتشر الخارج حول الخرج فوق عادة الانسان من غير انتقال وتقطع ومجاورة ومثلها
قدسها من مقطوعها أو فاقدها خلقه فلا يجزئ في حشفة الخنثى ولا في فرجه للشك فيه ويشترط في الثيب أن
لا يصل بوله داخل الذكر وهو تحت مخرج البول وفي البكر أن لا يجاوز ما يظهر عند قعودها والنعين الماء كما
يتعين في حق الاقلفان وصل بوله للجلدة (و) سابعها (لا يصيبه ماء) غير مطهر له وان كان طهورا أو مانعا
آخر بعد الاستجمار أو قبله لتنجسهما ويؤخذ من ذلك أنه لو استنجى بحجر مبلول لم يصح استنجاءه لانه بياله
يتنجس بنجاسة المحل ثم ينجسه فينعين الماء (و) ثامنها (أن تكون الايجار طاهرة) فلا يجزئ الاستنجاء
بحجر متنجس * واعلم أن كل ما هو مقيس على الحجر الحقيقي وهو ما اذا وجدت القيود الاربع فيسمى حجرا
شرعيا يجوز الاستنجاء به الاول أن يكون طاهرا خرج به النجس كالبرص والمتنجس كالخمر المتنجس والثاني
ان يكون جامدا فلا يستنجى برطب من حجرا أو غيره كما هو المورد داخل لم يجزئه والثالث أن يكون قاعا للنجاسة
منسفا فلا يجزئ الزجاج والقصب الاملس ولا التراب المتناثر بخلاف التراب الصلب قال في المصباح والقصب
بفتح حين كل نبات يكون ساقا نايب وكعبا بالتهى فالمراد بالاملس هو الذي فقد كعبه والرابع أن يكون غير
محترم خرج به المحترم كقطعوم الأديمين كالخبز ومعطوم الجن كالعظم وكالجزء منه كيدويه وغيره وكذلك البعير
المنفصل وأما الجلد فالظاهر أنه ان كان مذبوغا جاز الاستنجاء به والا فلا كما قاله الحصني * ثمرة * واذا استنجى
بالماء من تقديم قبله على دبره وعكسه في الحجر

فصل في الوضوء * وهو المسمى بالمطهر الرفع والمعتمد أنه معقول المعنى لان الصلاة مناجاة الرب تعالى فطلب
التنظيف لاجلها وانما اختص الرأس بالمسح لستره غالبا فكتفي فيه بادنى طهارة وخصت الاعضاء الاربع بذلك
لانها محل اكتساب الخطايا ولان آدم مشى الى الشجرة برجليه وتناول منها بيديه وأكل منها بقمه ومس رأسه
ورفها وموجبه الحدث مع القيام الى الصلاة ونحوها وقيل القيام فقط وقيل الحدث فقط بمعنى أنه اذا فعله وقع
واجبا سواء أدخل في الصلاة أم لا والقيام الى الصلاة شرط في فور ربه وانقطاع الحدث شرط في محته * فروض
الوضوء * ولو كان الوضوء مندوبا أي أركانه (سنة) وعبر المصنف بالفرض هنا في الصلاة بالاركان لانه لما امتنع
تفرق أفعال الصلاة كانت كحقيقة واحدة مركبة من أجزاء فتناسب عدد أجزائها أركانا بخلاف الوضوء لان كل
فعل منه كفعل الوجه مستقل بنفسه ويجوز تفرق أفعاله فلا تركيب فيه (الاول النية) لقوله صلى الله عليه وسلم
انما الاعمال بالنيات وانما الكل امرى ما نوى قال الفسنى أي انما تحسب التكليف الشرعية البدنية أقوالها
وأفعالها الصادرة من المؤمنين اذا كانت بنية وانما الكل امرى جزءا ما نواه ان خير الخبير وان مرفا مفر
انتهى وتكون النية عند أول غسل جزء من الوجه سواء كان ذلك الاول من أعلى الوجه أو وسطه أو أسفله وانما
وجب قرنهما بذلك ليعتد بالمسح ليعتد بها فلو غسل جزءا منه قبلها وجب اعادة بعدا وكيفيتها كما قال الحصني
ان كان المتوضئ سليما لعله به أن ينوى أحد ثلاثة أمور أحدها أن ينوى رفع الحدث أو الطهارة عن الحدث
أو الطهارة للصلاة الثاني أن ينوى استحالة الصلاة أو غيرها مما لا يباح الا بالطهارة الثالث أن ينوى فرض
الوضوء أو أداء الوضوء أو الوضوء وان كان النادى صبيا أو مجنونا أو ماصحبا للضرورة كسلس البول ونحوه

ولا يطرأ عليه آخر ولا
يجاوز صفحته وحشفته
ولا يصيبه ماء وأن
تكون الايجار طاهرة
فصل * فروض
الوضوء ستة الاول النية

الكوعين ثم المضمضة
ثم الاستنشاق ومسح
الرأس كله ثم مسح
الاذنين معا ظاهرا
وباطنا ماء جديدا
وتقديم اليدين على الشمال
من اليدين والرجلين
وتطهير كل عضو ثلاث
مرات متوالية والموالة
لغير دائم الحدث (وأما
السواك) فليس من
السنن الخاصة بالوضوء
بل هو سنة في كل حال
الا في الصوم فيكره من
الزوال الى الغروب
ويتأكد استحبابه
عند الوضوء ومحل فيه
قبل المضمضة ويتأكد
أيضا عند تغير القم
والانتهاء من النسيوم
وارادة الصلاة وقراءة
القرآن والعلم ونحوه

فصل في بيان احكام النية وهي سبعة لكن ذكر منها ثلاثة فقال (النية) أي حقيقة لها شرعا (قصد الشيء مقترنا بفعله) فان تراخي الفعل عن ذلك القصد سمي ذلك القصد عزمالانية وأما لغة فهي مطلق القصد سواء قارن الفعل أولا (ومحلها القلب والتلفظ بها سنة) ليعاون اللسان القلب وسمى القلب قلبا لتقلبه في الامور كلها أولانه وضع في الجسد مقابلا كقمع السكر وهو لحم صنوبري الشكل أي شكله على شكل صنوبر قاعدته في وسط الصدر ورأسه الى الجانب الايسر (ووقتها) في الوضوء (عند غسل أول جزء من الوجه) هكذا عبارة بعضهم بتقديم لفظ غسل على لفظ أول وهو مرضي البيجوري نظرا الى أن الواجب مقارنتها للفعل وعبارة بعضهم بالعكس وهو مرضي البيجوري نظرا الى أن المعتبر قرنها باول الغسل قال البيجوري ومما يعتبر قرن النية به ما يجب غسله من شعوره ولو الشعر المسترسل لا ما يندب غسله كباطن لحية كشيقة ولو قص الشعر الذي نوى معه لم تجب النية عند الشعر الباقي أو غيره من باقي أجزاء الوجه ولا يكفي بقرن النية بما قبل الوجه من غسل الكفين والمضغنة أو الاستنشاق ان لم يغسل معها جزء من الوجه كمرءة الشفتين والا كفته مطلقا وفاته نواب السنة مطلقا انتهى ووقتها في غيره أول العبادات الا في الصوم فانها مقدمة عليه لعسر مراقبة الفجر والصحيح انه عزم قام مقام النية وأما حكمها فهو الوجوب غالبا ومن غير الغالب قد تندب كما في غسل الميت وكيفيةها تختلف باختلاف المنوى كالصلاة والصوم وهكذا * وشرطها اسلام النಾಯ وتمييزه وعلمه بالمنوى وعدم اتيانه بما ينافيها بان يستصحبها في القلب حكما وأن لا تكون معلقة فان قال ان شاء الله تعالى فان قصد التعليق أو أطلق لم تصح أو التبرك محض والمقصود به تمييز العبادة عن العادة كتمييز الجالس للاعتكاف عن جلوسه للاستراحة أو تمييز رتبته كتمييز الغسل الواجب من الغسل المندوب وقد نظم تلك الاحكام السبعة بعضهم قيل هو ابن حجر العسقلاني وقيل التتائي من بحر الرزقي قوله

سبع شرائط أنت في نية * تكفي لمن حوى لها بلا وسن
حقيقة حكم محل وزمن * كيفية شرط ومقصود حسن

قوله شرائط بالصرف للضرورة وقوله وسن بفتح سين معناه نغاس وهو تيمم للبيت وكذا قوله حسن وفيه اشارة الى أنه يحسن أن يقصد الاخلاص في العبادة **تنبيه** في الترتيب قال (والترتيب أن لا يقدم عضو على عضو) بضم العين أشهر من كسر ها وهو كل عظم وافر من الجسد أي حقيقة الترتيب وضع كل شيء في مرتبته قال الحصني وفرضيته مستفادة من الآية اذا قلنا الواو للترتيب والافن فعله وقوله صلى الله عليه وسلم اذ لم ينقل عنه عليه الصلاة والسلام أنه توضع الامر تباولا لانه عليه الصلاة والسلام قال بعد أن توضع امر تباهذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به أي بمثله رواه البخاري

فصل في الماء الذي لا يدفع النجاسة والذي يدفعها قال (الماء) في قانون الشرع قسمان (قليل وكثير القليل مادون القلتين) بان نقص منهما أكثر من رطلين (والكثير قلتان فاكثر) من محض الماء يقينا ولو مستعملا وقدرهما بالوزن خمس مائة رطل بالبغدادى التي هي أربعة وستون ألف درهم ومائتان وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم اذ كل رطل ببغدادى مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وبالمكي أربع مائة رطل واثنا عشر رطلا وثلاثة عشر درهما وخمسة أسباع درهم على أن الرطل مائة وستة وخسون درهما أفاد ذلك العلامة محمد صالح الرئيس وبالطائفي ثلاثمائة وسبعة وعشرون رطلا وثلاث رطل اذ كل رطل طائفي مائة وستة وتسعون درهما به على ذلك عبد الله المرغني في مفتاح فلاح المبتدى وبالمصري أربع مائة رطل وستة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع رطل وبالدمشقي مائة وسبعة أرطال وسبع رطل وقدرهما بالمساحة في المربع ذراع وربع طولاً وعرضا وعمقا بذراع الآدمي وهو شبران تقريبا وفي المدور ذراعان عمقا بذراع الحديد وذراع عرضا بذراع الآدمي فكان ذلك بذراع اليد ذراع عرضا وذراعين ونصفا عمقا لان ذراع الحديد

فصل النية قصد الشيء مقترنا بفعله محلها القلب والتلفظ بها سنة ووقتها عند غسل أول جزء من الوجه والترتيب أن لا يقدم عضو على عضو

فصل الماء قليل وكثير القليل مادون القلتين والكثير قلتان فأكثر

أو نحو ذلك (والثاني)

تعميم جسده ظاهر اقسط وشعره ظاهرا وباطنا بالماء مرة واحدة ويجب على المغتسل أن يتعصر حتى تنفتح حلقة دبره ويغسلها عن الحدث وعلى لاثنى أن تغسل ما يظهر منها عند قعودها على قدميها أيضا فان ذلك كله من ظاهر الجسد فلو ترك في الغسل ولو نسيما لم يصح الغسل والافضل أن يغسل هذين الحليين قبل جسده بنية تخصهما غير النية

بذراع آدمي ذراع ور بع وفي الثلث وهو ماله ثلاثة أبعاد متساوية ذراع ونصف طولاً وعرضاً وذراعان عمقاً
 بذراع آدمي فالعرض هو ما بين الركبتين والطول هو الركنان الآخران (القليل) حكمه (يتنجس بوقوع
 النجاسة) المنجسة يقينا (فيه وان لم يتغير) لمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم إذا باغ الماء فلتين لم يحمل خبثاً
 وفي رواية نجسا اذ مفهوماً ان مادونهما يحمل الخبث وخرج بالنجاسة المنجسة النجس المعفو عنه كهيئة لادم لها
 سائل ونجس لا يدركه طرف معتدل حيث لم يحصل بفعله ولومن مغلظ كما اذا عف الذباب على نجس رطب ثم وقع
 في ماء قليل أو مائع فانه لا يتنجس مع انه عاقى في رجليه نجاسة لا يدركها الطرف وما على منفذ حيوان طاهر غير
 آدمي وروث سمك لم يغير الماء ولم يضعه فيه عبثاً وما يمسه العسل من الكوارة التي تجعل من روث نحو البقر ورجة
 البعير وألحق به فم ما يجتر من ولد البقر والضأن اذا التقم اخلاف أمه وفم صبي تنجس ثم غاب واحتمل طهارته
 كفم الهرة فانه لا يتنجس الماء القليل وذرق الطيور في الماء وان لم يكن من طيوره وبعر فارة عم الابتلاء به
 و بعر شاة وقع في اللبن حال الحلب وما يبق في نحو الكرش مما يشق تنقيته والقليل من دخان النجاسة ولومن مغلظ
 وهو المتصاعد منها بواسطة نار واليسير من الشعر المنفصل من غير ما كول غير مغلظ والكثير منه من مركوب
 وقصاص والدم الباقي على اللحم والعظم الذي لم يختلط بشئ كما لو دحبت شاة وقطع لحما وبقي عليه أثر الدم بخلاف
 ما لو اختلط بغيره كما يفعل في البقر التي تذبح في المحل المعد لنجسها الآن من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان
 الباقي من الدم على اللحم بعد صب الماء لا يبقى عنه وان قل لا يختلطه باجنبي فليست به والضابط في جميع ذلك
 أن العفو منوط بما يشق الاحتراز عنه غالباً والمعتد أنه لا يعنى عن دم البراغيث والقمل ونحوه بالنسبة للسائغ
 والماء القليل وان قل الدم دون الماء الكثير ولو قتل قلاً أو براغيث بين أصابعه فان كان الدم الحاصل كثيراً
 لم ينف عنه أو قليلاً عني عنه على الاصح وهذا يخرج بدخان النجاسة بخارها وهو المتصاعد منها بواسطة
 نار فهو طاهر ومنه الريح الخارج من الكنف أو من الدبر فهو طاهر فلو ملأ منه قربة وحملها على ظهره وصلى
 بها محنت صلاته (والماء الكثير لا يتنجس) بملاقاة النجاسة (الا اذا تغير طعمه) وحده (أولونه)
 وحده (أوربحه) وحده أى عقب ملاقاة النجاسة فلو تغير بعد مدة لم يحكم بنجاسته ما لم يعلم بقول أهل
 الخبرة نسبة تغيره اليها وخارج بالملاقاة ما لو تغير بريح النجاسة التي على الشط لقر بها منه فانه لا يتنجس لعدم
 الاتصال بل مجرد استرواح والمراد بالتغير كل الماء أما اذا غيرت النجاسة بعضه دون باقيه وكان هذا الباقي فلتين
 فانه لا يتنجس بل النجس هو المتغير فقط ولا يجب التباعديه عن النجاسة بقدر فلتين بل يجوز الاغتراف
 من جانبها ولا فرق في التغير بالنجس بين الكثير واليسير ولا بين كونه بالمخاط أو بالمجاورة ولا بين المستغنى عنه
 وغيره ولا بين الميتة التي لا يسيل دمه وغيرها الغلظ أمر النجاسة ولو كان التغير تقدير بابان وقع في الماء نجس
 يوافقه في صفاته كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم فيقدر مخالفاً شدة الطعم طم الخلل واللون لون الخبر والريح
 ربح المسك فلو كان الواقع قدر رطل من البول المذكور فنقول لو كان الواقع قدر رطل من الخلل هل يغير طعم
 الماء ولا فان قال أهل الخبرة يغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع قدر رطل من الخبر هل
 يغير لون الماء أم لا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل
 يغير ريحه أم لا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره حكمنا بطهارته هذا اذا كان الواقع فقدت فيه
 الاوصاف الثلاثة فان فقد بعضها حال وقوعه ولم يغير فيفرض المفقود فقط لان الموجود اذا لم يغير فلامعنى لفرضه
 وأما المتغير كثيراً يقيماً بشئ مخالط بان لم يمكن فصله أو لم يتميز في رأى العين طاهر مستغنى عنه بان سهل صونه
 عنه وليس تراها و ملح ماء طر حافيه تغيراً يمنع اطلاق اسم الماء عايه فهو غير مطهر ولو كان الماء فلتين ما لم يكن
 الخاطي ما مستعمل ولو كان التغير تقدير بابان اختلط بالماء ما يوافقه في صفاته كما لو ورد المنقطع الرائحة والطعم
 واللون فيقدر مخالفاً وسطاً بين أعلى الصفات وأدناها الطعم طم الرمان واللون لون العصير والريح ربح الاذن

القليل يتنجس بوقوع
 النجاسة فيه وان لم
 يتغير والماء الكثير
 لا يتنجس الا اذا تغير
 طعمه أو لونه أو ربحه
 على بقية الجسد (وسنن
 الغسل) كثيرة منها
 الوضوء كاملاً قبله
 وذلك أعضائه والابتداء
 بالشق الايمن من جسده
 وتعميم جسده بالماء
 ثلاث مرات واستقبال
 القبلة حال غسله
 (ويحرم) بالجنابة
 قراءة القرآن والمكث
 في المسجد والمحرمات
 بالحدث الأصغر

باب التيمم

لا يصح التيمم بشئ
 من أجزاء الارض الا
 بالتراب الخالص الطاهر
 الذي له غبار بشرط
 أن ينقله ولومن الهواء
 وأن يكون بعد دخول
 وقت العبادة التي يتيمم
 لها (وأسابيه) ثلاثة
 الاول عسدم الماء
 والثاني خوف الضرر

بفتح الذال المججمة وهو اللبان الذكر كما هو المشهور وقيل هي رطوبة تعالو شعر المعز وقشرها أي اناعرض عليه مغير اللون مثلا فان حكم أهل الخبرة بتغيره سلبنا الظهور به والاعرضنا مغير الطعم ثم مغير الريح كذلك فلا يعرض عليه الثاني الا اذا لم يحكم بالتغير بالا ولا الثالث الا اذا لم يحكم بالتغير بالثاني وخرج بما ذكر التغير اليسير والشك في كثرة التغير والتغير بالمجاور وهو ما يتميز في رأي العين أو ما يمكن فصله كدهن وعود ولومطيين أو بغير مستغنى عنه سواء كان خلقيا في الارض كطين وان منع الدم أو مصنوعا فيها كذلك بحيث يشبه الخلق كالفساق المعمولة بالجبر وكالقرب المدبوغة بالقطران ولو خالطها ولو كثيرا لانه وضع لاصلاحها فان الماء في هذه الصور كما هو مطهر والقطران بفتح القاف مع كسر الطاء وسكونها وبكسر هاء مع سكون الطاء دهن شجر يطل به الابل للجرب ويسرج به بخلاف ما لو وضع لاصلاح الماء فانه غير مطهر لاستغناء الماء عنه وبما لا يستغنى الماء عنه غير الممرية والمقرية ما يقع من الاوساخ المنفصلة من أرجل الناس من غسلها في الفساق والمنفصلة من بدن المنغمس فانها لا تسلب الظهورية به نبه على ذلك السوي في وخرج أيضا التغير بتراب وملح ماء طر حافيه ولو كان التغير بهمله كثيرا وبكثته لانه لم يخالطه شيء فان الماء في هذا مطهر وكذا لو تغير بانضمام ماء مستعمل اليه فبلغ به قلتين فيصير مطهرا وان أثر في الماء بفرضه مخالفا وسطا * واعلم ان التقدير المذكور مندوب لا واجب فلو هجم شخص واستعمل الماء أجزأ ذلك اذ غاية الامر أنه شاك في التغير المضر والاصل عدمه * **اعلم** أن الماء الجاري كالراكد فيما مر لكن العبرة في الجاري بالجربة نفسها لا بمجموع الماء فان الجريات متفصلة حكما وان اتصلت في الحس لان كل جربة طالبة لما قبلها هاربه عما بعدها فان كانت الجربة وهي الدفعة التي بين حافتي النهر في العرض دون قلتين تنجس بملاقاة النجاسة سواء تغير أم لا ويكون محل تلك الجربة من النهر نجسا ويطهر بالجربة بعدها ويكون في حكم غسالة النجاسة حتى لو كانت مغلظة فلا بد من سبع جريات عليها ومن التتريب أيضا في غير الارض الترابية هذا في نجاسة تجري في الماء فان كانت جامدة واقفة فذلك المحل نجس وكل جربة تمر بها تنجس الى أن يجتمع قلتان منه في موضع كفسقية مثلا فينثذ هو طهور اذا لم يتغير بها ولا غزبه فيقال لنا ماء ألف قلة غير متغير وهو نجس أي لانه مادام لم يجتمع فهو نجس وان طال محل جري الماء والفرض أن كل جربة أقل من قلتين وأما الذي لم يمر عليها وهو الذي فوقها فهو باق على طهوريته **مسئلة** لنا جاعة يلزمهم تحصيل بولهم ليطهرهم وذلك فيما لو كان عندهم ماء قلتان فأكثر ولا يكفيهم ليطهرهم ولو كل يبول وقدر مخالفا أشد لم يغيره فيلزمهم خلطه واستعمال جميعه وانما احتيج للتقدير مع عدم تغيره حسا لا مكان تغيره تقدير او هو مضر أيضا

فصل في موجبات الغسل (موجبات الغسل) على الرجال والنساء (سنة) ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء وهي دخول الحشفة في الفرج وخروج المني والموت وثلاثة تختص بها النساء وهي الحيض والنفاس والولادة ثم اعلم ان لفظ الغسل ان أضيف الى السبب كغسل الجمعة وغسل العيدين فالأصح في الغين الضم وكذا غسل البدن وان أضيف الى الثوب ونحوه كغسل الثوب فالأصح الفتح * أحدها (الإلاج الحشفة) أي دخولها كلها وان طالت ولا اعتبار بغيرها مع وجودها أو قدرها من فاقدها ولو بلا قصد ولو حالة النوم (في الفرج) أي في أي فرج كان سواء كان قبل امرأة أو بهيمة أو دبرها أو دبر رجل صغيرا أو كبير حتى أوميت أو دبر نفسه أو ذكر آخر ويجب أيضا الغسل على المرأة بأي ذكر دخل في فرجها حتى ذكر البهيمة والميت والصبي وعلى الذكر المولج في دبره أو ذكره ولا يجب إعادة غسل الميت المولج فيه والمستدخل ذكره ويصير الصبي والمجنون المولج فيهما جنبيين بلا خلاف وكذا المولجان فان اغتسل الصبي وهو غير صحيح غسله ولا يجب اعادته اذ بالغ وعلى الولي أن يأمر الصبي المميز بالغسل في الحال كما يأمره بالوضوء ثم لا فرق في ذلك بين أن ينزل منه شيء أم لا والاصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا التقى اثنان

فصل موجبات
الغسل ستة ايلاج
الحشفة في الفرج

من استعماله بسبب
مرض أو نحوه
(والثالث) احتياجه
لشربه أو شربه حيوانه
المحترم (وفروضه أربعة
الاول) النية مقرونة
بنقل التراب وبإبول
جزء يمسحه من الوجه
وينوي التيمم استباحة
الصلاة مثلا (الثاني)
مسح الوجه طولا
وعرضا حتى المقبل من
أنفه وشفتيه (الثالث)
مسح اليدين مع
المرفقين ولا تكفي
ضربة واحدة للوجه
واليدين بل لا بد لكل
منهما من ضربة مستقلة
(الرابع) الترتيب بان
يقدم مسح الوجه على
مسح اليدين (ويبطله)
ما يبطل الوضوء والردة
وزوال المانع قبيل
الشروع في الصلاة التي
يتيممها (ولا يفعل)
بالتيمم الواحد فرضين

أومس الختان اختان وجب الغسل فعلته أنا ورسول الله فاغتسلنا ولا بد في وجوب الغسل من دخول الحشفة إلى ما لا يجب غسله في الاستنجاء فإن لم تصل إلى ذلك بأن وصلت إلى ما يجب غسله فيه فقط لم يجب ولو دخل شخص فرج امرأة وجب عليهما الغسل لأنه صدق عليه دخول حشفة فرجا ولا اعتبار بكونه دخل تبعا ولا يجب على الزاني الغسل من الجنابة فورا لانقضاء المعصية بالفراغ من الزنا وفارق من عصي بالنجاسة بأن تضمخ به البقاء العصيان به اما بقيت فوجب ازالته فورا (و) ثانيها (خروج المني) أي مني الشخص نفسه الخارج منه أول مرة في البيضة أو في النوم من طريقه المعتاد مطلقا أو من غيره إذا كان مستحكما بكسر الكاف أي بان خرج لغبر علة لكن بشرط أن يكون من صلب الرجل وترايب المرأة إذا كان المعتاد منسدا انسدادا عارضا بخلاف الانسداد الأصلي فإنه يجب معه الغسل بالخارج مطلقا سواء أخرج من الصلب أم لا ماعد المنافذ الأصلية ولا بد من خروجه أي بروزه وانفصاله من قصبة الذكر أو نزوله بمحل يجب غسله في الاستنجاء في فرج الثيب أو مجاوزته البسكرة في البكر فلو قطع الذكر وفيه المني قبل بروزه وجب الغسل وإن لم يبرز من الجزء المنفصل شيء ولا من المتصل لأن بروز المني في الجزء المقطوع في حكم بروزه وحده لانفصاله عن البدن وإن كان مستترا في ذلك الجزء ولو أحس بنزول منيه فامسك ذكره فلم يخرج منه شيء فلا غسل عليه لكن يحكم بالبلوغ بنزوله إلى القصبة وإن لم يخرج منها حتى لو كان في صلاة أتمها وأجزأه عن فرضه هذا في الواضح أما الخنثى فلا يجب عليه الغسل إلا إذا خرج من فرجه معافان خرج من أحد هما لم يجب لاحتمال زيادته مع انفتاح المعتاد والحيض في حقه كالمني وإن أمن من أحد هما وحاض من الآخر وجب عليه الغسل وخرج مني نفسه مني غيره كأن خرج من المرأة مني الرجل فيفصل في ذلك إن وطئت في دبرها وخرج منه المني بعد غسلها لم يجب عليها إعادته أو في قبلها وخرج منه بعدما ذكر فإن قضت شهوتها حال الوطء بان كانت بالغة مختارة مستيقظة وجب عليها إعادة الغسل لان الظاهر أنه منيهما معا لاختلاطهما وأقيم الظن هنا مقام اليقين كافي النوم وإن لم تقض شهوتها بان لم يكن لها شهوة أصلا كصغيرة أو لها شهوة ولم تقضها كائنة ومكرهة لم يجب عليها إعادته وليس من ذلك المجنونة لا مكان أن تقضي شهوتها ولو استدخل منيه بعد غسله ثم خرج منه لم يجب عليه الغسل بخروجه نائي مرة * واعلم أن خروج المني موجب للغسل سواء كان بدخول حشفة أم لا ودخول الحشفة موجب له سواء حصل مني أم لا فيذهب عموم وخصوص من وجه ولا يجب الغسل بالاحتلام إلا أن أنزل * ثم اعلم أن للمني ثلاث خواص يتميز بها عن المذي والودي أحدها له رائحة كرائحة الجبين أو الطلع مادام رطبا فإذا جفأ شبهت رائحته رائحة البيض الثاني التدفق أي التدافع قال الله تعالى خلق أي الإنسان من ماء دافق أي مدفوق أي مصبوب في الرحم الثالث التلذذ بخروجه ولا يشترط اجتماع الخواص بل يكفي واحدة في كونه منيا بخلاف المرأة كالرجل في ذلك على الراجح في الروضة وقال في شرح مسلم لا يشترط التدفق في حقها وتبع فيه ابن الصلاح (و) ثالثها (الحيض) وهو دم طبيعة يخرج من أفهى رحم المرأة في أوقات مخصوصة والرحم جلد داخل الفرج ضيقة الفم واسعة الجوف كالجرة وفيها الجهة باب الفرج يدخل فيها المني ثم تنكش أي يسد فها فلا تقبل منيا آخر بعد ذلك ولهذا جرت عادة الله أن لا يتخلق ولد من ماء رجلين وخرج بذلك الاستحاضة وهي دم علة يخرج من عرقفه في أدنى الرحم سواء أخرج عقب حيض أم لا سواء قبل البلوغ أم بعده على الأصح من أن دم الصغيرة وكذا الآية يقال له استحاضة وقيل لا تطلق الاستحاضة إلا على دم خرج عقب حيض * عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أقبلت الحيضة فدمي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي رواه الشيخان وفي رواية البخاري ثم اغسلي وصلي (و) رابعها (النفاس) وهو الدم الخارج عقب فراغ رحم المرأة من الحمل ولو علقه أو مضغة وقبل مضى أقل الطهر يخرج بذلك الدم الخارج مع الولد وأحالة الطلق فهو دم فساد إن لم يتصل بحيض قبله والافهو حيض بناء على أن الحامل قد تحيض وهو الأصح فالولم تر الدم إلا بعد مضى خمسة عشر يوما من الولادة فلا نفاس لها فإن رآه

وخروج المني والحيض والنفاس

بل فرضا فقط وما شاء من النوافل التي دخل وقتها قبل التيمم (ويعيد) التيمم صلواته إن تيمم للبرد أو صلى في محل يغلب فيه وجود الماء (باب النجاسة وإزالتها) الحيوانات كلها طاهرة إلا الكلب والخنزير والتمولد منهما أو من أحدهما والميتة كلها نجسة إلا الآدمي والسمك والجراد وكل ما خرج من السبيلين نجس إلا المني والريح والحصى إن لم يعتقد من البول (والنجاسة) ثلاثة أقسام مخففة ومغلظة ومتوسطة فالمخففة بول الذكر الذي لم يبلغ حولين ولم يتناول غذاء غير اللبن ويظهر محلها برش الماء عليه مرة واحدة حتى يعمه بشرط أن نزول عين

قبل ذلك وبعد الولادة بان تأخر خروجه عنها فابتداء من رؤية الدم وزمن النقاء منه لا نفاس فيه لكنه
محسوب من الستين فيجب قضاء الصلاة التي فاتت فيه (و) خامسها (الولادة) أي ولولا أحد التوأمين فيجب
الغسل بولادة أحدهما أو يصح قبل ولادة الآخر ثم إذا ولدته وجب الغسل أيضا ومثل الولادة القاء العلقة والمضغة
فلا بد من اخبار القوابل بان كلا منهما أصل آدمي ويكفي واحدة منهم فيجب الغسل بالولد الجاف وإن
لم ينتقض الوضوء ويجوز لزوجه وطؤها قبل الغسل لان الولادة جنابة وهي لا تمنع الوطء أما المصحوبة بالبلل فلا
يجوز وطؤها بعد ما حتى تغسل ويبطل صومها بالولد الجاف سواء كان لها نفاس أو لا لان ذات الولادة مبطله
وإن لم يوجد معها نفاس بخلاف ما ألقت بعض الولد فانه ينتقض الوضوء ولا يجب الغسل وكذا لو خرج بعضه
ثم رجع (و) سادسها (الموت) لمسلم غير شهيد أو الكافر فلا يجب غسله بل يجوز أو الشاهد فلا يجب غسله بل
يحرم لقوله عليه السلام فيهم لا تنفسا لهم فإن كل جرح يفوح مسكا يوم القيامة فدخل في قوله الموت السقط
النازل بلا حياة بعد تمام أشهره ولم يظهر فيه أماراته والموت موجب للغسل على الاحياء لاعلى الميت فالموجب
للغسل اما أن يكون قائما بالفاعل أو بغيره لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال في المحرم الذي وقصته ناقته غسلاه بماء وسدر رواه الشيخان وظاهره الوجوب والوقص كسر العنق
﴿فصل﴾ في الغسل (فروض الغسل) أي أركانها واجبا كان الغسل أو مندوبا (انثان) الاول (النية) كأن
ينوي الجنس رفع الجنابة أو الحائض أو النفساء رفع الحيض أو النفس أو ينوي كل أداء الغسل أو فرضه أو واجبه
أو الغسل الواجب أو الغسل للصلاة أو رفع الحدث فقط أو الطهارة عنه أو له أو لأجله أو الطهارة الواجبة أو للصلاة
لا الغسل ولا الطهارة فقط إذ قد تكون عادة أو نوت الحائض أو النفساء حل الوطء من حيث توقفه على الغسل
وإن كان حراما كان زنا لان له جهتين وإن لم تكن مسلمة ولا الواطئ مسلما قال الحصني ولو نوى الجنس استحابة
ما يتوقف على الغسل كالصلاة والطواف وقراءة القرآن أجره وإن نوى ما يستحب له كغسل الجمعة ونحوه
لم يجزئ له لأنه لم ينو أمرا واجبا ولو نوى الغسل المفروض أو فرضه الغسل أجره قطعاً قاله في الروضة انتهى ولا بد
أن تكون النية مقترنة بآول مغسول سواء كان من أسفل البدن أو أعلاه أو وسطه لان بدن الجنس كله كعضو
واحد فلو نوى بعد غسل جزء منه وجبت اعادته لعدم الاعتدابه قبل النية فوجب قرنهابا وله انما هو للاعتداد
به بالصحة النية لانها قد محت ولو لم يقرنها باوله (و) الثاني (تعميم البدن) أي ظاهره (بالماء) ومنه الانف
والأغلة المتخذان من نحو ذهب فيجب غسله بدلا عما تحته لانه بالقطع صار من الظاهر والظفر يسمى بشرة هذا
بخلافه في باب الناقض ولا يجب غسل الشعر الثابت في العين أو الانف وإنما وجب غسله من النجاسة المخلط بها ويجب
ايصال الماء الى ماتحت الغرلة لانه ظاهر حكما وإن لم يظهر حسا لانها مستحقة الازالة ومن ثم لو أزالها شخص فلا
ضمان عليه ولو لم يمكن غسل ماتحتها إلا بازائها وجبت فإن تعذرت صلى كفاقد الطهورين وهذا في الحي وأما
الميت فحيث لم يمكن غسل ماتحتها الا تزال لان ذلك يعد اذراء به ويدفن بلا صلاة على المعتمد عند الرمي وقال ابن
حجر ييم عمتها وتصل عليه للضرورة قال البيهقوري ولا بأس بتقليده في هذه المسئلة ستر على الميت ويجب
أيضا الى باطن الشعر ولو كشفه السكن يتساعح بباطن العقد التي لا يصل الماء اليها إذا تعقد الشعر بنفسه سواء كان
قليلا أو كثيرا فإن تعقد بفعل فاعل عني عن القليل عرفا ويعني عن محل طبع عسر زواله وحصلت له مثله أي
عقوبة بازالته من الشعر ولا يحتاج التيمم عن محله ويجب نقض الضفائر إن يصل الماء الى باطنها إلا بالنقض
﴿تتمة﴾ وسننه سبعة عشر التسمية وغسل الأذى سواء كان طاهرا كخني ومخاط أو نجسا كودي ومنذى وذلك
إذا كانت النجاسة غير مغلفة وكانت حكمية أو عينية لكن تزول بغسل واحدة أما العينية التي لا تزول بذلك
فازالتها قبل الغسل شرط فلا يصح مع بقائها لحيولتها بين العضو والماء وأما المغلفة فتسألها بغير ترتيب أو معه قبل
استيفاء السبع لا يرفع الحدث والوضوء والتخليل للشعر والأصابع بالماء قبل افاضته والبذاءة بالشق

والولادة والموت
﴿فصل﴾ فروض
الغسل اثنتان النية
وتعميم البدن بالماء

البول قبل الرش
(والمغظاة) نجاسة
الكلب والخنزير
والموت منها أو من
أحدهما ولا يظهر محلها
حتى يغسل سبع مرات
احداهن مخلوطة
بالتراب الطهور ولا
يكفي بالسبعة إلا ان
زالت عين النجاسة
بالمرة الاولى فان زالت
بغير الاولى فجميع
الغسلات السابقة
على زوالها يحسب
مرة واحدة ويجب
بعدها تمام السبعة
(والمتوسطة) بقية
النجاسات ويطهر
محلها بمرتين الماء
عليه مرة واحدة ان
لم يكن للنجاسة جرم
ولا طعم ولا لون ولا
رائحة فان كان لها شيء
من هذه الاوصاف فلا
يطهر محلها حتى يزول
ذلك الوصف ويعني
عن اللون وحده وعن
الريح وحده اذا عسر

الايمن وباعلى بدنه والدلك وتوجه للقبلة وكونه بمحل لا يذالهرشاش والستر في الخلوة وجعل الاناء الواسع عن يمينه والضييق عن يساره وترك الاستئانة الالعدر والشهادتان آخره والمضمضة والاستنشاق وهما سنتان مستقتان غير اللتين في وضوءه واجبتان عند أبي حنيفة وكون ماء الغسل صاعاان كفاه وتعهده الصباخين وغضون الجلد ﴿تذنب﴾ ومكروهات الغسل والوضوء أربعة الاسراف في الماء وهو أخذ الماء زيادة عما يكفي العضوان لم يزد على الثلاث ولو بسطنهر والزيادة على الثلاث اذا كانت متيقنة وكان الماء مملوكا له أو مباحا فان كان موقوفا حرم ولا يكره في الوضوء غسل الرأس وان كان الاصل مسحه لانه الكثير في أفعال الوضوء اذا تحصل به النظافة والنقص عنها ولو احتمالا لا الحاجة كبرد وفعل ذلك للجنب في ماء راكد ولو كثيرا بلاعذر بأن يتوضأ أو يغتسل وهو واقف فيه اذا كان في غير المسجد والاحرم من حيث المكث فيه

﴿فصل﴾ في شروط الطهارة (شروط الوضوء) وكذا الغسل (عشرة) الاول (الاسلام) فلا يصح من كافر لانه عبادة بدنية لغیر ضرورة وليس هو من أهلها (و) الثاني (التمييز) فلا يصح وضوء غير المميز كطفل ومجنون لما ذكر (و) الثالث (النقاء) بفتح النون وبالماء وماضيه نقي بكسر القاف ومضارعه ينقي بفتحها أي النظافة (عن الحيض والنقاس و) الرابع (النقاء) عما يمنع وصول الماء الى البشرة) كدهن جامد وشمع وعين حبر وحناء بخلاف أثرهما وشوكا أو زيلت لم يثلثم محلها ودم وغبار على عضو لا عرق متجمد عليه ووسخ تحت الاظفار ودمص في العين وليس منه طبوع عسر زواله فيعفى عنه وكذا قشرة الدم بعد خروج ما فيها وان سهلت ازالها بل أولى من العرق لانها جزء من البدن (و) الخامس (أن لا يكون على العضو ما يغير الماء) كزعفران وصندل (و) السادس (العلم بفرضيته) أي بكون كل من الوضوء والغسل فرضا وهو ما يشاب على فعله ويعاقب على تركه لان الجاهل بفرضيته غير متمكن من الجزم بالنية فلا تصح من جهل بفرضيته (و) السابع (أن لا يعتقد فرضا من فروضه) أي فروض كل منها (سنة) سواء اعتقد أن أفعاله كلها فروض أو اعتقد أن فيه فرضا وسنة وان لم يميز أحدهما عن الآخر وهذا في حق العايم أما العالم وهو من اشتغل بالفقه فلا بد فيه من تمييز فرائضه من سنته (و) الثامن (الماء الطهور) في ظن كل من المتوضئ والمغتسل واعتقاده وان لم يكن طهورا عند غيره كالأواشيبه الطهور بالمتنجس من اياه بن وقع في أحدهما لا بعينه نجاسة فظن كل شخص طهارة اياه فتوضأ فطهارة كل منهما صحيحة فلا يصح الوضوء والغسل بمستعمل ومتغير تغيرا كثيرا (و) التاسع (دخول الوقت) أي في طهارة دائم الحدث كاستحاضة فلو تطهر قبل دخوله لم تصح لانه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت (و) العاشر (الموالة) أي بين الاعضاء والموالة بين الغسلات والموالة بين أجزاء الوضوء الواحد (لدائم الحدث) وهذا القيد راجع لهاتين المسألتين كما علمت

﴿فصل﴾ في بيان الاحداث (نواقض الوضوء أربعة أشياء) أي أحدها هذه الاشياء (الاول الخارج من أحد السبيلين من قبل أو دبر) هذا بيان للسبيلين أو من أي ثقب كان اذا كان أحدهما منسدا انسدادا خلقيا وكان الخارج من الثقبه مناسبا للانسداد كان انسداد القبل فخرج منها بول أو الدبر فخرج منها غائط وكذا اذا كان غير مناسب لواحد منهما كالدم وأمان كان مناسبا للفتح فقط فلا نقض وأمان كان أحدهما منسدا انسدادا عارضا فلا بد أن تكون الثقبه قريبة من المعدة فان كانت في رجله أو نحوها لم ينقض الخارج منها (ريح) هذا بدل من قوله الخارج أي سواء خرج ذلك الريح من القبل أو الدبر وسئل أبو هريرة رضي الله عنه عن الحدث فقال فساء أو ضراط رواه البخاري قال في المصباح الفساء ريج يخرج بغير صوت يسمع وقال الصاوي فان كان الريح الخارج من الدبر بلا صوت شديد يسمى فسوة وان كان خفيفا يسمى فسية بالتصغير وان كان بصوت سمى ضراطا اه (أو غيره) أي سواء كان الخارج عينا أو رجحا طاهرا أو نجسا جافا أو رطبا معتادا كبول أو نادرا كدم انفصل أولا كدودة أخرجت رأسها وان رجعت واذا ألت المرأة جزءا ولدافانه ينتقض الوضوء أما

﴿فصل﴾ شروط الوضوء عشرة الاسلام والتيميز والنقاء عن الحيض والنقاس وعما يمنع وصول الماء الى البشرة وان لا يكون على العضو ما يغير الماء والعلم بفرضيته وأن لا يعتقد فرضا من فروضه سنة والماء الطهور ودخول الوقت والموالة لدائم الحدث ﴿فصل﴾ نواقض الوضوء أربعة أشياء الاول الخارج من أحد السبيلين من قبل أو دبر ريج أو غيره

زواله ولو توفى روال المجاسة على صابون أو غيره وجب استعماله ويعفى عن النجاسة التي لا يراها البصر المعتدل وعن القليل من الدم والدمع ان كان من غير كلب وخنزير وعن الكثير أيضا ان كان من الشخص نفسه وخرج بغير فعله ولا يتنجس الطاهر الناشف اذا

لو ألفت ولدانا مابلابل فلا ينتقض الضوء وان وجب الغسل (الالمني) أي الموجب للغسل فلا ينقض به كان
 أمي بمجرد نظره وهو التأمل برؤية العين لانه أوجب أعظم الامرين وهو الغسل بخصوص كونه منيا فلا يوجب
 أدونهما وهو الضوء بمعوم كونه خارجا (الثاني زوال العقل) أي التمييز الناشئ عنه (بنوم) أي في غير
 الانبياء عليهم السلام وهو ربح لطيفة تأتي من قبل الدماغ فتغطي العين وتصل الى القلب فان لم تصل اليه كان
 نعاسا واسترخاء أعصاب الدماغ بسبب الانجرة الصاعدة من المعدة ودليل النقص بالنوم قوله صلى الله عليه وسلم
 العينان وكاء السه فاذا نامت العينان استطلق الوكاء فمن نام فليمتوضأ رواه أبو داود وابن ماجه (أو غيره)
 كجنون وهو زوال الادراك من القلب مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء أو صرع وهو داء يشبه الجنون
 وصاحبه غالباً يسبح على وجهه في الارض أو خبل وهو ذهاب العقل وفساد من الجنون أو عته وهو نقص
 العقل من غير جنون أو ذهابه حياء أو خوفاً أو سكر وهو فساد في العقل مع اضطراب واختلاط نطق أو مرض
 وهي حالة خارجة عن الطبع ضارة بالعقل أو انغماء وهو زوال الادراك من القلب مع انقطاع القوة والحركة في
 الاعضاء وقيل هو امتلاء بطون الدماغ من بلغم بارد غليظ وقيل هو سهو يلحق الانسان مع فورا الاعضاء لعله
 والانغماء جائز على الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولا ينقض بانغمائهم لانه مرض من غلبة الاوجاع للحواس
 الظاهرة فقط دون القلب لانه اذا حفظت قلوبهم من النوم الذي هو أخف من الانغماء كما ورد في حديث تنام
 أعيننا ولا تنام قلوبنا فمن الانغماء أولى اشد منافاته لاتعلق بالرب سبحانه وتعالى وليس كالانغماء الذي يحصل
 لأحد الناس ومثله الغشي في حقهم وأما في حقنا فهو تعطيل القوى المحركة والارادة الحساسة اضعف القلب
 بسبب وجع شديد أو برداً أو جوع مفرط فينقض أيضاً وما ينقض استغراق الأولياء بالذكرا أو بالتفكير (الا
 نوم قاعد ممكن مقعده من الارض) أي من مقره وهو متعلق بممكن أي ولو احتمل الاحتيا لوتيقن النوم وشك هل
 كان متمكناً أو لا لم ينتقض وضوءه ولو زالت إحدى ألبني نائم متمكناً عن مقره قبل انبهاه بقينا انتقض
 وضوءه أو بعده أو معه أو شك في تقدمه فلا ينقض (الثالث التقاء بشرق رجل وامرأة كبيرين أجنبيين من غير
 حائل) وينتقض وضوء كل منهما من لذة أو لعمداً أو سهواً أو كرهاً بوضو سليم أو أشل ولو كان الرجل هرماً أو
 مسو حاراً ولو كان أحدهما ميتاً لكن لا ينتقض وضوء الميت أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة
 الآدمي ككتاب حيث تحققت الذكورة أو الأنوثة بخلاف ما لو تولد شخص بين آدمي وحيوان آخر غير جنس فلا
 ينقض لمسه ولو على صورة الآدمي خاصة له أن المس ناقض بشرط خمسة أحدها أن يكون بين مختلفي ذكورة
 وأنوثة ثانيها أن يكون بالبشرة دون الشعر والسن والظفر فلا ينقض بشئ منها بخلاف العظم اذا كسح فانه ينقض
 ولو اتخذت المرأة أو الرجل أصبعاً من ذهب أو فضة لم ينقض لمسها ولو ساءخ جلد الرجل أو المرأة وحشى لم ينقض
 لمسه لانه لا يسمى آدمياً وكذا الوسائخ ذكر الرجل وحشى اذا لم يسمى ذكراً ثالثها أن يكون بدون حائل فلو كان
 بحائل ولو رقيقاً فلا ينقض ومن الحائل ما لو كثر الوسخ المتجمد على البشرة من غبار بخلاف ما لو كان من العرق
 فان لمسه ينقض لانه صار كالجزء من البدن رابعها أن يبلغ كل منهما حد الكبر يقينا وهو في حق الرجل من بلغ
 حداً اشتبه فيه عرفاً ذات الطباع السليمة من النساء كالسيدة نفيسة بنت الحسن بن زيد ابن سيدنا الحسن
 سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم من سيدنا علي كرم الله وجهه ورضي الله عنه وذلك بأن يميل قلب تلك النساء
 اليه وفي المرأة من بلغت حداً يشتهر فيه عرفاً ذات الطباع السليمة من الرجال كالامام الشافعي رضي الله عنه
 وذلك بان ينشر منهن الذكراً ولو بلغ أحدهما حد يشتهى ولم يبلغه الآخر فلا ينقض خامسها عدم المحرمية ولو احتمل
 والمحرم من حرم نكاحها ويكون تحررهما على التأييد بسبب مباح لالا احترامها ولا عارض يزول فاحترس بقولهم
 على التأييد عن أخت الزوجة وعمتها وخالتها فان تحررهم من جهة الجمع فقط وبقولهم بسبب مباح عن بنت
 الموطوءة بشبهة وأمهالان وطء الشبهة لا يوصف باباحة ولا تحرير وعن الملاعة لتحرير سبب حرمتها وهو الزنا

الا لمني الثاني زوال
 العقل بنوم أو غيره الا
 نوم قاعد ممكن مقعده
 من الارض الثالث
 التقاء بشرق رجل
 وامرأة كبيرين
 أجنبيين من غير حائل

أصابته نجاسة ناشفة
 ولا يظهر شئ من نجس
 العين الاجلود الميتة
 اذا ادبغت والجر اذا
 انقلبت خلا بنفسها
 ولا يضر فورانها ولا
 نقلها من الشمس الى
 الظل ولا العكس فان
 طرح فيها شئ قبل تخللها
 ولو طاهرها وبقي فيها
 حتى تخللت لم تطهر

(باب الحيض والنفاس)
 الحيض هو الدم الخارج
 من قبل المرأة في محنها
 بلا سبب والنفاس هو
 الدم الخارج منها بعد
 تمام ولادتها أو أقل سن
 الحيض تسع سنين
 تقريباً وأقل مدته يوم
 وليلة وأكثرها خمسة
 عشر يوماً وغالبها ستة
 أو سبعة فان نقص الدم
 على أقل المدة أو زاد
 عن أكثرها فهو دم
 فساد

الرابع مس قبل الآدمي
أو حلقة دبره ببطون
الراحة أو بطون الاصابع
(فصل) من انتقض
وضوءه حرم عليه
أربعة أشياء الصلاة
والطواف ومس
المصحف

وأقل مدة النفاس لحظة
وغالبها أربعون يوماً
وأكثرها ستون
وما زاد عليها فدم فساد
أيضاً (ويحرم) بالحيض
والنفاس المباشرة فيما
بين السرة والركبة من
غير حائل والمرور في
المسجد إن خافت
تجيسه والصوم
ومحرمات الجنابة
السابقة ويجب على
الحائض والنفساء
قضاء الصوم الفائت في
الحيض والنفاس دون
قضاء الصلاة الفائتة
فيهما

(كتاب الصلاة)
فرض الله على هذه
الأمّة في كل يوم وليلة
خمس صلوات فقط وهي
الطهر والعصر والمغرب
والعشاء والصبح ولا
يجب الأعلى المسلم البالغ

وبقولهم لا احترامها عن زوجات النبي صلى الله عليه وسلم فإن تحرّيمهن لاحترامهن فانهن يحرم من على الأُم
وعلى الأنبياء أيضاً لانهم من أُمته صلى الله عليه وسلم ولولم يدخل بهن بخلاف إمانته صلى الله عليه وسلم فلا يحرم من
على غيره إلا أن كن موطوءات له صلى الله عليه وسلم وأما زوجات بقية الأنبياء فيحرم من على الأُم خاصة لا على
الأنبياء وبقولهم ولا لعارض يزول عن الموطوءة في نحو حيض والمجوسية والوثنية والمرتدة لأن تحرّيمهن
لعارض يزول فيمكن أن تحل له من ذكر في وقت (تمّة) اعلم أن وطء الشبهة الذي لا يوصف باباحه ولا تحرّيمه هو
شبهة الفاعل كأن يظن امرأة أجنبية زوجته فيطوؤها وكوطء المكروه بفتح الراء وأما الوطء بشبهة المحل كوطء
أمة ولده أو شريك الأُمّة المشتركة أو سيده مكاتبته أو بشبهة الطريق أي المذهب وهو أن يعقد عليها أي المرأة
بجهة فالطعام يعتد بخلافه كالحنفي ونحوه فإنه لا يوصف بحرمة وسمي وطء أمة الولد بشبهة المحل لأن مال الولد
كله محل لأعفاف أصله ومنه الجارية فأعفاف الولد هو أن يهيئ للأصل مستمتعاً بالخليلة وبموئها ومثال شبهة
الطريق كالتكاح بلا شهود عند العقد عند مالك ويجب الاشارة عنده قبل الدخول وبلاولى عند أبي حنيفة
وبلاولى وشهود كما هو مذهب داود الظاهري كأن زوجته نفسها فلا حد على الواطئ في ذلك وإن لم يقصد
تقليدهم وإن اعتقد التحريم وقد نظم بعضهم الشبهات الثلاثة في قوله

اللذ أباح البعض جله فلا * حذ به والطريق استعمالاً
وشبهة لفاعل كأن أتى * حرمة يظن حلاً مثبّثاً
ذات اشتراك الحقن وسمين * هذا الأخير بالمحل فاعلمن

(الرابع مس قبل الآدمي) ولوسهوا ولو لمبا ناحت سمي فرجاً ولو أشل ولو صغيراً أو ميتاً من نفسه أو غيره وهو في
الرجل جميع نفس القضيب أو محل قطعه لا مانع عليه العانة والبيضتان وما بين القبل والدبر وفي المرأة شفرها
الملتقيان وهما حواف الفرج المحيطان به كاحاطة الشفتين بالقم أو اختام بالاصبع لا ما فوقهما بما ينبت عليه الشعر
وخرج بالشفرين الملتقيين ما بعدهما فلو وضعت أصبعها داخل فرجها لم ينتقض وضوءها وإن قطعت خروجه
ومن ذلك البظر بفتح الباء وهو حلة بأعلى الفرج والقلقة حال اتصالها فإن قطعاً فلا تقض بهما والتقيد بالآدمي
يخرج البهيمة وأما الخنثى فهو كالأدمي بناء على حل مناحتها لهم (أو حادثة دبره) وهي المفسدة الملتقى كقم الكيس
لا ما فوقه وما تحت (بطون الراحة أو بطون الاصابع) وهي ما يستتر عند وضع إحدى راحتين على الأخرى
مع تحامل يسير في غير الإبهامين أو ما هما فيضض بطن أحدهما على بطن الآخر فينتقض وضوءه الماس دون
المسوس بخلاف اللبس فإنه ينتقض وضوءه كل من اللابس والممسوس والحاصل أن اللبس يفارق اللبس في ثمانية
صوراً أحدها أن النقض في اللبس خاص بصاحب الكف فقط ثانيها أنه لا يشترط في اللبس اختلاف النوع ذكورة
وأنوثة ثالثها أن اللبس قد يكون في الشخص الواحد فيحصل بمس فرجه رابعها أن لا يكون إلا بباطن
الكف خامسها أنه يكون في المحرم وغيره سادسها أن مس الفرج المباني ينقض وإن لمس العضو المباني من
المرأة لا ينقض سابعها اختصاص اللبس بالفرج ثامن لا يشترط الكبر في اللبس دون اللبس

(فصل) في بيان ما يحرم بالحدث الأصغر والمتوسط والكبير (من) انتقض وضوءه حرم عليه أربعة أشياء
أحدها (الصلاة) ولو نفل أو صلاة جنازة لخبر الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ أي
لا يقبل الله صلاة أحدكم حين حدثه إلى أن يتوضأ فيقبل صلاته الأعلى فاقد الطهورين فيصلّي الفرض دون
النفل لحرمة الوقت وبعضه إذا قدر على أحدهما وفي معنى الصلاة خطبة الجمعة وسجدة التلاوة والشكر (و)
ثانيها (الطواف) فرضاً ونفلًا كطواف القدوم لخبر الحاكم الطواف بمنزلة الصلاة لأن الله أحل فيه النطق
فمن نطق فلا ينطق إلا بخبر (و) ثالثها (مس المصحف) وهو كل ما كتب عليه قرآن لدراسة ولعمود أو لوحاً
أو جلدًا أو قرطاساً وخرج بذلك القيمة وهي ما يكتب فيها شيء من القرآن للتبرك وتعلق على الرأس مثلاً فلا

يحرم مسها ولا جعلها مالم تسم مصحفاً فافذا كتب القرآن كله لا يقال له تيممة ولو صغر وان قصد ذلك فلا عبرة لقصده قال ابن حجر والعبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون ما بعدها وبالكاتب لنفسه أو غيره تبرعاً أي بلا أجر ولا أمر ولا فاسمه أو مستأجره قال النووي في التبيان وسواء من نفسه المصحف المكتوب أو الخواشي أو الخلد ويحرم من الخريطة والغلاف والصدوق إذا كان فيهن المصحف هذا هو المذهب المختار وقيل لا تحرم هذه الثلاثة وهو ضعيف ولو كتب القرآن في لوح لحكمه حكم المصحف سواء قل المكتوب أو أكثر حتى لو كان بعض آية كتب للدراسة حرم وقال أيضاً وفي المصحف ثلاث لغات ضم الميم وفتحها وكسرها فاضم والكسر مشهورتان والفتح ذكرها أبو حفص النحاس وغيره قال الشبرايمسلي وظاهر أن مسه مع الحدث ليس كبيرة بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة والشكر فإنها كبيرة (و) رابعها (حمله) الألفي متاع فيحل حمله معه تبعاله إذا لم يكن مقصوداً بالحل وحده بان لم يقصد شيئاً أو قصد المتاع وحده وكذا إذا قصده مع المتاع على العتمة بخلاف ما إذا قصده وحده أو قصد واحد الآخر لا يعينه فإنه يحرم ولا يشترط كون المتاع ظرفاً له وحل جواز الحل فيما ذكره حيث لم يعد ماساله بان غرضه فيه شيئاً وحله أذمسه حرام ولو لم يحائل ولو بلا قصد قال النووي في التبيان أجمع المسلمون على وجوب صيانة المصحف واحترامه قال أصحابنا وغيرهم ولو أذاه سلم في القاذورة والعياذ بالله تعالى صار المأق كافر أقالوا ويحرم توسده بل توسد آحاد كتب العلم حرام ويستحب أن يقوم للمصحف إذا قدم به عليه لأن القيام مستحب للفضلاء من العلماء والأخبار فالمصحف أولى (ويحرم على الجنب) أي المحدث حدثاً أو وسط (ستة أشياء) أحدها (الصلاة) للحدث لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول والغلول بضم الغين المعجمة الحرام قال النووي أما إذا لم يجد الجنب ماء ولا تراباً فإنه يصلي لحرمة الوقت على حسب حاله ويحرم عليه القراءة خارج الصلاة ويحرم عليه أن يقرأ في الصلاة ما زاد على فاتحة الكتاب وهل يحرم قراءة الفاتحة فيه وجهان الصحيح المختار أنه لا يحرم بل يجب فإن الصلاة لا تصح إلا بها وكما جازت الصلاة للضرورة مع الجأبة تجوز القراءة والثاني لا يجوز بل يأتي بالاذكار التي يأتي بها الجاهل الذي لا يحفظ شيئاً من القرآن لأن هذا عاجز شرعاً فصار كالعاجز حساً والصواب الأول اهـ (و) ثانيها (الطواف) لمبر الحائكم الطواف بالبيت صلاة أي كالأصلاة في السجدة والطهارة (و) ثالثها (مس المصحف) قال النووي إذا كتب الجنب أو المحدث مصحفاً كان يحمل الورقة ويسمها حال الكتابة فهو حرام وإن لم يحملها ولم يمسها ففيه ثلاثة أوجه الصحيح حوازه والثاني تحريمه والثالث يجوز للحدث ويحرم على الجنب (و) رابعها (حمله) لأنه أعظم من المس فهو حرام بالقياس الأول قال النووي سواء حمله بغلافه أو بغيره انتهى ويجوز حمل المصحف ولا يجزى فيه تفصيل المتاع لأنه لا يعد حاملاً للمصحف ولو قصد فلا عبرة بقصده ولو حمل مصحفاً مع كتاب في جلد واحد لحكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل المسار بالدبة للحمل أما المس فيحرم من الجلد المسامت للمصحف دون ما عداه وإنما حرم من جلد المصحف مع أنه حائل والمس من ورثته لا يؤثر كإفاد عدم نقض الوضوء بالمس من وراء حائل لأن حرمة المس هنا تعظيم للمصحف خرم من وراء حائل مبالغة فيه والنقض في الوضوء بالمس لما فيه من إثارة الشهوة المفقودة ذلك مع الحائل ولا يجب منع صبي ميمز ولو جنباً من حمل مصحفه ومس الحاجة تعلمه ومشقة استمراره متطرفة لاحت ذلك إن كان للدراسة قال الشبرايمسلي بخلاف تمكنه من الصلاة والطواف أو نحوهما مع الحدث انتهى ويحرم تمكن غير المميز من نحو مصحف ولو بعض آية لما فيه من الإهانة (فائدة) قال النووي في التبيان لا يمنع الكافر من سماع القرآن لقوله عز وجل وإن أحد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله ومنع من مس المصحف وهل يجوز تعليمه القرآن قال أصحابنا إن كان لا يرجي إسلامه لم يجز تعليمه وإن رجي إسلامه ففيه وجهان أحدهما يجوز رجاء إسلامه والثاني لا يجوز كالأبجوز بيع المصحف منه وإن رجي وأما إذا رأينا به أنه لم يمنع فيه وجهان انتهى (و) خامسها (اللبث) بضم اللام وفتحها مصدر لبث

وجله ويحرم على الجنب
سنة أشياء الصلاة
والطواف ومس
المصحف وجله واللبث
العائق الطاهر من
الحيض والنفاس بعد
دخول وقتها ولكل
صلاة منها وقت محدود
فوقت الظهر من زوال
الشمس عند وسط
السما إلى أن يز يظن
الشيء على مثله بعد ظل
الاستواء ووقت العصر
من الزيادة على ظل
المثل إلى غروب الشمس
كلها ووقت المغرب من
تمام غروب الشمس
حتى يغيب الشفق
الاجر ووقت العشاء
من مغيب الشفق
الاجر حتى يطام أول
الفجر الصادق ووقت
الصبح من طلوع أول
الفجر الصادق حتى
يطلع أول الشمس ولا
قضاء على الكافر إذا
أسلم إلا المرتد ولا على
المجنون والمغمى عليه
والسكران بعد سحورهم
إذا تعدوا بذلك ولا

في المسجد وقراءة
القرآن وبحرم بالحيفض
عشرة أشياء الصلاة
والطواف ومس

على الصغير إذا بلغ
ويجب على الآباء
والأمهات أن يأمرُوا
أولادهم بالصلاة عند
سبع سنين ويضربوهم
على تركها عند عشرة
والأفضل تعجيل الصلاة
في أول وقتها ويجوز
تأخيرها عن أول
الوقت ولو بلا عذر
بشرط أن يعزم على
فعلها قبل خروج الوقت
ومثل الصلاة في ذلك
بقية الفروض الموسعة
كلحج ويجب على
الشخص عند أول
بلوغه أن يعزم على
فعل جميع الواجبات
والامتناع عن جميع
المحرمات ومن جحد
وجوب الصلاة عليه
من المكلفين فهو كافر
مرتد ويقتل كفران
لم يرجع إلى الإسلام
ولا يصلى عليه ولا يدفن
في قبور المسلمين فإن

من باب سمع أي لبث مسلم بالغ غير نبي (في المسجد) وعوموقف للصلاة ولو كان اللبث بقدر الطمأنينة لا عبوره
وهو الدخول من باب والخروج من آخر بخلاف ما إذا لم يكن له إلا باب واحد فيمتنع الدخول أما التردد فانه حرام
كالمكث قال تعالى لا تقربوا الصلاة وأتمسكوا حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا
أي لا تقربوا موضع الصلاة في حال كونكم سكارى ولا في حال كونكم جنباً نعم يجوز لبثه فيه للضرورة كأن نام
فيه فاحتمل وتعدى خروجه لخوف من عسس ونحوه لكن يلزمه التيمم إن وجد غير تراب المسجد أما ترابه وهو
الداخل في وقفيته كأن كان المسجد ترابياً فيحرم التيمم به ويصح والعسس هو الحاكم الذي يطوف بالليل ولو
جامع زوجته فيه وهما ماران لم يحرم أما لو مكثا فيه لعذر فانه يمتنع مجامعتها حينئذ ومن المسجد سطحه ودرجته
وروشنه وجداره ومرداب تحت أرضه وخروج بالمسجد صلى العيد والمدارس وهي المواضع التي يدرس فيها
الشيخ مع الطلبة والرباط وهو البيت الذي يبنى للفقراء والطلبة أو هو معبد الصوفية أو هو الثغور أي المواضع
التي يخاف منها هجوم العدو وأما الصبي فيجوز لوليته تمكينه من المكث كالقراءة وأما النبي صلى الله عليه وسلم
فيحل مكثه بالمسجد جنباً وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم لأن احتياجه للمسجد أكثر لنشر السنة فجوز
له ذلك لكنه لم يقع منه ولأن ذاته أعظم من ذات المسجد وأما الكافر فلا يمنع من المكث في المسجد جنباً لانه
لا يعتقد حرمة وإن حرم عليه لانه مخاطب بفروع الشريعة ولا يجوز له دخول المسجد ولو غير جنب إلا بذن
مسلم بالغ مع الحاجة ومنها جلوس القاضي أو المفتي فيه أو عمارته (و) سادسها (قراءة القرآن) وبشرط في حرمتها
سبعة شروط الأول كون القراءة باللفظ ومثله إشارة الأخرس المفهمة لأن اشارته معتد بها الا في ثلاثة أبواب
الصلاة فلا تبطل بها والحنث فإذا حلف وهو ناطق أن لا يتكلم ثم خرس وأشار بالكلام لم يحنث والشهادة فإذا
أشار بها لا تقبل وإشارة الناطق غير معتد بها الا في ثلاثة أبواب أمان الكافر والافتاء كأن قيل له أتتوضأ بهذا
الماء فأشار أن نعم أو لا ورواية الحديث كأن قيل له أتروي عنك هذا الحديث فأشار أن نعم أو لا وخروج باللفظ
ماذا أجرى القراءة على قلبه الثاني كونه القاري مسمعا بها نفسه وخروج ما إذا تلفظ ولم يسمع نفسه حيث
اعتدل سمعه ولا مانع الثالث كونه مسلماً فخرج الكافر فلا يمنع من القراءة لعدم اعتقاده الحرمه وإن عوقب
عليها الرابع كونه مكلفاً فخرج الصبي والمجنون الخامس كونه مائتاً في به قرآن حيث قال قراءة القرآن فخرج التوراة
والانجيل ومنسوخ التلاوة ولو بقي حكمه كآية الرجم وهي الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من
الله والله عزير حكيم والسادس القصد للقراءة وحدها أو مع الذكر أو القصد لواحد لا بعينه فان قرأ آية
للاحتجاج بها حرم وإن قصد الذكر أو أطلق كأن جرى القرآن على لسانه من غير قصد لواحد منهم فلا يحرم
فانه لا يسمى قرأنا عند الصارف إلا بالقصد وأما عند عدم الصارف فيسمى قرأنا ولو بالقصد السابع أن تكون
القراءة نفلاً بخلاف ما إذا كانت واجبة سواء داخل الصلاة كقافدا للظهورين فلا فرق بين أن يقصد القراءة
وأن يطلق مثلاً فتكون قرأنا عند الإطلاق وجوب الصلاة عليه فلا يعتبر المانع وهو الجنابة وأخرجها كأن
نذراً بقرآن سورة يس مثلاً في وقت كذا فإمكان في ذلك الوقت جنباً فاقدا للظهورين فانه يقرأها وجوباً
للضرورة لكن بقصد القراءة لا مطلقاً ولا حرمة عليه فليس ذلك كالفتحة من كل وجه (وبحرم بالحيفض)
ومثله النفاس (عشرة أشياء) أحدها (الصلاة) أي من العامة العالمة ولا تصح مطلقاً أي ولو مع الجهل
أو النسيان ولا يلزمها قضاؤها فلو قضتها كره وتنقذت فلا مطلقاً لا ثواب فيه على المعتمد وفارقت الصوم حيث
يجب قضاؤه لأن الصلاة تتكرر كثيراً فيشق قضاؤها ولا كذلك الصوم فلا يشق قضاؤه ولذلك قالت عائشة
رضي الله عنها كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة (و) ثانيها (الطواف) سواء كان في ضمن نسك
أم لا لانه لا يكون الا في المسجد فان قلت اذا كان دخول المسجد حراماً فالطواف أولى فما الحاجة الى ذكره
قلت لثلاثتهم أنه لما جازها الوقوف مع أنه أقوى أركان الحج فلان يجوز لها الطواف أولى (و) ثالثها (مس)

(المصحف) حتى حواشيه وما بين سطوره والورق البياض بينه وبين جلده في أوله وآخره المتصل به ويحرم المس ولو بمائل ولو كان نحيينا حيث يعد مساله عرفا لانه يخل بالتهظيم والمراحمه بأى جزء لا يباطن الكف فقط قال النووي اذا مس المحدث أو الجنب أو الحائض أو جل كتابا من كتب الفقه أو غيره من العلوم وفيه آية من القرآن أو ثوبه بطرزا بالقرآن أو دراهم أو دنانير منقوشة به أو مس الجدار أو الحلو أو الخبز المنقوش فيه فالذهب الصحيح جواز هذا كله لانه ليس بمصحف وفيه وجه أنه حرام وقال أفضى القضاة أبو الحسن الماوردي في كتابه الحاوي يجوز مس الثياب المطرزة بالقرآن ولا يجوز لبسها بالاخلاف لان المقصود بلبسها التبرك بالقرآن وهذا الذي قاله ضعيف لم يوافق أحد عليه فيما رأته بل جزم الشيخ أبو محمد الجويني وغيره بجواز لبسها وهذا هو الصواب والله أعلم وأما كتب التفسير والفقه فان كان القرآن فيها أكثر من غيره حرم مسها وحملها وان كان غيره أكثر كما هو الغالب ففقه ثلاثة أوجه أحدها لا يحرم والثاني يحرم والثالث ان كان القرآن بخط متين بلفظ أى اجتماع أو حرة ونحوها حرم وان لم يمتز لم يحرم قال صاحب التتمة من أصحابنا اذا قلنا لا يحرم فهو مكروه وأما كتب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يكن فيها آيات من القرآن فلا يحرم مسها والاولى أن تمس على طهارة وان كان فيها آيات فلا يحرم على المذهب بل يكره وفيه وجه أنه يحرم وهو الوجه الذي في كتب الفقه وأما المنسوخ تلاوته كالشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوهما وما أشبه ذلك فلا يحرم مسه ولا حمله قال أصحابنا وكذلك التوراة والانجيل انتهى كلام النووي (و) رابعها (حمله) ولو وضع يده على قرآن وتفسير فهو كالحمل في التفصيل بين كون التفسير الذي تحت يده أكثر أو لا قال النووي اذا تصفح المحدث أو الجنب أو الحائض أو راق المصحف بعود وشبهه في جوازه وجهان لأصحابنا أظهرهما جوازه وبد قطع العراقيون من أصحابنا لانه غير ماس ولا حامل والثاني وهو اختيار الرازي نحر به لانه يعد حاملا للورقة والورقة كالجميع فاما اذا لف كنه على يده وقلب الورقة فحرام بالاخلاف وغلط بعض أصحابنا في ذلك فيه وجهين والصواب القطع بالتحريم لان القلب يقع باليد لا بالكى انتهى قال الشرفاوى فحمل جواز قلب الورقة بالعود اذا لم يلزم عليه حمل الحائض يتحمل عليه بالعود فتفصل عن صاحبها وتكون قائمة فيخففها به وليس المراد أنه يدخل العود بين الوري ويفصل بعضه من بعض لان ذلك حمل (و) خامسها (اللبث) أى الإقامة (في المسجد) ومثله التردد لقوله صلى الله عليه وسلم لا حل للمسجد الحائض ولا الجنب رواه أبو داود عن عائشة رضيت الله عنها ودخل في المسجد هو أو هو ما اتصل به من نحو روشن وغصن شجرة أصلها خارج لاعتكسه ورحبته لاحت به فرحبة المسجد هي الساحة المنبسطة والحريم ما حوله من الرفق بكسر الميم وفتح الفاء لا غير أى كالطبخ ونحوه (فائدة) لا بأس بالنوم في المسجد لغير الجنب ولو غلب عزب وهو من لم يكن عنده أهل فقد ثبت أن أصحاب الصفة هم زهاد من الصحابة فقراء غرباء كانوا ينامون فيه في زمنه صلى الله عليه وسلم نعم يحرم النوم فيه اذا ضيق على المصلين ويجب حينئذ تنبيهه ويندب تنبيهه من نام في نحو الصلوة الأولى وأمام المصلين ولا ينبغي التصديق في المسجد ويلزم من رآه الانكار عليه ومنعه ان قدر ويكره السؤال فيه بل يحرم ان شوق على المصلين أو مشى أمام الصفوف أو تخطى رقابهم وأما اعطاء السائل فيه فيندب ويحرم الرقص فيه ولو لغير شابة ويحرم النط فيه ولو بالذكور كما فيه من تقطيع حصره وايداء غيره والنط الوثب وهو نقل الرجل من محل الى محل آخر مرة بعد أخرى والحصير بضم الحاء والصاد جمع حصير وهو البارية الخشن (و) سادسها (قراءة القرآن) قال النووي في التبيان سواء كان آية أو أقل منها ويجوز للجنب والحائض اجراء القرآن على قلبهما من غير تلفظ به ويجوز لهما النظر في المصحف وامراره على القلب وأجمع المسلمون على جواز التهليل والتسبيح والتحميد والتكبير والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من الاذكار للجنب والحائض قال أصحابنا وكذا اذا قلنا لا نساخ الكتاب بقوة وقصد به غير القرآن فهو جائز وكذا ما أشبهه قالوا ويجوز لها أن يقول لا عند المصيبة ان الله وانا اليه راجعون

المصحف وحمله واللبث
في المسجد وقراءة
القرآن

لم يجحد وجوبها
وأخرها عن وقتها بلا
عذر فهو مؤمن فاسق
لكنه يقتل بشروط
مذكورة في المطولات
ولا تسقط الصلاة عن
أحد ولو اشتد عليه
المرض الا اذا غاب عقله
بغير عجز منه ولا عذر
له في تأخيرها في الحضر
عن وقتها ولو تكررت
عليه الاشغال الا اذا
نسى بغير لعب أو نام قبل
دخول وقتها ولم يتنبه
الا بعد فواتها واذ افاقت
شخصا فريضة بغير
عذر وجب عليه
قضاؤها على الفور فان
فاتته بعذر وجب عليه
قضاؤها على التراخي
والافضل له المبادرة
بقضاها

(باب شروط الصلاة)
الشروط لصحة الصلاة
أربعة (الأول)
الطهارة عن الحدثين
وعن النجاسة التي
لا يعنى عنها في الجسد
والملبوس

اذ لم يقصد القرآن وقال أحبا بنا الخراسانيون ويجوز أن يقول عند ركوب الدابة سبعان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين أي مطيقين وعند الداعر بنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اذا لم يقصد به القرآن قال امام الحرمين وان قال الجنب بسم الله والحمد لله فان قصد القرآن عصي وان قصد الذكر أو لم يقصد شيئا لم يأثم ويجوز له ما قرأه ما نسخت تلاوته كالشيخ والشيخة اذ انيا فارجوهما البتة نكالا من الله انتهى قول النووي رضى الله عنه (و) سابعها (الصوم) فتى نوت الصوم حرم عليها وأما اذا لم تنو ومنعت نفسها الطعام والشراب فلا يحرم عليها لانه لا يسمى صوما ولا وجه أنه لم يجب عليها أصلا ووجوب القضاء انما هو بأمر جديد وقيل وجب عليها ثم سقط (و) ثامنها (الطلاق) وهو من الكبائر الا في سبع صور فلا يحرم طلاقها فيها الأول اذا قال أنت طالق في آخر جزء من حيضك أو مع آخره وعند غيره ومثل ذلك ما لو تم لفظ الطلاق في آخر الحيض لاستعقاب ذلك الطلاق الشرع في العدة الثانية أن تكون المطلقة في ذلك غير مدخول به لعدم العدة بخلاف المتوفى عنها زوجها قبل الدخول فتجب عليها العدة الثالث أن تكون حاملا منه لاستعقاب ذلك الطلاق الشرع في العدة الرابع أن يكون الطلاق بعوض منها اذا كانت حائلا لان اعطاءها المال يشعر بالحاجة الى الطلاق وخرج بالعوض منها ما لو طلقها بواحد أو بعوض من غيرهما فيحرم * والخامس أن يكون الطلاق في ايلاء بمطالبتها الطلاق في حال الحيض بعد مطالبتها الوطء من الزوج في حال الطهر فيمتنع منه لان حاجتها شديدة الى الطلاق * السادس ما اذا طلقها الحكم في شقاق وقع بينهما بين زوجها حاجتها الشديدة اليه * السابع ما لو قال السيد لأمتي ان طلقك الزوج اليوم فأنت حرة فعلم الزوج ذلك التعليق وعدم رجوع السيد فطلقها وأسأله ذلك فلا يحرم طلاقها للخلاص من الرق اذ دوامه أضر بهما من تطويل العدة وقد لا يسمح به السيد بعد ذلك أو يموت فيرد أسرها والحكمة في تحريم الطلاق بالحيض أضررها بطول مدة التربص لان بقية الحوض لا تحسب من العدة قال الله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي اذا ردتهم طلاقا لا زواج الموطآت اللاتي يعندين بالافراء فطنة وهن في أول الوقت الذي بشرعن فيه في العدة بان يكون الطلاق في طهر لم تجتمع فيه والمراد بوقت شرعهن ما يشمل وقت تلبسهن بها فلو طلقت في عدة طلاق رجعي فلا حزمة لتلبسها بالعدة (و) تاسعها (المرور) أي مجرد العبور (في المسجد) لفاظ حدثها وهذا فارت الجنب حيث لم يحرم في حقه مجرد العبور (ان خافت تلويثه) بالناء الثلاثة أي تلويثه بالدم صيانة للمسجد فان أمنتها كان لها العبور لكن مع الكراهة عند انتفاء حاجة عبورها بخلاف الجنب فان العبور في حقه بلا حاجة خلاف الأولى فان كان لها غرض صحيح كقرب طريق فلا كراهة ولا خلاف الأولى وخرج بالمسجد المدرسة والربط بضم الراء والباء جمع رباط ككتب جمع كتاب ومضى العيد وملك الغير فلا يحرم عبورها الا عند تحقق التلويث أو ظنه لا عند نومه والفرق أن حزمة المسجد ذاتية وحزمة هذه عرضية وكالحائض فيما ذكر من له حدث دائم كمنهضة وسلس بول أو منى ومن به جراحة نضاجة بالدم فاذا خيف التلويث بشئ من ذلك حرم العبور والا كراهة الحاجة وكذا سائر النجاسات الملوثة ولو في نعل أو ثوب فلا يجوز ادخال النجاسة على نحو النعل الا بشرطين أن يأمن التلويث وأن يكون لحاجة صحيح كخوف الضياع (و) عاشرها (الاستمتاع) أي المباشرة سواء كانت بشهوة أم لا (بما بين السرة والركبة) بوطء سواء كانت بمحائل أم لا وبغيره حيث لا حائل ولا بد أن تكون المباشرة بما ينقض مسه الوضوء ليخرج السن والشعر فلا تحرم المباشرة به والحاصل أن بدن المرأة حال الحيض بالنسبة الى الاستمتاع والمباشرة على قسمين أحدهما ما بين السرة والركبة فيحرم على الرجل المباشرة فيه مطلقا سواء كانت بوطء أو بلعس اذا كانت تحت الثياب بخلاف الاستمتاع بغيرهما كنظر بشهوة فانه لا يحرم وأما المباشرة فوقها ان كانت بوطء فيحرم أيضا وأما بغيره فلا وإنهما ماعداما بين السرة والركبة فلا يحرم مطلقا ويحرم على المرأة وهي حائض أن تبشر الرجل بما بين سرتها وركبتها أي جزء من بدنه ولو غير ما بين سرتها وركبتها لان ما منع من مسه يمنعهما أن

والصوم والطلاق والمرور في المسجد ان خافت تلويثه والاستمتاع بما بين السرة والركبة

والمسكان (والثاني)

ستر العورة من أعلى البدن وجوانبه للفادر عليه ولو صلى في الظلمة منفردا عن الناس وعورة الذكر والأمة في الصلاة ما بين السرة والركبة لكن يجب عليها ما ستر السرة والركبة أيضا وعورة الحرة الكاملة جميع بدنها الا الوجه والكفين ومن عجز عن ستر عورته في الصلاة صلى عاريا ولا إعادة عليه (والثالث) دخول الوقت ولو بغلبة الظن في الصلاة المؤقتة كالقصر الأصلي وتوابعه ووجود السبب يقينا في التي لها سبب كصلاة الخسوف فلا تصح صلاة مؤقتة حتى يدخل وقتها ولا صلاة لها سبب حتى يوجد

تمس به وما يحرم على الحائض الطهارة للحدث بقصد التعبد مع علمها بالحرمة لتلاعبها فان كان المقصود النظافة
 كإغسال الحج لم يمتنع ولا يحرم على الحائض والنفساء حضور المختصر على المعتمد خلافا لما في العباب والروض
 وعلمه بتضرره بامتناع ملائكة الرحمة من الحضور عنده بسببها كذا ذكره السوي في نقلا عن الرمي
(فصل في بيان العجز عن استعمال الماء (أسباب التيمم) أي جوازه (ثلاثة) أحدها (فقد الماء) في السفر
 أو في الحضر وللسافر أربعة أحوال * الحالة الأولى أن يتيقن عدم الماء حوله بأن يكون في بعض رمال البوادي
 فيقيم ولا يحتاج إلى طاب الماء لانه والحالة هذه عيب * الحالة الثانية أن يجوز وجود الماء حوله تجوزا
 قريبا أو بعيدا فهذا يجب عليه الطلب بخلاف و يشترط كونه بعد دخول الوقت لان التيمم طهارة ضرورية
 ولا ضرورة مع إمكان الطهارة بالماء وقبل دخول الوقت ولا يكفيه طلب من لم يأذن له بخلاف وكيفية الطلب
 أن يفش رجليه أي مسكنه لاحتمال أن يكون في رحله ماء وهو لا يشعر فان لم يجد نظر يميناً وشمالاً وأماماً وخلفاً ان
 استوى موضعه وخص موضع الحضرة واجتماع الطير بمزيد احتياط وان لم يستو الموضع ففيه تفصيل ان خاف
 على نفسه أو ماله وان قل أو اختصاصه بكمية أو انقطاعه عن رفقة أو خروج وقت لوتردد لم يجب التردد لان
 هذا الخوف يبيح له التيمم عند تيقن الماء فعند التوهم أولى وان لم يخف وجب عليه التردد إلى حد يلحقه
 غوث الرفاق مع ما هم عليه من التشاغل بشغلهم والتفاوض في أقوالهم ويختلف ذلك باستواء الارض
 واختلافها صعوداً وهبوطاً فان كان معرفته وجب سؤالهم إلى أن يستوعبهم أو يضيق الوقت فلا يبقى إلا
 ما يسع الصلاة على الراجح وقيل يستوعبهم ولو خرج الوقت ولا يجب أن يطلب من كل واحد من الرفقة بعينه بل
 يكفي أن ينادي فيهم من معه ماء يجوده أو يمنه ويجب أن يجمع بينهما ولو بعث النازلون نقة يطلب لهم كذا هم
 كلهم * الحالة الثالثة أن يتيقن وجود الماء حوله وهذا ثلاث مراتب * المرتبة الأولى أن يكون الماء
 على مسافة ينتشر اليها النازلون للطب والحشيش والري فيجب السعي إلى الماء ولا يجوز التيمم إلا ان خاف
 على ماله غير اختصاص وما يجب بذله في تحصيل الماء ثمناً وأجرة قال محمد بن يحيى لعنه يقرب من نصف فرسخ
 وهذه المسافة فوق المسافة عند التوهم * المرتبة الثانية أن يكون بعيد بحيث لو سعى إليه خرج الوقت فهذا التيمم
 على المذهب لانه فاقد للماء في الحال ولو وجب انتظار الماء مع خروج الوقت لما ساع التيمم أصلاً بخلاف ما لو كان
 الماء معه وخاف فوت الوقت لتوضاً فانه لا يجوز له التيمم على المذهب لانه ليس فاقد للماء في الحال * المرتبة
 الثالثة أن يكون الماء بين المرتبتين بأن تزيد مسافته على ما ينتشر اليه النازلون وتقصّر عن خروج الوقت
 وفي ذلك خلاف منتشر والمذهب جواز التيمم لانه فاقد للماء في الحال وفي السعي زيادة مشقة * الحالة الرابعة أن
 يكون الماء حاضراً لكن تقع عليه زحمة المسافرين بأن يكون في بئر ولا يمكن الوصول إليه إلا بالآلة وليس هناك
 إلا آلة واحدة أو لآن موقف الاستقاء لا يسع الا واحد أو في ذلك خلاف والراجح أنه يقيم للحجز الحسي ولا إعادة
 عليه على المذهب ومن أسباب الإباحة أيضاً ما إذا كان بقر به ماء ويخاف لو سعى إليه على نفسه من سبع أو عود
 عند الماء أو يخاف على ماله الذي معه أو يخلف في رحله من غاصب أو سارق أو كان في سفينة أو استقى لاستقاي في
 البحر فله التيمم في ذلك كله ولو خاف الانقطاع عن الرفقة ان كان عليه ضرر لو قصد الماء فله التيمم قطعاً وان لم
 يكن عليه ضرر بخلاف والراجح أن له أن يقيم للوحشة (و) السبب الثاني (المرض) وهو ثلاثة أقسام الأول
 أن يخاف معه بالوضوء فوت الروح أو فوت عضو أو فوت منفعة العضو ويلحق بذلك ما إذا كان به مرض غير
 مخوف إلا أنه يخاف من استعمال الماء أن يصير مرضاً مخوفاً فيباح له التيمم الثاني أن يخاف زيادة العلة وهي
 كثرة الألم وان لم تزد المدة أو يخاف طول مدة البرء وان لم يزد الألم أو يخاف شدة الضنا وهو المرض الملازم المقرب
 إلى الموت أو يخاف حصول شين قبيح كالسواد على عضو ظاهر كالوجه وغيره مما يبدو غالباً عند المهنة وهي نفخ
 الميم وكسرهما مع كسر الماء وسكونها ومعناها الخدمة وفي جميع هذه الصور خلاف منتشر والراجح جواز التيمم

(فصل في أسباب التيمم)

ثلاثة فقد الماء والمرض

سببها يقينا (والرابع)

استقبال عين الكعبة

يقيناً في القرب وظناً

في البعد إلا في نافلة السفر

وصلاة شدة الخوف

(باب أركان الصلاة)

أركانها ثلاثة عشر

(الأول) النية مقرونة

بجزء من تكبيرة

الأحرام (والثاني)

القيام في الفرض

للقادر عليه ومن عجز

عن القيام صلى جالساً

فان عجز عن الجلوس

اضطجع على جنبه

واستقبل القبلة بوجهه

ومقدم يده ويكره أن

يضطجع على الجنب

الإيسر من غير عذر

فان عجز عن الاضطجاع

استلقى على ظهره

ويجب عليه أن يرفع

رأسه بشئ ليستقبل

القبلة بوجهه وأن

يجلس للركوع

والسجود ان أمكنه

وعلة الشين الفاحش أنه يشوه الخلقة ويدوم ضرره فاشبه تلف العضو الثالث أن يخاف شيئا يسيرا كأثر الجدرى أو سوادا قليلا ويخاف شيئا قبيحا على غير الأعضاء الظاهرة أو يكون به مرض لا يخاف من استعمال الماء معه محدورا في العاقبة وإن تألم في الحال الجراحة أو بردا أو سحر فلا يجوز التيمم لشيء من هذا بخلاف (فرع) ليريض أن يعتمد في ذلك قول الطيب العدل في الرواية ويعمل بمعرفة نفسه حيث كان عالما بالطب ولا يعمل بتجربة نفسه على المعتمد لا اختلاف المزاج باختلاف الأزمنة ومحل ذلك في الخضر ما لو كان يبرية لا يجدها طبيبا فإنه يجوز له التيمم حيث ظن حصول ما ذكر ولا يمكن تجنب عليه الإعادة وظنه ذلك مع فقد الطيب يجوز للتيمم لا مسقط للصلاة (و) السبب الثالث (الاحتياج اليه) أي إلى الماء (لعطش حيوان محترم) وهو ما يحرم قتله قال النووي في الإيضاح ولو وجدته وهو محتاج إليه لعطشه أو عطش رفيقه أو دابته أو حيوان محترم تيمم ولم يتوضأ سواء في ذلك العطش في يومه أو فيما بعده قبل وصوله إلى ماء آخر قال أصحابنا ويحرم عليه الوضوء في هذا الحال لأن حرمة النفس أكد ولا بد للشرب وللوضوء بدل وهو التيمم والغسل عن الجنابة وعن الحيض وغيرهما كل وضوء فبما ذكرناه وسواء كان المحتاج للعطش رفيقه المخاط له أو واحدا من القافلة وهو المسافر والركب بفتح الراء وسكون الكاف جمع راكب كصاحب جمع صاحب ولو امتنع صاحب الماء من بدله وهو غير محتاج إليه للعطش وهناك مضطر إليه للعطش حالا وإن احتاجه المالك ما لا كان للضطر أخذه قهرا أي وعليه قيمته وله أن يقاتله عابه فان قتل أحدهما كان صاحب الماء مهذرا لم لا قصاص فيه ولادية ولا كفارة لكونه ظالما بمنعه منه وكان المضطر مضمونا بالقصاص أو بالدية والكفارة لكونه مقتولا بغير حق ولو احتاج صاحب الماء إليه للعطش نفسه كان المالك مقدما على غيره ولو احتاج الاجنبي للوضوء وكان المالك مستغنيا عنه لم يلزمه بدله لظهارته ولا يجوز للاجنبي أخذه قهرا لأنه لا يمكنه التيمم (واعلم) أنه مهما احتاج إليه لعطش نفسه حالا وما لا أو رفيقه أو حيوان محترم وإن لم يكن معه ولو في ثاني الحال قبل وصوله إلى ماء آخر فله التيمم وجوبا ويصلي ولا يعيد لفقد الماء شرعا ولو لم يجد الماء أو وجدته يباع بثمن مثله وهو واجد الثمن فاضلا عما يحتاج إليه في سفره ذاهبا ورجعا لزمه شراءه وإن كان يباع أكثر من ثمن المثل لم يلزمه شراءه لأن الماء بدل لسواء قلت الزيادة أم كثرت لكن يستحب شراءه وثمن المثل هو قيمته في ذلك الموضع في تلك الحالة انتهى قول النووي ملخصا ومثل احتياجه للماء احتياجه لثمنه في مؤتمنه من نفسه وعياله قال الحصني ولومات رجل وله ماء ورفقته عطاش شربوه وجموه ووجب عليهم ثمنه وجعله في ميراثه وثمنه قيمته في موضع الاتفاق في وقته اه قال البيهقوري والعطش الميسر للتيمم يعتبر فيه قول الطيب العدل وله أن يعمل بمعرفة اه * تكميل (غير المحترم) وهو ما لا يحرم قتله (سته) من الأشياء أحدها (تارك الصلاة) أي بعد أمر الامام والاستتابة ندبا وقل وجوبا وعلى ندب الاستتابة لا يضمن من قتله قبل التوبة لكنه يأثم (و) ثانيها (الزاني المحصن) بفتح الصاد على غير قياس وشرائط الاحصان أربع البلوغ والعقل والحرية ووجود الوطء في نكاح صحيح قال الشافعي إذا أصاب الحر البالغ امرأته أو أصيبت الحرة البالغة بنكاح فهو احصان في الاسلام والشرك (فرع) قال الشافعي والشرقاوي والمعتمد أن غير المحترم من الأدنى فيه تفصيل إن كان قادرا على التوبة كترك الصلاة والمرند لم يجز له شرب الماء وإن احتاجه في انقاز روحه من العطش لتعينه للطهر به مع قدرته على الخروج من المعصية وإن لم يقدر عليها كالزاني المحصن جاز له التيمم وشرب الماء للعطش قررر شيخنا الحنفى (و) ثالثها (المرتد) وهو من قطع عن يمين طلاقه الاسلام * قال المدايني فائدة من دعاه ابن مسعود رضي الله عنه اللهم اني أسألك إيمانا لا يرتد ونعيا لا ينفد وقرة عين لا تنقطع ومرافقة نبئك صلى الله عليه وسلم في أعلى جنات الخلد اه (و) رابعها (الكافر الحربي) وهو الذي لا صلح له مع المسلمين قاله الفيومي وخروج الحربي ثلاثة أقسام الذمي وهو من عقد الجزية مع الامام أو نائبه ودخل تحت أحكام الاسلام فإنه محترم وسمى ذميا لذلك نسبة إلى الذمة أي

والاحتياج اليه لعطش حيوان محترم غير المحترم ستة تارك الصلاة والزاني المحصن والمرتد والكافر الحربي

ذلك فان عجز أشار برأسه فان عجز أشار بأجفانه فان عجز أجرى أركان الصلاة على قلبه وفي جميع ذلك لا ينقص من أجره شيء ويجوز للقادر أن يصلي النفل قاعدا ومضطجعا لكان ثواب القاعد نصف ثواب القائم وثواب المضطجع نصف ثواب القاعد (والثالث) تكبيرة الاحرام ويتعين فيها الله أكبر فلتصح بغير ذلك للقادر عليه والعاجز عنه يأتي بما قدر عليه ولو بغير العربية والسنة عقب هذه التكبيرة أن يقرأ دعاء الافتتاح ثم يقول من الشيطان الرجيم (الرابع) قراءة الفاتحة بالبسملة في قيام كل ركعة والمسبوق

الجزية والمعاهد وهو من عقد المصاحفة مع الامام أو نائبه من أهل الحرب على ترك القتال في أربعة أشهر أو في عشر سنين بعوض منهم موصل اليينا أو بغيره لقوله صلى الله عليه وسلم الامن ظلم معاها أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فاما حجيجه أى خصمه يوم القيامة واه أبو داود والمؤمن وهو من عقد الامان مع بعض المسلمين في أربعة أشهر فقط لقوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فأجره أى إذا استأمنك أحد منهم من القتل فأمنه ولقوله صلى الله عليه وسلم ذمة المسلمين واحدة يسي بها دناءهم فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين رواه الشيخان ومحمداً أى عقود المسلمين كعقد شخص واحد منهم يقوم بهذا العقد دناءهم أى كالعبيد والنساء فمن نقض عهد مسلم فعليه لعنة من ذكر قال شيخنا أحمد الزحراوى والمراد بالمعاهد فى الحديث ما يشمل هؤلاء الثلاثة **(فائدة)** قال محمد الشربيني فى كتابه التفسير الملقب بالسراج المنير والكفر لغة ستر النعمة وأصله الكفر بالفتح وهو الاستروى الشرع انكار ما علم بالضرورة محيى رسول به وينقسم الى أربعة أقسام كفر انكار وكفر جحود وكفر عناد وكفر نفاق فكفر الانكار هو ان لا يعرف الله أصلاً ولا يعترف به وكفر الجحود هو ان يعرف الله بقلبه ولا يقر بلسانه ككفر ابليس واليهود قال الله تعالى فلما جاءهم ماعرفوا كفروا به وكفر العناد هو ان يعرف الله بقلبه ويعترف بلسانه ولا يدين به ككفر أبى طالب حيث يقول

ولقد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية دينا

لولا الملامة أو حذر مهسبة * لوجدتني سمعاً باذاك ميينا

وأما كفر النفاق فهو أن يقر باللسان ولا يعتقد بالقلب اه وقال الباجورى والكفر قيل هو عدم الايمان عمداً من شأنه أن يكون متصفاً به وقيل هو العناد بانكار الشيء مما علم محيى الرسول به ضرورة فالتقابل بينهما وبين الايمان على الاول وهو الحق من تقابل العدم والمملكة وعلى الثانى من تقابل الضدين والمملكة هى صفة راسخة فى النفس سميت بذلك لانها ملكة معها **(فرع)** قال البراوى والذى نقله سيدى عبد الوهاب الشعرانى عن السبكي أن عمه صلى الله عليه وسلم أباطاب بعد أن توفى أحياء الله تعالى وآمن بالنبي صلى الله عليه وسلم قال شيخنا العلامة السحيمى وهذا هو اللائق بحبه صلى الله عليه وسلم وهو الذى اعتقده وألقى الله به وأما احياء الله تعالى أبو به صلى الله عليه وسلم فلقد دخل فى أمته فقط وان كانا من الناجين انتهى لانهما من أهل الاسلام **(و)** خامسها (الكذب العقور) أى الجراح والكذب ثلاثة أقسام عقور وهذا الاخلاف فى عدم احترامه وندب قتله وما فيه نفع من اصطيا دأ وحراسة وهذا الاخلاف فى احترامه وحرمة قتله وما لانفع فيه ولا ضرر وهو كذب السوق المسمى بالجعاصى ومعتمد الرملى فيه أنه محترم فيحرم قتله وعند شيخ الاسلام يجوز قتله فان كان الكذب عقوراً ولكن فيه نفع سن قتله تغليباً للجانب الضرر **(و)** سادسها (الخنزير) وهو حيوان خبيث ويقال انه حرام على لسان كل نبي ويسن قتله سواء كان عقوراً أم لا على المعتمد وقيل يجب قتل العقور **(فرع)** يسن قتل المؤذيات أى التى تؤذى بطبعها كالفواسق الخس وهى التى كثر خبثها وابتذاؤها الغراب الذى لا يؤكل وهو الذى بعثه نبي الله نوح عليه السلام من السفينة لياتيه بخبر الارض فترك أمره وأقبل على جيفة والحدأة والعقرب وطمانية أرجل وعيناها فى ظهرها ولذا يقال انها عمياء لكونها لا تبصر ما أمامها تلدغ وتؤلم ايلاما شديداً والفأرة وهى التى عمدت الى حبال سفينة سيدنا نوح فقطعتها وأخذت الفتيلة لتمحرق البيت أيضاً فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها والكذب العقور قضية كلام النووى والرافى ان اقتناء هذه الفواسق الخس حرام وكذلك العنكبوت فهى من ذوات السموم كما قال الأطباء وان كان نسجها طاهراً وكثير من العوام يمنع من قتلها لانها عاشت فى فم الغار على النبي صلى الله عليه وسلم ويلزم على هذا أن لا يذبح الحمام لانه عيش يتنوع على فم الغار وفى كلام بعضهم أن العنكبوت ضربان ذو سم وغيره وكالاسد والنمر بكسر النون واسكان

والكلب العقور
والخنزير

يتحملها عنه الامام ان
كان أهلاً للتحمل
ويجب ترتيب الفاتحة
وموالاتها ونجس ويد
حروفها ومراعاة
تشديداتها الاربع
عشرة ومن عجز عن
الفاتحة قرأ بدله سبع
آيات من القرآن فان
عجز عن القرآن أتى
بسبعة أنواع من الذكر
فان عجز عن ذلك كروى
سا كتاب قدرها ولا
يترجم عنها والسنة
أن يقرأ سورة أو شيئاً
من القرآن بعد الفاتحة
فى كل ركعة من الصلاة
الثانية وفى الركعتين
الاولتين فقط من
الثالثة والرابعة
(والخامس) الركوع
مقروناً بالطمأنينة
حتى تستقر الاعضاء
والواجب فيه أن
ينحنى بعد الفاتحة حتى
تصل كفاه الى ركبتيه
ان كان معتدلاً

﴿فصل﴾ شروط
التيمم عشرة أن يكون
بتراب وأن يكون
التراب طاهراً وأن
لا يكون مستعملاً وأن
لا يخالطه دقيق ونحوه
وأن يقصده

الخلقة والسنة أن
يسوى فيه ظهره وعنقه
كصفحة وينصب ساقيه
ويأخذ ركبتيه بيديه
مع تفریق أصابعهما
ويقول فيه سبحان
ربي العظيم وأدنى
الكمال ثلاث مررات
(والسادس) الاعتدال
مقروناً بالطمأنينة
حتى تستقر الأعضاء
والواجب فيه أن يعود
الراكع لما كان عليه
قبله والسنة أن يقول في
حاله رفعه من الركوع
سمع الله لمن حده فإذا
اعتدل قال ربنا لك
الجد وأن يقتنت في
اعتدال الركعة

الميم وهو سبع أخت وأجر من الاسدي يختلف لون جسده والذنب والدب بضم الدال المهمة وهو حيوان خبيث
والنسر وهو من الطير الجارح والعقاب وهو أثنى الجوارح والوزغ وروى مسلم أن من قتل الوزغ في أول ضربة
كتب الله له مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفيه حض على قتله قيل لأنها كانت تنفخ
النار على سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام والبعوض والقراد مثل غراب وهو ما يتعلق بالبعير ونحوه وهو
كالقمل للإنسان والقرد وهو حيوان خبيث والعردو زان عمر نوع من الغربان قال أحمد السجاعي وهو
طائر فوق العصفور أبيض نصفه أسود ضخ الرأس والمنقار أصابعه عظيمة لا يقدر عليه أحد وله
صغير مختلف يصفر لكل طائر يريد أن يصيده بقلته ويدعو إلى التقرب منه فإذا اجتمعوا إليه شد على بعضهم
ومنقاره شديدة فإذا انقر واحد أقدمه من ساعته وأكله والبرغوث والبق والزنبور بضم الزاي ويحرم قتل الخمل
السلامي وهو الكبير لا تتفاء أذاه والنحل والخطاف بضم الخاء وتشديد الطاء يسمى الآن عصفور الجنة لأنه
زهد ما في أيدي الناس من الأقوات واكتفى بتقوته بالبعوض والضفدع والمهدهد والوطواط وهو الخفاش
وهو طائر لا يكاد يبصر بالنهار والقميل والعبدان وهو بيضه أما غبر السلمي وهو الصغير المسمى بالنرفيجوز
قتله بغير الاحراق لكونه مؤذياً وكذا به إن تعين طر يقال دفعه أما ما ينفع ويضر كضفر وهو من الجوارح يسمى
لقطاب بضم القاف وفتحها وبارز فلا يسن قتله ولا يكره بل هو مباح وما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كخنافس وجعلان
جمع جعل وزن عمر وهو الحرباء وهي أكبر من القطان تستقبل الشمس وتدور معها كيفما دارت وتتلون
ألواناً ودود وذباب يكره قتله لأنه ليس من أحسان القتلة أما السرطان وهو حيوان البحر ويسمى عقرب
الماء والرخة وهو طائر يأكل العنبرة وهو من الخبثات فإنه يحرم قتله ما على المعتدو ويحوز رمي القمل حيوان لم
يكن في مسجد ذكر ذلك كله الشيخ الشرفاوي في حاشيته على تحفة الطلاب في باب جزاء الصيد

﴿فصل﴾ في شروط صحة التيمم (شروط التيمم) أي ما لا بد منه فيه (عشرة) الأول (أن يكون بتراب) أي
خالص بجميع أنواعه حتى ما يداوى به وهو الطين الأرمني والحرق منه ولو أسود مالم يصير رماداً أو البطحاء وهو
ما في مسيل الماء والسبخ بفتح الباء أي الملح الذي لا يثبت مالم يعل أي يغلبه ملح جميع ما يصدق عليه اسم التراب
كأن من أي محل أخذ ولو من ظهر ركاب إذا لم يعلم تنجس التراب المأخوذ منه (و) الثاني (أن يكون التراب
طاهراً) لقوله تعالى فتييموا صعيداً طيباً أي تراباً طاهراً (و) الثالث أن (لا يكون مستعملاً) أي في رفع
الحدث ومثله المستعمل في إزالة النجاسة المغالطة فإن كان في السابعة كان طاهراً فقط وأما قبلها فتنجس
ولا يصير مطهراً بعسله والمستعمل منه في رفع الحدث ما بقي بعضه مسحاً أو تناثر منه حالة التيمم بعد
مسحه العضو أما ما تناثر ولم يمس العضو بل لاقى ما لصق العضو فليس مستعمل كالباقي بالأرض وكذا لو أُلقت
الريح على وجهه تراباً فأخذته بخرقة ثم أعاده على وجهه فإنه يكفي وعلم من ذلك أنه لو تيمم واحداً وجاعة مررات
كثيرة من تراب يسير في نحو خرقة جاز حيث لم يتناثر إليه شيء مما ذكر كالجوز الوضوء متكرراً من اناء واحد
ولو رفع إحدى يديه عن الأخرى قبل استيعابها ثم أراد أن يعيدها للاستيعاب جاز في الأصح لأن المستعمل
هو الباقي بالمسوحة أما الباقي بالماسحة ففي حكم التراب الذي يضرب عليه اليد مرتين فلا يكون مستعملاً
بالسبة للمسوحة أي فلو أغفل في المعة كان له أن يمسحها بما في الماسحة أما بالنسبة لغير المسوحة كعضو
متيمم آخر والعضو الماسح فلا يجوز مسحاً بما في الكف لارتفاع حدث ذلك الكف به فهو مستعمل (و)
الرابع (أن لا يخالطه دقيق ونحوه) كزعفران ونورة من المحالطات وإن قل ذلك الخليط لمنع وصول التراب
إلى العضو وكشافته قال الحصري والكثير ما يرى والقليل ما لا يظهر انتهى ولو اختلط التراب بماء مستعمل وجف
جازه التيمم به (و) الخامس (أن يقصده) أي يقصد التراب لأجل التحويل إلى العضو الممسوح فتييم ولو
بفعل غيره بآذنه أو يبرغ وجهه أو يديه في الأرض لقوله تعالى فتييموا صعيداً طيباً أي أقصده فلو اتقى النقل

كان سفته رج على عضو من أعضاء التيمم فردده عليه ونوى لم يكف وان قصد بوقوفه في مهبط الرج التيمم لا لتفاء القصد من جهته بانتفاء النقل المحقق للقصد أو ما قصد العضو فلا يشترط على المعتمد فلوا أخذت باليسح به وجهه فتذكر أنه مسح صح أن يمسه به يديه وبالعكس (و) السادس (أن يمسه وجهه وبديه بضر بتين) أى ولا بد من الضر بتين شرعا وان أمكن التيمم عقلا بضر به بخرقه أو نحوها بان يضرب بالخرقة على تراب ويضعها على وجهه وبديه معا ويرتب في المسح بأن يمسه وجهه بضر فيها ثم يديه بضر فيها الآخر فلا يكفي ذلك شرعا لانه نقلة واحدة فلا بد من نقلة ثانية يمسه بها ولو قطعة من يده والمراد بالضرب النقل فلوا أخذت التراب من الهواء كفى لا يقال ان النقل من الاركان فكيف يجعله من الشروط لاننا نقول ان الركن ذاته والشرط انما هو تعدده لا ذاته (و) السابع (أن يزبل) أى التيمم (النجاسة أولا) أى فيشترط على التيمم تقديم ازالة النجاسة غير المعفوعنها ولو عن بدنه وعن غير أعضاء التيمم من فرج أو غيره لا عن ثوبه ومكانه بخلافه في الوضوء لان الوضوء لرفع الحدث وهو يحصل مع عدم تقدم ذلك والتيمم لا باحة الصلاة التابع لها غيرها ولا باحة مع ذلك فاشبه التيمم معها التيمم قبل الوقت قال الشرقاوى فلو تيمم قبل ازالة النجاسة لم يصح تيممه على المعتمد في المذهب وجرى عليه الرمي وقيل يصح وجرى عليه ابن حجر ويدينى على الخلاف ما لو كان الميت أفاق وتحت قلفته نجاسة فعند الرمي يدفن بلا صلاة عليه لانه لم يتقدم ازالة النجاسة وعند ابن حجر يصلى عليه اذا لا يشترط عنده ذلك (و) الثامن (أن يجتهد في القبلة قبله) أى قبل التيمم قال ابن حجر في المنهج القويم فلو تيمم قبل الاجتهاد فيهما لم يصح على الوجه قال الشرقاوى هذا ضعيف فيصح التيمم بعد دخول الوقت ولو قبل الاجتهاد في القبلة ولهذا تصح صلاة من صلى أربع ركعات لاربعة جهات بلاعادة (و) التاسع (أن يكون التيمم بعد دخول الوقت) أى الذى يصح فعل الصلاة فيه لان التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل دخوله والوقت شامل لوقت الجواز ووقت العذر وأوقات الرواتب وسائر المؤقتات كهصلاة العيد والكسوف ويدخل وقت صلاة الاستسقاء واجتماع أكثر الناس لها ان أراد فعلها جماعة والافبارادة فعلها والكسوف بمجرد التغير وان أراد فعلها جماعة والفرق بينهما أن الكسوف يقوت بالانجلاء ولا كذلك الاستسقاء لا يقوت بالسقياء وتحية المسجد بدخوله والجنابة تمام الغسل الواجب وهي الغسلة الاولى والتيمم للميت وان لم يكفن وبهذا يلغز فيقال لشخص لا يصح تيممه حتى يتيمم غيره وهو الميت والنفل المطلق في كل وقت أراداه الوقت الكراهة اذا أراد أن يصلى فيه أما اذا تيمم ليصلى خارجة أو أطلق فانه يصح ويدخل وقت التيمم للخطبة بالزوال كالجمعة فلو تيمم قبله لم يصح ويجوز التيمم للجمعة قبل الخطبة لدخول وقتها وتقدم الخطبة انما هو شرط لصحة فعلها ويجوز تيمم الخطيب أو غيره قبل تمام العدد الذى تنعقد به الجمعة ويشترط العلم أو الظن بدخول الوقت ولو بالاجتهاد فلو تيمم شاك فيه لم يصح وان صادفه (و) العاشر (أن يتيمم) أى المعذور وجوبا (لكل فرض) أى عيني فلا يجمع بقيم واحد وان كان المتيمم صديقا فرضين كصلاتين أو طوافين لانه طهارة ضرورة فيقدر بقدرها ويمتنع الجمع بين الجمعة وخطبتها بقيم واحد لان الخطبة وان كانت فرض كفاية قد أحقت بفرائض الاعيان واما جمع بين الخطبتين بقيم واحد مع أنهما فرضان لانهما التلازمهما صار كالشيء الواحد فكتفى طهرا بقيم واحد بل الطاهر امتناع افراد كل واحدة منهما بقيم لعدم وروده ويجمع به فرضا وما شاء من النوافل لانه أكثر فيؤدي إيجاب التيمم لكل صلاة منها الى الترك أو الى ضيق عظيم تخفف في أمرها كما تخفف بترك القيام فيها مع القدرة وترك القبلة في السفر ومثل النوافل تمكين المرأة لصلاتها والجنابة وتعينها بانفراد المكلف عارض فاذا تجمت للفرض فانها تجمع بينه وبين التيمم وكذا صلاة الجنابة ما لم تجتم للتيمم فلا يباح لها الاماني مرتبة تكس المصحف والمكث في المسجد والاعتكاف وقراءة القرآن ولو فرضا عينا كتتم الفاتحة وكذا سجدة التلاوة والشكر ولا يباح لها فرض ولا نفل أو تجمت لصلاة الجنابة لا يباح لها ما في مرتبة من صلاة النافلة وما دونه مما تقدم ولا يباح لها الفرض

وأن يمسه وجهه وبديه
بضر بتين وأن يزبل
النجاسة أولا وأن
يجتهد في القبلة قبله
وأن يكون التيمم بعد
دخول الوقت وأن
يتيمم لكل فرض

الاخيرة من الصبح
كل يوم ومن التوفى
النصف الثاني من
رمضان (والسابع)
السجود مرتين مقرونا
بالطمأنينة ويشترط
فيه أن يسجد على
جهته مكشوفة وعلى
ركبته وعلى جزء من
بطون يديه وجزء من
بطون أصابع قدميه
وأقرب رفع أسافله على
أعاليه وأن يتشاكل
برأسه حتى يحس
بالثقل والسنة أن
يسجد على أنفه
ويقول في سجوده
سبحان ربى الاعلى
وبحمده وأدنى الكمال
ثلاث وأن يكثر فيه من
الدعاء (والثامن) الجالس
بين السجدين مقرونا
بالطمأنينة والسنة أن

فالتراب ثلاثة ومس المصحف وما بعده في مرتبة واحدة حتى لو تيمم لكل واحد منها جاره فعل البقية وللرأفة إذا تيمم للتيممين ان تمكن من الوطء مرارا ولو كان تيممها الفقهاء ثم رأته في أثناء الجماع بطل تيممها وحرم عليها تمكينه ووجب عليه النزح بخلاف ما إذا رآه وهو يجامعها فلا يجب عليه النزح لعدم بطلان تيممها برؤيته هو اذ لو تيمم شخص لفقد الماء ثم رآه غيره لم يبطل تيمم الاول قاله الشرفاوى والله أعلم

فصل في أركان التيمم وهو المسمى بالمطهر المبيح (فروض) التيمم أى أركانه (خسة) قال الشرفاوى والمعتد أنها سبعة بعد التراب والقصد ركنين وانما لم يعد الماء ركنا في الوضوء والغسل لعدم اختصاصه بهما بخلاف التراب فإنه مختص بالتيمم ولا يكتفى بالنقل عن القصد وان استلزمه والقصد هو قصد التراب ليدفعه فهو غير النية التي هي نية لاستباحة (الاول نقل التراب) أى تحويل التيمم له ولومن وجهه الى وجهه بان سفته الريح عليه ثم نقله منه ورده اليه أو من وجهه الى يدان حدث عليه تراب بعد مسحه من تراب التيمم فنقله منه اليها أو من من يدالي وجهه أو من يدالي يدا من اليمنى الى اليسرى أو بالعكس فالصورتان ومثل التيمم مأذونه ولو كان المأذون كافرا أو صبيا لا يميز أو أنثى حيث لا ماسة ناقضة أو مجنون أو دابة كقرد فلا بد من الاذن في جميع ذلك ليخرج الفضولى وهو شغل من لا يقصده فإنه لا يكتفى بنقله ولو أحدث أحدهما بعد النقل وقبل المسح لم يضر أما الاذن فإنه غير ناقل وأما المأذون فإنه غير متميم (الثاني النية) كان ينوي استباحة الصلاة فلا فرق بين أن يتعرض للحدث بان يقول نويت استباحة الصلاة من الحدث الأصغر أو الأكبر أم لا ومس المصحف أو سجدة التلاوة لا رفع حدث لان التيمم لا يرفع ولا الطهارة عنه ولا فرض التيمم لان التيمم طهارة ضرورة لا يصلح أن يكون مقصودا فان أراد صلاة فرض فلا بد من نية استباحة فرض الصلاة ويجب قرن النية بالنقل لانه أول الاركان ومحل النية أول الواجبات ومسح شيء من الوجه ولا يضر عزوها أى غيبتها بينهما فلو أحدث بينهما فان كان الناقل هو بطلت النية ومأذونه فلا (الثالث مسح الوجه) حتى ظاهر مسترسل لحيته والمقبل من أنفه على شفته لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ولا يجب اصال التراب الى منابت الشعر الذي يجب اصال الماء الهابل ولا يتدب ولو خفيفا لما فيه من المشقة (الرابع مسح اليدين الى المرفقين) قال السيد يوسف الزبيدي في ارشاد الانام وكيفية التيمم المندوبة كافي الروضة أن يضع بطون أصابع يده اليسرى غير الابهام على ظهور أصابع اليمين غير الابهام بحيث لا تخرج أطراف أظفارها عن مسحة اليسرى ويمرها على ظهر كف اليمنى فإذا بلغ كوعها ضم أطراف أصابعه على حرف ذراع اليمنى وأمرها الى المرفق ثم أدار بطن كفها الى بطن الذراع وأمرها عليه رافعا لابهامها فإذا بلغ كوعها أمرها بطن ايهام يسراه على ظاهرها بطنها ثم يفعل باليسرى كذلك ثم مسح احدى الراحتين بالآخرى (الخامس الترتيب بين المسحتين) ولو عن حدث أكبر وانما لم يجب في الغسل لانه لما كان الواجب فيه التعميم جعل البدن فيه كالعضو الواحد أما بين النقلين فلا يجب اذ المسح أصل والنقل وسيلة فلو ضرب يديه على التراب ومسح باحدهما وجهه وبالأخرى يده الأخرى جاز ثم ينقل مرة ثانية ليده الثانية **ختمه وسنه التسمية أوله ولوجبا وحاضا كافي الوضوء ويأتي بها بقصد الذكروا يطلق ونفخ اليدين أو نفخهما بعد الضرب وقبل المسح من الغبار ان كثيرا ما نفخهما بعد التيمم فكرهه اذ يسبأ بقاؤه حتى يخرج من الصلاة لانه أثر عبادة والتيا من بان مسح يده اليمنى قبل اليسرى والتوجه للقبلة وابتداء مسح الوجه من أعلاه واليدين من الاصابع لكن اذا يمه غيره فيبدأ بالرفق والغرة والتعجيل وتفريق أصابعه في كل ضربة ونزع الخاتم في الضربة الاولى وتخالف الاصابع ان فرق في الضربة الثانية فقط والاى بان لم يفرق أصلا أو فرق في الاولى التي للوجه وجب التحليل في الثانية لانها المقصود لليدين بخلاف الاولى فإنها مقصودة للوجه فما وصل لليدين منها لا يعتد به فاحتج الى التحليل ليحصل ترتيب المسحتين والموا لا بين مسح الوجه واليدين **بذييل** ومكرهه تكثير التراب وتكرير المسح لكل عضو**

فصل في فروض

التيمم خمسة الاول نقل التراب الثاني النية الثالث مسح الوجه الرابع مسح اليدين الى المرفقين الخامس الترتيب بين المسحتين

يقول فيه رب اغفرلى وارحمنى وارفعنى واجبرنى وارزقنى واهدنى وعافنى واعف عني (التاسع) الجلوس الاخير الذي يسلم عقبه غالبا (والعاشر) قراءة التشهد في هذا الجلوس وهو التحيات الى وأشهد ان محمدا رسول الله (والحادى عشر) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الجلوس أيضا بعد قراءة التشهد واقلها اللهم صل على محمد وأهلكها مذكور في المطولات (والثاني عشر) التسليمة الاولى والواجب فيها السلام عليكم والسنة أن يزيد

فصل في بيان ما يبطل التيمم (مبطلات التيمم) بعد محتمة (ثلاثة) أحدها (ما يبطل الوضوء) فإمام موصول أو نكرة موصوفة أي الذي أبطل الوضوء أو شيء أبطل الوضوء (و) ثانيها (الردة) ولو حكما كما لو حكى صبي الكفر فيبطل تيممه لأنه طهارة ضعيقة لأنه لاستباحة الصلاة وهي منتفية معها بخلاف الوضوء والغسل بالنسبة للإسلام فلا يبطل بها ولو في أثناء ما ولو وضأ أو اغتسل ثم ارتد في أثناءه ثم عاد للإسلام كله لكن يجدد التيمم لما بقي أما وضوء صاحب الضرورة وغسله فكالتيمم فيبطل بالردة على المعتمد (و) ثالثها (توهم الماء) وإن زال سر يعالج بطلبه (إن تيمم لفقده) كأن رأى سربا وهو ما يرى وسط النهار كأنه ماء أو جاعة جوز أن معهم ماء بلا حائل في ذلك اتوهم بحول عن استيعابه من سبع أو عطش أو نحوهما فإن كان ثم حائل وعلمه قبل التوهم أو معه لم يبطل تيممه ومحل كون توهم الماء مبطلا للتيمم إذا توهمه في حصد الغوث فادونه مع سعة الوقت بأن يبقى معه زمن لو سعى فيه إلى ذلك لأنه لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه والمراد بالتوهم ما يشمل الشك ومحل البطلان برؤية السراب إن لم يتيقن عند ابتدائها أنه سراب ومثله ما لو رأى غمامة مطبقة بخلاف توهم السترة لعدم وجوب طلبها

فصل في بيان الاستحالة والمطهر المحيل (لذي يطهر) هو من باب قتل وقرب أي ينقي ويرى (من النجاسات ثلاثة) أحدها (الخمر) بغير تاء وهي كل مسكر ولو من نبيذ النمرأى من المتروك منها حتى يشتد والقصب والعسل أو غيرها محترمة كانت الخمر وهي التي عصرت بقصد الخلية أو لا بقصد شيء أو التي عصرها الكافر أم لا وهي التي عصرت بقصد الخمرية وكان العاصر مسلما ويجب إراقها حينئذ قبل التحلل (إذا تخللت بنفسها) أي من غير مصاحبة عين فهي طاهرة لأن عللة النجاسة الاسكاروقد زال ولأن العصور غالبا لا يتخلل إلا بعد التخمر فلو لم نقل بالطهارة لتعذر اتخاذ خل من الخمر وهو حلال أجماعا ويطهر دنهما معها وإن غلت بنفسها حتى ارتفعت وتنجس بهما ما تولت فوقها بغير غلبتها من دنهما إذا تخللت بمصاحبة عين وإن لم تؤثر في التحليل كحصة فلا تطهر لتنجسها بعد تخللها بالعين التي تنجست بها قبل التحلل (و) ثانيها (جلد الميتة إذا دبغ) أي اندبغ ولو بوقوعه بنفسه أو بالقائه على الدابغ أو القاء الدابغ عليه بنحو ريح ومقصود الدبغ نزع فضوله وهي رطوبته التي يفسده بقاؤها وطبيعته نزعها بحيث لو تقع في الماء لم يعد إليه النتن والفساد وذلك إنما يحصل بحر يف أي ما يلدغ اللسان بحر افته عند ذوقه ولو كان نجسا كدقيق طير أو عار ياعن الماء لأن الدبغ حالة لازمة فيطهر ذلك الجلد المدبوغ ظاهر وهو ما ظهر من وجهيه وباطنيه وهو ما لوشق لظهوره ويبقى بعد اندبغه متنجسا فيجب غسله بالماء لتنجسه بالدابغ النجس أو المتنجس فلا يصلح عليه ولا فيه قبل غسله ويجوز بيعه قبله ما لم يمنع من ذلك مانع بأن كان فيه نجس يسد الفرج كشمع لم يلاق الدابغ ولا يحل أكله سواء كان من مأكل اللحم أم من غيره أما جلد المدبغ بعد دبغه فيجوز أكله ما لم يضر (قوله جلد الميتة) خرج به الشعر والصوف والوبر واللحم لعدم تأثرها بالاندبغ وأما الجلد فيتأثر بالدبغ إذا ينتقل من طبع اللحم إلى طبع الثياب والميتة ما زالت حياتها فبذلك كاهة شرعية فيدخل في الميتة ما لا يؤكل إذا دبغ وكذا ما يؤكل إذا اختل فيه شرط من شروط التذكية كذبيحة المجوسى والمحرم للحج أو العمرة للصيد الوحشى لأن مذبح المحرم ميتة ولولا اضطرار أو الصيال هكذا قال الرحمانى وقرر الحنفى أنه يكون ميتة في صورة الاضطرار فقط دون الصيال وكما ذبح بالعظم ونحوه ويدخل فيها أيضا الموت حكما كجلد الحيوان الذي سلخ منه حال حياته فإنه يطهر بالدبغ ويخرج بمأذ كرماء كان طاهرا بعد الموت كجلد الأدمى وما كان نجسا في حال الحياة كجلد الكلب والحزير فلا يفيد الدبغ شيئا (تنبيه) الحيوان إن كان مأكولا لا يجوز ذبحه إلا لاد كل فقط فيحرم لا خذ جلده أو لحمه للصيده وغيره المأكول لا يجوز ذبحه مطلقا ولولا جل جلد الالافس على جواز قتله أو ندبه (و) ثالثها (ما صار حيوانا) كدود تولد من عين النجاسة ولو مغلفة لأنه لا يخلق من نفس المغلفة بل يتولد فيها كدود الخلل فإنه لا يخلق من نفس الخلل بل يتولد

فصل مبطلات التيمم ثلاثة ما يبطل الوضوء والردة وتوهم الماء إن تيمم لفقده

فصل الذي يطهر من النجاسة ثلاثة الخمر إذا تخللت بنفسها وجلد الميتة إذا دبغ وما صار حيوانا

ورجحة الله وأن يسلمها على اليمين وأن يسلم بعدها تسليمة ثانية على الشمال وأن يلتفت مع كل تسايمة إلى جهتها (والثالث عشر) ترتيب الأركان على هذا الوجه المذكور

فصل وسنن الفسراض ثنتان وعشرون ركعة عشر منها مؤكدات وهي ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعد الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وثنتا عشرة غير مؤكدة وهي ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها زيادة على المؤكدات

فيه **﴿فرع﴾** قال الشرفاوى ومن الاستحالات انقلاب الدم لبناً ومنيأً وعلقة أو مضغة أو انقلاب البنية فخرها ودم الظبية مسكاً وطهر الماء القليل بالمكثورة فانه استحالة على الاصح * ثم اعلم أن الاعيان اما حيوان قال أحمد في المصباح وهو كل ذى روح ناطقاً كان أو غير ناطق مأخوذاً من الحياة يستوى فيه الواحد والجمع لانه مصدر فى الاصل واما جاد وهو ليس حياً واما ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان واما فضلات فالحيوان كله طاهر الانحور السكب والجساد كله طاهر لانه خلق لمنافع العباد ولومن بعض الوجوه كالخمر فانه وان لم يؤكل يتفع به فى الاناء مثلاً قال تعالى هو الذى خلق لكم فى الارض جيعاً والفضلات ثلاثة أقسام ما استحال فى باطن الحيوان الى فساد فهو نجس كالدّم وما لا يستحيل فطاهر كالعرق من حيوان طاهر وما يستحيل الى صلاح فطاهر أيضاً كاللبن * واعلم أن المنفصل من الحيوان كمينته الاشعر ما كول وصوف ومو وبره وريشه فطاهر وان شك فى نجاسته كالملقى على السكبان مثلاً وهو موضع القمامة *

﴿فصل﴾ فى بيان الاعيان النجسة تطاق النجاسة على العين مجازاً وأما حقيقة فها هو الوصف القائم بالمحل أى البدن أو المكان أو الثوب (النجاسات ثلاث) بالاقسام المترتبة على حكمها وغسلها أحداً (مغلظة) أى مشددة فى حكمها (و) ثانياً (مخففة) فى ذلك أيضاً (و) ثالثاً (متوسطة) بين المغلظة والمخففة فى ذلك أيضاً (المغلظة نجاسة السكب) ولو معلماً (والخزير) لانه أقبح حال من السكب اذ لا يحل اقتناؤه بحال مع امكان الانتفاع به بنحو الجمل عليه خرجت الحشرات وهى صفار ودواب الارض فها وان لم يحل اقتناؤها بحال لكن لا يمكن الانتفاع بها (وفرع أحدهما) أى مع الآخر تبعاً لهما ومع غيره من حيوان طاهر تغليباً للنجس لان الفرع يتبع أخس الاصلين فى النجاسة وتحريم الذبيحة والمساكنة والاكل وعدم صحة الانحية والعقيقة وقد ذكر الجلال السيوطى أحكام الفرع فى جميع أبواب الفقه نظماً من بحر الخفيف وهو فاعلان مستفعلن فاعلان مرنين فقال يتبع الفرع فى انتساب أباه * والأم فى الرق والحسرية والزكاة الاخف والدين الاعلى * والذى اشترى فى جزاء ودية وأخس الاصلين رجسا وذبجاً * ونكاحاً والاكل والانحية

قالوا من الشريف شريف وان كانت أمه غير شريفة لا عكسه ومن الرقيقة رقيق وان كان أبوه حراً ومن الحرة حر وان كان أبوه رقيقاً غالباً وخروج بالغالب مالاً أو وصى مالك أمة بما تحمله كل سنة أو مطلقاً فاعتقها وارثه بعد موت الموصى ولو قبل قبول الموصى له الوصية فولدها مملوك للموصى له وان تزوجها حر وبلغزها حينئذ فولدها فيقال انما حر لا تنكح الا بشرط نكاح الامة ولنارقيق بين حرين ومالوطن الواطئ الامة أمها زوجته الحرة كان كان متزوجاً بحرة وأمة فعلقته منه فولدها حر وان كان الواطئ والموطوءة رقيقين ويقال فى هذا حر بين رقيقين ومالو غر بخرية أمة فأنعقد الولد منها قبل علمه بأنها أمة أو مع علمه بذلك فالولد منها حر لظنه حر يتهاجن نزول المني البهاحر كان أو عبداً ومالوطن أنها أمة أمه أو أمة ولده فالولد منها حر ويجب فى المتولد بين ابل وبقراً مثلاً أخف الزكاتين فلا يزكى حتى يبلغ نصاب البقر وهو ثلاثون ففيها تببيع والمتولد بين ذمى ومسلمة أو عكسه مسلم والمتولد بين صيد برى وحشى ما كول وغيره يجب فيه الغدية على المحرم والمتولد بين كيتانى ومجوسية أو عكسه فيه دية كيتانى والمتولد بين كاب وشاة نجس وكذا المتولد بين سمك وغيره من ما كول فتكون ميته نجسة والمتولد بين من تحل ذبيحته ومننا كته ككيتانى ومن لا تحل كمجوسى لا تحل ذبيحته ومننا كته والمتولد بين ما كول وغيره لا يحل أكله والمتولد بين ما يضحى به وما لا يضحى لم يحز التضحية به وكذا العقيقة فلو تولد آدمى بين مغلف ذكر كرا كان أو أنثى وآدمى كذلك وكان على صورة الآدمى ولو فى النصف الاعلى فقط دون الاسفل فهو محكوم بطهارته فى العبادات أخذاً باطلاقهم طهارة الآدمى وتجبرى عليه الاحكام لانه بالغ عاقل والعقل مناط التكليف فيصلى ويؤمهم لانه لا تلزمه إعادة وبدخل المساجد ويحاط الناس ولا ينجسهم

﴿فصل﴾ النجاسات ثلاث مغلظة ومخففة ومتوسطة المغلظة نجاسة السكب والخزير وفرع أحدهما

وأربع قبل العصر وركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء (وأما الوتر) فهو سنة مستقلة وهو أفضل جميع السنن وأقله ركعة وأكثره احدى عشرة وأدنى الكمال ثلاث ركعات ولا يصح فعله الا بعد صلاة العشاء ويمتد وقته الى طلوع الفجر الصادق واخراجه عن وقته بلا عذر مكروه وتركه بالسكينة أشد كراهة

﴿فصل﴾ والسنن المطلوبة فى الصلاة نوعان أبعاض وهيئات فالأبعاض عشرون منها القنوت والشهاد الاول فى الفرض والهيئات كثيرة منها ذبيحة

الركوع

بمعسر طوبة ولا ينجس به الماء القليل ولا المائع ويفطم عن الولايات كولاية نكاح وقضاء كالقن بل أولى على المعتمد في جميع ذلك ولا تحل منا حكمته ولا ذبيحته ولا توارث بينه وبين آدمي على المعتمد وقال بعضهم يرث من أمه وأولاده دون أبيه ولا قود على قاتله فله حكم النجس في الانكحة لأن في أحد أصليه ما لا يحل رجلا كان أو امرأة ولولن هو مثله وإن استوى في الدين وكذا التسرى على المعتمد لأن شرط حل التسرى حل المناكحة وجوزله ابن حجر التسرى حيث خاف العنت وحكم بأنه نجس معفو عنه ومعتمد الرمي ما تقدم أمالو كان على صورة الكلب مع العقل والنطق فهو نجس على المعتمد وله حكم المغلظ في سائر أحكامه وكذا ولد الولد لأنه فرع بالواسطة قال ابن قاسم أنه لا يكف حينئذ وإن نكحهم وميز وبلغ عدة بلوغ الآدمي وكذا لو كان على صورة الآدمي وتولد بين مغلظين لأن الصورة لا تفسده الطهارة حينئذ لضعفها فنجس اتفاقا قال القليوبي وإذا كان ينطق ويفهم فالقياس التكليف لأن مناطه العقل وأما ميتته فهي نجسة نظر الأصلية ولو تولد بين مغلظ وحيوان آخر غير آدمي فهو نجس معفو عنه باتفاق وأما المتولد بين آدميين فهو طاهر اتفاقا ولو كان على صورة الكلب فإذا كان ينطق ويعقل فقال بعضهم يكفل لأن مناط التكليف العقل وهو موجود فيه وكذا المتولد بين شاتين وهو على صورة الآدمي إذا كان ينطق ويعقل ويجوز ذبحه وأكله وإن صار خطيبا وأماما ولذا قيل لنا خطيب يذبح ويؤكل (مسألة) وأورضع جدى وهو الذ كرم أولاد المعز كلبه وأختر مرة فبنت لجه على لبنها أي تربي وسمن منه لم نجس على الأصح (فائدة) ونقل بعضهم أن كل الكلاب نجسة إلا كلب أهل الكهف فإنه طاهر ويدخل الجنة ثم توقف في معنى طهارته هل أوجده الله تعالى طاهرا أو سلبه أوصاف النجاسة فقال الباجوري والظاهر الثاني (والخففة بول الصبي) دون الصبية والخنثى (الذي لم يطعم) بفتح أوله وثانته أي لم يأكل ولم يشرب (غير اللبن) أي للتغذى ولا فرق بين لبن أمه وغيرها ولا بين اللبن الطاهر والنجس ولومن مغلظ وإن وجب تسبيح فمه منه قال الشرقاوى من اللبن الجبن والزبد بضم الزاى وهو ما يستخرج بالخمض أي الخالص من لبن البقر والغنم والقشطة سواء كانت قشطة أم لم لا ودخل فيه أيضا الخثر بالثثة أي الحامض وهو ما فيه ملاحظة والخمض وهو الذى أخرج زبد بوضع الماء فيه وتحريكه والجامد ولو بالانفحة بكسر الهمزة وفتح الفاء وتشديد الحاء وهى كرش الجمل والجدى مادام يرضع وهى شئ يستخرج من بطنه أصفر والأقط بفتح الهمزة وكسرها وهو الذى يتخذ من اللبن الخمض يطبخ حتى يعصر مائه ويخرج باللبن السمن ولومن لبن أمه أمأخنيكه بنحو تمر وتناوله نحو السفوف بفتح السين وهو الدواء للاصلاح كإخراج الرج من جوفه فلا يضر (ولم يبلغ الحولين) تقرى بافلا يضر زيادة نحو يومين هكذا قال الشرقاوى وقال الشيخ عثمان فى تحفة الحبيب والمعتمد الضرر لأن الحولين تحديده هلالية كإذ كره الشيخ على الشبراملى ونقل مثله عن القليوبي * قوله بول الصبي الخ البول قيد أول والصبي أى الذ كالحق قيد ثان وقوله الذى لم يطعم غير اللبن قيد ثالث وقوله لم يبلغ الحولين قيد رابع انتهى (والمتوسطة سائر) أى باقى (النجاسات) قال أبو القاسم الحريرى فى درة الغواص ومن أوهامهم الفاحشة وأغلظهم الواحمة أنهم يقولون قدم سائر الحاج واستوفى سائر الخراج فيستعملون سائر بمعنى الجميع وهو فى كلام العرب بمعنى الباقي ومنه قيل لما يبقى فى الأناة سور والدليل على صحة ذلك أنه عليه السلام قال لغيلان حين أسلم وعنده عشرة نسوة اخترأر بعامنهن وفارق سائرهن أى من بقى بعد الأربع الذى تختارهن والصحيح أن سائر يستعمل فى كل باقى قل وأكثر لاجماع أهل اللغة على أن معنى الحديث إذا شربتم فاستروا أى أبواقوا الأناة بقية ماء لأن المراد به أن يشرب الأقل ويبقى الأكثر وإنما ندد بالتأديب بذلك لأن الأكثر من المطعم والمشرب منبأة أى دالعة على التهم وملازمة عند العرب انتهى والنهم بفتح نين إفراط الشهوة فى الطعام * ثم أعلم أن النجاسة لغة ما يستقدر ولو طاهر أكبصاق ومنى ومخاط ويحرم كل ذلك بعد أن يخرج من معدته إلا نحو صلاح وشربا بالحد مستقدر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخصص أى لا يجوز فإن كان هناك مخصص كفاى فاقد الطهورين

والخففة بول الصبي
الذى لم يطعم غسبر
اللبن ولم يبلغ الحولين
والمتوسطة سائر
النجاسات

والسجود وتكبيرات
الانتقالات ودعاء
الافتتاح والتعوذ قبل
الفاحة والتأمين بعدها
والسورة بعد التأمين
والجهر والاسرار فى
محلها ومن ترك شيئا
من الأبعاد عمدا أو
سهوا فالسنة له أن
يسجد للسهو والحيات
لا يسجد لها وإن تركها
عمدا فلا يسجد لتركها
متعمدا للسجود بطلت
صلاته ومن شك قبل
فراغ الصلاة فى عدد
ما صلاه من الركعات أو
فى شئ من أركان الصلاة
وجب عايشه أن يبنى
على اليقين ويأتى بما
شك فيه ويسن له
أن يسجد للسهو أيضا

وعليه نجاسة فإنه يصلي لحزمة الوقت وعليه الاعادة وبالعدسرون * الاول بول ولومن طفل ومنه الحصة التي تخرج عقبه ان يتقن انعقادها منه فهي نجسة والافهي متنجسة * والثاني المذي بالمجمعة وهو ماء أصفر نخبين يخرج غالباً عند ثوران الشهوة باللثة ولو بلا شهوة قوية أو بعد فتورها فلا يكون الا من البالغين وأكثر ما يكون في النساء عند ملاعبتهن وهيجان شهوتهن وربما يخرج من الشخص ولا يحس به * الثالث ودي بمهمة وهو ماء أبيض كدس نخبين يخرج اما عقب البول أو عند جل شيء ثقيل وهذا لا يخص بالبالغين * الرابع روث من غائط وغيره ولومن سمك وجراد ويجوز في السمك حيا وكذا ابتلاعه اذا كان صغيرا ويعني عما في بطنه ويسن ذبح بقرة كبيرة بطول بقاؤها * الخامس كب ولومعها للصيد والحراسة أو نحوهما بحكمة في الكلب عشر خصال محمودة ينبغي للمؤمن أن لا يتجاوزها أو لها لا يزال جانعا وهذه صفات الصالحين الثانية لا ينام من الليل الا قليلا وهذه من صفات المتجهدين الثالثة لو طرد في اليوم ألف مرة مباح من باب سيده وهذه من علامات الصادقين الرابعة اذا مات لم يخلف ميراثا وهذه من علامات الزاهدين الخامسة أن يقنع من الارض بأدنى موضع وهذه من علامات الراضين السادسة أن ينظر الى كل من يرى حتى يطره له لقمة وهذه من أخلاق السالكين السابعة أنه لو طرد وحشي عليه التراب فلا يفض ولا يحقد وهذه من أخلاق العاشقين الثامنة اذا غلب على موضعه يتركه ويذهب الى غيره وهذه من أفعال الحامدين التاسعة اذا أجدى له أي أعطى له قمة أكلها وبات عليها وهذه من علامات القانعين العاشرة أنه اذا سافر من بلد الى غيره لم يزدود وهذه من علامات المتوكلين انتهى * السادس خنزير قال الله تعالى انما حرم عليكم الميتة والدم أي المفسوح ولحم الخنزير رأي كله وخص اللحم بالذكر لانه معظم المقصود وغيره تبع له * السابع فرع كل منهما مع غيره تبعهما أو تغليباً للنجاسة ان لم توجد الصورة أماذا وجدت فانها تغلب كما مر * الثامن منبها تبع لاصله وهو البدن بخلاف مني غيره ولأه الأثر لذلك سواء كان مأ كول اللحم أولا * التاسع ماء قرح تغير طعمه أو ربحه أو لونه لانه دم مستحيل فان لم يتغير فظاهر كالعرق خلافا للرافعي واختلط بأجنبي لان محل العفوع ماء القروح وكذا المتلف والصيد ونحوهما لم يختلط بذلك ولومن نفسه كدمع عينه وريقه * العاشر صديد وهو ماء رقيق يخالطه دم * الحادي عشر القيح لانه دم مستحيل * الثاني عشر مرة بكسر الميم وهي مافي المرارة أي الجلدة وأما نفسها فتنجسة تطهر بالغسل فيجوز أكلها ان كانت من حيوان مأ كول كالكركش بفتح الكاف وكسر الراء والكبد والطحال بكسر الطاء ومن جملة مافي المرارة الخرزة التي توجد في مرارة البقر وتستعمل في الادوية فهي نجسة لتجمدها من النجاسة فاشبهت الماء النجس اذا انعقد ملحاً ومثلاً في النجاسة سم الحية والعقرب وسائر الهوام وتبطل الصلاة بلسعة الحية لان سمها يظهر على محل اللسعة لا العقرب على الاوجه لان ابرتها تنفوس في بطن اللحم وتنجع السم فيه وهو لا يجب غسله وأما الانفحة فان كانت من حيوان لم يتناول اللبن فطاهرة والا فتنجسة * الثالث عشر مسكر مائع من خمر وغيره وخرج بالمائع الحشيشة والبنج بفتح الباء وهو نبات له حب يخط العقل ويورث الخبال فانهمامع تحريمهما طاهران وكذلك الافيون والزعفران والعنبر وجوزة الطيب وهي كبيرة تؤكل والذي يباع عند نحو العطار انما هو نواه لا هي فكثير ذلك حرام لضرره بالعقل ويجوز تعاطي القليل منه عر فاوضبطه بعضهم بما لا يؤثر وينبغي كتم ذلك عن العوام واستفتى شيخنا يوسف الجاوي للمفتي محمد صالح في بيع الافيون وشرائه وأكله وشرب دخانه هل هو حلال أو حرام وهل يجوز أكله وشرب دخانه لضرره كوجع البطن وما أشبه ذلك أو لا وهل هو نجس أو طاهر فبين المفتي حكم ذلك بقوله يحرم استعمال الافيون اذا كان المستعمل منه قدر يفقد العقل الا اذا كان اضطر الى استعماله بان لم يجد غيره حلالا وبيعه لمن يستعمله على وجه محرم حرام وشرائه لا يستعمل محرم حرام وهو في نفسه طاهر * الرابع عشر ما يخرج من معدة بقينا كقيء ولو بلا تغير نعم ان كان الخارج حبا متصلا بحيث لو زرع لنبت فتنجس فان كان بحيث لو زرع لم يثبت فتنجس العين وأما البيض اذا ابتلعه حيوان

وسجود السهول لا يزيد على سجدتين ومحل قبل السلام ولا يضر الشك بعد فراغ الصلاة في شيء من ذلك الا في النية (باب مفسدات الصلاة) المفسدات ان قارنت تكبيرة الاحرام فلا تنعقد الصلاة معها وان طرأت بعد الدخول في الصلاة أبطلتها وهي كثيرة فمنها الكلام الحمد ولو قليلا والفعل الكثير ولو سهوا والحدث الا كبر أو الاصغر وحديث النجاسة التي لا يعنى عنها والسلام عمدا في محله وفعل شيء من الاركان الفعلية عمدا في غير محله والردة والعياذ بالله تعالى وانكشاف العورة للقادر على السستر وتغيير النية والتحول عن القبلة بالصدر عمدا الا في صلاة شدة الخوف ونافلة السفر

وخرج منه فان كان بحيث لوحض لفرخ فطاهر والا فنجس أما الخارج من الصدر والخلق وهي النخامة ويقال النخاعة والنازل من السماغ وهو البلغم فطاهران كالتحاط والبصاق بالصاد والزاي والسين كغراب وهو ماء القم بعد خروجه منه وأما مادام فيه فهو ريق ومثله في الطهارة العنبر والزباد والعرق وكذا المسك ان انفصل من الظبية حال الحياة ولو ظنا أو بعد الذكاة وسئل المفتي محمد صالح في ماء يخرج من فم النائم هل هو نجس أولا وإذا كان نجسا فكيف الاحتراز عنه لمن ابتلى به فاجاب بقوله حيث لم يتحقق أنه من المعدة فهو طاهر وان تحقق أنه منها فهو نجس ومن ابتلى به عفى عنه في حقه * الخامس عشر ابن مالا يؤكل غير الآدمي كلبن الاثان وهي بفتح الهمزة اسم لانتى الجير مستحيل في الباطن كالدّم أما لبن مابؤكل ولبن الآدمي فطاهران * السادس عشر ميتة غير آدمي وسمك وجراد والمراد بالسّمك كل ما لا يعيش في البر من حيوان البحر وان لم يسم سمكا قال العمرى يطى في نظم التحريم من بحر الرجز

وكل ما في البحر من حي بجل * وان طفا أو مات وفيه قتل

فان يعيش في البر أيضا فامنع * كالسرطان مطلقا والاضفدع

قوله وان طفا بالغاء أى مات في الماء ثم علا فوق وجهه ولم يرسب * السابع عشر دم الاكباد وطحا فطاهران مالم يدقا ويصيرادما والافنجسان والامنيا ولين اخر جاعلى لون الدم وبيضه لم يفسد بان لم تصلح للتحلق فطاهران أيضا أما اذا صار البيض مندر او هو الذى اختلط بياضه بصغاره فطاهر بلا خلاف قال عثمان السوي في قوله دم بتخفيف الميم وبتشديد هاء ولو في سمك قال في العباب كل سمك ملح ولم يخرج ما في جوفه فهو نجس انتهى قال الشراوى قوله دم أى وان سال من كبوط حال ومنه الباقي على اللحم والعظام لكن اذا طبخ اللحم بماء وصار الماء متغير اللون بواسطة الدم الباقي عليه فانه لا يضر ولا فرق في ذلك بين أن يكون الماء واردا أو مورودا هذا اذا لم يغسل قبل وضعه في القدر كالحجم الضأن فان غسل قبل ذلك كالحجم الجاموس وصار الماء متغيرا بما ذكرناه يكون مضر الان شرط ازالة النجاسة ولو معفو عنها زال الاوصاف فلا بد من غسله قبل الوضع حتى تصفو الغسالة أفاده خضر وقرر شيخنا عطية أنه يعفى عن الدم الذى على اللحم اذا لم يختلط بماء والا فلا يعفى عنه كما يقع في مجاز غير الضأن أما الضأن فلا يختلط لحمه بماء وهذا التفصيل في غير ماء الطبخ أما هو كأن خرج من اللحم ماء وغير الماء فلا يضر سواء كان الماء واردا أو مورودا فالتفصيل في الدم الذى على اللحم انما هو قبل وضعه في القدر والذى سمعته من شيخنا الحنفى ما قاله خضر اهـ (تم) لو اختلط ماء الخلق بالدم لم يعف عنه بالنسبة لماء التنظيف بعد ازالة الشعر أما الماء الاول الذى يبل به الشعر ليحلق فيعفى عنه لمشقة حلق الشعر بدون به * الثامن عشر جرة بكسر الجيم وهي ما يخرج منه البعير وغيره للاجترأى الاكل ثانيا وأما ما يخرج من جانب فمه عند الهيجان المسمى بالقلة فليس بنجس لانه من اللسان التاسع عشر ماء المتنفط أى البقايا بقى الذى له رج والافطاهر خلافا للرافعى * العشرون دخان النجاسة وهو المنفصل منها بواسطة نار وكذا انخارها وهو اللهب الصافى من الدخان ولا فرق في ذلك بين أن ينفصل من نجس العين كالجلة بالتثليث البعرة أو كالحطب المتنجس بالبول مثلا * ثم اعلم أن رطوبة الفرج على ثلاثة أقسام طاهرة قطعاً وهي الناشئة مما يظهر من المرأة عند قعودها على قدميها وطاهرة على الاصح وهي ما يصل اليها ذكر الجماع ونجسة وهي ما رآه ذلك لكن هذه الاقسام في فرج الآدمية لا في فرج البهيمة لان البهيمة ليس لها الامنفذ واحد للبول والجماع قاله السوي في فرع المشيمة الخارجة مع الولد طاهرة قال الشبراملى والظاهر أنها لا يجب فيها شئ * فائدة * الفضلات من النبي صلى الله عليه وسلم طاهرة وكذا سائر الانبياء تشرى مقامهم ومع ذلك يجوز الاستنجاء بها اذا وجدت فيها شروط الحجر على المعتمد بخلاف البول ولا يجوز أكلها اذا كانت للتبرك ويجوز وطؤها بالرجل ولا فرق بين أن يكون زمن النبوة وبعده وقد وقع لواعظ ذكر صفات النبي صلى الله عليه وسلم فن جلة ما قاله لمن يعظهم أن بوله صلى الله عليه

باب صلاة الجماعة

هي فرض كفاية على

أهل البلد ويجب عليهم

اقامتها في محل ظاهر

للناس لا يستحى أحد

من دخوله والسنة أن

يصلى الشخص جماعة

ولومع أهل بيته ويجب

على المقتدى أن ينوى

الجماعة أو لا فتداه

وأن يعلم أفعال الامام

وأن يتابعه فيها وأن

يجتمع معه في مكان

واحد وأن لا يقدم

عليه فيه وان لا يتقدم

عليه في الأفعال تقدما

فاحشا ولا يتأخر عنه

فيها كذلك ولا تصح

امامة الانثى اللانساء

ولا امامة الكافر ولا من

لا يميز ولا من يبدل حرفا

من الفاتحة بحرف آخر

والافضل أن يكون

الامام فقيها عالما باحكام

الصلاة والجماعة وأن

يكون من خيار الناس

في الذات والنسب

والصفات

وسلم خير من صلاتكم انتهى قال المدائني وهو صحيح وصواب ويوجه بأمور منها أن هذا الواعظ يحتمل أنه من أرباب الكشف وقد أطلع الله تعالى على رياء في صلاتهم أو يقال إن بوله صلى الله عليه وسلم يستثنى به فهو نافع وصلاتهم غير محققة القبول

فصل في بيان ازالة النجاسة قال عثمان السويقي والمراد بالنجاسة الوصف الملاقى للمحل سواء كانت النجاسة عينية أو حكمية (المغلظة) أي ما تنجس من الطاهرات بلباسها أو بولها أو عرقها أو بملاقاة أجزاء بدنهما مع توسط رطوبة من أحد الجانبين (تظهر بسبع غسلات) تعبدوا ولا فيمكن من حيث زوال النجاسة مرة واحدة حيث زالت الاوصاف بها (بعد ازالة عيناها) وهذا موافق لما قاله ابن حجر في المنهج القويم والسيد

المرغني في مفتاح فلاح المبتدئ حيث قالوا وإنما يعتبر السبع بعد زوال العين فزولها وان تعدد واحدة ويكتفي بالسبع وإن تعدد الولوغ أو كان معه نجاسة أخرى انتهى والذي اعتمدته العلماء هو ما صححه النووي وقالوا ولم يزل عين النجاسة الا بست غسلات مثلا حسب واحدة وصحح الرافعي في الشرح الصغير المسح بالعز يزعل الوجيز للغزالي أنها حسبت ست غسلات وقواه الاسنوي في مهمات المحتاج قال الباجوري وأما الوصف فالولم يزل الا بست حسبت ستا (احداهن) أي أحد السبع ولو الاخرية (بتراب) أي مزوجة بتراب طاهر لكن الاولى أولى والحاصل أن المزج له ثلاث كيفيات الاولى أن يمزج الماء والتراب معاً ثم يوضع على موضع النجاسة هذه أفضل كيفيات المزج بل منع الاسنوي غير هذه الكيفية وفي هذه الحالة لو كانت الاوصاف موجودة من غير جرم وصب عليها الماء المزج بالتراب فان زالت تلك الغسلة حسبت والا فلا فالمراد بالعين في قولهم من يزل العين واحدة وان تعدد ما يشمل الاوصاف وان لم يكن جرم الثانية أن يوضع التراب على موضع النجاسة ثم يوضع الماء عليه ويمزج قبل الغسل وفي هذه الحالة بشرط زوال جرم النجاسة ووصفها من طم ولون وريح قبل الوضع الثالثة عكس الثانية بأن يوضع الماء أولاً ثم التراب ويمزج قبل الغسل كما مر وفي هذه الحالة لا يشترط زوال اوصاف النجاسة ولا جرمها ولا لأن الماء أقوى بل هو المزج بالتراب شرط ولا يضر في هاتين الحالتين بقاء رطوبة المحل وان كان نجسا بالطهور الوارد على المحل باق على ظهوره لانه لا ينفذ في ذر التراب على المحل من غير أن يتبعه بماء ولا مزجه بغير ماء ولا مزج غير تراب طهور كاشنان وتراب نجس أو مستعمل في تيمم أو غسلات نحو كواب والاشنان بضم الهمة وكسر هاء فتحتها ونوع من الحشيش والواجب من التراب قدر ما يكدر الماء ويصل بواسطة الى جميع المحل ويقوم مقام التتراب كدورة الماء كماء النبل أيام زيادته وكماء السيل المترب ولو غمس المتنجس بماء كثر في ماء كثير كدورة كدورة سبعة أو تراب طهره بحسب الذهاب مرة والعود أخرى وان لم يحركه فواحدة أو في جار وجرى عليه سبع جريات حسبت سبعة أما مكثه في ماء كثير كدورة فيجب مرة وان مكث زمانا طويلا والارض الترابية أي التي فيها تراب خلقى أو من هبوب الريح لا تحتاج الى تتراب اذا معنى لتترب التراب ولا فرق في ذلك بين التراب المستعمل وغيره كالتنجس وخرج بالترابية الحجرية والرملية التي لا غبار فيها فلا بد من تترابها ولو انتقل شيء من الارض الترابية المتنجسة نجاسة مغلظة الى غيرها فان أريد تطهير المنتقل من الطين لم يجب تترابه وان أريد تطهير المنتقل اليه وجب تترابه ولو تطاير من غسلات غير الارض الترابية شيء الى نحو ثوب غسل المتطاير اليه بعد ما بقي من الغسلات فان كان من الاولى وجب غسله ستاً ومن الثانية غسل خسا وهكذا مع التتراب ان لم يكن تراب والافلات تتراب وخرج بما بقي من الغسلات المتطاير من السابعة فلا يجب غسله فلو جمع ماء الغسلات السبع في نحو طشت ثم تطاير منها شيء على نحو ثوب وجب غسله ستاً لان فيه ماء الاولى وهو يقتضي ست غسلات ووجب تترابه ان كان التراب في غير الاولى هذا اذا كان الماء المجموع لم يبلغ قلتين بلا تغبر ولا فطور **قائدة** وقع السؤال عما لو بال كلب على عظم ميتة غير مغلظة فغسل سبعاً احداهن بتراب فهل يطهر من حيث النجاسة المغلظة حتى لو أصاب ثوباً بارطبا مثلاً

فصل المغلظة تطهر بسبع غسلات بعد ازالة عيناها احداهن بتراب

باب صلاة السفر يجوز قصر الصلاة الرباعية في السفر الطويل الجائر بشرط أن يقصد المسافر محلاً معلوماً وأن ينوي القصر يقينا مسح تكبيرة الاحرام وأن لا يقتدي بمن يتم صلاته وأن لا ينتهي سفره قبل تمام الصلاة ويجوز في السفر المذكور جمع التقديم والتأخير بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فقط ولكل من الجمعين شروط فشرط جمع التقديم أن ينوي الجمع في الصلاة الاولى ولومع السلام منها وأن يقدم صاحبة الوقت وهي الظهر والمغرب وأن تكون المقدمة صحيحة يقينا وأن لا يفصل

بعد ذلك لم يحتج الى تسبيح والجواب لا يظهر فلا بد من تسبيح ذلك الثوب نقله المدابني عن الاجهوري وابن قاسم (والمنخفضة) أي ما تنجس ببول الصبي الذي لم يأكل ولم يشرب سوى اللبن ولم يبلغ الحولين (تظهر برش الماء عليها مع الغلبة وازالة عينها) أي فيكفي فيها الرش والغسل أفضل خروجا من الخلاف ومحل ذلك ان لم يحتلط برطوبة في المحل مثلا والواجب الغسل لان تلك الرطوبة صارت نجسة وهي ليست بولا ولا بدني الرش من اصابة الماء جميع موضع البول وأن يعم ويغلب الماء على البول ولا يشترط في ذلك السيلان قطعاً والسيلان والتقاطر هو الفارق بين الغسل والرش فلا يكفي الرش الذي لا يعمه ولا يقلبه كما يقع من كثير من العوام ولا بد مع الرش من زوال أو صافها كبقية النجاسة بعد ازالة عينها ولا بد من عصر محل البول أو جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تنفصل بخلاف الرطوبة التي لا تنفصل هذا خرج الغائط والقيء وبول الانثى وأكله أو شربه غير اللبن للتغذي ورضاعه بعد حولين فلا يكفي رشه بل لابد من غسله وهو تعميم المحل مع السيلان ولو اصابه بول صبي وشك هل هو قبل الحولين أو بعدهما وجب الغسل لان الرش رخصة فلا يصار اليها الا بيقين وسوى الامان أبو حنيفة ومالك بين الصبي الذي كره المحقق وغيره من وجوب الغسل من بولهما وان لم يأكل الطعام وذهب اظهارة بول الصبي أحمد بن حنبل واسحق وأبو ثور من أنمتنا وحكي عن مالك وأما حكاية بعض المالكية قولاً للشافعي بطهارة بول الصبي فباطلة وغلط أو افتراء (والتوسطة تنقسم على قسمين عينية) وهي التي تشهد العين (وحكمية) أي وهي التي حكمنا على المحل بنجاسته من غير أن ترى عين النجاسة (العينية) ضابطها هي (التي لها لون) من البياض والسواد والحرة وغير ذلك (وريج) وهي بمعنى الرائحة عرض يدرك بنجاسة الشم (وطعم) بفتح الطاء وهو ما يؤديه الذوق من الكيفية كالحلاوة وضدها (فلا بد من ازالة لونها وريجها وطعمها) الا ما عسر زواله من لون أو ريج فلا تجب ازالته بل يظهر محله حقيقة بخلاف ما لو اجتمع في محل واحد من نجاسة واحدة لقوة دلالتها على بقاء عين النجاسة وبخلاف ما لو بقي الطعام لذلك أيضاً ولسهولة ازالته غالباً فالواجب في ازالة النجاسة الحت والقرص ثلاث مرات وفي المصباح قال الا زهرى الحت أن تحك بطرف حجر أو عود والقرص أن تدلك باطراف الاصابع ذلك كاشد يد أو تصب عليه الماء حتى تزول عينه وأثره انتهى فإذا بقي بعد ذلك اللون أو الريح حكم بالتعسر وطهارة المحل ولا تجب الاستعانة بالصابون والاشنان وان بقيامها أو الطعم وحده تعبت الاستعانة بما ذكر الى التعذر وضابطه أن لا يزول الا بالقطع فإذا تعذر زوال ما ذكر حكم بالعفو فإذا قدر على ازالة بعد ذلك وجبت ولا تجب إعادة ما صلا به أولاً والافلامعني للعفو ويعتبر لوجوب نحو الصابون أن يفضل ثمنه عما يفضل عنه ثمن الماء في التيمم فان لم يقدر عليه صلى عارياً وان لم يقدر على الحت ونحوه لمزمه أن يستأجر عليه باجرة مثله اذا وجدها فاضلة عن ذلك أيضاً ذكره الشرقاوي قال الحصني في شرح الغاية ثم شرط الطهارة أن يسكب الماء الاقل من قلتين فقط على المحل النجس فلو غمس الثوب ونحوه في طشت فيه ماء دون القلتين فالصحيح الذي قاله جهور الاصحاب أنه لا يظهر لانه بوصوله الى الماء تنجس لقلته ويكفي أن يكون الماء غامراً للنجاسة على الصحيح وقيل يشترط أن يكون سبعة أضعاف البول ولا يشترط في حصول الطهارة عصر الثوب على الراجح (والحكمية) ضابطها هي (التي لالون ولا ريج ولا طعم) كبول جف ولم تدرك له صفة (يكفيك جري الماء عليها) أي سيلانه على المتنجس بها ولو مرة واحدة ولو من غير فعل فاعل كالمطر قال الحصني في شرح الغاية اعلم أنه لا يشترط في غسل النجاسة القصد كما لو صب الماء على ثوب ولم يقصد فانه يظهر وكذا لو اصابه مطر أو سيل وادعى بعضهم الاجماع على ذلك لكن ابن سريج والقفال من أصحابنا اشترطوا النية في غسل النجاسة كالحديث انتهى **قائمة** ولو تنجس مائع تعذر تطهيره لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن القارة تموت في السمن فقال ان كان جامداً فأنفوها وما حوطا وان كان مائعا فلا تقر به أي لانه نجاسة ولا يحل الاتفاغ بذلك المائع كسائر النجاسات الرطبة الا في استصباح أو لعمل صابون ونحوه أو طلى دواب وسفن يدهن متنجس أو نجس من غير

والمنخفضة تظهر برش الماء عليها مع الغلبة وازالة عينها والتوسطة تنقسم على قسمين عينية وحكمية العينية التي لها لون وريج وطعم فلا بد من ازالة لونها وريجها وطعمها والحكمية التي لالون ولا ريج ولا طعم بكفيك جري الماء عليها

يدها وبين الثانية زمن يسع ركعتين وان يدمم السفر حتى يحرم بالثانية ولجمع التأخير شرطان وهما أن ينوي الجمع قبل خروج وقت الظهر أو المغرب وأن يدمم السفر حتى يصلي الثانية كلها

باب صلاة الجمعة
لا تجب الجمعة الاعلى أهل البلد المبنية ولو بالجريد أو القصب اذا كان فيهم أربعون من المسلمين الذكور البالغين العقلاء

فصل أقل الحيض يوم وليلة وغالبه ست أو سبع وأكثره خمسة عشر يوما بلياليها أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما وغالبه أربعة وعشرون يوما أو ثلاثة وعشرون يوما ولا حد لأكثره

المستوطنين وسلموا من الأمراض وأعدار الجماعة ونصح من المماليك والصبيان والنساء تبعاً لهؤلاء وتجب أيضاً على كل مقيم في بلدتهم تبعاً لهم وأن لم يستوطن بها إذا كانت أقامته قاطعة للسفر وشروط صحته أن يتقدم عليها خطبتان بشروطهما وأن تقع جماعة ولو في الركعة الأولى ولا بد من نية الجماعة ههنا مع التحريم حتى في حق الامام وأن تفعل مع خطبتيها في وقت الظهر فلا يصح فعلهما قبله ولو خرج

نحو كلب فيجوز مع السكراته ويستثنى المساجد فلا يجوز الاستصباح فيها بالنجس سواء انفصل منه دخان مؤثر في نحو حيطانه ولو قليلاً أم لا أم العسل فيمكن تطهيره بأسقائه للجل لأنه يستحيل قبل إخراجهم ثم إن طال الزمن بعدئذ به وقبل محبه فهو مالك النحل والافمالك العسل ويجوز سقي الدواب الماء الممتنع من نجس وتخمين الطين ونحوه به ومثل الماء الممتنع من الطعام الممتنع من نجس فيجوز اطعامه للدواب وإذا تنجست الأرض ببول أو خمر مثلاً ونشرت ما فيها كفاه صب ماء يعمها ولو مرة وإن كانت الأرض صلبة أو لم يقطع نراها أو لم تنشر به كان كأن نحو بلاط فلا بد من تخفيفها ثم صب الماء عليها ولو مرة قال في المصباح البلاط كل شيء فرشت به الأرض من حجر وغيره انتهى فإذا كانت النجاسة جامدة نظر فإن كانت غير رطبة ولم تنجس الأرض رفعت عنها فقط أو رطبة رفعت ثم صب على الأرض ماء يعمها ومثل الأرض في ذلك غيرها كسكين سقيت وهي محماة نجسا ولحم طبخ بنجس وحب نقع في الماء النجس حتى انتفخ فيكفي في تطهير ذلك كله صب ماء يعمه ولو مرة واحدة ولا يحتاج إلى سقي السكين مع الإجماع ماء طهور ولا على اللحم وعصره ولا لنقع الحب في ماء طهور

فصل في بيان قدر الحيض وما يذكر معه وأما حكمه فقد تقدم (أقل الحيض) زماناً (يوم وليلة) أي قدر همة اتصال وهو أربع وعشرون ساعة فلسكية وكل ساعة خمس عشرة درجة وكل درجة أربع دقائق فان نقص الدم عن هذا المقدار فليس بحيض بل هو دم فساد (وغالبه ست أو سبع) من الأيام بلياليها وإن لم تتصل الدماء لم يكن بلغ مجموعها قدر يوم وليلة (وأكثره خمسة عشر يوماً بلياليها) أي مع لياليها سواء تقدمت أو تأخرت أو تلتفت وإن لم تتصل الدماء بان ينزل عاها في كل يوم قدر ساعة مثلاً لا سكن لما تلتفت أوقات الدماء فبلغت يوماً وليلة فيحكم عليه بأنه حيض فإن زادت الدماء على الخمسة عشر فذلك الزائد دم استحاضة وتدعى المرأة التي زاد دمها على الخمسة عشر مستحاضة ويجوز وطء المستحاضة غير المتحيرة ولو مع نزول الدم ويجوز التضييق للحاجة واعلم أن كل ذلك بالتفتيش والفحص من الامام الشافعي رضي الله عنه لنساء العرب (أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً) أي بلياليها متصلة وخرج بقوله بين الحيضتين الطهر بين حيض ونفاس فإنه يجوز أن يكون أقل من ذلك تقدم الحيض على النفاس أو تأخر عنه وصورة تقدم الحيض كأن حاضت الحامل عادت بناء على القول الأصح إن الحامل قد تحيض ثم طهرت يوماً أو يومين ثم ولدت ونزل بعده النفاس وصورة التأخر كأن نفست المرأة أكثر النفاس ستين يوماً ثم طهرت يوماً أو يومين ثم نزل عليها الحيض وقد ينعدم الطهر بينهما بالكيفية فيتصل النفاس بالحيض كأن ولدت متصلاً بآخر الحيض بلا تخل فها هم بالاقول ما يشمل العدم وقد يكون بين نفاسين كان وطئها في زمن النفاس فعلق بناء على أنه لا يمنع العلق ثم يستمر النفاس مدة يمكن أن يكون الحمل فيها علة ثم ينقطع يوماً أو يومين مثلاً فتأتي تلك العلة فينزل عليها النفاس (وغالبه أربعة وعشرون يوماً) أي إن كان الحيض ستاً (أو ثلاثة وعشرون يوماً) أي إن كان سبعا أي غالب الطهر بقية الشهر بعد غالب الحيض لأن الشهر العددي لا يخلو غالباً عن حيض وطهر (ولا حد لأكثره) أي الطهر بالاجماع ولذا قال ابن قاسم العزى في شرح الغاية فقد تمكت المرأة دهرها أي أبدها بالحيض أي كسيدتنا فاطمة عليها السلام وحكمته عدم فوات زمن عاها بالعبادة ولذلك سميت الزهراء وقيل إنها ولدت وقت الغروب ونزل عليها النفاس محبة ثم طهرت وصالت **فروع** قال محمد الصبان في كتابه المسمى بأسعاف الراغبين فاطمة تزوجها على وهو ابن إحدى وعشرين سنة وخمسة أشهر وهي بنت خمس عشرة سنة وخمسة أشهر عقب رجوعهم من بدر وعليه تكون ولادتها قبل النبوة بنحو سنة وقيل غير ذلك وتوفيت بعد أيامها لستة أشهر على الصحيح ليلة الثلاثاء ثلاث خلون من رمضان سنة إحدى عشرة سنة ودفنها على ليلها وفاطمة كما قال ابن دريد مشتقة من الفطم وهو القطع أي المنع سميت بذلك لأن الله تعالى فطمها عن النار كما وردت به الأحاديث فهي فاطمة بمعنى مقطوعة انتهى قال الشيرقاوي ولم يعيش من أولاد النبي صلى الله عليه وسلم بعده إلا فاطمة فأنما عاشت بعده ستة

أشهر انتهى واعلم أن سن اليأس من الحيض اثنتان وستون سنة قريبة تقر بديعة على الصحيح وهو المعتمد وقيل ستون وقيل خمسون وهذا باعتبار الغالب فلا ينافي ما صرحوا به من أنه لا آخر لسن الحيض فهو ممكن مادامت حية (أقل النفاس حجة) أي دفعة من الدم وفي عبارة لحظة أي بقدر ما تلحظه العين أي إن ما وجد منه عقب الولادة يكون نفاسا ولو قليلا ولا يوجد أقل من حجة (وغالبه أر بعون يوما وأكثره ستون يوما) وذلك باستقراء الشافعي رضي الله عنه وعبوره ستين كعبور الحيض أكثره

فصل في بيان ما لا ملامة من الشرع على تأخير الصلاة عن وقتها بسببه (أعذار الصلاة اثنتان) الاعتذار بجمع عذر بضم الذال لا يتبع وسكونها أي الأشياء التي ترفع ذنوب الصلاة بتأخيرها عن وقتها اثنتان الأولى (النوم) أي إذا لم يتعبده أي لم يتجاوز الحديبه فلو تيقظ من نومه وقدم بقى من وقت الفريضة ما لا يسمع الا الوضوء أو بعضه فلا يجب قضاؤها فورا ولو بقي من الوقت ما يسمع الوضوء ودون ركعة وله صلاة فائتة قدم تلك الفائتة على الحاضرة لأن صاحب الوقت صارت فائتة أيضا أخذ عما قالوه من أنه لو نوى الاداء حينئذ وقصد الاداء الحقيقي لم تنعقد صلاته ولو شك بعد دخوله فعلها أو لا يلزمه قضاؤها لان الاصل عدم فعلها كالمشك في النية ولو بعد خروجه من الصلاة بخلاف ما لو شك بعد دخوله الصلاة عليه أو لا بان باغ أو أفاق أو أول النهار وشك هل حصل ذلك قبل طلوع الشمس فيجب عليه الصبح أو بعده فلا تجب فائتة لا يلزمه شيء ويقضى الشخص ما فاته من مؤقت وجوبه في الفرض ونحوه في النفل متى تذكره وقدر على فعله تعجيبا لبراءة الذمة وخبر الصحيحين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها رواه الشيخان فان لم يتذكره أو تذكره ولم يقدر على فعله لم يقض ويقضيه متى تذكره ولو في وقت الكراهة نعم ان تذكره وقت الخطبة امتنع عليه فيؤخره لما بعد الصلاة وان كانت الجمعة تقضى ظهر الجمعة والمبادرة الى قضاء النفل سنة وكذا الى الفرض ان فات بعذر والاوجب ان لا يخاف فوت حاضرة فيبدأ بها وجوبها فلا يجوز أن يصرف زمنا في غير قضاها كالنطوع الا فها يضطر اليه كنوم أو مؤنة من تلزمه مؤنته ثم اعلم أنه إذا نام قبل دخول الوقت فقافته الصلاة فلا اثم عليه وان علم أنه يستغرق الوقت ولوجعة على الصحيح ولا يلزمه القضاء فورا لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى رواه مسلم قال السويدي في السببية أي ليس بسبب النوم تفريط أي ان نام قبل دخول الوقت وأما ان نام بعد دخوله فان علم أنه يستغرق الوقت حرم عليه النوم وبأثم اثنين اثم تارك الصلاة واثم النوم فان استيقظ على خلاف ظنه وصلى في الوقت لم يحصل اثم ترك الصلاة وأما الاثم الذي حصل بسبب النوم فلا يرتفع الا بالاستغفار وان غلب على ظنه الاستيقاظ قبل خروج الوقت فخرج ولم يصل فلا اثم عليه وان خرج الوقت لكنه يكره له ذلك لان غلبه النوم بحيث لا يستطيع دفعه وان لم يغلب على ظنه الاستيقاظ اثم ويجب ايقاظ من نام بعد الوجوب ويسن ايقاظ من نام قبل الوقت ان لم يخش ضررا لينال الصلاة في الوقت **تنبيه** كثرة النوم مما يورث الفقر والغنى وزيادته لمن هو فقير وفي الحديث لا يرد القضاء الا الدعاء ولا يز يد في العمر الا البر وان الرجل ليحرم الرزق بذنب أذنبه خصوصا الكذب وكثرة النوم توجب الفقر وكذلك النوم عريانا اذا لم يستتر بشيء والأكل جنبا والتهاون بأسقاط المائدة وحرق قشر النصل وقشر الثوم وكس البيت ليلًا وترك القمامة بضم القاف أي الكناس في البيت والمنشئ أمام المشايخ ونداء الوالدين باسمهما وغسل اليدين بالطين والتهاون بالصلاة وخياطة الثوب وهو على بدنه واسراع الخروج من المسجد والتبكير بالذهاب الى الاسواق والبطء في الرجوع منها وترك غسل الأواني وشرء كسر الخبز من الفقراء السؤال واطفاء السراج بالنفس والكتابة بالقلم المعطود والامتشاط بمشط مكسور وترك الدعاء للوالدين والتعمم قاعدا والتسرول قائما وبالخل وهو منع السائل مما يفضل عنده والتقتير وهو التضيق في النفقة والاسراف وهو مجاوزة التوسط ذكره السويدي وقال صلى الله عليه وسلم خير الامور أوسطها وقال صلى الله عليه وسلم الخلق السيئ يفسد العمل كما

أقل النفاس حجة وغالبه
أر بعون يوما وأكثره
ستون يوما

فصل أعذار
الصلاة اثنتان النوم

الوقت قبل تمامها

تموها ظهرها وأن

تكون واحدة في البلد

الا عذر والسنة أن

يفتسل قبل الزوال من

يريد حضورها وأن

ينظف ويتطيب ويلبس

التياب البيض وأن

يقرأ الداس في يومها

وليأتها سورة الكهف

وأن يكثر فيها من

الصلاة على النبي صلى

الله عليه وسلم

باب صلاة العيدين

والخسوف والاستسقاء

كل واحدة من هذه

الثلاث سنة مؤكدة

لكل انسان والافضل

للنساء فعلها في البيوت

وللرجال فعلها في المسجد

ان وسع الناس والافني

الصحرء ويصلى كل

والنسيان

﴿فصل﴾ شروط

الصلاة ثمانية طهارة

الحدتين والطهارة عن

النجاسة في الثوب

والبدن والمكان وستر

العورة

عيد ركعتين يكبر قبل

القراءة في الأولى سبع

تكبيرات غير تكبيرة

الاحرام وفي الثانية

خمس غير تكبيرة القيام

ويجب تعيين عيد الفطر

من عيد الاضحى في

نية الصلاة ويسن

بعدها للجماعة

خطبتان بخطبة الجمعة

لكنه يكبر في أول الأولى

تسع تكبيرات متوالية

وفي أول الثانية سبعا

كذلك وان يكبر الناس

في عيد الفطر من غروب

الشمس آخر يوم من

رمضان الى دخول الامام

في صلاة العيد وفي عيد

الاضحى من صبح يوم

هرقة الى الغروب آخر أيام

يفسد الخل العسل ﴿فائدة﴾ قال سليمان الجليل قد روى أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أراد أن ينام على فراشه فنام على عيئه ثم قرأ قل هو الله أحد مائة مرة فإذا كان يوم القيامة يقول الرب عز وجل يا عبدى ادخل جنة الجنة قال هذا حديث غريب من حديث ثابت عن أنس وروى نوفل الاشجعي أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم أوصى فقال اقرأ عند منامك قل يا أيها الكافرون فإنه براءة من الشرك أخرجه أبو بكر الانباري وغيره وقال ابن عباس ليس في القرآن أشد غيظا لبليس منها لأنها توحيد وبراءة من الشرك انتهى قال النووي في التبيين يستحب أن يقرأ عند النوم آية الكرسي وقل هو الله أحد والمعوذتين وآخر سورة البقرة فهذا ما يهتم له ويتأكد الاعتناء به فقد ثبت فيه أحاديث صحيحة ويستحب أن يقرأ إذا استيقظ من النوم كل ليلة آخر آل عمران من قوله تعالى ان في خلق السموات والارض الى آخرها فقد ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ خواتيم آل عمران اذا استيقظ وقال صاحب تمام الدرر الملتقطة وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة الاخلاص مع المعوذتين وينفث على يديه ويسمى بهما على جسده عند النوم اذا كان وجعا متألما ويأمر بذلك قال بعض العلماء من واطب على قراتها نال كل خير وأمن من كل شرف الدنيا والآخرة ومن قرأها وهو جائع شبع وأعطشان روى (و) الثاني (النسيان) أي اذا لم ينشأ عن تقصير كعب الشطرنج بكسر أوله وهو المختار وتجره مجعما ومهللا وهو حرام لانه ان شرط فيه مال من الجانبين فقامرأ ومن أحدهما فسابقة على غير آلة القتال ففاعلها متعاط لعقد فاسد قاله شيخ الاسلام في شرح المنهج ﴿فصل﴾ في بيان شروط صحة الصلاة وأما شروط وجوب الصلاة فلم يذكرها المصنف لوضوحها وأولعده اختصاصها بالصلاة وسأذكرها ان شاء الله تعالى تنبيها للفائدة قال المصنف (شروط الصلاة) وهي ما يتوقف عليها صحة الصلاة وليست منها (ثمانية) الأولى (طهارة الحدتين) أي عند قدرته فلو صلى بدنه أو لوانا سيالم نصح صلاته وفي صورة النسيان يثاب على قصده دون فعله الا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على وضوء فيثاب على فعله أيضا نعم ان كان جنب لم يثب على القراءة على الاقرب أما فاقد الطهورين فلا تشترط الطهارة في حقه مع وجوب الاعادة عليه (و) الثاني (الطهارة عن النجاسة) أي التي لا يعنى عنها (في الثوب) أي الملبوس من كل محموله وان لم يتحرك بحركته وملاق لذلك (والبدن) أي الشامل لداخل أنفه وأذنيه وعينه (والمكان) أي ما يلاق شيئا من بدنه أو ملبوسه واعلم أن النجاسة على أربعة أقسام قسم لا يعنى عنه في الثوب والماء وهو معروف وقسم يعنى عنه فيهما وهو ما لا يدركه الطرف المعتدل وقسم يعنى عنه في الثوب دون الماء وهو قليل الدم لسهولة صون الماء عنه ولان كثرة غسل الثوب تبليه ومن هذا القسم أثر الاستنجاء فيعنى عنه في البدن والثوب حتى لو سال منه عرق وأصاب الثوب من المحل المحاذي للفرج عنى عنه دون الماء وقسم يعنى عنه في الماء دون الثوب وهو الميتة التي لادم لها سائل كالقمل حتى لو جملها في الصلاة بطلت ومن هذا القسم منفذ الطير فإنه اذا كان عليه نجاسة ووقع في الماء لم ينحس عكس. فنذا الآدمي ولو جملها في الصلاة لم تصح ﴿خاتمة﴾ قال الشهاب الرملي في شرح منظومة ابن العماد وتعرف القلة والكثرة بالعادة فما يقع التلطيخ به ويعسر الاحتراز عنه فقليل وما زاد فكثير لان أصل العفو انما أثبتناه لتعذر الاحتراز فينظر أيضا في الفرق بين القليل والكثير اليه وقيل الكثير ما بلغ حد يظهر للناس من غير تأمل وامعان وقيل انه مازاد على الدينار وقيل انه الكف فصاعد او قيل مازاد على الكف وقيل انه الدرهم البغلي فصاعد او قيل مازاد عليه وقيل مازاد على الظفر اه والبغلي قيل هو نسبة الى لك والدرهم البغلي هو ثمانية دنانير بخلاف الدرهم الطبري فإنه أربعة دنانير وبغلي هو سواد هافى ستة دنانير (و) الثالث (ستر العورة) بجرم طاهر يمنع رؤية لون البشرة بان لا يعرف بياضها من نحو سواد هافى مجلس التخاطب لقادر عليه ولو باعارة أو اجارة وان صلى في خلوة ولو في ظلمة والواجب سترها من أعلى وجوانب فلو كانت بحيث ترى له أو لغيره في ركوع أو سجود من طوقه مثلا سبعة بطلت وان لم تر بالفعل وكذا لو كان ذيله

قصير بحيث لو ركع برتفع عن بعضها فتبطل اذ لم يتداركه بالستر قبل ركوعه لا من أسفل فلو كان يصلي في علو ونحته من يراها من ذيله لم يضر قال الشبراملسي في حاشيته على النهاية للرملی و يسن أن يلبس أحسن ثيابه ويحافظ مع ذلك على ما يتجمل به عادة ولوأكثر من اثنين ويتسرول روى عن مالك بن عتاهية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الارض تستغفر للصلي بالسراويل وأولى السترا القميص مع السراويل ثم القميص مع الازار ثم الرداء (و) الرابع (استقبال القبلة) أي لعينها يقيناً في القرب وظناً في البعد لاجل جنتها على الصحيح وذلك بالصدر لا بالوجه في حق القائم أو القاعد وقت القيام والقعود أما في الركوع والسجود فمعظم البدن أما المضطجع فيجب بالوجه ومقدم البدن والمستلقي فكذلك مع أخضه ويجب رفع رأسه قليلاً إن أمكن وهذا عند السكبي هو المراد بالنحر في قوله تعالى فصل ربك وانحر قال في معنى وانحر أي استقبال القبلة بنحره أي بصدرك والاصل في اشتراط ذلك قبل الاجماع قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام أي فاستقبل بذاتك في الصلاة قصده وجهته قال الشرفاوي والمراد بالجهة عند اللغويين العين واطلاقها على غير العين مجاز كما قاله الزيادي والمراد بالمسجد الحرام الكعبة بخلافه في غير هذا الموضع من القرآن فانه متى أطلق فيه فالمراد به جميع الحرم اه قال في المصباح قوله تعالى فثم وجه الله أي جهته التي أمركم بها وعن ابن عمر أنها نزلت في الصلاة على الراحة وعن عطاء نزلت في اشتباه القبلة اه ويجوز ترك استقبال القبلة في حالتين الاولى في شدة الخوف فاذا التحم القتال ولم يتمكنوا من تركه بحال قتلهم وكثرة العدو أو واشتد الخوف ولم يلتحم القتال ولم يأمنوا أن يركب العدو أو كثرهم لو ولوا وتفرقوا صلوا بحسب الامكان وليس لهم التأخير عن الوقت الحالة الثانية في النافلة في السفر المباح فلا يشترط طولها وأقله أن يسافر الى محل لا يسمع فيه نداء الجمعة فيجوز للسافر التنفل راكبا ومشياً الى جهة مقصده في السفر الطويل والقصير ثم ان راكب الدابة ولو في نحو هودج لا يجب عليه وضع جهته في ركوعه وسجوده على سرجها أو معرقتها بل يومي بهما ويكون سجوده أخفض من ركوعه هذا اذ لم يتمكن اتمامهما والاستقبال في جميع صلاته والواجب ذلك لتيسره عليه وان سهل عليه غيرهما من بقية الاركان فلا يلزمه شيء في جميع ذلك الا الاستقبال في تحرمة فقط ان سهل والا فلا يلزمه شيء وأما الماشي فيمشي في أربعة أشياء القيام والاعتدال والتشهد والسلام ويستقبل القبلة في أربعة الاحرام والركوع والسجود والجلوس بين السجدين ولا يكفيه الايماء بالركوع والسجود * ثم اعلم أن مراتب القبلة أربعة الاولى العلم بها بنحو رؤية الثانية خبر ثقة عن علم كقوله أما شاهدت القبلة هكذا وفي معناه نحو بيت الابرار المعروف الثالثة الاجتهاد قال النووي في الايضاح ولا يصح الاجتهاد الا بأدلة القبلة وهي كثيرة أقواها القطب وأضعفها الرجب اه الرابعة تقليد المجتهد وهو قبول قوله ويعتمد اخبار صاحب البيت ان علم أنه يخبره عن علم كأن يقول له من أين جاء لك أن القبلة هكذا فيقول حررتها على القطب أو شاهدت الكعبة مثلاً أما إذا أخبره عن اجتهاد فلا يجوز تقليده بل لا بد من اجتهاده وكذا القول القبلة هكذا ولم يعلم حاله هل هو عالم أو مجتهد ولا بد من اجتهاد السائل (و) الخامس (دخول الوقت) أي معرفة دخوله يقيناً أو ظناً بالاجتهاد فنصلي بدونه انان هجم وصلي لم تصح صلاته وان وقعت في الوقت لعدم الشرط بخلاف ما وصلي بالاجتهاد ثم تبين أن صلاته كانت قبل الوقت فإنه ان كان عليه فاتته من جندسها وقعت عنها والوقعت له فلا مطلقاً ولو كان يصلي الصبح كل يوم بالاجتهاد مدة ثم تبين أنه كان صلاة كل يوم في تلك المدة قبل الوقت لم يجب عليه الا قضاء صبح اليوم الاخير فقط لان صبح كل يوم يقع عن الذي قبله وصبح اليوم الاول وقع فلا مطلقاً وصبح أداء بنية قضاء وعكسه حيث كان جاهلاً بالحال فلو ظن خروج وقتها فمضى ونحوه فنواها قضاء فتبين بقاءه أو ظن بقاءه فنواها أداء فتبين خروجه صح لاستعمال أحدهما بمعنى الآخر لغة فان كان عالماً بما يصح لتلاعبه ثم ان قصد بذلك المعنى اللغوي لم يضر ثم اعلم ان مراتب معرفة دخول الوقت ثلاثة الاولى العلم بنفسه أو باخبار الثقة عن معاينة

واستقبال القبلة
ودخول الوقت

التشريق وأما الحاج
فيكبرون في الانحى
اذ تحللوا من احوالهم
وأقل صلاة الكسوف
أن تصلي ركعتين كسنة
الظهر وأكلها أن
تجعل في كل ركعة
قيامين يطيل القراءة
فيهما ركوعين يطيل
التسبيح فيهما (ولا
زيادة في السجود)
لكنه يطيل التسبيح
فيه أيضاً ويسن بعدها
للجماعة خطبتان
تخطبني العيد لكنه
يستغفر الله تعالى في
أول الأولى منها تسع
مرات وفي أول الثانية
سبعاً وصلاة الاستسقاء
تفعل عند حاجة الناس
الى السقي من الله تعالى
وهي صلاة العيد
ويسن بعدها للجماعة
خطبتان تخطبته الأولى
الخطيب يبدل التكبيرات

أوبرؤية المزاويل الصحيحة والمناكب الصحيحة والساعات المجربة وبيت الابرة لعارف به وفي معناه أذان المؤذن العارف في الصحوة الثانية الاجتهاد بور من قرآن أو درس أو مطالعة علم أو نحو ذلك كخياطة وصوت ديك أو نحوه كحمار مجرب ومعنى الاجتهاد بذلك أن يتأمل فيه كأن يتأمل في الخياطة هل أسرع فيها أولا وفي أذان الديك هل هو قبل عادته أولا وهكذا ولا يجوز أن يصلى مستند الديك من غير اجتهاد فيه الثالثة تقليد ثقة عارف عن اجتهاد فلا يقلد إذا قدر على الاجتهاد هذا في حق البصير وأما الاعمى فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد لان شأنه العجز عنه (و) السادس (العلم بفرضيتها) أى يكون الصلاة المفروضة فرضا وهذا لا بد منه في حق العامى وغيره قال الشرفاوى هذا شرط لكل عبادة فكان الأولى اسقاطه (و) السابع (أن لا يعتقد فرضا) أى معينا (من فروضها سنة) هذا في حق العامى وهو من لم يحصل طرفا من الفقيه يهتدى به الى باقيه (و) الثامن (اجتناب المبطلات) كتطويل ركن قصير عمدا ونحوه مما استتف عليه ان شاء الله تعالى في كلام المصنف وانما لم يذكر المصنف الاسلام والتمييز لانهما معلومان من طهارة الحدثين اذ شرطها النية وشرط النية الاسلام والتمييز ويعلم التمييز ايضا من اشتراط معرفة الوقت **تنبيه** (الاحداث اثنان الاول) بادخال الجنابة في الاكبر (أصغرو) الثاني (أكبر) فالاصغر مأووجب الوضوء قال الجفرى في الابريقية هي نواقضه (والا أكبر) مأووجب الغسل وهي الجنابة والحيض والنفاس والولادة هذا على طريقة بعضهم وبعضهم جعل الاحداث ثلاثة أقسام أكبر وأوسط وأصغر فلكون ما يحرم بالحيض أكثر من غيره يسمى حدثا أكبر ولكون ما يحرم بالجنابة أقل مما يحرم بالحيض وأكثر مما يحرم بالحدث الاصغر يسمى حدثا أوسط ولكون ما يحرم بنقض الوضوء أقل من ذلك يسمى حدثا أصغر فأصغريته وأكبريته وتوسطه باعتبار قلة ما يحرم به وعدم قلته **تنبيه** آخر قال (العورات أربع) وهي لغة النقص والشئ المستقبح وسمى المقدار الذي سيدكره المصنف بها القبح ظهوره وتطلق شرعا على ما يجب ستره في الصلاة وعلى ما يحرم النظر اليه (عورة الرجل) أى الذكرا الخفى ولو كافرا أو عبدا أو صبيا ولو غير عيز (مطلقا) سواء في الصلاة أو خارجها ما بين السرة والركبة لكن بالنسبة لنظر محارمه ومماثلة أمانته السرة والركبة فإيسا بعورة لكن يجب ستر بعضهم من باب ما لا يتم الواجب الابنه فهو واجب أمانته بالنسبة لنظر الاجنبية اليه فجميع بدنه حتى الوجه والكفين ولو عند أمن الفتنة ولورقيقا فيحرم عليها أن تنظر الى شئ من ذلك وبالنسبة لاختلاوة السوا أنان فقط على المعتمد فتحصل أن له ثلاث عورات **فرع** اعلم ان نظر المرأة الى زوجها جائز في جميع بدنه كعكسه نعم ان منعها من النظر الى عورته امتنع عليها النظر اليها بخلاف العكس فانه جائز قطعاً لاندكالك التمتع بها ولا تملك التمتع به لكن نظرها الى فرجها قبل أو دبرها مكروه اذا كان بغير حاجة والى باطنه أشد كراهة (والامة) بالجر معطوف على الرجل أى وعورتها ولو خفى ولو بمبعضه ومدبرة ومكاتبه وأم ولد في (الصلاة) أى وكذا عند الرجال المحارم وفي الخلوة وكذا عند النساء (ما بين السرة والركبة) أى فعورتها في جميع ذلك ما بين ذلك وأما عورتها عند الرجال الاجانب فجميع بدنها كالخبرة كما سيدكره المصنف فتلخص أن لها عورتين وقيل انها كالخبرة بالنسبة لغير الاجانب الاراسها فتكون عورتها ماعدا الوجه والكفين والرأس وقيل مالا يدور عند المهنة وقيل الركبة منها دون السرة وقيل عكسه وقيل السوا أنان فقط وبه قال مالك وجاعة (وعورة الحرة) أى كلمة الحرية ومثلها الخنثى (في الصلاة جميع بدنها ماسوى الوجه والكفين) * أى أظهرها ويطن الى الكوعين فلا يجب سترهما ودخل فيهما سواهما الشعر وكذا باطن القدم فيجب ستره ولو بالارض حال القيام فيكفى ذلك قياسا على ما لو انكشف بعض ركه في تشهد مثلاً فتره مثلاً بالواقه بالارض فان ظهر من باطن القدم شئ عند سجودها أو ظهر عقبها عند ركوعها أو سجودها بطلت صلاتها وأما الوجه والكفان فليسا بعورة وانما لم يكونا عورة لان الحاجة تدعو الى ابرازهما (وعورة الحرة والامة عند الاجانب) أى بالنسبة لنظرهم

والعلم بفرضيتها وأن لا يعتقد فرضا من فروضها سنة واجتناب المبطلات فالاحداث اثنان أصغر وأكبر فالاصغر مأووجب الوضوء والا أكبر مأووجب الغسل * العورات أربع عورة الرجل مطلقا والامة في الصلاة ما بين السرة والركبة وعورة الحرة في الصلاة جميع بدنها ماسوى الوجه والكفين وعورة الحرة والامة عند الاجانب

بالاستغفار ويتوجه للقبلة في أثناء الخطبة الثانية ويقلب رداءه ويجعل أعلاه أسفله ويمينه يساره ويفعل الناس مثله وهم جالسون ويدعو الله تعالى سرا وجهه سرا ويؤمن الناس على دعائه اذا جهر ويدعون لانفسهم سرا عند

اليهما (جميع البدن) حتى الوجه والكفين ولو عنداً من الفتنة فيعزوم عليهم أن ينظروا الى شئ من بدنهما ولو قلامة ظفر منفصلة منهما (وعند محارمهما) أى بالنسبة للرجال المحارم (والنساء) أى مطا غير الكافرات في الحرمة خاصة وكذا في الخلوة (ما بين السرة والركبة) أما بالنسبة للنساء الكافرات في الحرمة فماعد ما يبدا عند المهنة أى الخدمة والاشتغال بقضاء حوائجها فتلخص أن للحرمة أربع عورات وأما الامة فقد تقدم أن لها عورتين (تنبيه) منع الرافى النظر الى فرج الصغيرة وقطع القاضى حسين بجواز النظر الى فرج الصغيرة التى لا تشتهى والصغيراً بضاق قطع المروزي الجواز في الصغيرة خاصة وباحية ذلك تبنى الى بلوغ سن التمييز ومبصره بحيث يمكنه ستر عورته عن الناس (فرع) تجب الصلاة على من انصف بهذه الصفات الست أحدها السلام ولو فإمضى كمرتد فلا يجب على الكافر الاصلى القضاء اذا أسلم بل لا ينعقد وأما المرتد فيجب عليه القضاء حتى زمن الجنون دون زمن الحيض والنفاس وثانها بلوغ بالنسب أو بالاحتلام أو بالحيض فلا يجب القضاء على الصبي بعد البلوغ لكن بنسبه اذا بلغ قضاء ما قبله زمن التمييز الى البلوغ دون ما قبله فانه يحرم ولا ينعقد خلافاً لجملة الصوفية قاله عبد الكريم وثالثها عقل فلا قضاء على المجنون اذا أفاق الا المرتد ولا المعنى عليه الا اذا ندم فيجب عليه حينئذ وأما اذا لم يندم فليس بواجب بل يستحب على المعتمد ورابعها سلامة إحدى حواس السمع والبصر فلا تجب الصلاة على من خلق أصم أو عمى ولو ناطقاً فلا يجب عليه القضاء ان زال ما نفعه وخامسها بلوغ الدعوة فلا تجب الصلاة على من لم تبلغه الدعوة لكن لو أسلم لم تبلغه وجب عليه القضاء قاله الشبرا ملسى والسادس نقاء من الحيض والنفاس فلا يجب على الحائض والنفساء قضاؤها ولو في ردة بل ولا يندب قال محمد البقرى فلو أرادنا القضاء فانه يصح مع الكراهة اهـ واذا زالت الموانع المذكورة منهم وقد بقي من وقت الصلاة ما يسع قدر تكبيرة تحرم لزمتهم تلك الصلاة وكذلك الصلاة التى قبلها ان صلت لجمعها معها (فرع) آخر وتكره الصلاة على من انصف باحده هذه الامور العشرين أحدها حاقب بالموحدة أى بالغائط وثانها حاقن بالنون أى بالبول وثالثها حاقم بالميم أى بالبول والغائط معاً ورابعها صافى بالنون أى قائم على رجل وخامسها صافى بالبدال أى قارن بين قدميه معاً كأنهما فى قيد وسادسها حاقن بالزاي والقاف أى بضيق الخف قال الشرقاوى فسرهم بالمدافع للريح وأما الذى بضيق الخف فيقال له حافز وكل صحيح اهـ وسابعها جانع اذا حضر الطعام والشراب أو قرب حضورهما وثامنها عطشان وتاسعها حافز بقاء والزاي أى بالريح وعاشرها من حضره طعام تتوق نفسه اليه وان لم يكن جائعاً وكالحضور قرب حضوره وكالتوقان للطعام التوقان للجماع مع حضور حليلته وحادى عشرها من غلبه النوم وثانى عشرها من في المقبرة غير المنبوشة وكذا المنبوشة ان قرشت والا فلا تصح الصلاة فيها وثالث عشرها من في منزلة وهو بفتح الموحدة وضمها موضع الزبل ورابع عشرها من في الجزرة وهى موضع ذبح الحيوان وخامس عشرها من في الحمام غير الجديد ولو فى مسلخه أى فى مكان سلخ الثياب وسادس عشرها من فى عطن الابل ولوطاها واهوالموضع الذى تسبح اليه الابل الشاربة ليشرب غيرها فاذا اجتمعت سبقت منه الى المرحى وسابع عشرها من فى قارعة الطريق أى أعلاه وذلك اذا كان فى البنيان دون البرية وثامن عشرها من فى ظهر الكعبة وتساع عشرها من فى الكنيسة والبيعة وسائر مأوى الشياطين كمواضع الحجر والمكس قال شيخنا أحمد النحراوى الكنيسة باعتبار الزمن السابق هى معبد اليهود والبيعة معبد النصارى وأما باعتبار هذا الزمن فبعكس هذا اهـ قال الشرقاوى ومحل الكراهة فى المذكورات حيث لم يخف فوت المكتوبة والا فلا كراهة وعشرها من مفرد الجماعة قائمة سواء كان مفرداً عن الجماعة والصف بان أحرم بصلاته فرادى أو عن الصف فقط بان أحرم بها جماعة وانفرد عن الصف الذى من جنسه فانفرد مكرهه مفوت لفضية الجماعة كما ذكره الرملى لافضية الصف فقط كما ذكره بعضهم وأما المكروهات فى الصلاة فستأتى ان شاء الله تعالى وهى احدى وعشرون

جميع البدن وعند
محارمها والنساء ما بين
السرة والركبة

أمراره ويسن الغسل
لكل من العيدين
والكسوف والاستسقاء
(كتاب الجنائز)

كل ميت من المسلمين
يجب غسله وتكفينه
والصلاة عليه ودفنه
الا الشهيد فى قتال
الكفار والسقط اذا نزل
ميتاً قبل تمام أشهره
فانهما لا يغسلان ولا
يصلى عليهما (وأقل)
غسل الميت تعميم جسده
بالماء مرة واحدة
بشرط أن تزول عنه
الادساخ التى تمنع
وصول الماء الى جسده
بتلك المرة (واكمله) أن
يجلسه الغاسل مائلاً الى
قفاه ويسند ظهره ويمر
يده على بطنه ليخرج
ما فيه من الأذى ثم
يغسل سوائيه بخرقه
ملفوفة على يده اليسرى

(فصل في بيان أركان الصلاة (أركان الصلاة سبعة عشر) وهذه طريقة من جعل الطمأنينات في محالها
 الأربع أركاناً مستقلة كافي الروضة وعددها بعضهم ثمانية عشر بزيادة نية الخروج من الصلاة كأبي شعيب
 والصحيح أنها ستة وعددها بعضهم كذلك أيضاً لكن لا بما ذكر بل بزيادة الموالاة كافي السنين والمعتمد أنها
 شرط للركن وعددها بعضهم أربع عشرة بجعل الطمأنينات في محالها الأربع ركناً واحداً للاتحاد جنسها وبعضهم
 خمسة عشر بزيادة قرن النية بالتكبير كافي التحريم والمعتمد أنه هيئة للنية ومنهم من جعلها تسعة عشر بجعل
 الخشوع ركناً كافراً إلى ومنهم من جعلها عشرين بزيادة ذات المصلي والصواب أنه لا يعد من الأركان في الصلاة
 لأن لها صورة في الخارج يمكن تعقلها وتصورها بدون تعقل مصل وفارقت نحو الصوم حيث عدوا الصائم ركناً
 بعدم وجود صورة محسوسة في الخارج فيه وعددها بعضهم فقد صار من الأركان وعلى هذه الزوائد أركاناً
 تكون جللتها اثنتان وعشرين والمعتمد ما في المنهاج وغيره من جعلها ثلاثين عشر بجعل الطمأنينة هيئة تابعة
 للركن ثمانية أفعالا وهي النية والقيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين والجلوس
 الأخير والترتيب وخمسة أقوالاً لتكبيره التحريم والعائجة والشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام
 قال محمد بن القري وقد شبهت الصلاة بالإنسان فالشرط كحياته والركن كركبته والأجزاء كأعضائه والهيئات
 كشعوره التي تزين بها (الأول النية) أي بالقلب فلا يجب النطق بها باللسان لكن يسن ليعاون اللسان
 القلب ولا عبرة بنطق اللسان بخلاف ما في القلب كأن نوى الظهر بقلبه وسبق لسانه إلى غيره ويجب قرن
 النية بتكبيره التحريم لأنها أول واجبات الصلاة * واعلم أن لهم مقارنة حقيقية واستحضاراً حقيقياً ومقارنة
 عرفية واستحضاراً عرفياً اجابليين والمقارنة الحقيقية بعد الاستحضار الحقيقي والعرفية بعد العرفي
 فالاستحضار الحقيقي أن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة أي أركانها الثلاثة عشر التي من جللتها النية وما يجب
 التعرض له فيها تفصيلاً بأن يقصد كل ركن بذاته على الخصوص فتكون هيئته امامه كالعروس والمقارنة
 الحقيقية أن يقرن هذا المستحضر بأول جزء من أجزاء التكبير ويستديم ذلك إلى آخرها والاستحضار العرفي
 أن يستحضر هيئة الصلاة اجابلاً بأن يقصد فعلها ويعينها من ظهر أو عصر وينوي الفرضية والمقارنة العرفية
 أن يقرن هذا المستحضر اجابلاً بأي جزء من أجزاء التكبير واختار النووي في المجموع وغيره ما اختاره امام
 الحرمين والغزالي أنها كفي المقارنة العرفية أي الاجالية بعد الاستحضار العرفي بأن لا يقصد الركوع بذاته
 والقراءة بذاته وهكذا لأن المقارنة الحقيقية تجزئ عنها القدرة البشرية غالباً (الثاني تكبيره الاحرام) هذا من
 اضافة السبب للسبب لانه يحرم بهما ما كان حلالاً قبلها كأكل وكلام فيقول الله أكبر ولا تنصرف زيادة لا تمنع اسم
 التكبير ولكنها خلاف الأولى كالتكبير بزيادة اللام والله الجليل الا أكبر وكذا كل صفة من صفاته تعالى اذا
 لم يطل بها الفصل كقوله الله عز وجل أكبر لبقاء المظلم والمعنى بخلاف ما تحلل غير صفاته كالضمير فانه يضر نحو
 الله هو أكبر وكذا النداء نحو الله يارحم أو ياربهم أكبر والله يا أكبر (الثالث القيام على القادر في الفرض)
 هو نصب فقر ظهره أي عظامه التي هي مفاصله وان أطرق رأسه بل هو مندوب ولو قدر على ذلك بمعين بأجرة
 مثل قادر عليه فافاضة عما يعتد به في زكاة الفطر هذا اذا كان يحتاجه عند ابتداء النهوض لكل ركعة فان
 احتاجه في جميع صلاته لم يجب أو بعكارة وان احتاجها في جميع صلاته والعكازة بضم العين عصا أقصر من الرمح
 ولها زج أي حديد من أسفلها وهذا الفرق بين الصورتين هو المعتمد فالعين يجب ابتداء لادواما بخلاف
 العكازة فانها يجب دواما أيضاً وباعارة أو باجارة قدر عليها كفاً في شراء ماء الوضوء لا بهبة لها وللمنهن فلا يلزمه
 القبول والاصل في وجوب القيام قوله صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين وكانت به بواسير صل قائماً فان لم
 تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب روى هذه الاحوال الثلاثة البخاري زاد الدسائي الحالة الرابعة وهي فان
 لم تستطع فستلقيا لا يكاف الله نفساً الاوسعها قال في المصباح والباسور قيل ورم تدفعه الطبيعة الى كل موضع

(فصل في أركان الصلاة)

سبعة عشر الأول النية
 الثاني تكبيره الاحرام
 الثالث القيام على
 القادر في الفرض

ثم ينظف أسنانه
 ومنخره وأذنيه
 بسبابة اليسرى ويلف
 عليها كل مرة خرقة
 نظيفة أو نحوها ثم
 يوضئه كالخبي ثم يعمه
 بالماء ثلاث مرات
 ويكون في المرة الأولى
 سدر أو نحوه وفي
 الأخيرة قليل من كافور
 ويبدأ في كل مرة من
 الثلاث بعسل رأسه
 والسنة تنشيفه بعد
 تمام غسله (ويكفن
 الميت) فيما يجوز له في
 حياته لبسه من الثياب
 والايض أفضل من
 غيره والقديم المغسول
 أولى من الجديد
 (وأقل) الكفن لفافة
 واحدة تسترجع
 البدن الرأس

من البدن يقبل الرطوبة من المقدمة والاثني عشر والاشفار وغير ذلك فان كان في المقدمة لم يكن حدونه دون
 افتتاح العروق اه واعلم ان سيدنا عمر ان كان من اكابرا عيان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل ان
 الملائكة كانت تسلم عليه جهارا فلما شفى من مرضه بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم احتجبت عنه الملائكة
 فشكا للنبي صلى الله عليه وسلم احتجاب الملائكة عنه فقال له احتجابهم عنك بسبب شفائك فقال له ادع الله
 يعود المرض فلما عاد له مرضه عادته الملائكة فيستجاب الدعاء عند ذكر اسمه كرامة له **فرع** ولو طرأ الجوز
 في أثناء الصلاة أتى بمقدوره كالموطرأت القدرة في أثناءها فانه يأتي بمقدوره أيضا وتجب القراءة في هوى العاجز
 لانه أكل مما بعده بخلاف نهوض القادر فلا تجزئه القراءة فيه لقدرة عليها فها هو أكل منه فلو قرأ فيه شيئا
 أعاده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيامه بالطمأنينة ابركع منه وانما لم تجب الطمأنينة لانه غير مقصود
 لنفسه وان قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة تنصب الى حد الركوع ليطمئن فان انتصب ثم ركع عامدا عالما
 بطلت صلاته أو بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولو قدر عليه في الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمأن وكذا بعدها
 ان أراد قنوتا في محله وهو اعتدال الركعة الاخيرة من الصبح والا فلا يجوز القيام فان فت قاعدا عامدا عالما
 بطلت صلاته لانه أحدث جلوسا للقنوت مع القدرة على القيام هذا اذا ظالم جلوسه والا فلا يضر **(قوله على**
القادر) خرج به العاجز سواء كان الجوز حسيا كالمقعد أو شرعيا كاحتياجه في مداواته من وجع العين الى
 الاستلقاء فلا يجب عليه القيام ولا بد في ذلك من اخبار طبيب عدل أنه يفيد ويكفي معرفة نفسه ان كان طبيبا
 ومثل ذلك ما لو خاف راكب سفينة دوران رأس أو غرقا فيصلى قاعدا ولا يعيد بخلاف ما اذا صلى قاعدا لزجة
 فيها فانه يعيد لندرة ذلك والضابط كل ما يذهب خشوعه أو كماله أو يحصل به مشقة لا تشمل عادة وهي المراتة
 بالشديدة كان يجوز الترك القيام في الفرض أى العيني أو الكفائي فيشمل المنذرة والمعادة وصلاة الصبي
 وان لم تجب فيها نيته بخلاف المعادة وخرج بالفرض النفل فللقادر على القيام فعله قاعدا أو مضطجعا لكن
 اذا صلى مضطجعا وجب أن يأتي بركوعه وسجوده تامين بان يقعد لهما ولا يومئ بهما لعدم وروده وأما اذا
 تنفل مستلقيا مع امكان الاضطجاع لم يصح وان أتم الركوع والسجود لعدم وروده ثم اعلم أن القيام أفضل
 الاركان ثم السجود ثم الركوع ثم الاعتدال فالنفل في القيام أفضل ثم في السجود ثم في الركوع ثم
 في الاعتدال **(الرابع قراءة الفاتحة)** أى حفظا وتلقينا ونظرا في المصحف ونحو ذلك ولو بواسطة سراج
 لمن في ظلمة وتجب في كل ركعة سواء الصلاة السرية والجهرية وسواء الامام والمأموم والمنفرد وخبر الصحيحين
 لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب قال البغوي في المصابيح وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من
 صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ثلاث أي غير تمام فليل في أبي هريرة انها تكون وراء الامام فقال
 اقرأ بها في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدى
 نصفين ولعبدى ما سأله اذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدنى عبدى واذا قال الرحمن الرحيم قال الله
 أننى على عبدى واذا قال مالك يوم الدين قال حمدنى عبدى واذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال هذا بينى
 وبين عبدى ولعبدى ما سأل واذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم
 ولا الضالين قال هذا لعبدى ولعبدى ما سأل أخرجه الشيخان ثم ان عجز المصلى عنها لزمه قراءة قدرها من بقية
 القرآن ولو مفرقا على المعتمد ثم ان عجز عن ذلك لزمه قراءة قدرها من ذكر أو دعاء ويجب كونه سبعة أنواع
 مثاطا في الذكر سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فهذه خمسة
 أنواع وما شاء الله كان نوع وما لم يشأ الله لم يكن نوع فالجمل سبعة أنواع لكن قال السوي في هذه ستة أنواع
 فيضم اليها البسملة ان كان يحفظها ولا ضم اليها نوعا آخر انتهى ثم يكرر ذلك أو يزيد عليه حتى يبلغ قدر
 الفاتحة والدعاء كالدعاء كرو يعتبر تعلقه بالآخرة ان عرف ذلك والا أتى بدعاء دنيوى ويجب أن يكون بالعربية

الرابع قراءة الفاتحة

المحرم ووجه المحرمة

فيحرم سترهما (وأقله)

لذكر ثلاث لفائف

ليس فيها قيص ولا

عمامة ولا نثى لفافتان

وازار وخمار وقيص

والسنة أن يوضع على

منافذ الميت وأعضاء

سجوده قطن وأن

يرش على جسده وعلى

كل طبقة من طبقات

الكفن وعلى القطن

حنوط ويوضع مع

الحنوط كافور وان تشد

ألباه بخرقه وان يشد

الكفن بشداد وتحل

الشداد عنه في القبر

(والصلاة عليه)

ليس فيها ركوع ولا

سجود **(وأركانها)**

أربع تكبيرات والنية

مقسرونة بالتكبير

الاولى والقيام للقادر

عليه وقراءة الفاتحة

في أى محل والأفضل أن

تكون بعد التكبير

فإن عجز عنها ترجم بأي لغة شاء فيجب تقديم ترجمة المتعلق بالآخره على عربية غيره فإن لم يعرف غير المتعلق بالله نياتي به وأجزأ ومن المتعلق بالآخره اللهم اغفر لي وارحمني وسامحني وارض عني ومن المتعلق بالدنيا اللهم ارزقني زوجة حسناء أو وظيفة ثم إن عجز عن ذلك وقف بقدر الفاتحة وجو با ولا يترجم عن الفاتحة ولا عن بقية القرآن إذا كان بدلا عنها بخلاف التكبير عند العجز عن العربية فيترجم عنه ولا يجب عليه تحريك لسانه بخلاف الأخرس الذي طرأ خرسه (الخامس الركوع) وأقله للقاء أن ينحني قدر وصول راحتي معتدل الخلفه ركبيه يقينا والمراد بالراحة بطن الكف خاصة ولا يكتفى بوصول الاصابع وأكمله أربعة أشياء الأول تسوية ظهره وعنقه ورأسه بحيث تصير كلوح واحد من نحاس لا اعوجاج فيه الثاني نصب ركبته الثالث قبضهما بكفيه الرابع تفريق أصابعه للقبلة تفريقا وسطا أما القاعد فأقله في حقه محاذاة جهته أمام ركبته وأكمله محاذاتها محل سجوده من غير عمامة والا كان سجودا لا ركوعا (واعلم) أنه يجب في الركوع أن لا يقصده به غيره فقط ويسن أن يقول فيه سبحان ربّي العظيم وبحمده وأقله مرة والاقتصار عليها خلاف الأولى ويأتى الامام بالثلاث وإن لم يرض المأمومون فإذا زاد عليها بعير رضاهم كرهه والاكمل منها خمس الى إحدى عشرة ويزيد المنفرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري وسمي وعظمي وعصبي وشعري وبشري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين * فالإتيان بالثلاث في التسبيح مع هذا الدعاء أولى من الزيادة عليها مع عدمه وفي المصباح قال أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم بناو بحمدك اللهم اغفر لي وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبعين قدوس رب الملائكة والروح (السادس الطمأنينة فيه) أي في الركوع ولا تقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة وأقلها أن تستقرأ أعضاؤه راكعا بحيث ينفصل رفعه عن هويه (السابع الاعتدال) ولو في النفل وهو عود المصلي الى ما ركع منه من قيام أو قعود ويجب أن لا يقصد بالاعتدال غيره وأما الرفع من الركوع فهو مقدمة له كالهوى للركوع والسجود وقيل الركن مجموع الرفع والاعتدال ويسن أن يقول في الرفع سمع الله لمن حمده وفي اعتداله ربنا لك الحمد السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد وزاد في التحقيق جدا كثيرا مباركا فيه بعد ربنا لك الحمد ويزيد من مر ما لم يرد الفتوى أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجد (الثامن الطمأنينة فيه) أي في الاعتدال ولو سجدتم شك هل تم اعتداله أولا اعتدل ثم اطمأن وجوباً ثم سجد (التاسع السجود مرتين) أي في كل ركعة ويسن أن يقول فيه سبحان ربّي الاعلى وبحمده فقد ورد عن عتبة بن عاصم أنه قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم ويحصل أصل السنة بمرة وأدنى السكال ثلاث ثم خمس ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة ولا يزدأ حد على ذلك سوى المنفرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل والمأموم ويزيد من ذكر اللهم لك سجدت وبك أمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين وزاد في الروضة بحوله وقوته قبل تبارك ويسن أكثر الدعاء في السجود لحديث مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه أي رجته وغفوه وهو ساجد فأكثر الدعاء أي في سجودكم فقم أي تحقيق أن يستجاب لكم قال البغوي في المصباح عن الشيخين وقال أبو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره وقالت عائشة فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفرائش فالتسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ويسن فتح عينيه حالة السجود (العاشر الطمأنينة فيه) أي

الخامس الركوع
السادس الطمأنينة فيه
السابع الاعتدال
الثامن الطمأنينة فيه
التاسع السجود مرتين
العاشر الطمأنينة فيه

الأولى والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
بعد التكبير الثانية
والدعاء للميت بأخروي
بعد التكبير الثالثة
وأقله اللهم اغفر له
وارحمه والتسليم الأولى
بعد التكبير الرابعة
والسنة أن يتعوذ قبل
الفاتحة وأن يطول
الدعاء بعد الثالثة وأن
يكون بالوارد عن
النبي صلى الله عليه وسلم
وأن يقول بعد الرابعة
وقبل السلام اللهم
لا تحرمنا أجره ولا تفتنا
بعده واغفر لنا وله
وللمسلمين (وأقل) الدفن
أن يكون في حفرة
تمنع ظهور راحته الميت

السجود وهذه إحدى شروط السجود السبعة التي ستأتي في كلام المصنف رضي الله عنه (الحادي عشر الجالوس بين السجدين) أي في كل ركعة ولو في نفل سواء أصلى قاعدا أو مضطجعا فلا يكتفي مادون الجالوس وأقله أن يستوي جالسا وهذا هو المراد بالنحر عند عطاء في قوله تعالى والنحر قال أمره الله سبحانه وتعالى أن يستوي بين السجدين جالسا حتى يبد ونحره قال الشبرايملي وقد جزم ابن المقرئ بعدم وجوب الاعتدال والجالوس بين السجدين في النفل اهـ وأكمله أن يقول رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني واعف عني * قوله رب اغفر لي أي استر ما وقع من ذنوبي وما يقع منها وقوله وارحمني أي رحمة واسعة وقوله واجبرني أي أغني وأعطني مالا كثيرا وهو من باب قتل وقوله وارفعني أي في الدنيا والآخرة وقوله وارزقني أي رزقا واسعا ومحل جواز الدعاء بذلك أن قصد الرزق من الحلال أو أطلق والاحرم وقوله واهدني أي لصالح الأعمال وقوله وعافني أي سلمني من بلاء الدنيا والآخرة وقوله واعف عني أي امح ذنوبي ويأتي في الضمائر المذكورة بلفظ الافراد ولو اماما لان التفرقة بينه وبين غيره خاصة بالقنوت قال السويبي في تحفة الحبيب ويسن للنفر دوام محصورين رضوا بالتطويل أن يزيدوا على ذلك رب هب لي قلوبا تقيا فقاما من الشرك بر يا لا كافر ولا شقيا اهـ ولو طول الجالوس بين السجدين عن الدعاء الوارد فيه بقدر أقل التشهد بطلت الصلاة كما لو طول الاعتدال زيادة عن الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة الا في محل طلب فيه التطويل كاعتدال الركعة الاخيرة من سائر الصلوات اطلب تطويله في الجلدة بالقنوت وكصلاة التسبيح قال السويبي قوله في الجلدة أي في غير هذه الصورة قاله الرحاني اهـ وانما بطلت الصلاة بتطويلها لانها ركنان قصيران فلا يطولان ولو نام قاعدا متمكنا في الصلاة لم يضر ان قصر وكذا ان طال في ركن طويل فان طال في ركن قصير بطلت صلاته لان مقدمات النوم تقع بالاختيار فزل منزلة العامد (الثاني عشر الطمأنينة فيه) أي في الجالوس بين السجدين (فائدة) اعلم أن الاعداد المركبة كلها مبنية صدرها وعجزها وتبني على الفتح نحو احدى عشر بفتح الحزب اثنى عشر واثنى عشرة فيعرب صدرهما كالثني وأما عجزهما فيبني على الفتح قال عبد الله الفاكهي في شرح ملححة الاعراب والاثماني عشرة فلك فتح الياء واسكانها ويقل حذفها مع بقاء كسر النون وفتحها اهـ ويعرف الجزء الاول من جميع الاعداد المركبة بال اذا يريد تعريفه خصوصا اذا كان مبتدأ كفي هذا المتن كما قال أبو القاسم الحريري في شرح ملححة الاعراب ايضا وفتح الياء من ثمانية عشر وقد سكنها بعضهم واذا عرفت هذا النوع من العدد أدخلت الالف واللام على الاول فقلت رأيت الاحد عشر رجلا اهـ وانما بني الصدر لانه جزء السكامة على ما قاله الرضوي وبني الهجرت لضمه معنى حرف العطف وهو الواو قاله الاشموني (الثالث عشر التشهد الاخير) وهو الذي يعقبه سلام وان لم يكن للصلاة تشهد أول كالصبح والجمعة والتعبير بالاخير جري على الغالب من أن أكثر الصلاة تشهدان * اعلم أن التشهد أربع جل الاولي التحيات لله الثانية سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته الثالثة السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين الرابعة أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وشروطه تسعة الاول اسماع النفس به كالفاتحة الثاني قراءة قاعدا الا لعذر الثالث أن يكون بالعبودية للقادر عليها ولو بالتعلم الرابع عدم الاصراف كالفاتحة الخامسة الموالاة بأن لا يفصل بين كلمته بغيرها ولو ذكرها أو قرأنا ثم يغتفر وحده لا شريك له بعد الا الله لانها وردت في رواية وكذا زيادة يافي أيها النبي وزيادة ميم في السلام عليك السادس مراعاة الحروف ولا يجوز ابدال لفظ من أقل التشهد ولو مجرد بالرسول وعكسه وأشهد بأعلم ومحمد بأجد وغير ذلك السابع مراعاة الكلمات الثامن مراعاة التشديدات فيجب التشديد أو الحزم في قوله أيها النبي وصلا ووقفا فلو تركهما لم تصح قراءته ولو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لا اله الا الله بطل تشهداته تركه شدة منه ثم يعذر في ذلك الجاهل لخطائه عليه قاله الشرفاوي وكذا نقله السويبي عن الرملي ويضر اسقاط شدة محمد رسول الله لكن قال الشيخ محمد الفاضلي يغتفر في هذه للعوام دون الاولى وقال السويبي

الحادي عشر الجالوس
بين السجدين الثاني
عشر الطمأنينة فيه
الثالث عشر التشهد
الاخير

وتصون جسمه من
أكل السباع (وأكمله)
أن يكون في الحضان
كانت الارض قوية وفي
شق ان كانت رخوة
وأن يوسع ويعمق قدر
قائمة وبسطة ويجب أن
يضع الميث في القبر
على جنبه وأن يوجه
للقبلة والسنة أن يكون
على الجنب الايمن وأن
يرش قبره بماء بارد وأن
يلقن بعد دفنه ان كان
مكافا وأن يعزى أهله
بعد موته الى ثلاثة أيام
ولا يجوز دفن ميتين في
قبر ولا نبش القبر قبل
بلى الميت لدفن ميت
آخر أو غيره الا للضرورة
﴿ كتاب الزكاة ﴾
أنواعها كثيرة فمنها
زكاة الذهب والفضة

الرابع عشر القعود
فيه الخامس عشر
الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم فيه
السادس عشر السلام
السابع عشر الترتيب

وهي واجبة على من ملك
عشرين مثقالاً من
الذهب الخالص أو مائتي
درهم من الفضة
الخاصة وحال الحول
وهي في ملكه ويخرج
من ذلك ربع العشر
وما زاد على ذلك
فبحسابه (ومنها)
زكاة التجارة وهي
واجبة على من انجز
ولو في شيء حقير فيقوم
بضاعته عند آخر
الحول بما اشترت به
فان بلغت به نصاباً كاهـا
ربع العشر من قيمتها
والافلاز كاهـا فيها ثم ان
ملك مال التجارة بعين
نصاب من ذهب أو
فضة أو بأقل من نصاب
وفي ملكه تمامه فأول
الحول من حين ملك

المعتمد في هذه عدم البطلان كافي الشبر المسمى على أن البرى خير بين الادغام والاطهار في النون والتنوين
مع الزاء واللام ولأنه لما أظهر التنوين في الصيغة الأخرى وهي وأن محمد عبده ورسوله لم يضر اظهار هـنا وأما
ترك الشدة والاطهار مع اسواء في الوقف أو غيره فيضرب خلافاً للقلوب في حيث جوز اساطهم معا في الوقف
التاسع الترتيب ان حصل بعده تغيير المعنى نحو التحيات عليك السلام وأما إذا لم يلزم على عدم الترتيب تغيير
معناه كأن قال السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته التحيات لله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فلا
يشترط الترتيب (الرابع عشر القعود فيه) أي الجالس للتشهد الأخير وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وللتسليم الأولى ففي ههنا بمعنى اللام أي لاجل التشهد وذلك على طريقة قوله تعالى حكاية عن قول زليخا
فذلكن الذي لمتني فيه أي لاجل حبي يوسف عليه السلام ومثله في الحديث ان امرأته دخلت النار في هرة قاله
ابن هشام في الغنى قال في المصباح الجالس هو الانتقال من سفلى أو علو والقعود هو الانتقال من علو إلى سفلى
فعلى الأول يقال لمن هو قائم أو ساجداً جلس وعلى الثاني لمن هو قائم أقعد (الخامس عشر الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم فيه) أي في القعود بعد التشهد قال الشرقاوى وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم صل على محمد وآله
ويكفي صلى الله على محمد أو على رسوله أو النبي دون أحد والمأخوذ عليه أن الصلاة يطلب فيها من يد الاحتياط
فلم يغتفر فيها ما فيه نوع إبهام بخلاف الخطبة فانها أوسع منها وأكملها الصلاة الإبراهيمية وهي أفضل الصيغ
فيبرهمن حلف أنه يصلى بأفضلها اهـ قال ابن حجر في المنهج القويم وتعين صيغة الدعاء ههنا في الخطبة لانها
أوسع باباً إذ يجوز فيها الفعل الفاحش والكثير بخلاف الصلاة وشروط الصلاة كشروط التشهد فلو أبدل لفظ
الصلاة بالسلام أو بالرحمة لم يكف اهـ والمراد بصيغة الدعاء هي صيغة الامر والماضى وخرج بها صيغة المضارع
المتكلم واسم الفاعل كقوله أصلى وأنا متصل فانه لا يكفي قال محمد البقري وغيره من الفضلاء والاكمل أن يأتي
بلفظ السيادة لان فيه سلوك الادب قال عبد العزيز في فتح المعين والسلام تقدم في تشهد آخر فليس هنا افراد
الصلاة عنه انتهى أي فلا يحكم بأن الصلاة هنا مكرهة أو خلاف الأولى بسبب افرادها عن السلام لان السلام
قد تقدم وأيضاً ان محل ذلك في غير الوارد قال الشرقاوى ولا يشترط الموالاة بينها وبين التشهد لانها ركن مستقل
فلا يضر تخلل ذكر بينهما (السادس عشر السلام) أي السلام الأول وشروطه عشرة الأول الايتان بأل فلا يكفي
سلام عليكم لهدم وروده الثاني كاف الخطاب فلا يكفي السلام عليه أو عليهم أو عليها وعليهن الثالث مع
الجمع فلا يكفي السلام عليكم أو عليك الرابع أن يأتي به بالبرية ان قدر عليها والا ترجم وأن يتلفظ به فلا يكفي
الامان عليكم مثلاً الخامس أن يسمع به نفسه حيث لا مانع من السمع فلو همس به بحيث لم يسمع به نفسه لم يعتد
به فتجب اعادته وان نوى الخروج من الصلاة بذلك بطلت لانه نوى الخروج قبل السلام السادس أن يوالى بين
كلمتيه فلو لم يوالى بأن سكت سكوتاً طويلاً أو قصيراً قصد به القطع ضرر وكذا الفاصل بين كلمتيه بكلام أجنبي كما
في الفاتحة السابع ان يأتي به من جالس أو بدله فلا يصح الايتان به من قيام مثلاً الثامن أن يكون مستقبل
القبلة بصدرة فلو تحول به عن القبلة قبل اكمله بطلت بخلاف الالتفات بالوجه فانه لا يضر بل يسن أن يلتفت به
في الأولى يمينا حتى يرى من خلفه خده الايمن وفي الثانية يساراً حتى يرى من خلفه خده الايسر التاسع أن
لا يقصد به غيره فيقصد به التحلل فقط أو مع الخبر أو يطلق فلو قصد به الخبر لم يصح العاشر أن لا يزبد فيه على
الوارد زيادة تغير المعنى كأن قال السلام عليكم بالواو بين المبتدأ والخبر وأن لا ينص عنه بما يفير المعنى كأن
يقول السلام عليكم نعم لو قال السلام التام أو الحسن عليكم لم يضر وكذا الوقال السلم بكسر السين أو ففتحها مع
سكون اللام أو بفتح السين مع اللام وقصد به معنى السلام فانه يكفي فان قصد به غير معناه وهو الصلح أو أطلق
بطاً صلاته ان خاطب وتعمد ولو جمع بين اللام والتنوين لم يضر وكذا الوقال والسلام عليكم بالواو في المبتدأ بخلاف
التكبير ويجزى عليكم السلام مع الكراهة فلا يشترط ترتيب كلمتيه لتأديته معنى ما قبله (السابع عشر الترتيب)

أي للاركان المذكورة وهو جعل كل شيء في مرتبته فهو من الافعال أو وقوع كل شيء في مرتبته فهو صورة الصلاة وصورة الشيء جزء منه ودليل وجوب الترتيب والذي قبله الانباع مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي ويتصور الترتيب بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس والشهد والصلاة لئلا يكتن باعتماد الانباع لا باعتبار الانتهاء لانه لا بد من استحضار النية قبل التكبير وتقديم القيام على القراءة وتقديم الجلوس على التشهد والصلاة كما استظهره شيخنا محمد حسب الله وكذا في تحفة الحبيب وأما بالنسبة الى هذه الاركان مع محالها فليست مرتبات فهي مستثنيات من وجوب الترتيب فلو ترك الترتيب عمدا بتقديم ركن فعلي على فعلي كأن سجد قبل ركوعه أو على قولي كأن ركع قبل قراءته أو بتقديم قولي وهو سلام على فعلي أو قولي كأن سلم قبل سجوده أو تشهد بطات صلاته أو ما لو قدم قويا غير سلام عليهما كتشهد على سجود وكصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على تشهد فلا يضر لكن لا يعتد بما قدمه بل يعيده في محله أو ترك ذلك سهواً فبعد المتروك الى أن يتذكر لغير وقوعه في غير محله فإن تذكره قبل بلوغ مثله من ركعة أخرى فعليه فوراً وجوباً فإن أخر بطات صلاته وان لم يتذكر حتى بلغ مثله تمت به ركعته لو وقوعه عن متروكه وتدارك الباقي ويسجد للسهو في جميع صور ترك الترتيب سهواً ومنها ما لو سلم في غير محله كذلك في سجده أو ما لو ترك السلام وتذكره قبل طول الفصل وأتى به فلا سجود وكذا بعد طوله إذ غايته أنه سكوت طويل وتعمده غير مبطل فلا يسجد للسهو أفاده الشراقي (خاتمة) ويجب أن لا يقصد بالركن غيره فقط فهو هوى لتلاوة الجمل كوعالم بكف لانه صرفه الى غير الواجب فعليه أن ينتصب ليركع وكذا لو رفع من الركوع فزعاً فلا يكره في فعله أن يعود الى الركوع ثم يرفع (فصل) فيما يعتبر في النية قال المصنف (النية ثلاث درجات) بتجريد العدد من التاء وجوباً بالان المعدود مفردة مؤنث مع كونه مذكوراً بخلاف ما لم يذكر فانه لا يجب تجريده بل يجوز الاتيان بها في العدد لكن الاولى عدم الاتيان بهافي هذه الحالة كما قاله الباجري (فرع) اعلم أنك اذا أضفت العدد الى العدود فإن كان واحداً المعدود مذكراً أثبت الهاء في آخر العدد وان كان مؤنثاً حذف الهاء منه كما قاله الحريري في شرح ملحمة الاعراب عند قوله رضى الله عنه وأرضاه

فأثبت الهاء مع الذكر * واحذف مع المؤنث المشتهر

تقول لي خمسة أثواب جدد * وازم له تسعة من النرق وقد

ثم قال الفا كهى في شرحه عليها المسمى بكشف النقاب واستفيد من تمثيله أن العبرة في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع وهو كذلك ولذلك يقال ثلاثة اصطبلات وثلاثة حمامات بآء فيهما ولا يقال ثلاث بئر كما خلافاً للسكاسي والبغداديين اه وقال ابن مالك في الخلاصة

ثلاثة بآء قل للعشرة * في عدم ما آحاده مذكرة

في الضمجرد والمميز اجز * جمعا بلفظ قلة في الاكثر

قوله ثلاثة بالنصب مفعول مقدم بقل تضمين قل معنى اذكر لان القول لا ينصب المفرد الا اذا كان مؤنثاً بمعنى الجلة بآء متعلق بقل وكذا للعشرة واللام بمعنى الى والغاية داخله أو بالرفع مبتدأ وبالتاء نعت أى مصحوبة بالتاء وقل خبره والعائد محذوف تقديره قل ثم انميز الثلاثة وأخواتها لا يكون الا مجزوراً لكن بشرط أربعة الاول أن لا يكون المميز موصوفاً نحو أثواب خمسة والثاني أن لا يكون صفة نحو خمسة أثواب فالاحسن في هذا أن يكون عطف بيان لجوده وانما لم يجب كونه عطف بيان لا مكان تأويل أثواب بمشتق كان يقال مسماة بأثواب الثالث أن لا يكون العدد مضافاً الى مستحقه نحو ستة زيدا والرابع أن لا يراد بها حقاً تها نحو ثلاثة نصف ستة ثم ان كان المميز اسم جنس أو اسم جمع جو بمن نحو فخر أربعة من الطير ومررت بثلاثة من الرهط وقد يجز باضافة العدد نحو وكان في المدينة تسعة رهط وان كان غيرهما فباضافة العدد اليه وحقه حينئذ أن يكون جمعا مكسرا

فصل في النية ثلاث

درجات

النقد وان ملك مالها
بعرض فنية أو بذهب
أو فضة أقل من نصاب
وليس في ملكه تمامه
فأول الحول يوم بدء
التجارة (ومنها) زكاة
الزروع والخمار فزكاة
الزروع واجبة في
القوت فقط كالخنطة
والارز والعدس وزكاة
الخمار واجبة في التمر
والزبيب فقط وتتعلق
الزكاة بالحب اذا سنبل
واشذب وبالثمار اذا بدا
صلاحها السكن لا يخرج
من كل منها الا اذ بلغ
نصاباً بعد القطع
والتجفيف والتصفية
ونصاب كل منها خمسة
أوسق صافية ثم ان
سقيت بالانعز كيت
بالعشر كاملاً وان سقيت
بتعب ز كيت بنصف
العشر (ومنها) زكاة
الفطر وهي واجبة
على من ملك شيئاً

من أبنية القلة التي هي أفعلة وأفعال وأفعلة وأفعال التصحيح حكمهم احكم جمع القلة الا في هذا الموضوع فلا يميز بهما العدد وقد يضاف للفرد وذلك ان كان مائة نحو ثلاثمائة وسبع مائة ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل احدها ان يهمل تكسير الكامة نحو خمس صلوات والثانية أن يجاور ما أهمل تكسيبه نحو سبع سنبلات في التنزيل فلم يقل سبع سنابل لمجاورته لسبع بقرات والثالثة أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث ساعات فيختار في هاتين الأخيرتين التصحيح ويتعين في الأولى اهمال غيره ويضاف لبناء الكثرة في مستلثين احدهما أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياسا بان خالف القواعد وما عابان فدر استعماله في لسان العرب فينزل لذلك منزلة المعدوم فالاول نحو ثلاثة قروء فان جمع قروء بانفتح على أقرؤ شاذ والثاني نحو ثلاثة شسوع فان أشساعا قليل الاستعمال قوله شسوع بمجمة فهملة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سبور النعل ثم بين المصنف مراتب النية الثلاثة بقوله (ان كانت الصلاة فرضا) أي ولو فرض كفاية كصلاة الجنائزة أو قضاء كالفائتة ومعادة نظرا لاصلها أو نذرا (وجب) فيه ثلاثة أشياء أحدها (قصد الفعل) أي نية فعل الصلاة التي استحضرها للتميز عن سائر الأفعال ولانجب الاضافة الى الله تعالى لان العبادة لا تكون الا له سبحانه وتعالى لكن نستحب ليتحقق معنى الاخلاص ويستحب نية استقبال القبلة وعدد الركعات ولو اخطأ في العدد كان نوى الظهور ثلاثا أو خسالم تنعقد صلاته (و) ثانيها (التعيين) أي من ظهر أو غيرها للتميز عن سائر الصلاة (و) ثالثها (الفرضية) أي ملاحظة الفرضية وقصد هافيا لحظ ويقصد كون الصلاة فرضا للتميز عن النفل فلا تجب الفرضية في صلاة الصبح لان صلاته تقع نفلا اتفاقا بخلاف المعادة ففيها خلاف وانما وجبت نية الفرضية على الصبح في صلاة الجنائزة لان صلاته لما كانت لا سقاط الفرض عن المكافئين اعتبر فيها ذلك ولا بد في المعادة والمنذورة من نية الفرضية ولكن تقوم نية النذر في المنذورة مقام ذلك (وان كانت نافذة مؤقتة كراتبة أو ذات سبب) كاستسقاء (وجب) فيها شيان أن أحدهما (قصد الفعل) أي نية فعل الصلاة (و) ثانيهما (التعيين) فيعين قبلية وبعدي في صلاة الظهر والمغرب والعشاء لان لكل قبلية وبعدي بخلاف سنة الصبح والعصر وفطر أو أنحى في العيد فلا يكفي سنة عيد فقط وشمساقوف الكسوف ولا يشترط نية النفلية لان النفلية ملازمة للنفل بل تسن بخلاف الفرضية فانها غير ملازمة لنحو الظهر فانها قد تكون فرضا وقد لا تكون كذلك كما في صلاة الصبح (وان كانت نافذة مطلقة) وهي التي لم تقيد بوقت ولا سبب (وجب) قصد الفعل فقط أي حسب ويلحق بها ذوب يعني عنه غيره كتحية وسنة وطواف واستخارة واحرام وطواف ودخول منزل وخروج منه وغير ذلك ولا حاجة الى التعيين لجهة على المطلق فتكون مستثناة مما له سبب واعلم أنه يمتنع جمع صلاتين بنية ولو نفل مقصودا أما غير المقصود كتحية واستخارة واحرام وطواف وسنة وضوء أو غسل فيجوز جمعها مع نفل أو فرض غيرها بل تحصل ويشاب عليها وان لم ينوها قاله الشرفاوى (نبيه) قوله فقط الفاء جوابية لشرط محذوف عند الجمهور أو زائدة لازمة عند ابن هشام أو عاطفة عند ابن سيده واختاره ابن كمال والدمامي وقوله قط اسم بمعنى حسب وهو الا كنفاء بالشيء ومن هنا يقال رأيت مرة قط أي حسب هكذا في المصباح وهو مبني على السكون مرفوع محلا مبتدأ خبره محذوف أي حسبها قصد الفعل أو خبر ومبتدؤه محذوف أي فقصد الفعل حسبها أو اسم من أسماء الأفعال بمعنى يكفي مبني على السكون وتحت ضمير هو راجع الى قصد الفعل وفي كلام سعد الدين التفتازاني محيى فقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أمر مبني على السكون وتحت ضمير أنت وتبعه عصام الدين ولم يرتضه نور الدين في شرح المسالك قال الروداني والغلب اذا كان بمعنى حسب البناء على السكون وقد بينى على العكس وقد يعرب انتهى وأما قط التي هي ظرف زمان لاستغراق ماضى فتختص بالنفي يقال ما فعلت ذلك قط فالمعنى ما فعلته فيها انقطع من عمرى أي في الزمان الماضي والعامية تقول لا أفعله قط وهو لحن أو غلط لان الماضى منقطع عن الحال والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى مذكور

ان كانت الصلاة فرضا
وجب قصد الفعل
والتعيين والفرضية
وان كانت نافذة مؤقتة
كراتبة أو ذات سبب
وجب قصد الفعل
والتعيين وان كانت
نافذة مطلقة وجب قصد
الفعل فقط

زائدا على مؤنثه ومؤنثه
عياله ومما يليكه ليلة
العيد ويومه ويخرج
الشخص صاعا عن
نفسه وصاعا عن كل من
يلزمه مؤنثه من المسلمين
ولو كان رضيعا ويكون
الصاع من غالب قوت
أهل البلد في غالب
السنة وقدره أربع
حفنات يكفي معتدل
الخلقة ووزنه خمسة
أرطال وثلاث برطل
بغداد

كتاب الصيام
لا يجب صوم رمضان الا
على المسلم البالغ العاقل
القادر على الصوم
الطاهر من الحيض
والنفاس واذا تم شعبان

اذالمعنى مدأن خلقت الى الآن وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاء ومع ضمها أو اسكانها هكذا ينه ابن هشام في المعنى ثم مثل المصنف الاشياء التي تجب في النية بقوله (الفعل) قوله (أصلي) ولو قال نويت أصلي الظهر الله أكبر نويت بطلت صلاته لان قوله نويت بعد التكبيرة كلام أجنبي وقد طرأ بعد انعقاد الصلاة فابطلها (والتعين) قوله (ظهر أو عصر) أي مثلاً (والفرضية) قوله (فرضا)

الفعل أصلي والتعين
ظهر أو عصر أو الفرضية
فرضا

﴿فصل﴾ في شروط التحريم (شروط تكبيرة الاحرام ستة عشر) شرط ابل سبعة عشر ان اختل واحد منها لم تنعقد الصلاة الاولى (أن تقع حالة القيام في الفرض) أي بعد الاتصاف والوصول الى محل تجزئ فيه القراءة (و) الثاني (أن تكون بالعربية) أي للقادر عليها (و) الثالث (أن تكون بلفظ الجلالة) أي فلا يصح الرحمن أكبر له دم لفظ الجلالة (و) الرابع كونها (بلفظ أكبر) فلا يكفي الله كبير لفوات التعظيم (و) الخامس (الترتيب بين اللفظين) فلا يكفي أكبر الله لان ذلك يخل بالتكبير بخلاف نظيره في السلام فلا يضر فيه تقديم الخبر على المبتدأ لانه لا يخل بالسلام فان أي بلفظ أكبر ثانياً كأن قال أكبر الله أكبر فان قصد بلفظ الجلالة الابتداء صح والا فلا (و) السادس (أن لا يعمد همزة الجلالة) فان مدها فلا تنعقد صلاته لانه ينقلب من لفظ الخبر الانشائي الى الاستفهام أي الاستخبار ويجوز اسقاطها اذا وصلها بما قبلها نحو اماماً أو مأموماً الله أكبر لكنه خلاف الاولى بخلاف همزة أكبر اذا وصلها لا يجوز اسقاطها لاهمزة قطع (و) السابع (عدم مدباء أكبر) فلو قال الله أكبر لم تنعقد صلاته سواء فتح الهمزة أو كسرها لان أكبر بفتح الهمزة جمع كبير بفتح حين مثل سبب وأسباب وهو اسم للطبل الكبير له وجه واحد ويجمع أيضاً على كبار مثل جبل وجبال وكبار بكسر الهمزة اسم من أسماء الخيض ولو تعدد ذلك كفر والعياذ بالله تعالى (و) الثامن (أن لا يشدد الباء) فلو شدد بان قال الله أكبر لم تنعقد صلاته (و) التاسع (أن لا يزيدوا واسا كنهة أو متحركة بين الكامتين) فلو زادها كان يقول اللاد هو أكبر بسكون الواو والله وأ أكبر بحركتها لم تنعقد صلاته (و) العاشر (أن لا يزيدوا وقبل الجلالة) فان زادها بان يقول والله أكبر فلا تنعقد صلاته لعدم تقدم ما يعطف عليه بخلاف السلام (و) الحادي عشر (ان لا يقف بين كلتي التكبير وقفة طويلة ولا قصيرة) ولا يضر الفصل بينهما بآداة التعريف ولا بوصف لم يطل كالله الا كبراً والله الجليل أكبر والله الرحمن الرحيم أكبر بخلاف ما لو طال الوصف بان كان ثلاثاً كثر كالله الجليل العظيم الحليم أكبر والله الذي لا اله الا هو الملك القدوس أكبر بخلاف غير الوصف كالضمير في قوله الله هو أكبر والنداء في قوله الله يارحمن أكبر والمراد بالصفة الصفة المعنوية لا صفة نحوية فتشمل نحو عز وجل فانهما صفتان في المعنى دون اللفظ لان عز وجل من قولنا الله عز وجل أكبر حال فيصح ذلك بخلاف ما لو قال الله جليل أكبر بنكسر جليل فانه لا يصح لانه حينئذ ليس صفة وأما لو قال جليل الله أكبر فلا يضر لانه لم يدخل في الصلاة (و) الثاني عشر (أن يسمع نفسه جميع حروفها) اذا كان صحيح السمع ولا مانع من انط وغيره والا فرفع صوته قدر الرفع الذي يسمع به لو لم يكن أصم ويجب على من طرأ خسه تحريك لسانه وشفته ولهاته بالتكبير وغيره كالشهد والسلام وسائر الاذكار أما من خسه أصلي فلا يجب عليه ذلك (و) الثالث عشر (دخول الوقت في المؤقت) سواء كان فرضاً أو نفلاً وكذا ذوالسبب (و) الرابع عشر (ايقاعها حال الاستقبال) حيث شرطناه (و) الخامس عشر (أن لا يخل) أي يفسد (بحرف من حروفها) ويغتر في حق العايم ابدال همزة أكبر أو أفاده الشرقاوي وكذا الباجوري ولو لم يجزم الراء من أكبر أفاده الباجوري (و) السادس عشر (تأخير تكبيرة المأموم عن تكبيرة الامام) فلو قارنه في جزء منها لم تصح القدوة ولا تنعقد صلاته ويشترط لها أيضاً فقد اصارف فاذا كبر المسبوق الذي أدرك الامام في الركوع واحدة وأوقع جميعه في محل تجزئ فيه القراءة وقصد بها التحريم وحده انعقدت صلاته وان قصد بها التحريم

﴿فصل﴾ شروط
تكبيرة الاحرام ستة
عشر أن تقع حالة القيام
في الفرض وأن تكون
بالعربية وأن تكون
بلفظ الجلالة ولفظ
أكبر والترتيب بين
اللفظين وأن لا يعمد همزة
الجلالة وعدم مدباء
أكبر وان لا يشدد
الباء وأن لا يزيدوا
ساكنة أو متحركة بين
الكامتين وأن لا يزيدوا
واو قبل الجلالة وأن
لا يقف بين كلتي
التكبير وقفة طويلة
ولا قصيرة وأن يسمع
نفسه جميع حروفها
ودخول الوقت في
المؤقت وبقاؤها حال
الاستقبال وأن لا يخل
بحرف من حروفها
وتأخير تكبيرة المأموم
عن تكبيرة الامام

والانتقال أو الانتقال وحده أو أحد هما مهما أو أطلق أو شك هل قصد التحريم وحده أو لا لم تنعقد وإذا قصد بها المبلغ الاعلام فقط أو أطلق ضراً والاحرام والاعلام لم يضر ﴿فرع﴾ قال الباجوري ويسن أن لا يقصر التكبير بحيث لا يفهم ولا يطمطه بأن يبالغ في مدّه بل يتوسط وقال الشبراملسي ويستحب أن يمد التكبير ويشترط أن لا يمد فوق سبع ألفات والابطال ان علم وتعتمد وتقدر كل ألف بحركتين وهو على التقريب ويعتبر ذلك بتحريك الاصابع متوالية مقارنة للنطق بالمد

﴿فصل﴾ في واجبات أم القرآن (شروط الفاتحة عشرة) بل أكثر الأول (الترتيب) بأن يأتي بها على نظمها المعروف (و) الثاني (الموالة) بأن لا يأتي بفواصل فان تخلل ذكر أجنبي غير متعلق بالصلاة ولو قليلاً حكمه عاطس وإن سن خارجها وكاجابة المؤذن قطع الموالة فيعيد القراءة ولا تبطل صلاته ومثل ذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقول لا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فيعيد القراءة لقطع الموالة بذلك نعم ان وقع ما وقع نسياناً لم يقطعها بل يبنى على ما قرأه وما يقطع الموالة تسبيحاً مستأذن عليه (و) الثالث (مرعاة حروفها) وهي مائة وثمانية وثلاثون بالابتداء بالفاتحة والوصل وأما اذا عدد الشدات حروفها فعدد ألفي صراط في الموضعين وألفي الضالين وضم ذلك مع المائة والثمانية والثلاثين صارت الجملية مائة وستة وخسين باثبات ألف مالك وخمسة وخسين بخذفها ولو اسقط حرفاً منها لم تصح صلاته ﴿قاعدة﴾ قيل عدد حروف الفاتحة غير المكرر اثنان وعشرون حرفاً بعد السنين التي أنزل فيها القرآن وهو سر بديع وكذا عدد حروف سورة الناس وأول القرآن باء البسملة وآخره سين والناس كأنه قال بس ما قرطه في الكتاب من شيء أي ما تركنا في اللوح المحفوظ شيئاً فلم نكتبه ﴿تنبيه﴾ أجمع القراء على اسقاط ألف مالك في سورة الناس بخلافه في الفاتحة (و) الرابع (مرعاة تشديداتها) قال شيخ الاسلام في فتح الوهاب لانها هيأت للحروف المشددة فوجوبها شامل لهايتها (و) الخامس (ان لا يسكت سكتة طويلة) أي مطلقاً بالاعذار فان وجد عذر كجهل أو سهو أو نسيان أو عيا لم يضر (و) السادس (ان لا يسكت سكتة) قصيرة يقصد بها (أي بالقصيرة) (قطع القراءة) بخلاف ما لو قصد قطع القراءة ولم يسكت فلا تبطل قراءته وفارق ذلك نية قطع الصلاة بان النية ركن فيها يجب اداؤها حكماً ولا يمكن الادامة الحكيمة مع نية القطع وقراءة الفاتحة لا تقتضي نية خاصة فلا تؤثر نية القطع (و) السادس (قراءة كل آياتها ومنها البسملة) أي عملاً لا اعتقاداً لانه صلى الله عليه وسلم عدّها آية منها رواه ابن خزيمة والحاكم ومصححاه ويكفي في ثبوتها عملاً أي حكماً الظن كما قاله شيخ الاسلام في فتح الوهاب وعدد آيات الفاتحة سبع واما عدد كلماتها فثلاث وعشرون كلمة (و) السابع (عدم اللحن الخل بالمعنى) قال الشرقاوي واللعن عند الفقهاء يشمل تغيير الاعراب وابدال حرف بأخر وأما عند اللغويين والنحويين فهو تغيير الاعراب والخطأ فيه والمراد بقوله الخل بالمعنى أن ينقل معنى الكلمة الى معنى آخر كضم تاء أنعمت وكسر ها أو يصيرها لا معنى لها أصلاً كالزاي بالزاي وكذا اشباع الشدة من لام الذين بحيث يتولد منها ألف لانه يغير المعنى بخلاف ما ليس كذلك كرفع هاء الحمد لله وكفتح دال نعبد وكسر بائها ونونها وكضم صاد الصراط وهمزة اهدنا وكضمب دال الجداً وجرها لبقاء المعنى في الجميع وأما لو فتح همزة اهدنا فقد غير المعنى فانه حينئذ صار معنى اهدنا الصراط المستقيم بعث النبي اكراماً هدية وعطية وهو الطريق المعتدل أي غير المورج وأما معناه بغير الفتح فهو أرشدنا الى الدين الحق وثبتنا عليه وهو دين الاسلام (و) الثامن (أن تكون) أي القراءة (حالة القيام في الفرض) أي يشترط ايقاعها بكل حروفها في القيام أو بدله (و) التاسع (أن يسمع نفسه القراءة) أي اسماعه نفسه جميع حروفها ان كان صحيح السمع ولا لفظ (و) العاشر (ان لا يتخللها ذكر أجنبي) بخلاف ما اذا تعاقب ذكر بمصلحة الصلاة كتأمينه لقراءة امامه وفتح عليه ولوفي غير الفاتحة ولا يفتح عليه الا اذا توقف وسكت فادام برودة الآية لا يفتح عليه فان فتح انقطع القراءة نعم ان ضاق الوقت فتح عليه ولا تنقطع القراءة حينئذ

﴿فصل﴾ شروط الفاتحة عشرة الترتيب والموالة ومرعاة حروفها ومرعاة تشديداتها وأن لا يسكت سكتة طويلة ولا قصيرة يقصد بها قطع القراءة وقراءة كل آياتها ومنها البسملة وعدم اللحن الخل بالمعنى وأن تكون حالة القيام في الفرض وأن يسمع نفسه القراءة وأن لا يتخللها ذكر أجنبي

ثلاثين يوماً أو رأى الهلال عدل وثبت عند القاضي وجب الصوم على عموم الناس فان لم يثبت عنده وجب على الرائي وعلى من صدقه فقط

﴿فصل﴾ وشروط صحة الصوم ستة (الأول) الاسلام (والثاني) التمييز (والثالث) النقاء من الخيض والنفاس جميع النهار (الرابع) النية ونصح نية صيام

ولا بد أن يكون الفتح بقصد القراءة ولومع الفتح فان قصد الفتح وحده وأطاق أو قصد واحدا لا بعينه بطلت صلاته فخرج بقراءة امامه قراءة غيره ولو ما موما آخر فتقطع بالتأمين لقراءته والفتح عليه وكالتأمين سجود التلاوة مع الامام وان سجد مع غيره عامدا لم يطل صلاته ويشترط أيضا كونه بالعربية ولا يترجم عنها ولو كان عاجزا ومثلهما بدلها ان كان قرأنا بخلاف ما لو كان ذكر أو دعاء فيترجم عنه عند المجز عن العربية ويشترط أيضا عدم القراءة بالشاذ المغربي للمعنى أيضا وهو ما وراء القراءة السبعية ويشترط أيضا عدم الصارف ولو قصد بها الشاء لم يجزه لوجود الصارف ولا بد أن يقصد القراءة أو يطلق

فصل في بيان عدد الشدات في الفاتحة ومحلها (تشديدات الفاتحة أربع عشرة) فتشديد (بسم الله فوق اللام) واحد وتشديد (الرحن فوق الراء) ثان وتشديد (الرحيم فوق الراء) ثالث وتشديد (الحمد لله فوق لام الجلالة رب العالمين فوق الباء) رابع وتشديد (رب العالمين فوق الباء) خامس وتشديد (الرحن فوق الراء) سادس وتشديد (الرحيم فوق الراء) سابع وتشديد (مالك يوم الدين فوق الدال) ثامن وتشديد (اياك نعبد فوق الياء) ناسع وتشديد (واياك نستعين فوق الياء) عاشر فلو خفف الياء من اياك لم تصح قراءة فوجب عليه اعادةها وكذا صلاته ان نعد ولم وان قصد المعنى كفر لان اياك ضوء الشمس أو ما لوشد المخفف أسوأ وأجزأه وتشديد (اهدنا الصراط المستقيم فوق الصاد) حادى عشر وتشديد (صراط الذين فوق اللام) ثانى عشر وتشديد (أنعمت عليهم غير المقصوب عليهم ولا الضالين فوق الضاد واللام) ثالث عشر ورابع عشر

فصل في بيان مواضع رفع اليدين (يسن رفع اليدين في أربعة مواضع) وهو من سنن الهيات وحكمة رفع اليدين في الصلاة كما قال الشافعى رحمه الله تعالى تعظيمه تعالى حيث جمع بين اعتقاد القلب ونطق اللسان المترجم عنه وعمل الاركان وقيل الاشارة الى طرح ماسواه تعالى والاقبال بكايته على صلاته وقيل الاشارة الى رفع الحجاب بين العبد وبين ربه وقيل غير ذلك أحدها (عند تكبيرة الاحرام) فيبتدىء الرفع فيها مع ابتداء التكبير وينتهي مع انتهائه وقال المحلى ويكبر مع خط يديه وقال الباجورى فابتداء وهما كذلك فبايقع الآن من الرفع قبل التكبير خلاف السنة وان فعله كثير من أهل العلم انتهى السنة تحصل بأى رفع كان وأكمله ان يرفع كفيه مقابل منكبيه ولا تبطل الصلاة به وان ضم اليه فعلا ثالثا مع التوالى لان ذلك مطلوب أفاده الشرفاوى

(و) ثانيها (عند الركوع) أى عند الهوى للركوع فيبتدىء الرفع فيه مع ابتداء التكبير عند ابتداء الهوى ولا يديه الى انتهائه لانه اذا حاذى كفاه منكبيه انحنى وأرسل يديه وأما التكبير فيديه الى أن يصل حد الركوع لثلاثين أو نحو من صلاته عن ذكر فابتداء وهما دون انتهاهما (و) ثالثها (عند الاعتدال) أى عند الرفع من الركوع للاعتدال ويبتدىء الرفع مع ابتداء رفع رأسه فاذا استوى قائما أرسلهما رسالا خفيفة فتحت صدره (و) رابعها (عند القيام من التشهد الاول) للانباغ رواه الشيخان ولو صلى من قعود استحب له الرفع عند التكبير عقب التشهد الاول فالتعبير بالقيام للغالب ولا يسن رفع اليدين في غير هذه المواضع الاربعة كالقيام من جلسة الاستراحة ومن السجود وأما قول الشرفاوى وبقي القيام من جلسة الاستراحة فيسن الرفع عنده كما نص عليه الشافعى وهو المعتمد فهو ضعيف هكذا قال شيخنا محمد حسب الله ثم قال والمعتمد لا يسن انتهى فان ترك الرفع فيما أمر به أو فعله فيما لم يؤمر به كره **فائدة** قال سليمان الجلى وعن على كرم الله وجهه ورضي الله عنه ان معنى النحر في قوله تعالى والنحر أن يرفع يديه في التكبير الى نحره

فصل في واجبات السجود وهو لغة التطامن والميل (شروط السجود سبعة) بل أكثر أحدها (أن يسجد على سبعة أعضاء) لما روى عن ابن عباس أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين وان لا أكف الثياب والشعر رواه الشيخان (و) ثانيها (أن تكون جبهته مكشوفة) الا لعذر كوجود شعر نابت فيها وعصابة لوجع حيث شق نزاعها مشقة

فصل في تشديدات

الفاتحة أربع عشرة

بسم الله فوق اللام

الرحن فوق الراء

الرحيم فوق الراء الحمد

لله فوق لام الجلالة رب

العالمين فوق الباء

الرحن فوق الراء

الرحيم فوق الراء مالك

يوم الدين فوق الدال

اياك نعبد فوق الياء

واياك نستعين فوق

الياء اهدنا الصراط

المستقيم فوق الصاد

صراط الذين فوق

اللام أنعمت عليهم غير

المقصوب عليهم ولا

الضالين فوق الضاد

واللام

فصل يسن رفع

اليدين في أربعة

مواضع عند تكبيرة

الاحرام وعند الركوع

وعند الاعتدال وعند

القيام من التشهد

الاول

فصل شروط

السجود سبعة أن

يسجد على سبعة

أعضاء وأن تكون

جبهته مكشوفة

والابدال والادغام لغة مشهورة وقرئ بهم في السبعة ولكن صحح الصبان أن يكون المهموز من النيب بسكون الباء وهو الارتفاع يقال نأ بالهمز كنع أي ارتفع ثم رجح ذلك بكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك وإن يكون المشدد مخففا من المهموز فيكون من النبا بفتح الباء أو سكونها وعلى كون النبي من النبوة يكون وادي اللام وأصله نبى واجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وتشديد (ورجة الله) واحدهو (على لام الجلالة) وتشديد (وبركاته السلام) واحدهو (على السين) وتشديد (علينا وعلى عباد الله) واحدهو (على لام الجلالة) وتشديد (الصالحين) واحدهو (على الصاد) والتشديد في (أشهد أن لا اله) واحدهو على (لام ألف) والتشديد في (الاله) اثنان وهما (على لام ألف ولام الجلالة) وتشديد (وأشهد أن) واحدهو (على النون) وتشديدات (محمد رسول الله) ثلاثة وهن (على ميم محمد وعلى الراء وعلى لام الجلالة) قوله التحيات قال عثمان في تحفة الحبيب هو بفتح التاء وكسر الحاء المهمة جمع تحية وهي ما يحيا به من سلام وغيره وقيل الملك وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات والقصد بذلك الثناء على الله تعالى بأنه أهل لجميع التحيات من الخلق وانما جعت لان كل واحد من الملوك كان له تحية معروفة وقد ورد في الخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم ليس له الاسراء لما جاوز سدرة المنتهى غشيت به سحابة من نور فيها من الالوان ما شاء الله فوقف جبريل ولم يسر معه فقال له النبي لا تتركني أسير منفردا فقال جبريل وما لنا الا له مقام معلوم فقال سر معي ولو خطوة فسار معه خطوة فكاد أن يحترق من النور والجلال والهيبة وصغر وذاب حتى صار قدر العصفور فأشار الى النبي بأن يسلم على ربه اذا وصل مكان الخطاب فلما وصل النبي اليه قال التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله فقال الله تعالى السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته فأحب النبي أن يكون لعباده الصالحين نصيب من هذا المقام فقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقال جميع أهل السموات والارض أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وانما لم يحصل للنبي مثل ما حصل لجبريل من المشقة وعدم الطاقة لان النبي امر مطلوب فأعطاه الله قوة واستعدادا لتحمل هذا المقام بخلاف غيره انتهى قوله المباركات الصلوات الطيبات هي على حذف حرف العطف في الثلاثة أي والمباركات أي الناميات وهو اخير الالهى والصلوات أي الصلوات الخمس أو أعم والطيبات أي الاعمال الصالحات * قوله السلام هو من أسمائه تعالى قاله في اسم الله عليك وعلينا الحاضرين والصالح هو المسلم أو القائم بحقوق الله وحقوق العباد قال الفسني في شرح الاربعين في الحديث الثاني والعشرين وذكر أن التحيات اسم طير في الجنة على شجرة يقال لها الطيبات بجانب نهر يقال له الصلوات فاذا قال المصلي التحيات نزل ذلك الطير عن تلك الشجرة وانغمس في ذلك الهر فكل فطرة وقعت منه خاف الله تعالى منها لمكا يستغفر للصلى الى يوم القيامة

﴿فصل﴾ في شدات الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (تشديدات أقل الصلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم (أربع) فالتشديد في (اللهم) اثنان وهما (على اللام والميم) وتشديد (صل) واحد وهو (على اللام) وتشديد (على محمد) واحد وهو (على الميم) ومعناه يا أئمة أنزل الرحمة المقرونة بالتعظيم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قال الشمس الرملي في شرح المنهاج الأفضل الاتيان بلفظ السيادة لان فيه الاتيان بما أمرناوز يادة الاخبار بالواقع الذي هو أدب فهو أفضل من تركه وقال السحيمي أيضا ولا يقال امتثال الامر أفضل من الادب لانا نقول في الادب امتثال الامر روز يادة والظاهر أن الأفضل ذكره في غير نبينا أيضا انتهى وأكمل الصلاة على النبي وأفضلها سواء في الصلاة وخارجها كما نص على ذلك الرملي اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا نابراهيم وعلى آل سيدنا نابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا نابراهيم وعلى آل سيدنا نابراهيم في العالمين انك حديد مجيد ﴿تمة﴾ يسن الدعاء بعد التشهد الاخير بما شاء وأفضله التعوذ من العذاب والفتن خبر ساجم اذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله ثم أربع فيقول اللهم اني أعوذ بك

ورحمة الله على لام الجلالة
وبركاته السلام على
السين علينا وعلى عباد
الله على لام الجلالة
الصالحين على الصاد
أشهد أن لا اله إلا الله على لام ألف
ولام الجلالة وأشهد أن
على النون محمد رسول
الله على ميم محمد وعلى
الراء وعلى لام الجلالة
﴿فصل﴾ تشديدات
أقل الصلاة على النبي
أربع اللهم على اللام
والميم صل على اللام
على محمد على الميم

من الليل والافضل
وقوعها في الثلث الاخير
(والخامس) الامساك
عن المفطرات كلها من
الفجر الى الغروب
(والسادس) دخول
الوقت أو وجود السبب
في صوم الفريضة

*** (فصل) * والمبطلات
للصوم عشرة (الاول)
دخول شيء من أعيان**

من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحييا والممات ومن فتنة المسيح الدجال قال الشبراملسي ويكره ترك ذلك وهو كدما وأوجه بعض العلماء قال عميرة قال الأذري في القوت وهو شرح المنهاج هدامتا كد فقد صح الامر به وأوجه قوم وأمر طاوس ابنه بالاعادة لتركه وينهى أن يتختم به دعاءه بقوله عليه الصلاة والسلام واجعلن أي التعوذات الأربع آخر ما تقول انتهى قول الشبراملسي رضي الله تعالى عنه

فصل في السلام وهو المسمى بالتحليل أيضا قال المصنف (أقل السلام) للتحليل (السلام عليكم) قال الشبراملسي ولو سكن الميم (تشديد السلام) واحد وهو (على السين) قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم رواه أبو داود والترمذي وأكله السلام عليكم ورحمة الله ولا تسن وبركاته وتسليم ثانية للاتباع ولو اقتصر الامام على تسليمه سن للمأموم تسليم ثان لأنه خرج عن المتابعة بالاولي بخلاف التشهد الاول لو تركه الامام لزم المأموم تركه لوجوب المتابعة قبل السلام ولو سلم الثانية معتقدا أنه سلم الاول لم يكفه وسلم الاول وجوبه بعد الثانية ندبا ويسجد للسهو ويسن عندا تيباه بالمرتين أن يفصل بينهما بسكتة وقد تحرم الثانية بأن عرض بعد الاول مناف للصلاة كحدث وخروج وقت جمعة بخلاف وقت غيرها من الصلوات لأنها وإن لم تكن جزءا من الصلاة فهي من توابعها وملحقاتها ويسن أن يسرع بالسلام ولا يمهده وأن يسلم المأموم بعد فراغ الامام من تسليتيه وقرانه جاز كبقية الاركان الانكسيرة الاحرام لكن المقارنة في ذلك مكروهة ومفوتة لفضيلة الجماعة فيما قرن فيه فقط أما المقارنة في تكبيرة الاحرام أو في بعضها احرام بطله للصلاة **فرع** ويسن أن يجلس بعد الصلاة ليا في بالدكر والدعاء الوارد بين بعد الصلاة لأن ترك ذلك جفوة أي اعراض بين العبد وربّه ولأن الدعاء مستجاب بعد الصلاة وكان صلى الله عليه وسلم إذا سلم من الصلاة قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم رواه الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحده ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة لا اله الا الله وحده الى قوله قدير غفرت له خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر وكان صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام رواه مسلم وسئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الدعاء أسمع أي أقرب الى الاجابة قال جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات رواه الترمذي ويكون كل منهما مأمرا لكن يجهر به ما لم يرد تعليم مأمومين فان تعلموا سر ذلك شيخ الاسلام في فتح الوهاب

فصل في أوقات الصلوات المكتوبة (أوقات الصلاة خمس أول وقت الظهر زوال الشمس) أي عقب وقت زوالها فيما يظهر للنال في الواقع فوق الزوال خارج عن وقت الظهر (آخره مصير ظل الشيء مثله غير ظل الاستواء) أي غير الظل الموجود عنده روى الدارقطني عن أبي مخنف حديث أول الوقت رضوان الله وأوسطه رحمة الله وآخره عفة الله وهما ستة أوقات الاول وقت فضيلة ان فعل الصلاة فيه يناب عليه ثوابا أكمل من ثواب فعلها فيما بعده وهو من أول الوقت الى أن يصير ظل الشيء مثل ربه تقريرا بأن يشتغل أوله بأسباب الصلاة كأذان وسترعورة ولا يضر شغل خفيف كأكل لقمة بأن يشبع الشبع الشرعي وهو امتلاء ثلث الامعاء أي المصارين وكلها ثمانية عشر شبرا فيجعل ستة منها للطعام وستة للشراب وستة للنفس دون الشبع العرفي وهو بحيث لا يشتهي الطعام والثاني وقت اختيار أي وقت يختار اتيان الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وهو يتم بعد فراغ وقت الفضيلة الى أن يصير ظل الشيء مثل نصفه تقريرا والثالث وقت جواز بلا كراهة أي وقت يجوز ايقاع الصلاة فيه بلا كراهة وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة الى أن يسبق من الوقت ما يسعها وليس لها وقت جواز بكرة قال الشرفاوي والمعتمد ان الفضيلة والاختيار والجواز بلا كراهة تترك في أول الوقت فاذا مضى وقت الاشتغال بما امر مخرج وقت الفضيلة واستمر وقت الاختيار الى أن يمضي قدر نصف الوقت تقريرا فيخرج ويستمر وقت

فصل أقل السلام
السلام عليكم تشديد
السلام على السين

فصل أوقات
الصلاة خمس أول وقت
الظهر زوال الشمس
وأخره مصير ظل الشيء
مثله غير ظل الاستواء

الدنيا ولو فليد الى
الجوف عمدا ان دخل
من أحد المنافذ المفتوحة

(الثاني) التي وعمدا
وان لم يرجع منه شيء الى
الجوف (الثالث) الجماع

عمدا ولو بغير انزال
(الرابع) خروج النبي
بتعمد الاستمناء أو

المباشرة ولو بغير جماع
تكره وجه باللس والمعانقة
والقبلة بلا حائل

(الخامس) الجنون ولو
لحظة يسيرة (السادس)
الانغماء من الفجر الى

الغروب (السابع)
الافطار قبل أن يتحقق
غروب الشمس أو يغلب

على ظنه غروبها اذ لم
يتبين

وعند الخروج من المنزل وعند القتل وصلاة التوبة وخرج بذلك ماله سبب متقدم كفايته فان سببها الوقت الماضي سواء كانت الفاتحة فرضاً أو نهياً لا نهى صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر أو بعاق وقال هما اللتان بعد الظهر ومثل الفاتحة صلاة المنذورة والمعادة وكه صلاة جنازة وسجدة تلاوة وشكر أو مقارن كه صلاة الاستسقاء والكسوف فان سببهما وهو القحط وتغير السكوا كـ مقارن دواما فيجب عند التحريم بالاحرام أن يكون الكسوف مستمرا فان زال لم يصح الاحرام فالمراد بالمقارنة وقوع الاحرام حال وجود السبب ولو في أثناءه فان أريد بها توافق السبب والاحرام في الزمن ابتداء كانت صلاة الكسوف مما سببه متقدم اذ لا يجوز الاحرام بها الا بعد ابتدائه ولذا مثل بعضهم مما سببه متقدم أما الصلاة بحرم مكة للمسجد وأغبره فلا تكرر مطقة الخبر الترمذي وغيره يابني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار نعم هي خلاف الاولى خروجاً من خلاف مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما وخرج بحرم مكة حرم المدينة فهو كغيره أحدها (عند طلوع الشمس) أي ابتداء طلوعها (حتى ترتفع قدر ربح) فإذا ارتفعت كرجح محت الصلاة مطلة أو طول الرمح سبعة أذرع بذراع آدمي تقر بياني رأي العين ومن قدره باربعة أذرع أراد ذراع العمل أي الحديد (و) ثانيها (عند الاستواء في غير يوم الجمعة حتى تزول) اعلم أن وقت الاستواء لطيف جداً ولا يكاد يشعر به حتى تزول الشمس إلا أن التحريم قد يمكن إيقاعه فيه فلا تصح الصلاة حينئذ أما في يوم الجمعة في وقت الاستواء ولولغير حاضر هاتصح أما في غير هذا الوقت فحكم هذا اليوم حكم غيره من بقية الأيام (و) ثالثها (عند الاصفرار) أي اصفرار الشمس (حتى تغرب) انتهى عن الصلاة في تلك الاوقات قال الحسن البغوي في المصابيح وقال عقبه بن عاصر ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن وأن نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب رواه مسلم فمضى بازغة أي طالعة والظهيرة أي الهاجرة وذلك حين تزول الشمس والقائم بسببها هو البعير يكون بار كافيوم من شدة حر الارض فمضى حين يقوم قائم الظهيرة أي حين يقوم البعير وتضيف بالقاء أي قربت كافي المصباح المنير (و) رابعها (بعد صلاة الصبح) أي لمن صلاها أداء مغنية عن القضاء ولو كانت قضاء أو لم تغن عن القضاء كأن كان متيمماً محل يغلب فيه وجود الماء لم تحرم الصلاة بل محت النافلة المطابقة بعده حينئذ (حتى تطلع الشمس) أي وترتفع لان الحرمة من جهة الفعل تستمر الى الارتفاع لكن قبل الطلوع تكون وحدها بعده تكون مع الحرمة من جهة الزمان (و) خامسها (بعد صلاة العصر) أي لمن صلاها أداء مغنية عن القضاء بخلاف ما إذا قضاها في هذا الوقت وأصلاها يتيمم لفقد الماء بموضع يغلب وجوده فيه فتصح النافلة المطابقة بعدها حينئذ كما مر في الصبح أي فتحرم الصلاة ولا تنعقد بعد صلاة العصر ولو كانت مجموعة جمع تقديم بأن قدم العصر وجعلها مع الظهر تقديماً وحينئذ يقال لنا شخص يكره له التنفل بعد الزوال وقبل مصير ظل الشيء مثله (حتى تغرب) أي وتستمر الحرمة حتى تغرب الشمس ودخل بهذه الغاية وقت الاصفرار لان الحرمة المتعلقة بالفعل تستمر الى الغروب وان كانت تجتمع بعد الاصفرار مع الحرمة المتعلقة بالزمان وذلك للنهي عن الصلاة في هذين الوقتين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا بعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس ولا بعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس والحاصل أن هذه الاوقات الخمسة يتعاقب النهي عن الصلاة بالزمان في الثلاثة الاولى منها وهي عند طلوع الشمس وعند الاستواء وعند الاصفرار وقد يتعاقب في الاول والثالث بالفعل أيضاً ويجتمع النهيان فيمن فعل الفرض وقد دخل عليه وقت النهي كالأصلي الصبح وطلعت الشمس أو العصر واصفرت الشمس فتحرم له الصلاة النافلة حينئذ من جهة الفعل ومن جهة الزمن وأما في الاخيرين وهما بعد صلاتي صبح وعصر فيتعاقب النهي عن الصلاة فيهما بالفعل فقط

فصل في بيان السككات في الصلاة وهي من الهياك (سككات الصلاة) أي السككات المستحبة فيها (سنة)

عند طلوع الشمس
حتى ترتفع قدر ربح
وعند الاستواء في غير
يوم الجمعة حتى تزول
وعند الاصفرار حتى
تغرب وبعد صلاة
الصبح حتى تطلع
الشمس وبعد صلاة
العصر حتى تغرب
فصل في سككات
الصلاة ستة

المصحوبة بالليل ومن
أفطر عامداً في رمضان
أو نسي فيه النية ليلاً
وجب عليه الامساك
بقية النهار وكذا من
تبين له ثبوت رمضان
أثناء يوم الشك
فصل لا يفطر
الصائم بوصول شيء الى
جوفه من أعيان الجنة
مطابقاً ولا من أعيان
الدنيا ان وصل اليه
بغير الاختيار أو مع
النسيان ولا بالجماع ولا
بخروج المني كذلك ولا
بالتقيء فمهر اذالم يرجع
منه شيء الى الجوف

وكلمها لطيفة بقدر سبحان الله الا التي بين آمين والسورة فهي في حق الامام في الجهرية بقدر ما يقرأ المأموم
 الفاتحة باعتبار الوسط المعتدل ويسن للامام أن يشتغل فيها بقراءة أو دعاء سرا والقراءة أولى فمعنى السكوت
 فيها عدم الجهر والا فلا يطلب السكوت حقيقة في الصلاة قال ابن حجر ومحل سكوت الامام اذا لم يعلم أن المأموم
 قرأها أحدها (بين تكبيرة الاحرام ودعاء الافتتاح) وهي كثيرة فمنها وجهت وجهي للذي فطر السموات
 والارض خنيها مسلما وما آمن من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك
 أمرت وأنا من المسلمين ومنها الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه ومنها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
 أكبر ومنها الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ومنها اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما
 باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج
 والبرد وبأيها افتتح حصل أصل السنة لكن الاول أي وجهت الخ أفضلها ويستحب الجمع بين جميع ذلك للمنفرد
 وللامام قوم محصورين راضين بالتطويل خلافا لاذعري ويزيد من ذكر اللهم أنت الملك لا اله الا أنت أنت رب
 وأتعبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت واهدني لاجنات
 الاخرة فإنه لا يهدي لاجنات الا حسن الا أنت واصرف عني سيئها فإنه لا يصرف سيئها الا أنت لبيك وسعديك والخير
 كله في يديك والشر ليس اليك أنابك واليك تباركت ربّي وتعاليت فللك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب
 اليك (قوله والشر ليس اليك) أي لا يتقرب به اليك وقيل لا يفر دبالاضافة اليك وانما يصعد الحکم الطيب
 والعمل الصالح وقيل ليس شر بالسبب اليك فانك خلقتهم لحكمة بالغة وانما هو شر بالسبب لخلقتك نقله السوي في
 عن المفتي الخطيب (واعلم) أن دعاء الافتتاح لا يسن الا بشرط خمسة أن يكون في غير صلاة الجنازة ولوعلى الغبر
 وأن لا يخاف فوت وقت الاداء وهو ما يسهل ركعة وأن لا يخاف المأموم فوت بعض الفاتحة وأن لا يدرك الامام في
 غير القيام فلو أدركه في الاعتدال لم يفتتح نعم ان أدركه في التشهد وسلم الامام أقام قبل أن يجلس معه سن له أن
 يفتتح وأن لا يشرع في التعوذ أو القراءة ولو سهوا ولم يعد اليه (و) ثانيها (بين دعاء الافتتاح والتعوذ) وأفضل
 صيغة أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقيل أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وهو مستحب
 في كل ركعة لقراءة أو بدلهما لكن الاولى أكدر وفي كل قيام من قيامات الكسوف وفوت بالسرد في القراءة
 ولو سهوا بخلاف ما لو سبق لسانه فلا يفوت وشروطه شروط دعاء الافتتاح لكن يفارقه في أنه يسن في صلاة
 الجنازة وفيما لو اقتدى بامام جالس وجلس معه فيأبى به بعد قيامه لان القراءة لم تشرع فيها ومحلها بعد الافتتاح
 وتكبير صلاة العيد (و) ثالثها (بين الفاتحة والتعوذ) رابعها (بين آخر الفاتحة) وهو الضالين (وأمين) قال
 النووي في التبيين يستحب لكل قارئ في الصلاة أو في غيرها اذا فرغ من الفاتحة أن يقول آمين وفي آمين أربع
 لغات قال العلماء أفصحها آمين بالماء وتخفيف الميم والثانية بالقصر وهاتان مشهورتان والثالثة آمين بالامالة مع
 المد حكاية الواحدى عن جزة والكسائي والرابعة تشديد الميم مع المد حكاية الواحدى عن الحسن والحسين بن
 الفضل قال ويحقق ذلك ما روى عن جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه قال معناه قاصدين نحوك وأنت أكرم
 من أن تخيب قاصدا هذا كلام الواحدى وهذه الرابعة غريبة جدا وقد عدها أكثر العلماء في لحن العوام
 قال جماعة من أصحابنا من قائلها في الصلاة بطلت صلاته اه قوله بين آخر الفاتحة وأمين يسن ان يقول بينهما
 رب اغفر لي للخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم قال عقب الضالين رب اغفر لي آمين (و) خامسها (بين آمين
 والسورة) وتسبى في غير صلاة الجنازة وغير صلاة فاقد الطهورين ان كان جنبوا يحصل أصل السنة بقراءة
 البسملة لا بقصد أنها التي أول الفاتحة ويكنى الحروف أوائل السور ونحو الم وص وق ون على انها مبتدأ أو
 أخبار ولا حظ ذلك اذ هو آية حذف بعضها قال النووي السنة أن يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة في الركعة الاولى
 الم تنزيل بكاملها وفي الثانية هل أتى على الانسان بكاملها ولا يفعل ما يفعله كثير من أئمة المساجد من الاقتصار

بين تكبيرة الاحرام
 ودعاء الافتتاح وبين
 دعاء الافتتاح والتعوذ
 وبين الفاتحة والتعوذ
 وبين آخر الفاتحة وأمين
 وبين آمين والسورة
 ولا بالخامة اذا جرت
 الى جوفه فهراعنه ولا
 بالاكتحال والادهان
 وان وجد طعم الكحل
 والدهن في حلقه ولا
 بدخول الذباب والبعوض
 وغبار الكسوف والغربة
 في جوفه وان أمكنه
 أن يتجنب ذلك ولا
 يبلغ الريق الخالص من
 معدنه ولا يسبق ماء
 المضضة والاستنشاق
 الى جوفه اذا لم يبلغ
 فيهما وكان السبق في
 واحدة من المرات
 الثلاث ولا بالنوم وان
 استغرق النهار كله ولا
 بالاغماء اذا أفاق لحظة
 في النهار بشرط أن

على آية من كل واحدة منهما مع تحطيط القراءة بل ينبغي أن يقرأهما بكاملهما ويدرّج أي يسرع قراءته ترتيباً
والسنة أن يقرأ في صلاة الجمعة في الركعة الأولى سورة الجمعة بكاملها وفي الثانية سورة المنافقون بكاملها وإن شاء
في الأولى سبح اسم ربك وفي الثانية هل أتاك حديث الغاشية وكلاهما صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويجتنب الاختصار على البعض وليفعل ما قدمناه والسنة في صلاة العید سورة ق وفي الثانية اقتربت الساعة
بكاملها وإن شاء قرأ سبح اسم ربك وهل أتاك وكلاهما صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليجتنب
الاختصار على البعض ويقرأ في ركعتي سنة الصبح بعد الفاتحة في الأولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو
الله أحد وإن شاء قرأ في الأولى قولوا آنا بالله وما أنزل إلينا الآية وفي الثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة
سواء بيننا وبينكم الآية وكلاهما صحيح عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقرأ في سنة المغرب قل يا أيها
الكافرون وقل هو الله أحد ويقرأهما أيضاً في ركعتي الطواف وركعتي الاستخارة ويقرأ من أوتر بثلاث
ركعات في الركعة الأولى سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد
والمعوذتين انتهى (و) سادسها (بين السورة والركوع) قال النووي في التبيان قال أحما بن أبي إسحاق بن عمار
الصلاة الجهرية أن يسكت أربع سكّات في حال القيام أحدها بعد تكبيرة الاحرام ليقرأ دعاء التوجه وليحرم
المأموم والثانية عقب الفاتحة سكتة لطيفة جداً بين آخر الفاتحة وآمين ليعلم أن آمين ليس من الفاتحة لثلاثتهم
أن آمين من الفاتحة والثالثة بعد آمين سكتة طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة والرابعة بعد الفراغ من السورة
يفصل بين القراءة وتكبيرة الهوى إلى الركوع **(فائدة)** قال القاسم الحريري في درة النواص ومن أغلاطهم
الواضحة أنهم يقولون المال بين زيدو وبين عمرو بتكرير لفظه بين فهمون فيه أي يغلطون فيه والصواب أن
يفال بين زيدو وعمرو كما قال تعالى من بين فرث ودم والعلة فيه أن لفظه بين تقتضي الاشتراك فلا تدخل الأعلى
مثنى أو مجرور كقولك المال بينهما والدار بين الاخوة فاما قوله تعالى مذبح بين ذلك فان لفظه ذلك تؤدى عن
شدين وتسوب مناب لفظتين وإن كانت مفردة ألا ترى أنك تقول ظننت ذلك فتقيم لفظه ذلك مقام مفعولى
ظننت وكان تقدير الكلام في الآية مذبح بين بين ذينك الفريين وقد كشف الله سبحانه وتعالى هذا التأويل
بقوله لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ونظيره لفظه أحد في قوله تعالى لا تفرق بين أحد من رسله وذلك أن لفظه أحد
تستغرق الجنس الواقع على المثنى والجمع وليست بمعنى واحد بدليل قوله تعالى يا نساء النبي استن كما حد من النساء
(فصل) فيما يتعلق بالطمأنينة (الاركان) أي أركان الصلاة السبعة عشر (التي تلزم) بفتح الزاى تجب (فيها)
الطمأنينة أربعة الركوع والاعتدال) وهما من خصائص هذه الامة وكذا التأمين خلف الامام على ما قاله
الشو رى وأما قوله تعالى يا صر يم افنتى لربك واسجدى واركنى مع الراكعين فالمراد بالركوع الخشوع وبالسجود
الصلاة كقوله تعالى وادبار السجود بالقنوت ادامة الطاعة لله كقوله تعالى أم من هو قانت أثناء الليل ساجداً
وقائماً (والسجود والجلوس بين السجدين) ثم بين المصنف صورة الطمأنينة فقال (الطمأنينة هي سكون
بعد حركة) أي سكون الاعضاء بعد حركتها من هوى ونهوض ولو قال هي سكون بين حركتين لكان أوضح
(بحيث يستقر كل عضو محله بقدر سبحان الله) أي بقدر التلطف بذلك **(فائدة)** الطمأنينة اسم مصدر
اطمأن ومصدره اطمأن قال بعضهم والاصل في اطمأن الالف مثل اجار واسود لكنهم همزوه فراراً من
الساكنين على غير قياس وقيل الاصل همزته متقدمة على الميم لكنها أخرت على غير قياس بدليل قولهم
طأمن الرجل ظهره بالهمز على فاعل ويجوز تسهيل الهمزة فيقال طامن ومعناه حناه وخفضه انتهى بحرفه ومن
المصباح وقال ابن مالك في القصيدة الامة المسماة بأبنية الافعال من بحر البسيط

وبالفعلية فعل قد جعلوا * مستغنياً لا زوماً فاعرف المثلثا

قال الشارح محمد بن خرق في فتح الافعال أي وقد يجىء عياء مصدر المبدوء بالهمز وهو افعل كافشعر واطمأن على

وبين السورة والركوع
(فصل) الاركان التي
تلزمه فيها الطمأنينة
أربعة الركوع والاعتدال
والسجود والجلوس بين
السجدين الطمأنينة
هي سكون بعد حركة
بحيث يستقر كل عضو
محله بقدر سبحان الله

توجد منه النية في وقتها
ولا بالقصد والحجامة ولا
يصح صيام العيدين ولا
يوم من أيام التشريق
الثلاث . طلقوا لصيام
يوم الشك ولا يوم من
النصف الثاني من
شعبان الا اذا صام ذلك
عن فريضة أو وافق
عادة له أو وصل صومه
بصوم شيء من النصف
الأول ولو باليوم الخامس
عشر (ويحرم) على
الصائم القبلة والمعانقة
ونحوهما إن تحركت
بذلك شهوته ويسن
له تهجيل الفطر وتأخير

فعلمة بضم الفاء وتشديد اللام الاولى كالقشعريرة والطمانينة والقياس الاقشعرار والاطمئنان بكسر نائه ومد ما قبل آخره وأشار بقوله مستغنيا لا زوما الى أن ذلك انما هو على سبيل النية عن المصادر القياسية لا على سبيل لزوم أى الاطراد وقوله فاعرف المثالب بضم الميم والثاء المثلة أى اعرف المقيس منها المطرد من النائب عنها السامى

فصل في بيان مقتضى سجود السهو وما يتعلق به (أسباب سجود السهو) في الصلاة فرضاً ونفلاً (أربعة) فالأسباب جمع سبب وهو ما يتوصل به الى غيره وشرعاً ما يلزم من وجوده الوجود لذاته ومن عدمه العدم لذاته أيضاً والسهو لغة نسيان الشيء والغفلة عنه وشرعاً نسيان شيء مخصوص من الصلاة كأعضائها غالباً ومن غير الغالب قد يكون لغير ذلك كتطويل الركن القصير وترك ركن السهو والمراد بالسهو هنا مطلق الخلل الواقع في الصلاة سواء كان عمداً أو سهواً (الاول ترك بعض) أى واحد يقيناً ولو عمداً (من أعضائها الصلاة) أى أعضائها السبعة الآتى بيانها في كلام المصنف (أو بعض البعض) أى أو ترك بعضاً من البعض الواحد كترك الكلمة من الفنون الذى ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ابدال حرف بآخر أمان ترك الفاء من فانك تقضى أو الواو من وانه لا يذلل فلا سجود لتركه للخلاف في ذلك وأما ما قاله الشرقاوى وعثمان في تحفة الحبيب من أنه يسن السجود لترك ذلك فهو ضعيف هكذا قال شيخنا أحد الخطيب كما قال ابن حجر في المنهج القويم وزيادة الفاء والواو في الفنون أخذت من ورودها في فنون الوتر (الثاني فعل ما يبطل عمده ولا يبطل سهوه اذا فعله ناسياً) سراً حصل معه زيادة بتدراك ركن أم لا وذلك كتطويل ركن قصير وهو واعتدال لم يطالب تطويله وجاوس بين السجدين كذلك وكقليل كلاماً وكل زيادة ركعة ومثله سلام ناسياً في محله (الثالث فعل ركن) أو غيره (قولى) أو بعضه ولو عمداً غير مبطل نقله (الى غير محله) كقراءة الفاتحة وسورة الاخلاص أو بعضها في القعود نيتهم انهم يستثنى من ذلك التسبيحات فلا يسجد لتركها على المعتمد وان قصدها لان جميع الصلاة قابلة لها اذ لم ينه عن التسبيح في شيء من اختلاف القراءة فانها منهي عنها في غير محلها وخروج بما ذكر نقل الفعل والسلام وتكبيره الاحرام عمداً بان كبر ثانياً قاصداً التحريم فانه مبطل لان من افتتح صلاة ثم افتتح أخرى بطلت الاولى وفارق نقل الفعل نقل القولى بانه لا يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل الفعل (الرابع ايقاع ركن فعلى مع احتمال الزيادة) أى مع التردد في زيادته بان شك في ركعة من الرباعية هل صليت ثلاثاً وهذه التي أريد الاتيان بها أربعة أم رابعة وهي خامسة فبنى على اليقين واتصّب للاتيان بركعة ثم بعد انتصابه تذكر في أثنائها وقبل السلام أنها أربعة فيسن السجود لان ما فعله منها عند الانتصاب لها وقبل التذكر محتمل للزيادة أى احتمال أن يكون من الخامسة وان يكون من الرابعة بخلاف ما لو تذكر في تلك الركعة المشكوك بها قبل الانتصاب لغيرها أنها أربعة فلا سجود عليه وكذا لو تذكرها ثلاثاً فأتى بركعة فلا سجود عليه أيضاً لان ما فعله منها مع التردد لا يحتمل زيادة لانه لا بد منها سواء كان في الثالثة أو الرابعة **فروع** لو شك بعد سلامه في ترك فرض غيرية وتكبيره الاحرام لم يؤثر لان الظاهر وقوع الصلاة عن تمام وسهوه حال قدوته كان سهواً عن التشهد الاول بحمله الامام كما يحمله الجمهور والسورة وغيرهما أى فلا سجود عليه فلو ظن سلامه فسلم فبان خلاف ما ظنه تابعه في السلام ولا سجود لان سهوه في حال قدوته ولو ذكر في حال تشهد ترك ركن غيرية أو تكبيراً في بعد سلام امامه بركعة كان ترك سجدة من غير الاخيرة ولا يسجد لان سهوه في حال قدوته بخلاف سهوه قبل القدوة كما لو سهواً وهو منفرد ثم اقتدى به فلا يحمله اعدام اقتدائه به حال سهوه وكذلك سهوه بعدها كما لو سهواً بعد سلام الامام سواء كان مسبوقاً أو موافقاً لانه انما اقتدى به في حال قدوته فلو سلم المسبوق بسلام الامام فتدكر حاله بنى على صلاته ان قصر الفصل وسجد للسهو لان سهوه بعد انقضاء القدوة وكذا لو سلم معه لاختلال القدوة بالشروع في السلام ويلحق المأموم سهواً امامه وكذا عمده كما يحمله الامام سهوه سواء سها قبل اقتدائه به أم حال اقتدائه فان سجدة امامه تابعة وجوباً وان لم يعرف أنه سها حتى لو اقتصر على سجدة واحدة وسجد المأموم أخرى فان ترك متابعته عمداً بطلت صلاته ثم يعيد السجود مسبوقاً

فصل في أسباب

سجود السهو أربعة
الاول ترك بعض من
أعضاء الصلاة أو بعض
البعض الثاني فعل
ما يبطل عمده ولا يبطل
سهوه اذا فعله ناسياً
الثالث نقل ركن قولى
الى غير محله الرابع
ايقاع ركن فعلى مع
احتمال الزيادة

السجود والاعتدال

عن الحدث الاكبر قبل
الفجر والافطار على
القرآن ينسر والافعل
شيء حلو كذلك
واكثر الدعاء خصوصاً
عند الافطار واكثر
القرآن والصدقة في
رمضان (ويكره له)
الفصد والحجامة ومضغ
العلك وذوق الطعام
والمبالغة في المضضة
والاستنشاق والقبلة
ونحوها اذ لم تنصرك بهما
شهوته (وليمن) نفسه
عن الشهوات والغيبة

آخر صلاته لانه محل سجود السهو وان لم يسجد الامام وسلم سجدة المأموم آخر صلاته جبر الخلل صلاته بسهو امامه قال عبد الكريم المألو قام امامه لخامسة ساهيا فانه يمتنع على المأموم متابعتها ولو كان مسبوقا وهو مخير بين مفارقة له ليسلم وحده وانتظاره ليسلم معه ومحل وجوب متابعتها في السجود ما لم يتيقن المأموم غلط امامه والا فلا يتبعه كان سجدة لترك الجهر أو السورة انتهى * وسجود السهو وان كثرا السهو وسجدة ثان بنية سجود السهو من غير تلفظ بها فلو سجدة بانية وتلفظ بها بطلت صلاته نعم المأموم لا يحتاج الى نية لتبعية الامام ومحله قبيل السلام سواء في ذلك الحكم السهو بزيادة أم بنقص أم بهما قال عبد العزيز في فتح المعين وهما والجلوس بينهما كسجود الصلاة والجلوس بين سجديهما في واجباتها ومنه وباتها كالدكر فيها وقال عبد الكريم في حاشيته على الستين وقيل يقول في سجوده سبحانه من لا ينام ولا يسهر وهو لا يثق بالخال واللا يثق بتعمد الترك حينئذ الاستغفار وقال الشبرا ملى ان الوجة استحباب سجدة وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته انتهى فان سلم عمدا مطلقا أو سهوا واطال فصل عرفا فالتسجود والاسجد واذا أراد من سلم ساهيا السجود صار عائدا الى الصلاة فيجب أن يعيد السلام واذا أحدث بطلت صلاته واذا خرج وقت الظهر فيه فانت الجمعة واذا نذر ترك ركن أو شك فيه لزمه ندادركه قبل سجوده فان سجدة قبله بطلت صلاته وبذلك يلغز فيقال لنا شخص أتى سنة فليزمه فرض أو يقال شخص عاد الى سنة فليزمه فرض أو يقال لنا سنة أو جبت فرضا

فصل في بيان عدد الأبعاض من الصلاة (أبعاض الصلاة) بالاجال (سبعة) اما بالتفصيل فهي عشرون في القنوت منها أربعة عشر وهي القنوت وقيامه والصلاة على النبي وقيامه والسلام عليه وقيامه والصلاة على الآل وقيامه والسلام عليهم وقيامه والصلاة على الصاحب وقيامه والسلام عليهم وقيامه وفي التشهد ستة وهي التشهد الاول وقعوده والصلاة على النبي فيه وقعوده والصلاة على الآل في التشهد الاخير وقعوده ثم بين المصنف السبعة بقوله (التشهد الاول) والمراد به اللفظ الواجب في التشهد الاخير وهو أربع حل كما مر بيانه فلا سجود لترك ما هو سنة فيه (و) الثاني (قعوده) لانه مقصوده فكأن مثله (و) الثالث (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي بعد التشهد الاول **فائدة** لو ترك الامام التشهد الاول لا يجوز للمأموم التخلف له وللبعضه ولا الجلوس من غير تشهد وان جلس الامام للاستراحة بخلاف ما اذا ترك امامه القنوت فانه يجوز له التخلف للاتباع ما لم يعلم أنه يسبق بركنين بل يندب له التخلف ان علم أنه يدركه في السجدة الاولى **فائدة** لو كان الامام يطيل التشهد الاول لثقل لسانه وغيره وأتمه المأموم استحبابه الدعاء الى أن يقوم امامه ولا يأتى بالصلاة على الآل وما بعدها وهذا اذا كان موافقا أما اذا كان مسبوقا كان أدرك ركعتين من الرباعية فانه يشهد مع الامام تشهد الآخر ومنه الصلاة على الآل نبه على هاتين الفائدتين عبد الكريم محشي الستين (و) الرابع (الصلاة على الآل في التشهد الاخير) أي بعده (و) الخامس (القنوت) في الصبح ووتر النصف الاخير من رمضان بخلاف قنوت النازلة لان قنوتها سنة في الصلاة لاسنة منها أي بعضها والقنوت هو ذلك مخصوص مشتمل على دعاء وثناء ويحصل بكل لفظ اشتمل عليهم ما بآي صيغة شاء كقوله اللهم اغفر لي يا غفور فالدعاء يحصل باغفر والثناء بغفور وكذلك ارحمني يا رحيم وقوله الطيب في الطيف وهكذا ومثل ذلك مخصوص آية تتضمن ذلك كآخر سورة البقرة بشرط أن يقصد بها القنوت وكقوله تعالى ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم والافضل هو القنوت الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه الحاكم عن أبي هريرة وهو اللهم اهدي فيمن هديت أي دلني معهم وعافني فيمن عافيت أي سلمني من بلايا الدنيا والآخرة معهم وتولني فيمن توليت أي كني ناصر لي وحافظ لي من الذنوب معهم وبارك لي فيما أعطيت أي أنزل البركة وهي الخير الا لاهي فيما أعطيت لي وفي شر ما قضيت أي احفظني وامنعني فساد ما يترتب وينسب على القضاء من السخط وعدم الرضا بالقضاء والقدر وهذا آخر الدعاء وما بعده الثناء وهو انك تقضي

فصل في أبعاض الصلاة سبعة التشهد الاول وقعوده والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والصلاة على الآل في التشهد الاخير والقنوت

والنيمية وكل قول أو فعل قبيح

فصل في الطاعن في السن والمريض الذي لا يرجى له الشفاء اذا أفطرا في رمضان يلزم كلا منهما مد طعام لكل يوم ولا قضاء عليهما ويجب على الحائض والنفساء الافطار في رمضان وغيره ويجوز في رمضان للمسافر اذا كان سفره طويلا جائزا ولو قدر على الصوم والافضل له أن يصوم اذا لم يحصل له مشقة ولا يجوز للمريض الا اذا حصلت له مشقة شديدة بالصوم ويجوز للحامل والمرضع اذا خافتا في الصوم على

أى تحكم ولا يقضى عليك بحذف الفاء فى أنك أنه لا يبدل من واليت بحذف الواو فى أنه وبكسر الهمزة فيه أيضا
 و بفتح الياء وبكسر الذال فى بذر أى لا تحصل اهانة لمن أكرمت وفى رواية بضم الياء وفتح الذال أى لا يبدله أحد
 تباركت أى تزايد برك وخيرك وتعاليت أى ارتفعت وتنزهت عما يقول الجاحدون هذا آخر القنوت للاتباع
 وأما قوله فلاك الحمد على ما قضيت أى قدرته وحكمته لأنه لا يصدر عنك إلا الجليل أستغفرك من الذنوب وأتوب
 اليك أى منها فهو زيادة عن جماعة قال ابن حجر ولا بأس بزيادة ذلك ولا يسجد لتركه وروى البيهقي عن ابن عباس
 لفظ ربنا بعد تباركت قال الرافعي وزاد العلماء فيه قبل تباركت ولا يعزم من عادت بفتح الياء وكسر العين أى
 لا يحصل له عزة أى قوة ويجوز ضم الياء وفتح العين أى لا يعزم أحد اه من حاشية الشيخ عبد الكريم على
 الستين بزيادة وبأنى به امام بلفظ الجمع فيقول اهدنا وهكذا وأما لفظ ربنا فيختص بالجمع ولو كان منفردا لاتباعا
 للوارد ثم يصلى ويسلم على النبي وآله ومحبه آخره ولا يسن أن أوله لعدم ورودهما وواصل صلى الله على سيدنا محمد النبي
 الامى وعلى آله ومحبه وسلم بصيغة الماضي فيهما أو الامر فيهما والماضى أولى لأفادته المبالغة فكان الصلاة والسلام
 وقعا فاخبر عنهما وهذا قنوت النبي ومثله قنوت عمر وأبنيه ونسبته اليه لأنه رواه عنه صلى الله عليه وسلم وأقاله من
 عنده ويستحب الجمع بينهما فى حق المنفرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل ليسوا بأجراء ولا أرقاء ولا
 متزوجات وهو اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونستهديك ونؤمّن بك وتوكل عليك ونثني عليك الخير كله
 نشكرك ولا نكفرك ونخمدك ونترك من يفجرك بضم الجيم أى يعصيك اللهم اياك نعبد ولاك نصلى ونسجد
 واليك نسعى ونخفد بكسر الفاء أى نسرع الى الطاعة نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الحمد بكسر الجيم
 أى الحق بالكفار ملحق بكسر الحاء أى لاحق بهم ويجوز فتحها لان الله ألحقهم بهم فان جمع بينهما فالأفضل تقديم
 قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وان اقتصر فليقتصر عليه ويستحب القنوت فى كل صلاة فى اعتدال الركعة
 الاخيرة منها النازلة ولا يسن السجود لتركه لأنه ليس من الابعاض والنازلة كقحط وطاعون وعمد ولم يصرح
 العلماء عن لفظ قنوت النازلة وهو مشعر بأنه كقنوت الصبح لكن الذى يظهر كما قال ابن حجر أنه يدعى فى كل
 نازلة بما يناسبها وهو حسن قاله الباجورى ويسن رفع يديه مكشوفتين فى القنوت ولو فى حال الثناء كسائر
 الادعية للاتباع حذو منكببيه ويسن لكل داع رفع يطن يديه الى السماء اذا دعا بتحصيل شئ وظهر هما اذا دعا
 برفعه أو عدم حصوله ومن ذلك قوله وقنا شرمأ قضيت قاله الشيخ عبد الكريم ويندب أن لا يمسح بهما وجهه فى
 الصلاة وسن خارجها ويسن أن يحجر به امام فى السرية والحجربة بقدر ما يسمع المأمومون وان كان مثل جهره
 بالقرءة ويسر به المنفرد فى غير النازلة أما فيها فيحجر به مطلقا ويؤمن المأموم جهرا على الدعاء ان سمع قنوت
 امامه وألحق المحب الطبرى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بالدعاء فيؤمن فيها وهو المعتمد كما قاله المحلى وقيل
 انها من قبيل الثناء فيشارك فيها لكن قال الباجورى الاولى الجمع وهو أن يؤمن ويشارك فيها ويقول المأموم
 الثناء سرا وهو أنك تقضى الخ أو يستمع لامامه والاول أولى ولا يتعين ما ذكر بل مثله أن يقول أشهد كفى
 مختصرا للاحياء أو أصدق أو بررت أو بلى وأنا على ذلك من الشاهدين وما أشبه ذلك أما المأموم الذى لم يسمع
 قنوت امامه لصممه أو بعده عنه أو عدم جهره به أو سمع صوتا لا يفهمه فيقف سرا (و) السابعة (الصلاة)
 والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وآله ومحبه فيه أى بعد القنوت فى معنى بعد كما تقدم نظيره واعلم أن
 الابعاض اسم للاركان فاطلاقها على السنن التى تجبر بالسجود على طريق التشبيه بالاركان بجامع الجبر فى كل
 وان كان جبر الاولى بالسجود والثانية بالتدارك واستعير اسم المشبه به وهو الابعاض للمشبه وهو الاركان وهذا
 باعتبار الاصل ثم صار حقيقة عرفية (تذيل) وهيات الصلاة كثيرة ولا يجبر تركها بسجود السهو ومنها وضع
 يدي على شمال فله ثلاث كفيات فالكيفية الفضلى هى أن يقبض كاع يسار ورسغها وساعدها بكفه اليمنى بعد
 فراغ الرفع من التحريم ومنها وضع الكفين محاذين لصدره فقط لأنه يرسلهما ثم يرفعهما ولا فرق فى ذلك بين

والصلاة والسلام على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وآله ومحبه فيه

أنفسهما وعلى أولادهما
 ويجب القضاء على
 هؤلاء كلهم واذا فات
 الصوم بغير عذر وجب
 قضاؤه على الفور فان
 فات بعذر وجب قضاؤه
 على التراخي والافضل
 التحجيل

﴿فصل﴾ من فاته
 صيام من رمضان بعذر
 ومات قبل أن يتمكن
 من قضاؤه فليس له
 تدارك فان مات بعد
 التحسين من القضاء فاما
 أن يصوم عنه وليه واما
 ان يطعم عنه مد الكل
 يوم ومن لزمه قضاء شئ
 من رمضان وأخره بغير
 عذر حتى جاء رمضان
 الآخر وجب عليه مع
 القضاء لكل يوم مد
 من طعام ويسكر المدا
 بتكرار السنين وكذا
 يجب المدمع القضاء على

الحامل والمرضع اذا
أفطرتا للخوف على
أولادهما فقط ومن
أفطر بالجماع في نهار
رمضان يعزر وتجب
عليه الكفارة العظمى
وهي عتق رقبة مؤمنة
سليمة من العيوب فان
لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فان لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا
لكل منهم مد من طعام
باب الاعتكاف
سنة مؤكدة ولا
يصح الا في المسجد
بالنية وأقله لحظة تزيد
على طمأنينة الصلاة
وطالب المواظبة عليه كلما
دخل المسجد خصوصا
في رمضان وفي العشر
الاواخر منه أفضل اطاب
ليلة القدر (و يبطله)
الجماع والسكر عمدا
والكفر والجنون
والحيض والنفس
والخروج من المسجد
بلا عنرا اذا أطلقه في

القائم والقاعد والمضطجع قال كاع طرف الزند الذي يلي الابهام والرسغ مفصل ما بين الكف والساعد والزند
ما انحسر عنه اللحم من التراف قال في المصباح وقال في القاموس والزند موصل طرف التراف في الكف وهما
زندان والساعد ما بين المرفق والكف والكيفية الثانية أن يسطر أصابع اليمنى في عرض المفصل والثالثة أن
ينشر أصابعه جهة الساعد والقصد من ذلك تسكين اليدين فان أرسلهما ولم يعبت لم يكره والحكمة في ذلك كونه
ذليلا بين يدي عز يز ومنها جعلها تحت صدره وفوق سرته ما نال الى جهة يساره والحكمة فيه ارشاد المصلي الى
حفظ قلبه عن الخواطر لان وضع اليد كذلك يحاذيه لان القلب الصنوبري وهو أشرف الاعضاء الذي هو محل
النية والاخلاص والخشوع قاعدته في وسط الصدر ورأسه الى الجانب الايسر والعادة أن من احتفظ بشئ أمسكه
بيده وهذا عند ابن عباس هو المراد بالنحر في قوله تعالى وانحر قال النحر هو وضع اليدين على الشمال في الصلاة
عند النحر ومنها جلوس استراحة ومحل بعد سجدة ثانية يقوم عنها للاتباع لا بعد سجدة تلاوة قال الشرقاوي
ويكره تطويله فوق الجلوس بين السجدين ولا تبطل به الصلاة على المعتد وبأنه في المأموم ندبا وان تركه
الامام ولا يضر تخلفه لان الشأن أنه يسير وبه فارق ما لو تخلف للتشهد الاول فلو كان بطيء النهضة والامام
سريعها وأسرع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو تأخر له جاز تخلفه ومنها الاعتماد على الارض بطن كفيه
وأصابعه مبدوطة على الارض عند قيامه من جلوسه أو سجوده وهو كهيئة العاجز بالزاي أو كالعاجز بالنون
في شدة الاعتماد عند وضع يديه لافي كيفية ضم أصابعها ومنها وضع كفيه في جميع جلسات الصلاة على تخديه
بحيث تكون أطراف أصابعه عند ركبتيه ومنه نشر أصابع يده اليسرى مضمومة محاذيا برؤسها طرف
الركبة وقبض أصابع يده اليمنى بعد وضعها لمشورة لأمعه ولا قبله في تشديه ولا المسبحة فيرسلها والافضل
وضع رأس الابهام عند أسفلها على طرف الراحة ويشير بهامانها قليلا عند قوله لا اله الا الله بالتحر يك
وينوي بالاشارة الاخلاص بالتحديد بأن يقصد من ابتداءه همزة الا لله أن المعبود واحد ليجمع في توحيد
بين اعتقاده وقوله وفعله ويدبر رفعها الى القيام في التشهد الاول والسلام في التشهد الآخر فان قطعت
يمينه لم يشر باليسرى بل يكره ومنها ادامة نظره الى موضع سجوده في جميع صلاته بان يتبدى النظر اليه من
ابتداء التحريم وديمه الى آخر صلاته فركها خلاف الاولى ولو كان أعمى أو في ظلمة ولو كان يصلي في الكعبة
أو خلف نبي أو خلف جنازة خلافا لما قال في هذه الصور ينظر الى الكعبة وللنبي وللجنازة الا في حال رفع
المسبحة فينظر اليها والافضل صلاة شدة الخوف والعدو أمامه فينظر الى جهته والافضل اذا كان في محل سجوده
صورة تلهي فلا ينظر الى محل سجوده بل يندب تغميض عينه وقد يجب صرفه عن نحو عورة أو أمر دونه ومن
لا شعر بوجهه وينبغي أن يقدم النظر على ابتداء التحريم ليتأتى له تحقيق النظر من ابتداء التحريم ويترك رأسه
قليلا **حاشية** والمكروهات في الصلاة احدى وعشرون أحدها جعل يديه في كفيه في خمسة أشياء عند تحريمه
وركوعه وسجوده وقيامه من تشهده وجلوسه وثانيها التفات بوجهه بلا حاجة أما اذا كان لها كحفظ متاع
فلا يكره وثالثها اشارة بنحو عين أو حاجب أو شفة بلا حاجة ولومن أخرس ولا تبطل بها الصلاة ما لم تكن على
وجه اللعب والا بطلت أما اذا كانت الحاجة كدر سلام ونحوه فلا يكره ورابعها جهر بمحل اسرار وعكسه حيث
لا عنر فان حصل عنر كان كثر اللغط عنده فاحتاج للجهر لياتي بالقراءة على وجهها فلا كراهة وخامسها
اختصار بان يجعل يده أو يديه على خاصرته ما لم يكن الحاجة كقلة بجنبه والا فلا كراهة خبر أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل مختصرا رواه الشيخان والمرأة كالرجل ومثلها الخنثى ويكره ذلك
الاختصار خارج الصلاة أيضا لانه فعل الكفار بالنسبة للصلاة وفعل المتكبرين خارجها وفعل الخثين والنساء
للتعجب وأن ابليس لما أهبط من الجنة فعل كذلك وتفسير الاختصار بذلك هو المشهور وقد يفسر باختصار
السجدة لانه منهى أيضا قال الازهرى يحتمل وجهين أحدهما أن يختصر الآية التي فيها السجود فيسجد لها

والثاني أن يقرأ السورة فإذا انتهى إلى السجدة جاوزها ولم يسجد لها وسادسها اسراع في الصلاة أي عدم التأني في أفعالها وأقوالها وكذا اسراع لحضورها لانه يسر المشي إلى المسجد على تأن وسكينة واسراع لادراك التحريم وغيره مع الامام نعم ان توقف ادراك الجماعة عليه يسر وأدراك الجمعة وجب وسابعها تغميض جفنه ان خاف ضررا والافلا كراهة سواء الاعمى والبصير لان الجفن يسجد معه وقد يجب اذا كان العراء صفوفا وقد يسكن كأن صلى إلى حائط من فوق أي منقش ومن بين ما يشوش الفكر أي يخلطه وتأمنها الصاق عضديه بجانبه في ركوعه وسجوده وتاسعها الصاق بطنه بفخذيه في الركوع والسجود وتاسعها اقعاء الكعب وهو الصاق أليتيه بالارض ونصب ساقيه ووضع يديه على الارض وهذا أحد نوعي الاقعاء والنوع الآخر هو ان يضع أطراف أصابع رجليه وركبتيه على الارض وأليمه على عقبه وهذا سنة في كل جلوس يعقبه حركة لما صح فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن الافتراش أفضل منه لانه لاكثر الاشهر وعاشرها فترة الغراب أي ضرب الارض بجهته عند السجود مع الطمأنينة والالم بكف وحادي عشرها افتراش السبع في سجوده بأن يضع ذراعيه على الارض كما يفعل السبع وثاني عشرها المبالغة في خفض الرأس في الركوع وثالث عشرها طالة التشهد الاول في غير المأموم بحيث زاده ولو بالصلاة على الآل والدعاء أما إذا لم يزد فلا كراهة ورابع عشرها الاضطباع ولو لغير الرجل وهو أن يجعل وسط رداءه تحت منكبه الايمن وطرفيه على الايسر وخامس عشرها تشبيك الاصابع وهو ادخال بعضها في بعض أما خارج الصلاة فان كان في المسجد منتظرا للصلاة ولو غير مستقبل القبلة فهو مكروه أيضا والافلا قال شيخنا محمد حسب الله ان التشبيك يورث النعاس وسادس عشرها تفرقع الاصابع والتفرقع هو مصدر تفرقع على وزن تدحرج قال في القاموس فرقع الاصابع أي ففضها وضرب بهالتصوت وسابع عشرها الاسبال وهو ارخاء الازار على الارض وثامن عشرها باصق أما ما يؤمنه لا يسار الخبر الشيخين اذا كان أحدكم في الصلاة فانه يناجي ربه عز وجل فلا يزيق بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره وهذا في غير المسجد أما فيه فيحرم ان اتصل بشئ من أجزائه بل يبصق في طرف ثوبه من جانبه الايسر يلف بعضه ببعض * وتاسع عشرها كف ثوب أو شعر للرجل أي منعه من السجود معه دون المرأة والخنثى بل قد يجب كف شعرهما ولذلك قال القليوبي نعم يجب كف شعر امرأة وخنثى توقفت محبة الصلاة عليه ولا يكره بقاؤه مكفوا ولا فرق بين الصلاة على الجنابة وغيرها ولا بين القائم والقاعد لخبر أم هانئ أن أسجد على سبعة أعظم ولا كف ثوبا ولا شعرا رواه الشيخان وفي رواية أم هانئ أن لا كف الشعر والثياب وكفت بكسر الفاء وبالتاء من باب ضرب أي أجمع ومن ذلك أن يصلي وشعره معقوص أو مردود تحت عمامته أو ثوبه أو وكه مشمر أي مرفوع ويسن لمن رآه كذلك ولو مصليا آخر أن يحمله حيث لا فتنة نعم لو بادر شخص وحمل كفه المشمر وكان فيه مال وتلف كان ضامنا له ومنه شد الوسط فيكره الحاجة بان كانت ترى عورته بدون الحزام أما العذبة وهي طرف عمامته فيكره غرزها في عمامته بل يسن ارخاؤها ويكره أيضا خارج الصلاة لكان في الصلاة أشد كراهة لانه صلى الله عليه وسلم قال ان الله يكره العمامة الصماء * وعشرها وضع يده على فمه بالحاجة فان كان لها كما اذا ثاب فلا كراهة بل يستحب له ذلك ويسن أن يكون الموضوع اليد اليسرى والأولى ظهرها كما أفنى بذلك شيخنا عبد الغني * وحادي عشرها تلثم لرجل وهو تغطية القدم وتنقب لغيره وهو تغطية ما زاد على القدم من الوجه للنهي عن الاول وقبس به الثاني قاله ابن حجر في المنهج القويم

﴿فصل﴾ تبطل الصلاة باربع عشرة خصلة بالحدث

النية وخرج من المسجد عازما على الرجوع له (كتاب الحج والعمرة) لا يجب كل منهما باصل الشرع الا مرة في العمر حتى لو ارتد بعد فعلهما ثم عاد إلى الاسلام لم تجب اعادتهما (وشروط وجوبهما) الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة وشرطهما أن يكون الشخص قادرا على جميع المؤن التي يحتاجها لنفسه والتي يتركها لعياله وأتباعه من خروجه من بلده حتى يرجع اليه وعلى ركوب الدابة في ذهابه ورجوعه من غير مشقة شديدة فان شق عليه ركوبها فبشترط أن يقدر على الركوب في شق الحمل مظلل ان تأذى بالحر أو البرد فان

﴿فصل﴾ في مفسدات الصلاة (تبطل الصلاة باربع عشرة خصلة) بل باكثر من ذلك والخصلة بكسر الخاء النوع والفرق بين المفسد والمبطل أن المفسد ما يطرأ بعد الانعقاد وهو المراد هنا والمبطل ما يمنعه قاله الشارقي أحدها (بالحدث) ولو بلا قصد أو كره عليه كأن عصر بطنه فخرج ولا فرق في البطلان بين المتطهر وغيره كفاقد الطهورين للخبر الصحيح اذا فسد أحدكم في صلاته فليصرف وليتوضأ وليعد صلاته وهذا الكلام في

السليم أما السلس فلا يبطل صلاته الا حدثه الغير الدائم بخلاف الدائم فإنه لا يبطلها ويسن لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بأفقه ثم ينصرف موهما أنه رفع ستره على نفسه لئلا يخوض الناس فيه فيأثموا وكذا إذا أحدث وهو منتظر للصلاة لاسمها إذا قربت أقامتها وأقيمت بالفعل (و) ثانيها (بوقوع النجاسة) التي لا يعنى عنها وسواء وقعت على ثوبه وأن لم يتحرك بحر كته كطرف عمامته الطويل أو بدنه أو داخل أفقه أو عينه أو أذنه وإنما جعل داخل ذلك كظاهره هنا بخلاف غسل الجنابة ونحوها الغاظ أمر النجاسة أن لم (تلق حالا) أى قبل مضى أقل الطمأنينة (من غير رجل) كما لو وضع أصبعه على حجر تحته نجاسة ونحوها به من غير رجل له وأعلى موضع طاهر من نعله ونحوه من غير رجل لها فان ذلك لا يضر فان ترتب على ازالها رجل كأن نحاهما بنحو عود أو جرح الثوب ولو قبض موضعا طاهرا منه ضر ثم النجاسة ان كانت يابسة فله نقضها ولو في المسجد وان اتسع الوقت ثم يجب ازالها بعد الصلاة فورا وان كانت رطبة ويلزم على القائمات نجس المسجد بها ففيه تفصيل فان اتسع الوقت راعاه فلا يلحقها فيه بل يقطع الصلاة ويرميها خارجه ثم يستأنف الصلاة والاراعاها وأتمها وألقاها فيه ووجبت ازالها بعد الصلاة فورا هذا ان قدر على الازالة في الفور والابان لم يجد ماء ليظهر المسجد به فيقطع الصلاة ويرميها خارجه كما أفاده شيخنا محمد حسب الله وخرج بالمسجد الرباط والمدرسة ومالك الغير والادمي المحترم وقبره ومالك نفسه وان لم افسد شيئ منه فبراعى في ذلك الصلاة مطلقا وأما المصحف ونحوه جوف الكعبة فينبغي مراعاتهما ولوضاق الوقت ولو كانت النجاسة جافة لعظم حرمتها ولو اقتصد مثلما خرج دمه ولم يلبث بشرته أو لوثها فاقبله لم يضر (و) ثالثها (انكشاف العورة) أى كلها أو بعضها مما يجب ستره لاجل الصلاة (ان لم تسترحا) وان صلى في الخلوة فان كشفها رجع فلا تبطل صلاته ان سترها حالا أى قبل مضى أقل الطمأنينة نعم لو تكرر كشف الرجح ونوال بحيث يحتاج في الستر الى حركات كثيرة متوالية بطلت صلاته بذلك لانه نادر كما لو دفع المار بفعل كثير وخرج بالرجح غيره ولو بهيمة كقرد أو آدمى سواء كان ميمز أم مأذناه أم لا فيضر كشفه وان سترها حالا وكذا لو كشفها سهاوا ان لم يسترها حالا والام يضر واذا وصلت أمة ورأسها مكشوف وعتقت في الصلاة فان لم تستر فورا بلا أفعال كثيرة بطلت صلاتها والا فلا بطلان وياقر بمسئلة الأمة فيقال لنا شخص بطلت صلاته بكلام غيره وذلك فيما إذا كانت أم ولد ومات سيدها ببلد أخرى ولم تعلم بموته الا بعد مدة وهي تخطي مكشوفة الرأس مثلا (و) رابعها (بالنطق بجرفين) متواليين وان لم يفهما كمن ومن أو كانا من آية نسخت تلاوتها ومن معلقات القرآن المحذوفة وان قصدا أنها متعلق اللفظ أو كان لمصلحة الصلاة كقوله لا مامه قم أو كان في تنحنح ونحوه كضحك وبكاء ولو من خوف الآخرة وأبن ولو من شدة مرض ونفخ بأنف أو فم وسعال وعطاس فالبطالان فيها من جهة الكلام ولو غلب الضحك لم تبطل صلاته الا ان كثرت فيقتصر اليسير للغلبة وخرج بالضحك التيسيم فلا تبطل به الصلاة نعم يجوز التنحنح للصائم لاخراج نخامة تبطل صومه وللغطر أيضا لاخراج نخامة تبطل صلاته اذا لم يمكنه اخرجها لابه ولو تنحنح امامه فبان منه حرفان لم يجب مفارقتها لان الظاهر تحرزه عن المبطل الا ان دلت قرينه حاله على عدم عنده فتجب مفارقتها ولو ابتلى شخص بنحو سعال دائم بحيث لم يخل زمن من الوقت يسمع الصلاة بلا سعال مبطل فالذي يظهر العفوة عنه ولا قضاء عليه لو شفي (أو حرف مفهم) كتي وع وف وش فهذا كله مفهم لان في فعل أمر من الوقاية بكسر الواو وفتحها يقال في نفسك من الهلاك أى منها وتباعده عنه وع من الوحي يقال ع الحديث أى احفظه وتدبره وف من الوفاء يقال ف الوعد وش من الوشي كالوعد يقال ش كتاب الفقه أى اكتبه أو يقال ش في كلامك أى اكتب فيه أو يقال ش بهذا الامر عند السلطان أى اسع به ومثل ذلك حرف ممدود وان لم يفهم اذا المدة ألف أو واو أو ياء فالممدود في الحقيقة حرفان ثم قيد المصنف ذلك بقوله (عمدا) أى حال كون الناطق عامدا ولو كان مكرها مع العلم بالتحريم وتذكر كونه في الصلاة أمامه عدم العمد بان سبق اليه لسانه أو مع عدم العلم بالتحريم أو مع النسيان أنه في الصلاة فان

وبوقوع النجاسة ان لم تاتي حالا من غير رجل وانكشف العورة ان لم تسترحا والنطق بجرفين أو حرف مفهم عمدا

شق عليه ركوبه فيه فعلى سرير يحمله رجال فان شق عليه ركوبه أيضا فلا يجب عليه الحج بنفسه بل يجب عليه أن يستأجر من يحج عنه ان قدر على ذلك فان وجد من يحج عنه بالأجرة وجب عليه أن يأذن له ومن مات وقد لزمه حجة فرض جاز لكل أحد ولو كان أجنبيا وان لم يأذن له الوارث أن يحجها عنه وان لم يوص بها في حياته ومثله من مات ولم يستطع حجة الاسلام في حياته فان مات بعد حجة الاسلام وليس عليه فرض توقف الحج عنه على اذنه فيه قبل

وبالمفطر عمدا والاكل
الكثير ناسيا أو ثلاث
حركات متواليات ولو
سهوا

موته ولا يصح الحج
عن الحي الا اذا كان
معضوبا وأذن فيه لمن
يفعله عنه ولا يصح
احرام الصغير المميز الا
بأذن وليه وغير المميز
يحرم عنه وليه ويحضره
مواضع النسك كلها
حتى عند رمي الجمار
ويطهره وبتطهر معه
للطواف ويطوف
ويسعى به بعد أن
يطوف ويسعى عن
نفسه وأذن لمن يفعل
به جميع ذلك ويصح
احرام الرقيق البالغ
ولو بغير إذن سيده
لكن له أن يحلله منه
إذا أحرم به بغير إذنه
والاولى له حينئذ أن
يأذن له في تمام نسكه
ومثله في ذلك الزوجة
ولو كان نسكها فرضا الا
إذا تضيق عليها ويسقط
فرض الاسلام عن

كان ما أتى به كلاما قليلا عرفا وضبطا بست كلمات عرفية فأقل لم يضر ان كان في صورة عدم العلم بالتحريم قريب عهد بالاسلام أى قريب علم به أو نشأ به يداعن العلماء فيكون جاهلا معذورا بخلاف من لم يكن كذلك لتقصيره بترك التعلم فيكون غير معذورا وان كان كثيرا عرفا وضبطا بأكثر من ست كلمات عرفية ضرر لانه يقطع نظم الصلاة ولان سبق اللسان والنسيان في الكثير نادر والمراد بالعلماء هنا العالمون بهذا الحكم المجهول والمراد بالبعيد أن يكون بحيث لو سعى للتعلم اشق عليه ذلك مشقة شديدة تخوف أو عدم زادا وضياعا من تلزمه نفقته أو نحو ذلك ولودون مسافة القصر والالزمه السفر اليهم لتعلم المسائل الظاهرة دون الخفية ويعذر في اجابة نبينا بالقول فلا تبطل الصلاة بها ومثله الفعل فلا تبطل باجابه بالفعل وان استدبر القبلة وإذا انتهى غرض النبي صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة فيما وصل اليه وليس له أن يعود الى مكانه الاول حيث لزم على ذلك أفعال متواليية مالم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالعود فيه وينبغي أن تكون اجابته بقدر الحاجة والاطمأنا ما غيره من بقية الانبياء كعيسى عليه الصلاة والسلام فتجب اجابته وتبطل بها الصلاة ومثله الانبياء الملائكة وتحرم اجابة الوالدين في الفرض وتجوز في النفل وهي أفضل منه ان شق عليه ما عدا تبطل الصلاة بها مطلقا وخرج بالنطق المبطل الذكر والدعاء فلا تبطل بهما الصلاة لأن الخطاب بهما غير الله ورسوله كقوله اعطس أو ليت يرجع الله بخلاف يرجعه الله فلا تبطل لانتفاء الخطاب أما اذا خاطب الله أو نبيا كقوله السلام عليك يا رسول الله فلا تبطل لكن بشرط تضمنها أثناء عايه كاذكر بخلاف نحو صدقت يا رسول الله وبشرط عدم التعليق ويسن لمن عطس أن يحمد الله ويسمع نفسه ولا تبطل الصلاة بسكوت طويل ولو بلا عذر وسن لرجل تسبيح واقرنه تهقيق بضرب بطن كف أو ظهرها على ظهر كف أخرى أو بضرب ظهر كف على بطن أخرى لا يضرب بطن على بطن اذا أصابها شئ في صلاتهم ما سوا كان ذلك الشئ مندوبا كسنييه امامها عند سهوه أو مباحا كاذنهما لمستأذن أو واجبا كاذنار أعجمي أو غافل بمنزمن وقوعه في محذور ويعتبر في التسبيح أن يقصد به الذكر وحده أو مع الاعلام فان أطلق أو قصد الاعلام فقط بطلت صلاته ولا يضرب في التصفيق قصد الاعلام فان لم يحصل الاذار الا بالكلام أو بالفعل المبطل وجب تبطل الصلاة به (و) خامسها (بالمفطر) أى للصائم (عمدا) لتلاعه والمفطر بفتح الفاء وكسر الطاء مع تشديده معناه المفسد على الصائم صومه كأن أدخل عودا أو نحوه وإن قل في فمه وأذنه أو دبره ان وصل لجوفه ولو بالحركة كفه لان الحركة وحدها فعل يبطل كثيره * والحاصل أن كل ما أبطل الصوم أبطل الصلاة الا الاكل الكثير سهوا فيبطلها ودونه والفرق أن لها هيئة مذكرة فكان التقصير فيها أشد بخلافه وانها ذات أفعال منظومة والفعل الكثير يقطع نظمها بخلافه فانه كف عن نحو الطعام (و) سادسها (الاكل الكثير ناسيا) أى للصلاة وجاهلا معذورا بان قرب علمه بالاسلام أو نشأ به يداعن العلماء أو مكرها ما اذا أكل قليلا ناسيا للصلاة أو جاهلا بتحريم ذلك فلا تبطل صلاته بخلاف المكره فتبطل صلاته لندرة الاكره فيه اقوله الاكل قال في المصباح والاكل بضم تين واسكان الثاني للتخفيف المأكول (و) سابعها ب(ثلاث حركات متواليات) أى يقينا ولو بأعضاء متعددة كان حرك رأسه ويديه وذهاب الرجل وعودها بعد مرتين مطلقا سواء حصل اتصال أم لا بخلاف ذهاب اليد وعودها على الاتصال فانه بعد مرة واحدة وكذا رفعها ووضعها ولو في غير موضعها ما رفع الرجل فانه بعد مرة ووضعها ولو في غير موضعها مرة والفرق بين السيد والرجل أن الرجل عادتها السكون بخلاف اليد (ولو سهوا) أى سواء كان عمدا أو سهوا والتلاعب مع أنه لا مشقة في الاحتراز عنه أما الحركة القليلة كحركتين فلا تبطل الصلاة بها سواء كان عمدا أو سهوا مالم يقصد بها اللعب فان قصد بها ذلك كان أقام أصبعه الوسطى في صلاته لشخص لاعبامعه بطلت صلاته ومنه ما يقع لاهل الرعونة من مدرجله ليضعها على ذيل صاحبه بقصد اللعب ليجنحه من القيام من السجود فتبطل صلاته بمجرد مدرجله وكثير الفعل كثلاث حركات اذا كان لشدة جرب بان لا يقدر معه على عدم الحك أو كان خفيفا كتحرريك أصابعه

في سبعة أوجل أو عقد مع قرار كفه لا يبطل الصلاة إذا كان بلا قصد لعب وكتحرريك أصابعه تحريك أجزائه أو شفته أو أذنه أو ذكره أو أخرج لسانه ولو نوى ثلاثة أفعال ولا وفعل واحد منها ضرر لأنه قصد المبطول وشرع فيه كما لو شرع في ثلاثة أفعال ولا ممن غيرنية ولو جعل شخص مصابيا ومشى به ثلاث خطوات متواليات لم تبطل صلاة المحمول لأن الخطوات لا تنسب له لكن إن فعل شيئا من أركانها حال جلوسه لم يحسب له حيث لم يمكنه إتمامه حيث أنه (تنبيه) قوله حركات هو بفتح عين الفعل وهو الرأى ليس غيرها لأن القاعدة أن ما جمع بالالف والتاء سواء كان محتثا بالتاء كجفنة وسدرة وهرقة أو مجردا عنها كدعدو وهندو جل تنبع عينه فاءه في الحركة مطلقا لكن بشرط ستة الأول أن لا يكون معتلا ولا مضعفا وأن يكون ثلاثيا واسما وسكن العين ومؤثا فتقول في جمعها جففات بفتح الجيم والفاء كسجدات وسدرات بكسر السين والدال وغرفات بضم الغين والراء ودعدات بفتح الدال والعين وهندات بكسر الهاء والنون وجلات بضم الجيم والميم ويجوز في عين الفعل بعد الضمة والكسرة التسكين والفتح كغرفات وهندات ولا يجوز ذلك بعد الفتحة بل يجب الاتباع كركعات فإنه يجب فتح السكاف لاتباعه فاء الفعل وهو الرأى قال ابن مالك في الخلاصة

والسالم العين الثلاثي اسمًا نل * اتباع عين فاءه بماشكل
ان ساكن العين مؤثا بدا * محتثا بالتاء أو مجردا
وسكن التالي غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قدرورا

قوله والسالم مفعول أول بانل والعين مضاف اليه والثلاثي نعت للسالم عند الصبان وبدل منه عند الشيخ خالد واسما حال من الثلاثي واتباع مفعول ثان لانل وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاءه مفعوله الثاني وشكل بالبناء للمفعول بمعنى حرك والباء في ما معني في والمعنى أعط الاسم الثلاثي السالم العين اتباعك عينه لفائه في الحركة التي شككت بها لفاء * قوله ان حرف شرط وساكن العين مؤثا حالان من فاعل بدا العائد على اسم ومحتثا حال الثالثة * وقوله وسكن فعل أمر والتالي مفعوله وغير الفتح بالنصب على المفعولية أو الجرع على الاضافة وقوله فكلام مفعول مقدم بروا (تنبيه) قوله متواليات انما جمعها المصنف لكونها صفة لحركات وهي جمع أيضا يطابق الصفة على الموصوف وهو الافصح لان حركات جمع قلة بناء على مذهب سيديو به أن جمى السلامة للقلة والافصح في جمع القلة من جوع ما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقا المطابقة نحو الاجذاع انكسرت ومنكسرات والهندات والهندود انطلقن ومنطقات والافصح في جمع الكسرة ما لا يعقل الافراد نحو الجذوع انكسرت ومنكسرة قال الاسقاطي

في جمع قلة لما لا يعقل * تطابق الوصف لديهم أمثل
ومطابق الجمع لدى عقل كذا * وغيره في كثرة بعكس ذا

والمراد بقوله أمثل أي أفضل وأتبع للقاعدة والمراد بقوله بعكس ذا هو عدم التطابق وهو الافراد والمراد بالوصف الوصف المعنوي فدخل الخبر والضمير في غيره عائد على ذي عقل وفي كثرة أي جمع كثرة انتهى (و) ثامنها (الوثبة الفاحشة) أي بالنطة التي تجاوز الحد وكذا تحريك كل البدن أو أكثره ولومن غير نقل قدميه (قوله الوثبة) بفتح الواو لانه للارة وانما بطلت الصلاة بذلك لانه يقطع نظمها كالفعل الكثير قاله السويدي نقل عن الشوري (قوله الفاحشة) لاجابة اليه لان الوثبة لا تكون الا فاحشة الا أن يقال ان الفاحشة كالصفة الكاشفة للإشارة الى أن كل ما خشي كتحريك جميع بدنه حكمه حكم الوثبة (و) تاسعها (الضربة المفرطة) بسكون الفاء وهو اسم فاعل من أفرط أي مجاوزة الحد قوله الضربة بفتح الصاد للارة (و) عاشرها (زيادة ركن فعلى عمدا) وان لم يعظمن لتلاعبه نعم القعود وهو قدر الطمأنينة لا ما زاد عليها كأن جلس بعد قيام ثم سجد لا يفسد الصلاة لانه معهود في الصلاة في جلسة الاستراحة وكذا الجلوس عن سجود تلاوة

والوثبة الفاحشة
والضربة المفرطة وزيادة
ركن فعلى عمدا

الحر البالغ العاقل ولو
غير مستطيع

باب

أركان الحج ستة نية
الاحرام به والوقوف
بعرفة وطواف الافاضة
والسعى والالحاق أو
التقصير وترتيب معظم
الاركان وهذه الاركان
الستة أركان للعمرة
الالوقوف بعرفة ويجب
فيها ترتيب جميع أركانها
(وواجبانه خمسة)
الاحرام من الميقات
والمبيت بمزدلفة والميقات
بمعنى ليالى التشريق
ورمى الجمرات وترك
محرمات الاحرام
(والعمرة) واجبان فقط
الاحرام من الميقات
وترك محرمات الاحرام
وما عدا هذه الاركان
والواجبات فهو سنن
ولا يخرج الشخص

التشهد الاول بعد قيام الامام عنه عمداً أو سهواً سواء كمل الامام ذلك التشهد أو أتى ببعضه التاسع أنه نسي كونه مقتدياً وهو في السجود مثلاً ونسي أنه في الصلاة فلم يقم من سجدة الا والامام راكعاً أو قارب أن يركع العاشرة أنه شك هل هو مسبوق أو موافق فالموافق هو من أدرك زمنها يسع الفاتحة بالنسبة للوسط المعتدل بعد تحريمه وقبل ركوع الامام ولا عبرة بقراءة نفسه ولا بقراءة امامه سواء حضر تحرم الامام أم لا والمسبوق هو من لم يدرك ذلك وان أحرم عقب تحرم الامام الحادي عشر أنه طول السجدة الأخيرة فإرفع منها الا والامام راكعاً أو قرب الى الركوع واذا وجد واحداً من هذه الامور وجب التخلف لتمام قراءته ثم يسبح خلف امامه على نظم صلاته ويعتفر له تخلفه بالاركان الثلاثة الطويلة وهي الركوع والسجودان فلا يحسب منها الاعتدال والالجاوس بين السجدين لانهم اركانان قصيران فان فرغ من الفاتحة قبل أن يتلبس الامام بالركن الرابع وهو تشهد الاخير والقيام أو ما هو على صورة الركن وهو قعود التشهد الاول ركعاً وأدرك الركعة ومشى على ترتيب صلاة نفسه وان أدرك الامام بالركن الرابع بان وصل الامام الى محل تجزئ فيه القراءة للقيام أو بان جلس للتشهد قبل أن يتم المأموم فاتحته فالأمام ومخير ان شاء تابع امامه فيما هو فيه من القيام أو القعود ويأتي بركعة بعد سلام امامه كالمسبوق وان شاء فارقه بالنية ومضى على ترتيب صلاة نفسه لكن المتابعة أفضل وان شرع الامام في الخامس وهو الركوع قبل أن يتم المأموم قراءته ولم ينو المارقة بطلت صلاته (و) ثاني عشرها بدنية قطع الصلاة) كأن ينوي في الركعة الاولى الخروج منها في الثانية فيضرك ذلك كما لو نوى أن يكفر غداً الا لعذر كسهو وخروج بنية القطع نية فعل المبطل فلا تبطل بها صلاته حتى يشرع فيه لانه قبل الشروع جازم والمحرم عليه انما هو فعل المنافي بخلاف نية الخروج فانه غير جازم معها (و) ثالث عشرها (بتعليق قطعها بشئ) وان لم يحصل ولو محالاً عادي كعدم قطع السكين لاعة ايمان التعليق به لا ينافي الجزم بخلاف الاول وسواء كان التعليق بقلبه أو باللفظ (و) رابع عشرها (التردد في قطعها) ومثله التردد في الاستمرار فيها فتبطل حال المناقاة الجزم المشروط دوامه كالإيمان والمراد بالتردد أن يطرأ شك منافي للجزم ولا عبرة بما يجري في الفكر فان ذلك مما يتلى به الموسوس بل قد يقع في الإيمان بالله تعالى **﴿فرع﴾** بقى من مفسدات الصلاة أشياء منها فعل ركن من أركانها مع الشك في النية أي في أصل الاتيان بها أو بكاملها وان لم يطل شكها ولو كان مع الجهل ومثل الشك فيها الشك في الشروط كالطهارة وما لو شك في المنوى كالوشك هل نوى ظهراً أو عصرًا ومثل ذلك الشك في تكبيره الاحرام ومنها طول زمن مع الشك في النية وان لم يفعل ركنًا وضابط طوله أن يكون بقدر ما يسع ركنًا ولو قصيرا كالطمانينة وهي بقدر التلغظ بسبحان الله أما إذا لم يطل بان مضى زمن لا يسع ذلك كأن خطر له خاطر وزال سر يعاين تذكر قبل طول الزمن وانما به بركن فان صلاته لا تبطل ومنها صرف نية وهو أربع صور الاول صرف نية فرض الى فرض آخر والثاني صرف نية فرض الى نفل والثالث صرف نية نفل الى فرض والرابع صرف نية نفل الى نفل آخر نعم ان كان منفرداً أو أدرك جماعة سن صرف فرضه الى نفل مطلق دون نفل معين ليدرك فضيلتها أما المعين كرهني الضحى فلا يصح القلب اليه لا فتقاره الى التعيين حال النية ومحل سنية صرف ذلك اذا وجدت ستة شروط الاول أن يكون في ثلاثية أو رباعية الثاني أن لا يقوم لثلاثة فان كان في ثنائية أو قام لثلاثة أي شرع فيها لم يسن القلب بل يجوز فيسلم في الركعة الاولى ليدرك الجماعة لان النفل المطابق يجوز فيه الاقتصار على ركعة الثالث أن ينسج الوقت بان يتحقق تمامها فيه لو استأنفها فان علم وقوع بعضها خارجه أو شك في ذلك حرم القلب الرابع أن لا يكون الامام ممن يكره الاقتداء به لبدعة أو غيرها كمتخالف في المذهب فان كان بدعيًا كفسقه أو مخالف في المذهب كخفي فلا يسن القلب بل يكره وكان الانفراد أفضل من الاقتداء بذلك عند شيخ الاسلام كالروائي كما قال أبو اسحق أيضاً ان الصلاة منفرداً أفضل من الصلاة خلف الخفي الخامس أن لا يرجو جماعة غيرها ولا جاز القلب السادس أن تكون

ونية قطع الصلاة وتعليق قطعها بشئ والتردد في قطعها

يوم ناسع الحجة الى طلوع الفجر يوم العاشر (والواجب) فيه حضور المحرم بأرض عرفة لحظة من هذا الوقت ليلاً ونهاراً والافضل الحضور بها نهاراً والبقاء فيها الى الغروب (والسنة) للمحرم أن لا يشتغل في دوام احرامه الا بما يقربه لمولاه عز وجل وأن يصون نفسه حتى عن الكلام المباح الذي ليس فيه منفعة والمحافظة على ذلك يوم عرفة أكد

﴿فصل﴾ وشروط الطواف الطهارة وستر العورة وابتداءه بالحجر الاسود ومحاذاة الحجر بالشق الايسر أول الطواف وآخره يجعل الطائف الكعبة على يساره مع المشي تلقاء

الجماعة مطلوبه فلو كان يصلي فائتة والجماعة القائمة حاضرة أو فائتة ليست من جنس التي يصلها حرم القلب وكذا لو وجب قضاء الفائتة فوراً أو من جنسها كظهر خاف ظهراً لم يشدب فإن خشى في الفائتة فوت الحاضرة وجب القاب وكذا إذا كانت الجماعة في جعة ومنهارة ولو صورية كالواقعة من الصبي وهي قطع استمرار الاسلام ودوامه بقول كائن يقول الله ثالث ثلاثة أو بفعل كان يسجد لهم أو بعزم كان يعزم على الكفر أو باعتقاد كائن فكر في الصلاة في هذا العالم بفتح اللام فاعتقد قدمه وما أشبه ذلك فيكفر في الحال قطعاً وتبطل صلاته وكذا لو اعتقد عدم وجوب الصلاة لاختلال النية وما أشبه ذلك كما قاله الحصني ومنها تقدم الركن الفعلي عمداً على غيره كان سجدة قبل ركوعه أو ركع قبل قراءته الفاتحة فانها تبطل لانه يخل بصورة الصلاة أما تقدم القول غير السلام عمداً على غيره كان كرراً الفاتحة أو قدم التشهد على الصلاة على النبي أو كرره أو تشهد قبل السجود فلا تبطل صلاته لكن لا يعتد بما قدمه بل يجب عليه إعادة في محله ومنها ترك ركن ولو فوياً عمداً بخلاف تركه سهواً العذر فيتداركه ان لم يفعل مثله من ركعة أخرى والأقام مقامه ولغما بينهما أو أتى بركعة ومنها اقتداء بمن لا يقتدى به لكفر أو حدث أو غيرهما بأن اقتدى به بعد تحريم صحيح مسه ومنها تطويل ركن قصير عمداً بأن يزيد في الاعتدال على الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة وفي الجلوس بين السجدين على الدعاء الوارد فيه بقدر التشهد فان نقص عن ذلك ولو كلاً لم يضر ولا يعتبر مع التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم نعم لا يضر تطويل الاعتدال في الركعة الأخيرة من سائر الصلوات لانه معهود في الصلاة في الجملة أي في بعض الصور كما في صلاة التزلة ولا تطويل الجلوس بين السجدين في صلاة التسبيح خاصة ومنها وجوده في الصلاة ثوباً بعيداً منه بان احتاج في المضي اليه الى أفعال كثيرة وطالت مدة الكشف اما لو كان قريباً بأن استتر به حالاً بلا أفعال كثيرة دامت صلاته على الصحة والابطل ومنها ظهور بعض ما يستتر بالخلف من الرجل أو الخرق بكسر الخاء وفتح الراء جمع خرقة يسكون الراء ومنها خروج وقت مسح الخف لبطلان بعض طهارته وهو طهارة رجله حتى لو غسله ما في الخف قبل فراغ المدة لم يؤثر اذ مسح الخف يرفع الحدث فلا تأثير للغسل قبل فراغ المدة ومنها ترك توجه للقبلة حيث يشترط بأن كان في غير شدة خوف ونقل السفر لا تنفاه الشرط

فصل في بيان الصلاة التي تلزم فيها نية الجماعة قال (الذي يلزم فيه نية الامامة) أي على الامام مع الاحرام (أربع) من الصلوات وهي كل صلاة تصح فرادى أحدها (الجمعة) فلو ترك نية الامامة مع الاحرام لم تصح نيته سواء كان من الاربعين أو زاد عليهم وان لم يكن من أهل وجوبها نعم ان لم يكن من أهل الوجوب ونوى غير الجماعة لم تجب عليه نية الامامة (و) ثانيها (المعدة) وهي المكتوبة المؤداة والنافلة التي تسن فيها الجماعة للثلاث تفعلاً في وقت الاداء ثانياً جماعة لرجاء الثواب ومن صلى صلاة صحيحة ولو في جماعة ثم أدرك في الوقت من يصلها ولو منفرداً سن له اعادة ما معه ويحرم قطعها لان لها حكم الفرض الا في جواز تركها قبل الشروع وفي جواز جمعها مع الاصلية بيمين واحد وذلك للاصحة بذلك في خبر أبي داود وغيره وصححه الترمذي وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصلياهما معهما فاهما السكمان فإله قال صلى الله عليه وسلم ذلك بعد صلاته الصبح لرجلين لم يصليا معه وقال صليتما في رحالكما أي يوتنا وقوله صلى الله عليه وسلم مسجد جماعة ليس بقيد بل هو لا غلب وقوله صليتما يصدق بالانفراد والجماعة سواء استوت الجماعة أم زادت احداهما بفضيلة ككون الامام أعلم أو ورع أو أجمع أكثر أو المسكان أشرف **ثم اعلم** أن شروط الاعادة اثنا عشر الاول أن تكون الاولى مكتوبة مؤداة أو نافلة تسن فيها الجماعة ماعدا وتر رمضان ولو منسذرة كعيد نذره أما لو تر فلا يعاد على المعتد الحديث لا وتران في ليلة والثاني أن تكون صحيحة وان لم تكن عن القضاء كصلاة المتيمم لبرد أو محل يغلب فيه وجود الماء نعم يستثنى من ذلك صلاة قائد الطهورين فانها وإن كانت صحيحة لكنها لا تعاد لانها لا يتنفل بها فان لم تكن صحيحة وجبت اعادة والثالث اعادة مرة واحدة فقط على المعتد وقال المزني تعاد خمساً وعشرين مرة وكان يفعلها كذلك وقال الشيخ أبو الحسن البكري تعاد من غير حصر ما لم يخرج

فصل الذي يلزم فيه نية الامامة أربع الجمعة والمعدة

وجهه ويكون خارجاً بجميع بدنه عن جميع البيت والشاذرون وحجر اسمعيل ويطوف سبعايقين ولا يقصد غير الطواف بشيه ويكون الطواف داخل المسجد الحرام ولا تجب في الطواف نية الا اذا كان لغیر مناسك (وسننه) كثيرة منها الاستلام الحجر الاسود وتقبيل واستلام الركن اليماني والمشي والحفا فيسه والرمل والاضطباع للذكر اذا أراد السبي بعده والدعاء الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه وصلاة ركعتين بعد تمامه وتجزئ ركعتان بعد أسابيع كثيرة والافضل أن يصلي لكل أسبوع ركعتين

فصل وشروط

الوقت والرابع نية الفرضية والمراد انه ينوى إعادة الصلاة المفروضة حتى لا تكون نفلا مبتدأ لاعادتها فرفضاً وأنه ينوى ما هو فرض على المكاف لا لفرض عليه فلو نوى الفرض عليه حقيقة بطلت صلاته والخامس ان تقع كلها جماعة من أوها إلى آخرها فالجماعة فيها كالظهارة لكن يكفي الاقتداء بالراكع لان ذلك أول صلاته فالشرط موجود فلا يكفي وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة بنية المفارقة وان اقتضى بأخرفورا أو سببه الامام ببعض الركعات لم تصح وفهم من ذلك أنه لو وافق الامام من أوها لكن تأخر سلامه عن سلامه بحيث عد منقطعاً عنه بطلت صلاته وأنه لو كان المعيد اماماً فبطلت المأموم عن احرامه بطلت صلاة الامام وأنه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الاولى أو فيما بعدها انتعت الاعادة معهم نعم لو خفي الامام سهو وسلم ولم يسجد كان للمعيد أن يسجد ان لم يتأخر كثيراً بحيث يعد منقطعاً عنه ولو شك المعيد في ترك ركن لم تبطل صلاته بمجرد ذلك بل حتى يسلم الامام لاحتمال أن يتذكر قبل سلامه عدم ترك شيء فلا يحتاج للانفراد بركعة بعد سلام الامام أما اذا علم ترك ركن وعدم ترك الامام لمثله فتبطل صلاته حالا والسادس أن تقع في الوقت ولوركعة فيه على المعتمد والسابع أن ينوى الامام الامامة كالجمعة والثامن أن تعاد مع من يرى جواز الاعادة أو يدسها فخرج ما لو كان الامام المعيد شافعيًا والمأموم حنفيًا أو مالكيًا لانه يرى بطلان الصلاة فلا قدوة بخلاف ما لو كان المقتضى شافعيًا خلف من ذكر فهي صحيحة وتاسع حصول ثواب الجماعة حالة الاحرام بها فلو انفرد عن الصف مع امكان الدخول فيه لم تصح اعادته لسكراهة ذلك المفقوثة لفضيلة الجماعة وكذلك التصح إعادة العراة اذ لم يكونوا عجمياً وفي ظلمة لعدم حصول ثواب الجماعة حينئذ والعائش القيام فيها والحادي عشر أن لا تكون اعادتها للخروج من الخلاف فان كانت اعادتها لذلك كان صلى وقدم مسح بعض رأسه في الوضوء أو صلى في الحمام أو مع سيلان دم من بدنه فان الاولى باطلة عند مالك والثانية عند أحمد وإمامة عند أبي حنيفة رضي الله عن الجميع ست اعادتها في هذه الاحوال ولو انفرد الان هذه ليست هي الاعادة المرادة هنا فلا يشترط لها جماعة والثاني عشر أن تكون في غير صلاة شديدة الخوف فانه لا تعاد على الوجة لان المبطل احتمل فيها للحاجة فلا تكرر وطعم العلامة عبد الوهاب الطنطاوي المصري سبعة من هذه الشروط من بحر الكامل فقال

شرط المعادة أن تكون جماعة * في وقتها والشخص أهل تنفل
مع صحة الاولى وقصد فريضة * ينوي بها صفقة المعاد الاولى
ففضل الجماعة سادس أو غيره * قيل ونفل مثل فرض واجعل
كالعبد والكسوف فلا تعد * وجنابة لو كررت لم تهمل
ومع المعادة ان تعد بعددية * تقبل ولا تزان صح فمقول
ومنى رأيت الخلف بين أئمة * في صحة الاولى أعدها تجمل
لو كنت فردا بعد وقت أدائها * فأنبع فقها في صلاتك تعدل

والشخص أهل تنفل أي والشرط الثالث أن يكون المعيد مستحقاً للزيادة بتلك الاعادة بخلاف فاقد الطهورين فإنه لا يتنفل بالاعادة على صلاته وكذلك من بان فساد صلاته الاولى فلا تقع الثانية عنها بل تجب اعادتها على الصحيح وقيل لا تجب لتبين ان الفرض حينئذ هو الثانية * قوله أو غيره قيل ونفل مثل فرض أى وغير ما تقدم من الستة المذكورة أن تكون الصلاة الاولى فرضاً مؤدياً ونفلاً تسن فيه الجماعة غير الكسوف فالمراد به بيان الشرط السابع وليس المراد به بيان الخلاف في الاقوال كما قد يتوهم * قوله وجنابة لو كررت لم تهمل أى ان صلاة الجنابة تسكر بها لكن لا تؤخر بالانتظار أما اعادتها فلا يسن لانه لا يتنفل بها ومع ذلك تقع نفلاً هكذا في شرح المنهج عن المجموع قال الشوبري ويجوز تسكر بها ثانياً والثالثاً * كثر من ذلك ومع ذلك تقع نفلاً ولأثواب فيها والقاعدة عند الفقهاء أن كل شيء منهي عنه لا ينعقد بخلاف هذه الصورة فانها مستثناة انتهى

السعي ابتداء بالصفة
والخيم بالمروة وأن يقطع
سعى العمرة بعد طوافها
وسعى الحج بعد طواف
القدوم أو الافاضة
والافضل فعلاً بعد طواف
القدوم وأن يكون
الطواف صحيحاً وأن
يسعى سبعاً يقينا
(وسننه) كثيرة منها
الظهارة وسائر العورة
والصعود على درج
الصفاء والمروة والهرولة
بين الميادين الاحضرين
للدكتور والدعاء والذكر
الوارد عن النبي صلى الله
عليه وسلم فيه والموالاة
بين صمراته وبينه وبين
الطواف

فصل في الواجب
في الخلق ارادة ثلاث
شعرات من الرأس بأى
كيفية والافضل للذكر
أن يحلق رأسه كله بالموى
والانثى أن تقصر من
جميع شعر رأسها بأن

• قوله ولا وتران صح أي ان الوتر في رمضان لا يصح اعادته وان كانت الجماعة فيه مسنونة لحديث لا وتران في ليلة
 • قوله فقول أي فاعتمده على هذا القول • قوله تجمل فعل أمر معطوف على أعذب بخذف حرف العطف
 أي تزين وتحسن بهذه الاعادة لانه تسن الاعادة للخروج من خلاف الأئمة ولو كنت منفردا • قوله تعدل أي
 ترشد وتصب الثواب (و) ثنائها (المندورة جماعة) فان لم ينو الامامة مع الاحرام فيها انعقدت صلاته فرادى مع
 الاثم (و) رابعها (التقدمة في المطر) أي المجموعة بالمطر جمع تقديم ومثل المطر الثلج والبرد فان ترك نية الامامة
 فيها مع الاحرام لم تنعقد صلاته قطعا وتختص رخصة الجمع بمن يصلي جماعة بمكان بعيد يتأذى بالمطر في طريقه
 بخلاف من يصلي فرادى فلا يجمع ومن يمشي في كن فلا يجمع أيضا لا تتفاء التأذى أو من بابه عند المسجد نعم
 للامام الراتب أن يجمع تبعاً للمؤمنين وان لم يتأذى بالمطر وليس مثله المجاورون في المسجد ولا يشترط وجود المطر
 في محيئه من بيته الى المسجد بل يكفي ما لو اتفق وجوده وهو بالمسجد والحاصل أن الشروط سبعة أحدها أن
 يوجد المطر عند التحريم بالصلاتين وعند تحلله من الصلاة الاولى وبينهما وثانيها أن يصلي جماعة ولا بد أن لا يتباطأ
 المأمومون عن الامام باحرام فان بباطوا ولكن أدر كوابعد احرامهم معه زمان يسع الفاتحة قبل ركوعه صححت
 صلاتهم والا فلا كالامام لعدم الجماعة وثالثها أن تكون الصلاة بصلي بعيد عرفا ورابعها أن يتأذى بالمطر
 في طريقه وخامسها الترتيب وسادسها لولا وسابعها نية الجمع في صحيح البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي
 الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعاً جميعاً ونمناً جميعاً لظهر والعصر والمغرب والعشاء وفي رواية
 لمسلم من غير خوف ولا سفر قال الامام مالك ووافقه الشافعي أرى ذلك بعذر المطر ولا يجوز الجمع له تأخير الان
 المطر قد ينقطع قبل أن يجمع فيؤدي الى اخراج الصلاة عن وقتها من غير عذر (ثم اعلم) أن نية الاقتداء
 أو الائتمام أو المأموم أو الجماعة واجبة على المأموم ان أراد المتابعة مطلقاً ولو في أثناء صلاة في غير تلك الاربع أما
 فيها فتجب هذه النية عليه مع الاحرام كالامام فلو تابع في فعله ولو واحداً أو سلام بعد انتظار كثير عرفاً للمتابعة ولم
 ينو هذه النية أو شك فيها بطلت صلاته لانه بطها على صلاة غيره بلاربط بينهما متيقن بخلاف ما لو تابع في قول
 غير سلام أو تابع في فعله اتفاقاً من غير انتظار أو بعد انتظار يسيراً وكثيراً للمتابعة لكن لو نوى المأموم الائتمام
 في أثناء صلاته صح مع الكراهة ولا يحصل له فضيلة الجماعة حتى فجاأدرك مع الامام على المعتمد لانه صير نفسه
 تابعاً بعد أن كان مستقلاً فالاولى الاقتصار على ركعتين ويسلم ثم يقتدى خلف ذلك الامام وكان ادخال نفسه
 مع الامام في أثناء صلاته مكروه كذلك قطعها بغير عذر بخلاف ما إذا كان به كسطوبيل الامام فلا يكره ولا يفوت
 ثوابه لان المفارقة لعذر لا تفوت فضيلة الجماعة ويجوز الانتقال لجماعة أخرى الا في الجمعة لما يلزم من انشاء
 جمعة بعد أخرى ولو علم الجبر أن المستأجر يمنعه من الجماعة وكان شعار الجماعة يتوقف على حضوره حرم
 عليه الجهر بنفسه بعد دخول الوقت وكذا ان علم أنه يمنعه من الجمعة فيحرم عليه الجهر بنفسه بعد الفجر هذا ان
 لم يضطر لذلك والاجاز وأن نية الامامة أو الجماعة مندوبة للامام في غير ذلك لئلا يضل فضل الجماعة من حين وجودها
 لانه لا يحصل الاجهاؤ لا يكره وجود هذه النية عليه في أثناء صلاته لانه لا يصير تابعاً بخلاف المأموم ولا تنعطف
 نيته على ما قبلها

• فصل في الشروط المعتبرة في القدوة (شروط القدوة) بكسر القاف وضمها (أحد عشر) أحدها (أن
 لا يعلم) أي وأن لا يظن ظناً غالباً (بطلان صلاة امامه بحدث أو غيره) فلا يصح اقتداؤه بمن يظن بطلان صلاته
 كشافه اقتدى بحنفى مس فرجه دون ما إذا قصد نظر الظن المأموم نقض المس دون الامام وكما جتهد بن
 اختلافي انا من من المأء أحد هما طاهر والآخر متنجس فتوضأ كل من اناؤه وأغسل أو طهر اناؤه وأغسل
 ثوبه فلا يجوز اقتداء أحدهما بالآخر لان كلا يظن نجاسة اناؤه صاحبه فان زاد اناؤه الطاهر على الواحد بان
 كان ثلاثة مع المتنجس وكثير المتجهد وتظهر كل بما ظنه الطاهر بالاجتهاد وأم في صلاة صح اقتداء بعضهم

والمندورة جماعة
 والتقدمة في المطر
 (فصل) شروط القدوة
 أحد عشر أن لا يعلم
 بطلان صلاة امامه
 بحدث أو غيره

تجميعه كله وتأخذ من
 طرفه قدر أمثلة الا
 الذوائب والسنة أن
 يستقبل الشخص القبلة
 حال الخلق أو التقصير
 ويأتي بالكسبر والدعاء
 وذ كر الله تعالى (وأما
 الترتيب) فهو أن يقدم
 الاحرام على السكك
 والوقوف على الخلق
 والطواف وأما السبي
 فيجوز تقديمه على
 الوقوف ان فعله بعد
 طواف القدوم وليس
 بين الخلق والطواف
 ترتيب

• فصل في صبح الاحرام
 بالعمرة في أي وقت كان
 حتى في أشهر الحج ولا
 يصح الاحرام بالحج
 وحده ولا بالحج والعمرة

فصلاته صحيحة والافاطلة لان الأصل تقدمه ولا يضرب في صحة الاقتداء مساواته لامامه لكنها مكرهة مفقوة
لفضيلة الجماعة فيندب أن يتأخر عنه قدر ثلاثة أذرع فاقول استعمال الادب واللاتباع فان زاد على ثلاثة أذرع
فأنته فضيلة الجماعة وأن يقف ذكر لم يحضر غيره عن يمينه وأن يتأخر عنه قليلا ظاهرا لرتبة الامام على رتبة
المأموم فان جاء ذكر آخر وقف عن يساره ان أمكن والأحرم خلفه ثم بعد احرامه يتقدم الامام أو يتأخر ان في
المسئلة الاولى أو يتأخر من هو على اليمين في الثانية في حالة القيام لاني غيره وهو أفضل فلو وقف ذلك الذ كر عن
يسار الامام أخذ الامام برأسه وأقامه عن يمينه ومثل ذلك ما لو فعل أحد من المقتدين خلاف السنة استحب
للإمام ارشاده الهابيده أو غيرها ان وثق منه بالامتنال والمأموم مثله في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى
من كراهة الفعل القليل ولا فرق بين الجاهل وغيره ولو حضر ذكر ان ابتداء معاً ومزتين اصطفا خلفه وكذا
اذا حضرت المرأة والنسوة ولو جاء ذكر وامرأة قام الذ كر عن يمينه والمرأة خلف الذ كر أو ذكران وامرأة
اصطفا خلفه والمرأة خلفهما أو ذكر وامرأة وخنتي وقف الذ كر عن يمينه والخنتي خلفهما والمرأة خلف الخنتي
ويسن أن يقف فيما اذا كثرت أصناف المأمومين خلف الامام الرجال صفا ثم الصبيان صفا ثانيا بعد كمال صف
الرجال هذا ان لم يسبق الصبيان الى الصف الاول فان سبقوا اليه فهم أحق به من الرجال لانهم من الجنس بخلاف
الخنتي والنساء ثم بعد الصبيان النساء وان لم يكمل صفهم وان تقف ندبا امامتهن وسطهن فلو أمهن غير امرأة
قدم عليهن وكلمة عاراً ثم عراة بصراء في ضوء فيقف امامهم ويقفون صفا واحدا ان أمكن لثلاثين نظر بعضهم
عورة بعض فان كانوا عجمياً وفي ظلمة تقدم الامام عليهم ويكره للمأموم وقوف منفردا عن الصف الذي من جنسه
بل يدخل الصف ان وجد سعة ولو بلاخل بان يكون بحيث لو دخل بينهم لوسعهم والأحرم ثم بعد احرامه جرفي
القيام شخصاً من الصف ليصطف معه وسن للجرور معارضة موافقته فيقف معه صفا لينال فضل المعاونة على
البر والتقوى ويحرم الجر قبل الاحرام لانه يصير الجور ومنفردا (و) سادسها (أن يعلم) أي أو يظن (انتقالات
امامه) ليمكن من متابعتها كرويته له أو لبعض الصف أو سماع صوته أو صوت مبلغ سواء كان يصلي أو لا ولو صبيا
أو فاسقا وقع في قلبه صدقه على المعتمد وقال ابن حجر ويشترط كون المبلغ عدل واية لان غيره لا يجوز الاعتماد
عليه انتهى ومثل ذلك هداية غيره له فلو لم يعلم به حالاً نظر فان أتى الامام بركنين فعليين قبل العلم به بان ركع
واعتدل وهو في السجود بطلت صلاة المأموم والام تبطل (فائدة) قال الاسنوي رجل يجوز كونه اماما
لامأموما وهو الأعمى الأصم يصح أن يكون اماما لاستقلاله بأفعاله لامأموما لا طريقي الى العلم بانتقالات الامام
الآن يكون بجنبه ثقة يعرفه بها بان يسه (و) سابعها (أن يجتمع في مسجد) فيشترط أن يمكن الاستطراق عادة
الى الامام ولو بازورار وانعطاف أي انحراف عن القبلة واستدبارها فلا يضرب ذلك في المسجد وان بعدت المسافة
وحالت أبنية نافذة اليه ولوردت أبوابها وأغلقت بان لم تسمري في الابتداء ولو سمرت في الانتهاء فلا يضرب على
المعتمد ومثل ذلك زوال سلم الدكة لمن يصلي عليها لانه كالمبنى للصلاة فالجتماع فيه مجتمعون لا إقامة الجماعة
مؤدون لشعارها فان حالت أبنية غير نافذة ضر وان لم يمنع الرؤية فيضر الشباك وكذلك تسمير الابواب في
الابتداء وزوال سلم الدكة كذلك لانه لا يعد الجامع لهما حينئذ مسجد واحد والدكة بفتح الدال على وزن
قصعة هي المكان المرتفع يجلس عليه والمساجد المتلاصقة المتنافذة بان كان يفتح بعضها الى بعض كالمسجد
الواحد وان انفرد كل منها بامام وجماعة ولا يضرب كون أحدهما أعلى من الآخر كأن كان أحدهما في سطح
المسجد أو منارته والآخر في سردابه أو برفيه لانه كالمبنى للصلاة نعم يكره ارتفاعه على امامه وعكسه حيث أمكن
وقوفهم على مستوا الحاجة كتبليغ فلا يكره والسرداب المكان الضيق يدخل فيه (أو) يجتمع (في ثلاثمائة
ذراع) بذراع آدمي (تقريبا) أخذ من عرف الناس فانهم يعدونهما في ذلك مجتمعين فلا تنصر زيادة
ثلاثة أذرع وهذه المسئلة في غير المسجد وهي أربع صور لانها إما أن يكونا في فضاء وإما أن يكونا في بناء

وأن يعلم انتقالات
امامه وأن يجتمع في
مسجد أو في ثلثمائة
ذراع تقريبا

والخففة ويبلغ وقرن
المنازل وذات عرق
﴿فصل﴾ والواجب في
مبيت من دلفة الحضور
فيها لحظة من النصف
الثاني من ليلة النحر
بعد الوقوف والسنة
تقديم النساء والضعفاء
الى منى بعد نصف الليل
قبل الزجة وأن يبيت
الرجال الاقوياء الى
الفجر ثم يصلوا الصبح
بها في أول الوقت
والأفضل أن تكون
جماعة ومع الامام ثم
يقفوا على المشعر
الحرام أو بقر به بعد
صلاة الصبح مشتملين
بالاستغفار والدعاء الى
زيادة الاسفار ثم
يتوجهوا قبل طلوع
الشمس الى منى فيصلون
اليها بعد طلوعها والسنة
أن يأخذ الحاج من
من دلفة سبع حصيات

وأن ينوي القدوة أو الجماعة وأن يتوافق نظم صلاتهما وأن لا يخالفه في سنة فاحشة المخالفة

لرمي جرة العقبة يوم النحر فقط وأخذوا من منى لرمي أيام التشريق ويكره أخذ الجار من الحل أو من محل نجس فإذا صلا منى بعد ارتفاع الشمس يبدؤن برمي جرة العقبة قبل كل شيء ثم يذبحون نحاحيهم أو هداياهم ثم يخلفون أو يقصرون وبعد حظ أمتعتهم واستقروا بمنى يتوجهون إلى مكة فيطوفون طواف الأفاضة ثم يرجعون إلى منى فيصلون الظهر بها في أول الوقت ويبيتون فيها إلى أيام التشريق وهذا المبيت واجب كما سبق وأقله الحضور بمنى معظم كل ليلة من هذه الليالي والأفضل مبيت كل ليلة بمحاصها ويسقط

وأما أن يكون الإمام في قضاء والمأموم في بناء وأما بالعكس فاعتبار تلك المسافة هو بين الإمام والمأموم أو بين كل صنفين أو بين كل شخصين ممن اتهم بالإمام خلفه أو بجانبه ولو كان أحدهما بمسجد والآخر خارجه فتعتبر المسافة بينهما من طرف المسجد الذي يلي من بخارجه لأنه محل الصلاة لا من آخر صف ولا من موقف الإمام ويشترط هنا أن يمكن الوصول إلى الإمام من غير أزورار وانعطاف بخلافه فيما تقدم في مسئلة المسجد ويضر هنا الباب المردود في الابتداء بخلافه في الانتهاء فإنه لا يضر لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ويضر هنا أيضا الباب المغلوق ابتداء ودواما على المعتمد أما الباب المفتوح فيجوز اقتداء الواقف بحذاء الإمام والصف المتصل به وكذا من خلفه وإن حيل بينه وبين الإمام ويكون ذلك الواقف في حداثه رابطة بينه وبين الإمام وهو في حقهم كالإمام فلا يجوز تقديمهم عليه كما لا يجوز تقديمهم على الإمام بخلاف اقتداء من عدل عن محاذاته فلا يجوز للحائل بينه وبين الإمام إلا إذا وقف واحد حذاء منفذ في ذلك الحائل ولا يضر في جميع ما ذكر نخل الشارع ولو كثر طريقه والنهر الكبير وإن أحوج إلى سباحة والنار والبحر بين سفينتين لأن هذه لا تعدل للحيولة فلا يسمى واحدا منها حائلا (و) ثامنها (أن ينوي القدوة) كأن يقول مقتديا (أو الجماعة) كأن يقول جماعة وإن صلحت نيتهما للإمام أيضا والائتمام كأن يقول مؤتمما والمأمومية كأن يقول مأموما (و) تاسعها (أن يتوافق نظم صلاتهما) أي نهجهما الواضح في الأفعال الظاهرة وإن اختلفا عيدا فلا يصح الاقتداء مع اختلافه ككتوبة خلف كسوف وبالعكس لتعذر المتابعة ولا يضر اختلاف نية الإمام والمأموم لعدم غش المخالفة فيهما فيصح اقتداء المفترض بالتنفل والمؤدى بالقاضى وفي طويلة بقصيرة كظهر بصبح وبالعكس لكنه مكروه ومع ذلك تحصل فضيلة الجماعة قال السويفي والكراهة لا تنفي الفضيلة والثواب لا اختلاف الجهة بل الحرمة لا تنفي الفضيلة كالصلاة في أرض مغموبة فإن كان الإمام يصلي الصبح والمأموم يصلي الظهر أو نحوه فيتم المأموم صلاته بعد سلام إمامه والأفضل متابعتة في قنوت الصبح وتشهد آخر في المغرب وإن لم على ذلك تطويل الاعتدال بالقنوت وجلسة الاستراحة بالشهد لأنه لأجل المتابعة فأغتر وله فراقه بالنية إذا اشتغل الإمام بهما مراعاة لنظم صلاته والمفارقة هذه العذر فلا يفوت بها فضيلة الجماعة وإن كان الإمام يصلي الظهر أو نحوه والمأموم يصلي الصبح والمغرب فإذا تم اتوفا ففراقه بالنية جواز في الصبح ووجوب في المغرب والأفضل انتظاره في صبح ليسلم معه وانما لم تجب نية المفارقة لجواز المد في الصلاة ومحل أفضلية الانتظار إن كان الإمام تشهد في الجلوس الأول والأبى قام بلا تشهد فراقه حتما لأنه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الإمام وكذا إذا جلس ولم يتشهد لأن جلوسه من غير تشهد كالأجلوس حينئذ يجب مفارقتة ومحل الانتظار في الصبح إن لم ينحس خروج الوقت قبل تحلل إمامه والأفلاولى عدمه وإذا انتظره أطال الدعاء ندبا بعد تشهد ولا يكرر التشهد فلو لم يحفظ الادعاء قصيرا كرهه لأن الصلاة لا سكوت فيها وانما لم يكرر التشهد خوفا من خلاف من أبطل الصلاة بتكرير الركن القولى وأما في المغرب فليس له انتظاره لأنه يحدث جلوسا لم يفعله الإمام وإن فعل جلوس الاستراحة فإنه صدق عليه أنه لم يفعل جلوس التشهد الأول لأن جلسة الاستراحة هنا غير مطلوبة ويجوز له انتظاره في السجود الثاني انتهى قول السويفي ملخصا فلا غش بتطويله لأنه إنما يطول ما كان فيه الإمام كالمجلس الإمام للتشهد الأول وأتى ببعضه ثم ترك باقيه فيجوز للمأموم كماله لأنه حينئذ كالقنوت فإن اتيانه جازئ للمأموم وإن تركه إمامه لأن إمامه قد أتى بالاعتدال وانما هو طول ما كان فيه الإمام كما أفاده ابن حجر في فتح الجواد (و) عاشرها (أن لا يخالفه في سنة فاحشة المخالفة) أي قبحت فيها كسجدة تلاوة فيجب الموافقة فيها فعلا وتركها كسجود سهو فتجب فيه الموافقة فعلا لا تركا بل يسن للمأموم فعله إذا تركه إمامه وكالتشهد الأول فتجب فيه الموافقة تركا لا فعلا بل يجوز للمأموم إذا فعله الإمام أن يتركه ويقوم عامدا وإن كان يسن له العود إن كان قيامه همدا لم يقم الإمام فإن كان سهوا وجب العود عليه لمتابعة إمامه ومثل هذا

هذا ما إذا ظن المسبوق سلام الامام فقام ثم تبين أنه لم يسلم لزمه العود ولو بعد سلام الامام وليس له أن ينوي
المفارقة والفرق بين العائد والناسي أن العامد مفوت على نفسه تلك الفضيلة بتعمده وأن الناسي قيامه غير
معتد به فهو كالعدم ففرق بين هذا وبين ما لو ركع قبل امامه ناسيا فانه يخير بين العود والانتظار لغش المخالفة
في قيامه ناسيا دون ركوعه بخلاف ما لو ركع قبل الامام عامدا فانه يسن له العود وأما القنوت فلا تجب الموافقة
فيه لافعل ولا تركا فإذا فعله الامام جاز للمأموم أن يتركه ويسجد عامدا وإذا تركه الامام سن للمأموم فعله إذا أدركه
في السجود الاول وجاز مع الكراهة أن أدركه في الخاوس بين السجدين فان كان لا يدركه الا بعد هوى الامام
للسجدة الثانية وجب تركه ان لم ينو المفارقة فان أتى به عامدا عالما بطلت صلاته بمجرد التخلف لانه قصد المبط
وشرع فيه قبل أن يهوى الامام وإذا تركه فلا سجود عليه لتحمل الامام عنه وان لم يطلب القنوت منه وله فراقه
بالنية ليلفت تحصيل السنة وهو فراق بعذر فلا يكره لكن عدم المفارقة أفضل ومثل هذا ما لو اقتدى بمن يصلي
سنة الصبح فلا يسجد لتركه لانه لا خلل في صلاته حتى في اعتقاد المأموم لان الامام يحمله عنه بخلاف ما لو ترك
القنوت تبعا لامامه الخفي فيسجد ندبا للسهو وكذا لو تركه امامه المذكور وأتى هو به لان سهو الامام يلحق
المأموم لان في صلاة الامام خلافا لظن الاعتقاد المأموم وأما السنة التي لا تغش المخالفة فيها كجلسة الاستراحة فلا
يضر الاتيان بها بل يندب للمأموم أن يأتي بها وان تركها الامام وإذا فعلها الامام لا يلزم المأموم موافقته في الدوام
وأما في الابتداء فيجب موافقته بأن اقتدى بالامام وهو جالس للاستراحة فيلزم موافقته فيه بخلاف ما إذا
اقتدى به في غير جلوس الاستراحة كالتنحوض فلا يلزمه موافقته فيه لعدم غش المخالفة (و) حادى عشرها (أن
يتابعه) بأن يتأخر تحركه عن جميع تحرك امامه وأن لا يسبقه بركنين فعليه ان يعلم أن المقارنة على خمسة أقسام حرام مبطله
بلا عذر فان قارنه في التحريم ولو شك اضر (فائدة) قال المدايني اعلم أن المقارنة على خمسة أقسام حرام مبطله
أى مانعة من الانعقاد وهى المقارنة في تكبير الاحرام ومندوبة وهى المفارقة في التأمين ومكروهة مقوطة
لفضيلة الجماعة مع العمود وهى المقارنة في الافعال والسلام ومباحة وهى المقارنة فيما عدا ذلك وواجبة فيما لو لم يقرأ
الفاتحة مع الامام لم يدركها (فرع) ولو نوى القدوة منفردا في أثناء صلاته جاز مع الكراهة وتبعه وجوبها فيما
هو فيه ولو في ركن قصير كالاغتدال للامام وهو في ركن طويل كالقيام وكان أحدهما قائما والآخر قاعدا نعم لو
اقتدى من في التشهد الاخير بمن في القيام مثلا لم يحزله متابعتة بل ينتظره وجوباً باليسلم معه وهو أفضل فله فراقه
وهو فراق بعذر ولا نظر الى أنه أحدث جلوسا لم يجدنه الامام لان المحذور احداثه بعد نية الاقتداء لا دوامه كحاشا
أو اقتدى من في السجدة الاخرة بعد الطمأنينة بمن في القيام أيضا لم يحزله رفع رأسه من السجود بل ينتظره
فيه ان لم ينو المفارقة فان كان قبل الطمأنينة قام اليه وكل ما فعله المأموم مع الامام مما فعله قبله غير محسوب له كان
ركع معه بعد أن ركع قبل الاقتداء به وان فعل الثاني للمتابعة (ثم اعلم) أن ما يلزم المأموم المتابعة فيه باتهامه مما
أدركه مع امامه وان لم يحسب له تسعة أشياء أحدها الاعتدال ولو كان الامام في قنوت وثانيها وثالثها السجود ان
ورابعها الجلوس بينهما وخامسها الجلوس للاستراحة وسادسها وسابعها الجلوس للتشهدين وثامنها سجود السهو
وتاسعها سجود التلاوة أى اذا اقتدى به فيه لزمه متابعتة ويجب أيضا على القاصر الاتمام اذا اقتدى بتم ولو لحظة
ولا يلزم المأموم المتابعة في ألفاظ التشهدين والقنوت لان الواجب المتابعة في الافعال لا الاقوال لكن يسن له
التبعية فيها حتى لو كان مسبقا فالسنة أن يأتي بجميع ألفاظ التشهد من الواجب والمسنون وكذا يسن التبعية
أيضا في التسميحات والتكبيرات نعم اذا كان الامام في أحد التشهدين أو في السجود مثلا ونوى المأموم في هذه
الحالة وكبر للاحرام فلا يحتاج اذا انتقل امامه فيما ذكر أن يكبر بل ينتقل ساكتا لان ذلك ليس للمتابعة ولا عما
يحسب للمأموم بخلاف ما بعد ما أدركه فيه فيكبر لا تتقال اليه وان لم يحسب له المتابعة للامام فيه وبخلاف الركوع
فانه ان أدركه فيه يكبر لا تتقال اليه وان لم يتابعه حال الانتقال لانه محسوب له واعلم أن الذي يسقط عن المأموم

وان يتابعه

هذا الميت وميت
من دافعة عن المعذورين
كالرعاة وأهل السقاية
(فصل) وشروط الرمي
أن يكون باليدان قدر
على الرمي بها وأن يكون
بالجحر ولو ياقوتا وحجرا
حديدا وأن يسمى
رميا وأن يقصده به
المرمى وأن يقع فيه
لقوة الرمي يقينا وان
يكون سبع رميات
يقينا الى كل جرة ولو
بخصاصة واحدة وان يبدأ
في أيام التشريق بالجرة
التي من جهة عرفة ثم
بالوسطى وينتخم بجمرة
العقبة وأن يكون بعد
دخول وقت الرمي
ويدخل وقت رمي
جرة العقبة يوم النحر
باتصاف ليلته وأيام
التشريق لا يدخل
وقت رميها الا بدخول
وقت الظهر ويبقى وقت
الرمي كله أداء الى
غروب الشمس آخر أيام

بأتمامه سبعة أشياء أحدها القيام وثانيها القراءة إذا أدركه في الركوع وثالثها السجدة في الصلاة التي جهر الإمام فيها ولو سرية فالعبرة بالمفعول لا بالمشروع وذلك إذا سمعها من الإمام فإن لم يسمعها الصم أو بعد أو سماع صوت لم يفهمه أو أسر أو ولو في جهرية لم يسقط عنه ورابعها الجهر في الصلاة الجهرية فلا يجهر لانه بما يشوش على الإمام أو غيره وخامسها وسادسها التشهد الأول والجلوس له إذا تركهما الإمام عمدا أو سهواً فتركهما المأموم تبعاً له وجو بالانهما عما نفحش فيه المخالفة ويفارقان القنوت بأن الإمام والمأموم فيه اشتركا في الاعتدال فلم ينفرد به المأموم وأما فيهما فهو منفرد بالجلوس والقول ولو جلس الإمام للاستراحة لان جلسته الاستراحة هنا غير مطلوبة وسابعها القنوت إذا سمعه إذا السنة فيه أن يؤمن في الدعاء ويسكت أو يوافق في الثناء أو يقول أشهد أو صدقت وبررت ولا تبطل به الصلاة على المعتمد ويفتقر الخطاب هنا لأنه مطلوب لوجود الرابطة بخلافه في اجابة المصلي للؤذن فإنه لا يفتقر لعدم طلبه وعدم الرابطة ومن الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانت بلفظ الخبر كصلى الله على سيدنا محمد لأن المراد الدعاء فيؤمن فيها وكذا من أوله إلى لفظ قضيت وما بين ذلك كله ثناء فيوافق فيه أو يسكت أو يقول مامراً

فصل في بيان الصور الممكنة في القدوة (صور القدوة) الممكنة من حيث هي (تسع نصح في خمس) أحدها (قدوة رجل رجل و) ثانيها (قدوة امرأة رجل و) ثالثها (قدوة خنثى رجل و) رابعها (قدوة امرأة خنثى و) خامسها (قدوة امرأة امرأة وتبطل في أربع) الأول (قدوة رجل امرأة) فلا يصح اقتداؤه بها لان شرط الاقتداء أن لا يكون الإمام ناقص من المأموم بالآثورة أو الخنثوية ظهراً بما لا تؤمن امرأة رجلاً (و) الثاني (قدوة رجل خنثى) فلا يصح اقتداؤه به لنقص الإمام عن المأموم (و) الثالث (قدوة خنثى امرأة) فلا يصح اقتداؤه بها لذلك ولأن المرأة لا تصح امامتها الا لثبوتها لا يقينا لقوله صلى الله عليه وسلم لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة (و) الرابع (قدوة خنثى خنثى) فلا يصح اقتداؤه بمثله بل يصح بدونه يقينا لجواز كون المأموم رجلاً والإمام أنثى ويصح مع الكراهة اقتداء رجل خنثى انضحت ذكوره واقتداء خنثى انضحت أنوثته بانثى قال ابن حجر في فتح الجواد فالخنثى المتقدم بالمرأة يحتفل ذكوره والمتقدم به الرجل يحتفل أنوثته وفي الخنثى بالخنثى يحتفل أنوثته الإمام وذكوره المأموم أما اقتداء المرأة بالكل واقتداء الخنثى بالرجل بالرجل فصحيح اذا لم يحذور اهـ **قائدة** قال أبو بكر بن عبد الرحمن السبتي الخنثى هو الذي له ذكر الرجال وفرج النساء فلا يتحول من كونه رجلاً أو امرأة فيعرف حاله بأشياء أحدها البول فإن كان يبول من الذكوره فهو رجل وإن كان يبول من الفرج فهو أنثى وإن كان يبول منهما جميعاً على الدوام فقال الإمام ابن الصباغ والحاملي يعتبر السابق منهما فإن لم يكن فيعتبر ما تأخر انقطاعه فإن استويا فهل يعتبر بالذكوره قدر افيه قولاً لا الاصح لا يعتبر الثاني المتى والحليض والحبل فإن أمنى من الذكوره فهو رجل وإن أمنى من الفرج أو حاض فامرأة وإن أمنى من الذكوره وحاض من الفرج فمشكل أما لو حبلى وولد فهو امرأة يقينا وهي دلالة مقدمة على سائر الدلائل لانها يقين ولو بال من الذكوره وحاض من الفرج فهل يعتبر بالمبال أو يتعارضان ويستقطان ويبقى الاشكال وجهان أظهرهما الثاني أنه مشكل الثالث الرجوع إلى قوله بعد البلوغ ويسأل عما يميل طبعه اليه ان لم يعرف حاله فإن قال أميل إلى النساء فهو رجل وإن قال أميل إلى الرجال فهو امرأة فتنى أخبر بذلك حكمه ولا يقبل رجوعه عنه بعده الا اذا أخبر أنه رجل ثم ولد ولداً فحينئذ يتبين أنه امرأة فينقض ماضى من الحكم بذكوره أمانبات اللحية ونهود الثدي وعددا الاضلاع فلا اعتبار بها على الاصح اهـ وقال محمد سبط الماردني والخنثى المشكل قسمان قسم له آلة الرجال أى من الذكوره والبيضتين وآلة النساء جميعاً وقسم له ثقبه يخرج منها البول لا تشبه آلة من الآتين وهذا الثاني مشكل لا يتضح مادام صبيها فاذ بلغ أمكن اتضاحه والأول قد يتضح وإن كان صبيها وقد لا يتضح اهـ (فرع) قال النووي ويكون في البقر فقد جاءني جماعة قالوا ان عندهم بقرة ليس لها فرج أنثى ولا ذكوره وانما لها عند ضرعها ثقب يخرج

فصل صور القدوة
تسع نصح في خمس
قدوة رجل رجل
وقدوة امرأة رجل
وقدوة خنثى رجل
وقدوة امرأة بخنثى
وقدوة امرأة امرأة
وتبطل في أربع قدوة
رجل امرأة وقدوة
رجل بخنثى وقدوة
خنثى امرأة وقدوة
خنثى خنثى

التشريق فن فاتهرى
يوم من الايام أتى به في
بقينها ليلاً أو نهاراً
لكنه يقدم رمى اليوم
الفات على رمى الحاضر
و يدخل وقت الحاق
وطواف الافاضة بنصف
ليلة النحر ويستمر إلى
آخر العمر ويدخل وقت
ذبح الضحية والهدى
الذى ساقه المحرم بالحج
إلى الحرم اذا طلعت
الشمس يوم النحر
ومضى قدر صلاة العيد
وخطبتيه ويستمر إلى

منه البول وسألوني عن جواز التضحية بها فقلت تجزئ لأنها ماذكر وأنتى وكلاهما يجزئ لأنه ليس فيه ما ينقص اللحم وأفتيتهم بذلك

﴿فصل﴾ في شروط جواز جمع التقديم (شروط جمع التقديم) سفر أو مطرا (أو بعة) أحدها (البداة بالاولى) لان الوقت لها والثانية تبع فالوصلى العصر قبل الظهر أو والعشاء قبل المغرب لم يصح لان التابع لا يتقدم على متبوعه وله إعادة الاولى بعد الثانية ان أراد الجمع (و) ثانيها (نية الجمع فيها) أى فى الصلاة الاولى قبل التحلل منها ليميز التقديم المشروع عن التقديم سهوا أو عبثا صك أن يقول نويت أصلى فرض الظهر مجوعا بالعصر (و) ثالثها (الموالة بينهما) أى بين الصلاتين قال السيد يوسف الزبيدى فى ارشاد الانام بان لا يفصل بينهما طويلا وذلك بقدر ركعتين بأقل مجزئ فان اختلف شرط من هذه الثلاثة صلى الثانية فى وقتها وهذه الشروط الثلاثة سنن فى جمع التأخير انتهى (و) رابعها (دوام العذر) أى بقاء السفر الى الاحرام بالثانية فلو أقام فى أنماها فلا يشترط دوامه الى تمامها فلو أقام قبل عقد الثانية فلا جمع وان سافر عقب الاقامة لزال السبب وهو السفر فيتعين تأخير الصلاة الى وقتها وانما يشترط بقاء السفر ليقارن العذر بالجمع وان لم يقارن عقد الاولى كالأول شرع فى الظهر مثالا بالبلد وهو فى سفينة فسارت السفينة فنوى الجمع فى أثناء الصلاة الاولى فيصح وكذا يشترط بقاء وقت الاولى الى عقد الثانية وان خرج فى أثناءها ويشترط أيضا صحة الاولى يقينا وظنا فيجمع فاقدم الطهورين والمتيمم ولو لم يحل يغلب فيه وجود الماء على المعتمد وكذا المستحاضة وأما المتحيرة فلا تجمع تقديمها لانتفاء صحة الاولى يقينا وظنا لاحتمال وقوعها فى الحيض وأما الجمع لامطر فيشترط وجود المطر فى أول الصلاتين وبينهما وعند التحلل من الاولى ولا يضر انقطاعه فى أثناء الاولى أو الثانية أو بعدهما

﴿فصل﴾ فى شروط جواز جمع التأخير (شروط جمع التأخير اثنان) أحدهما (نية التأخير وقد بقي من وقت الصلاة الاولى ما يسعها) أى تامة ان أراد تمامها ومقصورة ان أراد قصرها كأن يقول اذا واد تأخير الظهر الى العصر نويت تأخير الظهر الى العصر لأجمع بينهما واذا أراد تأخير المغرب الى العشاء فيقول نويت تأخير المغرب الى العشاء (و) ثانيهما (دوام العذر) وهو السفر (الى تمام الصلاة) (الثانية) فلو أقام قبل تمامها وقعت الاولى قضاء سواء قدمها على الثانية أو أخرها عنها لانها تابعة للثانية فى الاداء للعذر وقد زال قبل تمامها **﴿تنبيه﴾** اعلم أن ترك الجمع أفضل للخروج من خلاف أى حنيقة حيث منعه ولان فيه اخلاء أحد الوقتين عن وظيفة ويستثنى منه الحاج بعرفة ومن دافعه ومن اذا جمع صلى جماعة أو خداعا عن حديثه الدائم أو كشف عورته فالجمع أفضل وكذا من وجد من نفسه كراهته وشك فى جوازه أو كان ممن يقتدى به ونحو ذلك وأما من خاف فوت الوقوف أو فوت استنفاذا سير لترك الجمع فيجب عليه ذلك الجمع حينئذ كما قاله الزيدى **﴿فرع﴾** قال الشرقاوى ويمتنع الجمع بمرض ووحل وهو الطين الرقيق وظلمة على المعتمد وقال الزيدى واختير جوازه بالمرض تقديمها وتأخيرها وراعى الارفق به وضبط جمع متأخرون المرض هنا بانها ما يشق معه فعل كل فرض فى وقته كمشقة المطر بحيث يبل ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زادة على ذلك بحيث تبيح الجلوس فى الفريضة وهو الوجه **﴿خاتمة﴾** ذكر فى فتح المعين نقلا عن تحفة المحتاج أن من أدى عبادة مختلفا فى صحتها من غير تقليد للقائل به ازمه اعادةها لان اقدامه عليها عابث

﴿فصل﴾ فى شروط القصر (شروط القصر سبعة) بل أحد عشر أحدها (أن يكون سفره مرحلتين) أى يقينا ولو قطع هذه المسافة فى لحظة لمكونه من أهل الخطوة سواء قطعها فى بر أو بحر وهما بسير الانتقال أى الحيوانات المشقة بالاجال مسيرة يومين معتدلين أو ليلتين كذلك أو يوم وليلة ولو غير معتدلين مع اعتبار الخط أى النزول والترحال أى السير والاكل والشرب وغير ذلك على العادة الغالبة وقد رها على الشبر المسمى بالثنتين وعشرين ساعة ونصف (و) ثانيها (أن يكون) أى سفره (مباحا) أى فى ظنه وان لم يكن مباحا فى الواقع كما يقع

﴿فصل﴾ شروط جمع التقديم أو بعة البداية بالاولى ونية الجمع فيها والموالة بينهما ودوام العذر

﴿فصل﴾ شروط جمع التأخير اثنان نية التأخير وقد بقي من وقت الاولى ما يسعها ودوام العذر الى تمام الثانية

﴿فصل﴾ شروط القصر سبعة أن يكون سفره مرحلتين وأن يكون مباحا

آخر أيام التشريق ومن سنن الرمي أن يكون باليد اليمنى وأن يكون الحصى قدر الباقلا وأن يغسله وأن يكبر مع كل حصاة وأن يستقبل القبلة حال الرمي فى أيام التشريق وأن يدعو الله تعالى مستقبلا القبلة بعد رمي الجرة الاولى والثانية

﴿فصل﴾ طواف الوداع واجب على كل

لبعض الامراء أنه يرسل مكتوباً فيه قتل انسان ظلمه أو نهب بلده ولم يعلم من معه المكتوب بذلك فيقصر لان سفره مباح في ظنه وكذا لو خرج لجهة معينة تبعاً للشخص ولا يعلم سبب سفره والمراد بالمباح ما قبل الحرام فيشمل الواجب كسفر حج والمندوب كزيارة قبره صلى الله عليه وسلم والمكروه كسفر التجارة في أكل كفاف الموتى أو منفرداً وكذا مع واحد فقط لكن الكراهة في هذا أخف من الكراهة للمنفرد نعم ان كان أنسه بالله تعالى بحيث صار أنسه مع الوحدة كأنس غيره مع الرفقة لم يكره في حقه ما ذكر وكذا لو دعت حاجة الى البعد والانفراد عن الرفقة الى حد لا يلحقه غوهم والمباح المستوى الطرفين كسفر التجارة في غير ذلك فلا قصر للعاصي بسفره ولو صورة كما لو هرب الصبي من وليه فلا يقصر لان سفره من جنس سفر المعصية لمنع منه شرعاً ومن سفر المعصية أن يتعب نفسه أو دابته بالركض بلا غرض شرعي وكذا السفر لجرد رؤية البلاد لانها ليست بغرض صحيح (ثم اعلم) أن المسافر العاصي ثلاثة أقسام الاول عاص بالسفر وان قصد به المعصية وغيرها كأن قصد به قطع الطريق وزيارة أهله فهذا ان تاب فأول سفره محل توبته فان كان الباقي طويلاً في الرخصة التي يشترط فيها طول السفر كالقصر والجمع أو قصر في الرخصة التي لا يشترط فيها ذلك كأكل الميتة ترخص وان كان الباقي قصيراً في الرخصة التي يشترط فيها طول السفر لم يترخص والثاني عاص في السفر كمن زنى أو شرب خراً وهو قاصد الحج مثلاً فلا يتمتع عليه الترخيص والثالث عاص بالسفر في السفر كأن أنشأ طاعة ثم قلبه معصية فان تاب ترخص مطلقاً وان كان الباقي قصيراً ولو كان المسافر كافراً ثم أسلم في أثناء الطريق ترخص وان كان الباقي دون مسافة القصر لأن سفره ليس بسبب معصية وان كان عاصياً بالكفر (و) ثالثها (العلم بجواز القصر) فلا قصر لجاهل به من أصله أو في الصلاة التي نواها لأمر خاص عرض له وكالجاهل المذكور من ظن الرابعية ركعتين فنواها في السفر كذلك فلا تنعقد صلاته في صورتين بخلاف في الاولى وان قرب اسلامه لتلاعبه ومثلها الثانية لتفريطه اذ لا يعذر أحد بجعل مثل ذلك ويعلم من عدم انعقادها أنه يعيدها مقصورة وهو كذلك على المعتمد (و) رابعها (نية القصر) منها ما لو نوى الظهر مثلاً ركعتين سواء نوى ترخصاً أو أطلق ما لو نوى ركعتين مع عدم الترخيص فان صلاته تبطل لتلاعبه ومنها ما لو قال أؤدي صلاة السفر فلو نوى الاتمام وأطلق أتم لانه المنوي في الاولى والاصل في الثانية ومنها أن يقول نويت أصلي الظهر مقصورة قال الزيادي ولو نوى القصر خلف مسافر متم صح لانه من أهل القصر في الجملة حيث جهل حاله أي وتلغو نية القصر فان علمه متالم تصح صلاته لتلاعبه كما أفتى به شيخنا الرمي انتهى وانما تشترط نية القصر لانه خلاف الاصل بخلاف الاتمام فلا يحتاج الى نية لانه الاصل وتكون نية القصر (عند الاحرام) أي معه كاصل النية فلو نواه بعد الاحرام لم ينفعه (و) خامسها (أن تكون الصلاة رابعة) وهي الظهر والعصر والعشاء وهي المكتوبة بأصالة وان وقعت نفلاً فدخلت صلاة الصبي والمعدة فله قصرها جوازا ان قصر أهلها وهو الاولى فان أتموها أتمها وجوباً (و) سادسها (دوام السفر) أي يقينا (الى اتمامها) أي الصلاة فلواتتهى سفره فيها كأن بلغت سفينة هو فيها دار اقامته أو شك في انتهائه أتم لزوال سبب الرخصة في الاولى ولا شك فيه في الثانية (و) سابعا (أن لا يقتدى بتم) مقيم أو مسافر (في جزء من صلاته) أي وان قل كأن أدركه آخر الصلاة ولو أحدث هو عقب اقتدائه به فلو أتم به ولو لحظة أو في جمعة أو أصبح لزمه الاتمام لما روى عن ابن عباس لما سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد وأربعاً اذا أتم بمقيم فقال في جوابه تلك السنة أي الطريقة الشرعية ولو اقتدى بمسافر وشك في نية القصر فنوى هو القصر جازله القصر ان بان الامام قاصراً لان الظاهر من حال المسافر القصر فان بان أنه متم أو لم يتبين حاله لزمه الاتمام ولو علم على القصر على نية الامام كان قال ان قصر قصرت والا أتممت جازله القصر ان قصر الامام لان هذا تصرح بالواقع ولزمه الاتمام ان أتم الامام أو لم يظهر ما نواه الامام فيلزمه الاتمام احتياطاً (تنبيه) بقي من شروط القصر أربعة أشياء الاول قصد موضع معلوم من حيث المسافة بان يعلم أن مسافته مرحلتان فأكثر

والعلم بجواز القصر ونية القصر عند الاحرام وأن تكون الصلاة رابعة ودوام السفر الى تمامها وأن لا يقتدى بتم في جزء من صلاته

من سافر من مكة الى وطنه أو الى مسافة القصر أو الى محل يريد أن يقيم فيه أربعة أيام صحاح ويجب بتركه دم على غير المندوب ويجب السفر عقبه فوراً فان تأخر بعده زمناً يسع ركعتين بطل وداعه الا ان تأخر لدعاء بعد ركعتيه وعند شرب زمزم وفي الملتزم أو تأخر لشغل السفر كسراء الزاد وشدة الحال فلا يبطل وان طال تأخره لذلك ومثل ذلك ما لو قامت صلاة الجماعة بالفعل بعد فراغه فصلى معهم وانصرف فوراً والسنة بعد ركعتيه أن يأتي

سواء كان معينا كبيت المقدس أو غير معين كالشام وليس المراد به معلوم العين لأن ذلك ليس بشرط بل المدار على علمه بطول السفر في ابتداءه بأن يقصد قطع مرحلتين فأكثر كقوله أنا ذاهب إلى الشام ومن ذلك طالب آبق علم أنه لا يجده في دون مرحلتين وإذا نوت الزوجة أنها متى تخلصت من زوجها رجعت أو العبد أنه متى عتق رجع فلا يقصران قبل مرحلتين ويقصران بعدهما ولو نعت الزوجة زوجها أو العبد سيدة أو الجندی وهو المقاتل للكفار أميره ولم يعرف كل واحد منهم مقصده فلا يقصر له قبل بلوغه مرحلتين فإن بلغه ما قصر فلو نوى كل واحد منهم مسافة القصر وحده دون متبوعه لم يقصر لأن نيته كالعدم نعم الجندی غير المثلث في الديوان له القصر لأنه ليس تحت يد الأمير وقهره بخلاف المثلث في الديوان لأنه مقهور تحت يد الأمير كبقية الجيش وأما الحاتم وهو من لا يدري أين يتوجه فلا يقصر مادام هائما وإن طال تردده لأن سفره معصية إذا تعاب النفس لغير غرض حرام قاله الزیادی والثاني التعرّض عما ينافي نية القصر في دوام الصلاة كنية الاتمام والتردد في أنه يقصر أو يتم والشك في نية القصر وإن تدكر في الحال أنه نواه فلو نوى الاتمام بعد نية القصر أو تردد في أنه يقصر أو يتم بعد نية القصر مع الاحرام أو شك في نية القصر فلا يقصر في جميع ذلك والثالث أن يكون سفره لغرض صحيح كزيارة وتجارة وحج لا مجرد التنزه أي التباعد من البيوت إلى البساتين مثلا وروية البلاد فإن ذلك ليس من الغرض الصحيح لأصل السفر بخلاف ما لو كان لمقصده طريقا طويلا وقصيرا وسلك الطويل لغرض التنزه فإنه يكون غرضاً صحيحاً حاله عدول عن القصير إلى الطويل فيقصر حينئذ وكذا الوسلك الطويل لغرض ديني كزيارة وصلة رحم أو ديني كسهولة الطريق وأمنه لأن سلكه لمجرد القصر ولم يقصد شيئاً لأنه طول على نفسه الطريق من غير غرض معتد به والرابع مجاوزة البلد مثلاً إن لم يكن له سور مختص به أو مجاوزة سورة إن كان له سور كذلك والسور هو البناء المحيط بالبلد والحاصل أن المسافر من العمران مبدأ أسفاره مجاوزة سور مختص ببلده جهة مقصده فإن لم يوجد له سور كذلك فمجاوزة الخندق قال محمد بن يعقوب في القاموس الخندق كجحر حفير حول أسوار المدن فإن لم يوجد خندق فمجاوزة القنطرة وهي القوصرة أمام البلد الذي يخرج منه فإن لم يوجد شيء من ذلك فمجاوزة العمران والمسافر من الخيام مبدأ أسفاره مجاوزة تلك الخيام ومضى اقترح الرماد وملعب الصبيان مع مجاوزة عرض وادان سافر في عرضه ومهبط إن كان في ربوة بضم الراء على الأكثر والفتح لغزة بني تميم والكسرة لغة وهي المكان المرتفع ومصدان كان في وهدة أي أرض منخفضة وهذا ان اعتدلت الثلاثة والمسافر من محل العمران به ولا خيام مبدأ أسفاره مجاوزة رحله أي مأواه في الحضر ومضى اقترح وهذا كله في سفر البرأ مسافر البحر المتصل ساحله بالبلد فالمعتبر جري السفينة والزرورق إليها آخر مرة أن كان لها زورق فيترخص من بالسفينة ومن بالزورق بمجرد جري الزورق وإن لم يصل إلى السفينة وإن لم تسر بالفعل وأما مادامت تذهب وتعود فلا يترخص ومحل هذا أن لم تجر محاذية للبلد فإن جرت محاذية لها فلا بد من مفارقة العمران وفارق ما صرى البربان العرف لا بعده هنا مسافراً لا بذلك وينتهي سفره بوصوله إلى ما شرطت مجاوزته **خاتمة** ذكر النووي في الروضة والرافعي في الشرح الصغير المسمى بالعزیز أن الرخص المتعلقة بالسفر الطويل أربع القصر والفطر ومسح الخف ثلاثة أيام والجمع على الظاهر والذي يجوز في القصر أيضاً أربع ترك الجمعة وأكل الميتة وليس مختصاً بالسفر والتميم واسقاط الفرض به وليس مختصاً بالسفر أيضاً والتنفل على الدابة وزيد على هذه الأربع أمور منها سفر المودع بالوديعة بعذر وسفر الزوج باحدى نسائه بقرعة ذكره الشرقي **فروع** القصر للمسافر أفضل إن بلغ سفره ثلاث مراحل وليس مديماً ولا ملاحاً أي سفناً معه عياله في السفينة والأفلا تمام أفضل بل يكره له القصر كما نقله الماوردي عن الشافعي فيما إذا لم يبلغ ثلاث مراحل إلا في صلاة الخوف فالقصر أفضل وإنما كان عدم القصر أفضل فيما إذا لم يبلغها للخروج من خلاف أبي حنيفة فإنه يوجب الاتمام إن لم يبلغها والقصر إن بلغها وكذا الاتمام على ملاح يسافر في البحر ومعه عياله

الملتزم ويلصق به بطنه
وصدره وييسط يديه
عليه ويضع خده الأيمن
أوجهته عليه ويدعو
بما أحب والأفضل أن
يكون بالوارد عنه صلى
الله عليه وسلم ثم يشرب
من ماء زمزم ويتصلع
منه ثم يعود إلى الحجر
فيستلمه ويقبله ويسجد
عليه ثلاثاً ثلاثاً ثم
ينصرف تلقاء وجهه
مستديراً البيت إذا
خرج من المسجد لأعلى
ظهره ويخرج من باب
الوداع ويكره أن يقف
على باب المسجد عند
خروجه
فصل في المحرمات
بالأحرام سبعة (الاول)
اللبس عمامة في حرم
على الذكور ستر رأسه
وليس المحيط في أي عضو
من أعضائه ويحرم على
الانثى ستر وجهها ولبس
القفاز في يدها وتجب
به الفديّة (الثاني)
الدهن لشيء من شعر

في سفينته وفيمن يديم السفر مطلقا كالساعي للخروج من خلاف أجد فانه واجب الانعام عليه ما رضى الله عن الجميع وقد يجب القصر كالواحدة الصلاة الى أن يبقى من وقته ما لا يسعها الا مقصورة فانه يجب عليه حينئذ القصر وقد يجب القصر والجمع معا فيما اذا أخر الظهر مع العصر ليجمعهما جمع تأخير وضاق وقت العصر عن الانيان بهما تامتين بان لم يبق منه الا ما يسع أربع ركعات فيجب قصرهما وجمعهما والصوم للمسافر أفضل من الفطر ان لم يشق عليه لان فيه براءة الذمة فان شق عليه بأن لحقه منه نحو ألم يشق احتماله عادة فالفطر أفضل أما اذا خشى منه تلف منفعة عضو فيجب الفطر فان صام عصي وأجزأ ومحل جواز الفطر للمسافر اذا رجا إقامة يقضى فيها والابن كان مديعاً ولم يرج ذلك فلا يجوز له الفطر على المعتمد لادانته الى اسقاط الوجوب بالسكية . وقال ابن حجر بالجواز وفائدته فيما اذا أفطر في الايام الطويلة أن يقضيه في أيام أقصر منها انتهى من الشرقاوى والزياى

فصل في شروط فعل الجمعة (شروط الجمعة ستة) أحدها (أن تكون كلها في وقت الظهر) وإذا أدرك المسبوق ركعة مع الامام وعلم أنه ان استمر معه حتى يسلم لم يدرك الركعة الثانية في الوقت وان فارقها أدركها وجب عليه نية المفارقة لتقع الجمعة كلها في الوقت فان خرج الوقت يقيناً وظناً بخبر عدل أو فاسق وقع في القلب صدقه قبل سلامه وجب عليه الظهر بناء لا استئثنا كغيره من الاربعين وان كانت جعته تابعة لجمعة صحيحة حينئذ يسر بالقراءة ولا يحتاج الى نية الانتماء نعم يسر ذلك وانما مظهرها بناء متحتم لانها مصلاتا وقت واحد فوجب بناء أطولهما على أقصرهما كصلاة الحضر مع السفر ولا يجوز الاستئذان لانه يؤدي الى اخراج بعض الصلاة عن الوقت مع القدرة على ايقاعها فيه أى ولا بد أن يكون الوقت باقيا حتى يسلم الاربعون فيه فلو سلم الامام ومن معه خارج الوقت فانت الجمعة ولزمهم الظهر بناء لا استئثنا فلو سلم الامام التسليمة الاولى وتسعة وثلاثون فيه وسلمها الباقون خارجة صحت جمعة الامام ومن معه من التسعة والثلاثين بخلاف المسلمين خارجة فلا تصح جمعهم وكذا لو نقص المسلمون فيه عن أربعين كأن سلم الامام فيه وسلم من معه وهم التسعة والثلاثون خارجة أو سلم بعضهم معه ولا يبلغون أربعين فلا تصح جمعهم حتى الامام وانما صحت الجمعة للامام وحده فيما اذا كانوا محدثين دونه لان المحدث تصح صلاته فيما اذا فقد الطهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت (و) ثانيها (أن تقام في خطة البلد) ولو بفضاء بأن كان بمحل لا تقصر فيه الصلاة وان لم يتصل بابنية البلد بخلاف غير الملبس وهو ما ينشأ منه سفر القصر وسواء كان البلد من خشب أو قصب أو غيرهما وسواء أقيمت الجمعة في المساجد أو غيرها بخلاف الصحراء فلا تصح فيها الاستقلال ولا تبعاً سواء هي وخطبتها ومن يسعها ومنها مسجدان انفصل عن البلد بحيث يقصر المسافر قبل مجاوزته فلا تصح الجمعة فيه لانهم حينئذ مسافرون ولا تعتد الجمعة بالمسافر ولو اتصت الصفوف وطالت حتى خرجت عن القرية صحت جمعة الخارجين تبعاً ان كانوا في محل لا تقصر الصلاة الا بعد مجاوزته والا فلا تصح لهم الجمعة وان زادوا على الاربعين ولو كانت الخيام بصحراء وانصل بها مسجد فان عدت الخيام معه بلداً واحداً لم تقصر الصلاة قبله صحت الجمعة به والا فلا ولولا ذلك لاهل الخيام موضعاً من الصحراء لم تصح الجمعة في تلك الخيام ويجب عليهم ان سمعوا النداء من محلها والا فلا لانهم على هيئة المستوفزين وليس لهم ابنية المستوطنين **فرع** قال الشيخ محمد الرئيس في فتواه ان كانت القرى متباعدة وجب على كل قرية جمعة ان جعت الشروط وضابط البعد عدم اتحاد المرافق كلعاب الصبيان والنادى وهو محل القوم ومتحدثهم ومطرح الرماد والاستعارة من بعضهم بعضاً فان اختلفت فقرى أى فهمى قرى كثيرة وان اتحدت فالتوجه فيما ذكره قرية واحدة والتي لم تجمع الشروط مع عدم الاتحاد فهمى مع غيرها كتحارج البلدة فان سمعت النداء وجب عليها الحضور والا فلا انتهى قوله في خطة البلد بكسر الخاء أى علامات ابنية البلد ومثل البناء السرب وهو بفتحين في الارض والكهف أى الغار في البلد فيلزم أهلها الجمعة وان اختلفت ابنية البلد ويشترط اجتماع ابنية عرفا وأن لا يزديما بين المنزلين على ثلثمائة ذراع داخلها وأخرجها في محل لا تقصر فيه الصلاة الا بعد مجاوزته بماتقدم

فصل شروط الجمعة
سنة أن تكون كلها في وقت الظهر وأن تقام في خطة البلد

الرأس أو من شعور الوجه عمداً ولورأس شعرة واحدة بآى دهن وتجب به الفدية أيضاً (الثالث) التطيب عمداً في أى جزء من ظاهر البدن أو باطنه أو في شئ من الملبوس بآى نوع من الانواع التى يقصد منها غلبار تحتها الطيبة كالمسك والزعفران والورد وتجب به الفدية أيضاً (الرابع) الجماع ومقدماته كالمس والتقبيل والمعانقة ويحرم الجماع ولو بغير انزال ويفسد الحج به قبل التحلل الاول والعمرة قبل فراغ أعمالها وتجب بالجماع المفسد بدنة فان عجز عنها فبقرة فان عجز عنها فسبع من النعم فان

في المسافر نقله الشرقاوى عن الرحاني (واعلم) ان اقامة الجمعة لا تتوقف على اذن الامام وانائبه على المعتمد خلافاً لأبي حنيفة وعن الشافعي والاصحاب أنه يندب استئذانه فيها خشية الفتنة وخروجاً من الخلاف أما تعددها فلا بد فيه من الاذن لأنه محل اجتهاد (و) ثالثها (أن تصلي جماعة) قال الزيادي في الركعة الاولى بتمامها بان يستمر معه الى السجود الثاني فلو صلى الامام بالاربعين ركعة ثم أحدث فقام كل منهم وحده ولم يحدث وفارقوه في الثانية وأتموا منفردين أجزاءهم الجمعة نعم يشترط بقاء العدد الى سلام الجميع ومتى أحدث واحد منهم لم تصح جمعة الباقيين انتهى وان كان هو الآخر وان ذهب الاثرون الى أما كنهم وبلغتهم اعادة الجمعة ان أمكن والا فظهر وبهذا يلغز فيقال لنا شخص أحدث في المسجد فبطلت صلاة آخر في بيته (و) رابعها (أن يكونوا أربعين) قال الزيادي أى ولو من الجن كافي الجوهر ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أى قصر في التعلم لم تصح جمعهم لبطلان صلاتهم فيقصون فان لم يقصر والامام قارىء صحت جمعهم كالموكلوا كلهم أميين في درجة واحدة قال الباجوري فشرط كل أن تصح صلاته لنفسه كفاي شرح الرملي وان لم يصح كونه اماماً للقوم وأفتى محمد صالح الرئيس بانه لا تنعقد الجمعة حيث كان فيهم أى ويسقط الوجوب عن الباقيين فيصالحون ظهراً وقال في فتاويه أيضاً اذا دخلوا في الصلاة مع ظن الامة في بعضهم فلا تصح صلاتهم فالاعادة واجبة عليهم الا ان قلدوا القائل بجوازها بدون الاربعين وأما ان دخلوا في الصلاة مع ظن استجماع الشروط فلا تجوز الاعادة لعدم الموجب للاعادة انتهى والامام هو من لا يؤدى الواجب في القراءة بابدال حرف باخر أو نقل معنى الكلمة ولو كان عالماً جاداً والمتقصر هو من لم يبدل وسعه لتعلم الواجب أدائه فيها بمن يؤديه قال شيخنا يوسف السبيلاني اعلم أن مذهب امامنا الشافعي رضي الله عنه عدم صحة الجمعة بدون أربعين مستجمعين للشروط وأهل القرى الذين لم يبلغوا العدد المذكور ان سمعوا النداء من مكان عال عادة بحيث يعلمون أنه نداء الجمعة وان لم يميزوا بين الكلمات في سكون الاصوات والرياح مع معتدل سمع من طرف بلدة أو قرية أخرى تقام فيها الجمعة بشرطها لم يميزوا بين صلاتها معهم والا فلا تلزمهم الجمعة ~~مفرع~~ يجوز تقليد القائل بجوازها بدون الاربعين كابي حنيفة فانه يجوزها بالاربعين أو بثلثين أو بعشرين ولا يكتفي بتقليد بعضهم بل لابد من تقليدهم وعلمهم بشروط ما يقلدون فيه عند من يقلدون ويسن لهم فعل الظاهر قال العلامة الكردى في فتاويه وهو الاحوط خروجاً من الخلاف قال المفتي محمد الحبشى (أحراراً ذكر كور بالغبين مستوطنين) أى يجعل الجمعة بحيث لا يسافرون شتاء ولا صيفاً لاجل الحاجة كزيارة وتجارة فلو استوطن في بلدان كان له مسكنان بهما فالعبارة بما فيه أهل وماله وان كان في أحدهما أهل والآخر مال فالعبارة بما فيه أهل والا فالعبارة بما اقامته فيه أى كثر فان استوت انعدت به في كل منها قال الزيادي نقلاً عن المصنف اما الصبي المميز والعبد والمسافر فتصح منهم ولا تلزمهم ولا تنعقد بهم وأما المقيم غير المستوطن كمن نوى الإقامة أربعة أيام صحاح فتلزمه قطعاً ولا تنعقد به وتصح منه وكذا المسافر لمعصية لانه ليس من أهل الرخص ومن سمع نداء الجمعة وهو ليس بمجملها وأما المرتد فتلزمه ولا تنعقد به ولا تصح منه وأما الكافر الاصل والمجنون والمعنى عايه فلا تلزمهم ولا تنعقد بهم ولا تصح منهم ومن اجتمعت فيه صفات الكمال عكس هذا ومن لا تلزمه وتنعقد به وتصح منه وهو من له عذر من أعذارها غير السفر وعرف بهذا أن الناس في الجمعة ستة أقسام قال الشرقاوى نقلاً عن القليوبي قوله ستة أقسام أى لان الاوصاف ثلاثة للزوم والصحة والانعقاد فتوجد كلها في مستوفى الشروط وتنفي كلها عن نحو المجنون ويوجد الاولان في المقيم غير المستوطن والاخيران في المعذور والاول فقط في المرتد والثاني فقط في نحو المسافر (و) خامسها (أن لا تسبقها ولا تقارنها) في آخر احرام الامام وهو الرأى من أكبر (جمعة) أخرى (في تلك البلد) أى في محل الجمعة الا ان عسر اجتماع الناس بمكان ولو غير مسجد كشارع وهو ما يسلكه الناس وذلك اما ككثرتهم أو لقتل بينهم أو لبعد أطراف البلد بان يكون من بطرفها لا يبلغهم الصوت بشروطه قال الشرقاوى والعبارة بمن يغلب فعله في ذلك

وأن تصلي جماعة وأن يكونوا أربعين أحراراً ذكورا بالغين مستوطنين وأن لا تسبقها ولا تقارنها جمعة في تلك البلد

عجز قوم البدنة بسعر مكة وأخرج طعاما بقيمتها فان عجز صام عن كل مدبوما ولا تجب فدية بالمقدمات الا المباشرة بشهوة من غدير حائل وفديتها وفدية الجماع مجبر المفسد شاة مخيرة ككسائي (الخامس) عقد النكاح فيحرم نكاح المحرم ولا ينعقد لنفسه ولا لغيره لا بالوكالة ولا بالولاية ولو كانت عامة (السادس) ازالة شئ من الشعر أو من الاظفار بأى طريق من طرق ازالة وتجيب بكل منهما فدية مستقلة ولو مع النسيان ولا تجب الفدية الكاملة

المسكان على المعتمد وان لم يحضر بالفعل وان لم تلزمه كالمرأة والعبد وان لم تصح منه كالجذون قال الزيادي والمعتمد أن العبرة بمن يحضر وان لم تلزمه الجمعة واعلم أنه اذا تعددت الجمعة لحاجة بان عسر الاجتماع بمكان جازله التعدد بقدرها وصحت صلاة الجميع على الاصح سواء وقع احرام الائمة معا أو من تباعوا من الظهر مراعاة للخلاف وأما اذا تعددت لغير الحاجة المذكورة فله خمس حالات * الحالة الاولى أن يقع معا فيبطلان فيجب أن يجتمعوا في محل واحد ويعيدوها الجمعة عند اتساع الوقت ولا تصح الظهر بعدها * الحالة الثانية أن يقع معا مرتباً فالسابقة هي الصحيحة واللاحقة باطلة فيجب على أهلها صلاة الظهر * الحالة الثالثة أن يشك في السابق والمعية فيجب عليهم أن يجتمعوا في محل ويعيدوها الجمعة عند اتساع الوقت وتسبب الظهر بعدها * الحالة الرابعة أن يعلم السابق ولم يعلم عين السابقة كان سمع مريضاً أو مسافراً ان تكبيرتين متلاحقتين فاجبر بذلك مع جهل المتقدمة منهما فيجب عليهم الظهر لانه لا سبيل الى اعادة الجمعة مع تيقن وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر لكن لما كانت الطائفة التي صحت جمعها غير معلومة وجب عليهم الظهر وخرج بالمريضين والمسافرين غيرهما فلا تصح شهادته لفسقه بترك الجمعة * الحالة الخامسة أن يعلم السابق ولم يعلم عين السابقة أو علمت لكن نسبت وهي كالحالة الرابعة أي فيجب استئناف الظهر فقط لالتباس الصحيحة بالفسادة (و) سادسها (أن يتقدم خطبتان) للاتباع بخلاف العيد فان خطبتيه مؤخرتان للاتباع ولان خطبة الجمعة شرط لصحتها والشرط مقدم على مشروطه ويسن في الخطبتين كونهما على منبر فان لم يكن فعلى مرتفع ويسن للخطيب أن يسلم على من عند المنبر أو المرتفع وأن يصعد بتؤدة ورفق قلعه الزيادي عن محمد الجويني وأن يقبل عليهم اذا صعد المنبر أو نحوه وانتهى الى الدرجة التي تسمى بالمستراح وأن يسلم عليهم ثم يجلس فيؤذن واحد للاتباع في الجميع قال ابن حجر في تحفة المحتاج وأما الاذان الذي قبله على المنارة فاحدنه عثمان رضى الله عنه وقيل معاريفه لما كثر الناس ومن ثم كان الاقتصار على الاتباع أفضل الحاجة كأن توقف حضورهم على ما بالمنارة (تنبيه) كلامهم هذا وغيره صريح في أن اتخاذ مرق للخطيب يقرأ الآية والخبر المشهورين بدعة وهو كذلك لانه حدث بعد الصدر الاول قيل وهي حسنة لحث الآية على ما يندب لسلك أحد من اكثار الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما في هذا اليوم ولحث الخبر على تأكد نداء الانصات المقوت تركه لفضل الجماعة بل والموقع في الاثم عند كثير من العلماء اهـ ويسن للخطيب أن يشغل يساره بنحو سيف ويتناهى بحرف المنبر لاتباع السلف والخلف فان لم يجد شيئا من ذلك جعل اليمنى على اليسرى أو أرساهما والغرض أن يتخضع ولا يعتب بهما ويقم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة وبيادار الخطيب بالزول ليبلغ المحراب مع فراغه من الإقامة ويكره الالتفات في الخطبة الثانية والاشارة بيده أو غيرها وادق درج المنبر في صعوده بنحو سيف أو رجله والدعاء اذا انتهى الى المستراح قبل جلوسه عليه والوقوف في كل مرقة وقفة خفيفة يدعو فيها ومبالغة الاسراع في الثانية وخفض الصوت بها قاله ابن حجر في الملهج القويم * خاتمة * أفنى السيد محمد صالح بانه يكره أن يخطب في الجمعة غير الامام * فصل * في أركان الخطبتين (أركان الخطبتين خمسة) أي اجالا والا فهى ثمانية تفصيلا لتكرار الثلاثة الاول فيهما أحدها (جد الله فيهما) ويشترط كونه بلفظ الله ولفظ حمد فتعين مادة الحمد باى صيغة كانت كالحمد لله أو أجد الله أو أنا حمد الله أو لله الحمد فلا يكفي غير مادة الحمد كالشكر ولا يكفي الحمد للرجن والخالق والفرق أن لفظ الجلالة بالنسبة لبقية أسمائه تعالى وصفاته مزينة تامة فان له الاختصاص التام به تعالى ويفهم منه عند ذكره سائر صفات الكمال بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته (و) ثانيها (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيهما) وتعين الصلاة من مادتها كالصلاة على محمد أو صلى أو نصلى أو أناصل ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي في أحد النبي والماسح أو الخاشع أو نحو ذلك ولا يكفي الذمير وان تقدم له مرجع (و) ثالثها (الوصية) أي الامر (بالتقوى فيهما) قال الزيادي والتقوى هي امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه انتهى

وأن يتقدمها خطبتان
* فصل * أركان
الخطبتين خمسة جد الله
فيهما والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم
فيهما والوصية بالتقوى
فيهما

الافى ثلاث شعرات أو
ثلاثة أظفار في زمان
ومكان واحد فان تعدد
الزمان أو المكان وجب
في كل شعرة وكل ظفر
مدطعام ولو كثرت
الشعور والأظفار
(السابع) التعرض
لنكس من صبود البر
الوحشية الماء كولة ولو
خارج أرض الحرم
ولا يجب الجزاء فيها
الا بالاتلاف ولو مع
النسيان وتجب المماثلة
في ضمانها فلا تجزئ
البسطة عن الذي
وجبت فيسه شاة
(ويحرم) على الحلال
صيد حرم مكة والمدينة
ورج الطائف وكذا
شجرها مطلقا ونباتها

ويكفي أحدهما عند ابن حجر وأما عند الرملي فلا بد من الحث على الطاعة ولا يكفي مجرد التحذير من الدنيا وغرورها اتفاقا لان ذلك معلوم حتى عند الكفار ولا تنعين الوصية من مادتها بل يكفي ما يقيم مقامها نحو أطيعوا الله وانما لم يتعين لفظها لان الغرض منها الوعظ والحث على الطاعة وهو حاصل بغير لفظها (و) رابعها (قراءة آية من القرآن في احدهما) لا اتباع أى آية مفهومة فلا يكفي ثم نظروا ان كانت آية كما قاله الحصني قال الزبدي سواء كانت دالة على وعد أو وعيد أو حكم أو قصة ولا يبعد الا كتفاء بشرط آية طويلة لانه أولى من آية قصيرة ولا تجزئ آية حمد أو وعظ عنه كافي القراءة كافي قوله الحمد لله الذي خالق السموات والارض وجعل الظلمات والنور اذا الشئ الواحد لا يؤدي بدفعه بل عنه فقط ولو اتى بآيات تشتمل على الاركان كلها ما عدا الصلاة لعدم آية تشتمل عليها لم تجزئ لانها لا تسمى خطبة انتهى ويسن بعد فراغ قراءة آية مفهومة أن يقرأ سورة ق كل جمعة بين ذلك في فتح المعين وعبرة الباجوري ويسن أن يقرأ سورة ق كل جمعة لخبر مسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة ق في كل جمعة على المنبر ويكفي في أصل السنة قراءة بعضها انتهت * قوله في احدهما الاولى ان تكون الآية في الخطبة الاولى تكون في مقابلة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الثانية فيحصل التعادل بينهما فانه حينئذ يكون في كل منهما أربعة أركان ولولم يحسن شيئا من القرآن ولم يوجد من يحسنه غيره أتى ببديل الآية من ذكر أو دعاء فان عجز وقف بقدرها (و) خامسها (الدعاء) أى بأخرى (للمؤمنين والمؤمنات في الاخيرة) أى في الخطبة الثانية عموما أو خصوصا بل الاولى التعميم ولا بأس بتخصيصه بالسامعين كقوله رحكم الله ويكفي اللهم أجزنا من النار ان قصد تخصيص الحاضرين قال الشرفاوي قوله والمؤمنات الاتيان به سنة وليس من الاركان فلواقتصر عليه لم يكف بخلاف ما لو اقتصر على المؤمنين انتهى ولا يجوز اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم لوجوب اعتقاد دخول طائفة من المؤمنين النار ولو واحد او ما ذكرنا فيه بخلاف اغفر لجميع المسلمين ذنوبهم أو اغفر للمسلمين جميع ذنوبهم بخلاف جميع في أحد الطرفين كما قاله الشبراملسي وأما الدعاء للسلطان بخصوصه فلا بأس به اذ لم يكن فيه مبالغة في وصفه وخروج عن الحد كالاعدال المعطى كل ذي حق حقه الذي لا يظلم فهذا مكروه ان لم يخش من تركه ضررا أو فتنة والاوجب كافي قيام بعض الناس لبعض ولا يشترط في خوف الفتنة غلبة الظن بل يكفي أصله وأما الدعاء لأئمة المسلمين وولادة أمورهم عموما بالصالح والهداية فسنه قال عثمان السوييني ويكره للخطيب رفع يديه حالة الخطبة

فصل في شروط الخطبتين للجمعة (شروط الخطبتين عشرة) بل أكثر أحدها (الطهارة عن الحدثين الا صغرا والا كبر) فلواحدث في أثناء الخطبة استأنفها وجوبا وان سبقه الحدث وفصر الفصل بخلاف ما لو استخاف هو أو القوم واحدا من الحاضرين فانه يبنى على ما فعله الاول من الخطبة نعم لا يجوز البناء في الاغماء مطلقا فاذا أغشى على الخطيب قبل أن يتم الخطبتين لم يجز البناء منه ولا من الخليفة لزال الاهلية فيه دون الاول وأحدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قرب لم يضر (و) ثانيها (الطهارة عن النجاسة في الثوب والبدن والمكان) وكذا ما يتصل بها ومنه سيف أو عكازة في أسفلها نجاسة أو موضوع عليها فلا يجوز قبض ذلك ولا قبض حرف منبر عليه نجاسة في محل آخر ومن ذلك أن يكون فيه عظم عاج من عظم الفيل فان قبض بيده على محل النجاسة بطلت خطبته مطلقا وان قبض على محل طاهر منه فان كان بنجر بنجره بطلت أيضا والا فلا **فائدة** قال محمد بن يعقوب في القاموس والعاج عظم الفيل ومن خواصه أنه ان بنجر به الزرع أو الشجر لم يقر به ودوشار به كل يوم درهمان بماء وعسل ان جومت بعد سبعة أيام حبلت انتهى وقال أجد القيومي في المصباح المنير والعاج أنياب الفيلة قال الليث ولا يسمى غير الناب عاجا والعاج ظهر السلحفاة البحرية وعليه يحمل أنه كان لقاطمة رضي الله عنها سوار من عاج ولا يجوز حمله على أنياب الفيلة لان أنيابها ميتة بخلاف السلحفاة والحديث حجة لمن يقول بالطهارة انتهى (و) ثالثها (ستر العورة) أى في حق الخطيب لافي حق سامعيه

وقراءة آية من القرآن في احدهما والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الاخيرة

فصل شروط الخطبتين عشرة الطهارة عن الحدثين الأصغر والأكبر والطهارة عن النجاسة في الثوب والبدن والمكان وستر العورة

الذي من شأنه أن يثبت بنفسه ولا جزء لشيء من ذلك الا في حرم مكة خاصة ولا يدخل جزء الشعور في جزء الاظافر ولا جزء الصيد في جزء الشجر والنبات ولا العكس (ويحرم) نقل شيء من تراب الحرم وأحجاره ولو تبرك وان نقله لحرم آخر ويجب رده لمحله ويكره نقل ذلك من الحل الى الحرم (ولا يحل لاحد) أن يملك لقطة حرم مكة أبدا ولو كانت

فلا يشترط سترهم وكذا طهرهم ولا كونهم بمحل الصلاة ولا فهمهم لماسمعه كما نقله الز يادى عن ابن حجر ولا يشترط أيضاً خطبة قال الباجورى وإنما اشترط ذلك فى حق الخطيب لان الخطيبين بمنزلة ركعتين كما قيل وهو متلبس بفعلهما بخلاف السامعين والظاهر صحة خطبة العاجز عن السترة دون العاجز عن طهر الحدث وأُخِبت (و) رابعها (القيام على القادر) قال الرافعى وقد عدوا القيام هنا شرطاً وفى الصلاة ركنا وقال امام الحرمين لا يحجر فى عده ركناً فى موضع وشرطاً فى آخر وفرق بعضهم بان المقصود بقيام الصلاة وقعودها الخدمة فعدا ركنتين فيها والمقصود من الخطبة الوعظ لا القيام فيه فكان بالشرط أشبه ذكره الز يادى (و) خامسها (الجلوس بينهما فوق طمأينة الصلاة) والمراد بالفوقية هنا الارتقاء والوصول بان يصل الجلوس بين الخطيبين الى قدر الطمأينة فى الصلاة وليس المراد بذلك الزيادة عليه بان يزيد عليه فى طوله لانه لا يشترط الزيادة على ذلك بل الذى يشترط فيه أصل الطمأينة فقط قال الشرفاوى وأقل الجلوس أن يكون بقدر الطمأينة فى الصلاة كفى الجلوس بين السجدين ويسن أن يكون بقدر سورة الاخلاص وأن يقرأ أهافيه فلوترك الجلوس بينهما حسبما واحدة فيجلس ويأتى بخطبة أخرى ومن خطب قاعدا لعذر فصل بينهما وجو بإسكتة فوق سكتة التنفيس والى بكسر العين أى التعب أى زائدة عليها قال السويفى ومثله من خطب قائماً ولم يقدر على الجلوس أو خطب مضطجعا فيفصل كل منهما بإسكتة والاولى للعاجز الاستبانه فلوترك الجلوس لم تصح خطبته اذ الشرط يضر الاخلاص به ولو لمع السهو اهـ (و) سادسها (الموالة بينهما) أى بين الخطيبين (و) سابعها (الموالة بينهما وبين الصلاة) أى وبين أركان كل منها بان لا يطول فصل عرفانى هذه المواضع الثلاثة وضبط طوله بقدر ركعتين باخف ممكن فان نقص عن ذلك لم يضر ولا يضر تخلل الوعظ بين أركانها وان طال وكذا قراءة وان طال حيث تضمنت وعظا خلافاً لمن أطلق القطع بها فاندغلة عن كونه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى خطبته ق أفاده الباجورى قال السويفى فلو علم ترك ركن ولم يدر هل هو من الاول والثانية هل يجب اعادةهما أم اعادة الثانية فقط فيه نظر والا قرب أن يجلس ثم يأتى بالخطبة الثانية لاحتمال أن يكون المتروك من الاول فيكون جلوسها العوافة كمال بالثانية ويجعل مجموعهما خطبة أولى فيجلس بعدها ويأتى بالثانية وبتقدير كون المتروك من الثانية فالجلوس بعدها لا يضر لان غايته أنه جلوس بعد الخطبة وهو لا يضر وما يأتى به بعد تكرير لما أتى من الخطبة الثانية واستبدال لما تركه منها أما لو شك فى ترك الركن بعد الفراغ من الخطبة لم يؤثر كالكسك فى ترك ركن بعد الفراغ من الصلاة (و) ثامنها (أن تسكون بالعربية) أى ان تكون أركان الخطبتين بكلام العرب وان كان القوم عجماء لا يفهمونها لانهم يعرفون أنه يعظهم فى الجلة أى فى غير هذه الصورة فالمدار على معرفتهم بقريته انه واعظ وان لم يعرفوا ما يعظهم به ويجب أن يتعلم واحد منهم العربية فان لم يتعلم أحد منهم أمموا كلهم ولا تصح خطبتهم قبل التعلم فيصلون ظهر هذا كما مع امكان التعلم قال الشرفاوى فان لم يمكن خطب واحد منهم باى لغة شاء بشرط أن يفهم الحاضرون تلك اللغة على المعتمد بخلاف العربية لا يشترط فهمهم اياها لانها أصل وغيرها بديل وقال السويفى فان لم يمكن أى التعلم خطب واحد منهم بلسانه وان لم يفهمه الحاضرون بأن اختلفت لغاتهم وظاهره وان أحسن ما أحسنه القوم فلا يتعين ان يخاطب به فان لم يحسن أحد منهم الترجمة فلا جعة لهم لا تنفاه شرطها وقال أيضاً نقل عن البرماوى ومحل اشتراط كون أركان الخطبة بالعربية ان كان فى القوم عربى والا كفى كونهما بالجممية الا فى الآية فهى كالفاتحة أى فلا بد فيها من العربية (و) ناسعها (ان يسمعها أو يبين) أى ان يسمع الخطيب أركان الخطبتين للاربعين الذين تنعقد بهم الجمعة ومنهم الامام أى يجب الاسماع من الخطيب بالفعل بان يرفع صوته حتى يسمعه الجالسون أما السماع من الجالسين فيجب بالقوة بان يكونوا بحيث لو أصغوا لسمعوا فلا يضر تحوّل لفظ بخلاف الصمم والبعد والنوم الثقيل ولولبعضهم لا مجرد النعاس فلا يضر نعم لا يضر صمم الامام لانه يعرف ما يقول وان لم يسمع كما قاله الشرفاوى وقال الز يادى ويعتبر على الاصح عند

والقيام على القادر والجلوس بينهما فوق طمأينة الصلاة والموالة بينهما والموالة بينهما وبين الصلاة وأن تكونا بالعربية وأن يسمعها أو يبين

حقيرة بل يحفظها الى وجود صاحبها ولقطة عرفة وحرم المدينة كخطبة غيرهما من بقية البقاع (واذا كان للصيد مثل من الانعام كالنعام وبقر الوحش والحمام فالواجب فيه اما ذبح مثله وتفرقه واما اخراج طعام بقدر قيمته واما صيام يوم عن كل مدوان لم يكن لامثل كالعصافير فالواجب فيه اما اخراج طعام بقيته واما صيام يوم عن كل مد وهذه المحرمات كلها تدل للمحرم بعد التحلل الاول والاجماع ومقدماته وعقد النكاح فلا تحل الا بعد التحلل الثانى

النوى والرافى وغيرهما السماع لهم بالالفعل لا بالقوة فلا تجب الجمعة على أربعين بعضهم صم ولا تصح مع وجود لفظ يمنع سماع ركن على الاعتماد فيها انتهى ونقل عن الاجهوزى أنه يشترط سماع الاركان فى آن واحد لان المقصود ظهور الشعار ولا يوجد الا بأربعين فى آن واحد وبذلك أفنى شيخ الاسلام فلو سماع الاركان عشرون مثلاً وذهبوا لاجاء عشرون فاعاد لهم الاركان ثم حضر من سمع أو لا فلا يكتفى وسن لمن سمع الخطبة سكوت مع اصغاء قال الرجاني ويكره الكلام من المستمعين حال الخطبة خلافاً للأئمة الثلاثة حيث قالوا انه يحرم وجائنا الآية على الذنب وهو قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فانهما نزلت فى الخطبة وسميت قرأنا لاشتمالها عليه نعم ان دعته ضرورة وجب أو سن كالتعليم الواجب والنهى عن محرم ولا يكره قبل الخطبة وبعدها وبينهما ولو لغير حاجة ويجب رد السلام وان كره ابتداءه (و) عاشرها (أن تكون كلها فى وقت الظهر) للاتباع رواه البخارى وبقي من شروط الخطبتين خمسة وهى الذكورة ودوقوعهما فى خطبة أبنية وفعلها ما قبل الصلاة والسماع من تسعة وثلاثين وتميز فرضهما من سنتهما كفى الصلاة وأما ترتيب أركانها فليس بشرط بل سنة فقط **فائدة** ورد فى الخبر أن من قرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يثني رجله الفاتحة والاخلاص والمعوذتين سبعاً سبعاً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله وفى رواية لابن السنى باسقاط الفاتحة وزيادة وأن ذلك بعد من السوء الى الجمعة الاخرى وفى رواية بزيادة وقبل أن يتكلم حفظ له دينه وديناه وأهله وولده وذكر ذلك ابن حجر ونقل عن الزياى أن كيفية ذلك أن يبدأ بالفاتحة ثم قل هو الله أحد ثم قل أعوذ برب الفلق ثم قل أعوذ برب الناس ونقل القليوبى عن شيخه أن ما ورد فيه أمر مخصوص بفوت بمخالفته فيفوت بثني رجله ولو يجعل يمينه للقوم وقوله قبل أن يثني رجله أى قبل أن يصرف رجله عن حالته التى هو عليها فى التشهد وقوله ما تقدم من ذنبه وما تأخر أى من الصغائر اذا اجتنبت الكبائر نقله المناوى عن أبى الاسعد الشيرى ثم يقول ياغنى يا حيد يا مبدى يا معيد يا رحيم ياودود أغنى بحلالك عن حرامك وبطاعتك عن معصيتك وبفضلك عمن سواك أربع مرات وروى أن من واطب عليه أغناه الله ورزقه من حيث لا يحتسب ونقل الشرقاوى عن شيخه الشيخ الحفنى أن الدعاء المذكور وارد فى حديث صحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم **فائدة** عن القطب عبد الوهاب الشعرانى نفعا الله به أن من واطب على قراءة هذين البيتين فى كل يوم جمعة توفاه الله تعالى على الاسلام من غير شك وهما

الهي لست للفردوس أهلاً * ولا أقوى على نار الجحيم

فهبلى توبة واغفر ذنوبى * فانك غافر الذنب العظيم

ونقل عن بعضهم أنهم ما يقرآن مرات بعد صلاة الجمعة

فصل فيما يتعلق بالميت (الذى يلزم) بفتح الزاى أى يجب على الكفاية على من علم بموته أو ظنه أو لم يعلم بذلك ولم يظنه لكن قصر لكونه بقربه وينسب فى عدم البحث عنه الى تقصير من أقاربه وغيرهم (لميت) المسلم ولو غر يقا غير المحرم بنفسك والشهيد فى محل محاربة الكفار ولو صبياً أو فاسقاً أو محدثاً حدثاً كبير وغير السقط فى بعض أحواله (أربع خصال) أى كماله وهى بكسر الخاء جمع خصلة بفتحها مثل خلال وخلة وزناومعنى وبقي خامس وهو الجمل الى موضع الدفن أحدها (غسله) أى أو بدله وهو التيمم كالوأحرق بالنار وكان بحيث لو غسل ثم رى وكالو لم يوجد الا جنبى فى المرأة أو جنبية فى الرجل فيصم الميت فيهما بحائل نعم الصغير الذى لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير (و) ثانيها (تكفينه) أى بعد غسله أو بدله (و) ثالثها (الصلاة عليه) أى بعد الغسل وجوباً بالانه المنقول عن النبى صلى الله عليه وسلم فلو تذكر كان وقع فى حفرة وتعدراخواجه وطهره لم يصل عليه وبعد التكفين ندا بل تذكره الصلاة عليه قبل تكفينه لانه يشعر بالازدراء بالميت (و) رابعها (دفنه) أى فى قبر أو ما الكافر فلا يجب غسله بل هو جائز مطلقاً سواء كان ذمياً أو غيره

وأن تكون كلها فى وقت الظهر

فصل الذى يلزم للميت أربع خصال غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه

فصل واذا منع المحرم من اتمام أركان الدسك الذى أحرم به جازله أن يتحلل فيذبح شاء وينوى التحلل عند ذبحها ثم يزىل ثلاث شعرات من رأسه وينوى التحلل عند ازالها فان عجز عن الذبح أخرج طعاماً بقيمة الشاة ونوى التحلل عند اخراجه ويقدم اخراج الطعام على ازالة الشعر فان عجز عن الطعام صام عن كل مسد يوماً وتحلل بازالة الشعر مع النية ولا يتوقف التحلل على الصيام ولا يلزم قضاء ما تحلل منه بل يبقى فى ذمته كما كان قبل الاحرام به ومن طلع عليه الفجر يوم النحر وهو محرم بالحج ولم

ولا تجوز الصلاة عليه فانها حرام مطلقا وان كان ذميا أو مرتدا ويجب تكفين الذمي والمؤمن والمعاهد ودفنهم وتكفين هؤلاء الثلاثة في بيت المال فان لم يكن فعلى حيث لا مال لهم ولم يكن لهم من تلزمه نفقتهم وفاء بدمته وعهد وأمان من ذكر كما يجب اطعامهم وكسوتهم والفرق بين المعاهد والمؤمن أن المعاهد هو الذي عقد مع الامام أو نائبه خاصة بالمصالحه على ترك القتال مدة معلومة أو بعه أشهر فاقبل عند قوتنا وعشر سنين عند ضعفنا ويسمى أيضا موادعا ومهادنا ومسالم والمؤمن كذلك الا انه لا يجوز عقدا أكثر من أربعة أشهر وأنه قد يعقده الأحاد أيضا ولا يجب تكفين الحر في المرتد والزنديق وهو الذي لا يتمسك بشريعة ويقول بدوام الدهر وقيل هو الذي لا يؤمن بالآخرة ولا بوحدة الخالق ولا يجب دفنهم بل يجوز اغراء الكلاب عليهم ان ياكلوا من اموالهم للابتأذي الناس برائحهم بل يجب اذا تحقق الأذى منهم وأما المحرم الذي لا يلبس محيطا ولا يستر رأسه والمرأة والخنثى لا يستر وجههما ولا كفاهما بقفازين ويحرم أيضا أن يقرب لهم طيب ككافور وحنوط في أبدانهم وأكفانهم وماء غسلهم بقاء لاثرا لاحرام لان النسك لا يبطل بالملوث وأما الشهيد فيحرم غسله والصلاة عليه ويسن دفنه في ثيابه فقط ولو من حرير بعد نزعه امانه عقب موته وعودها اليه عند التكفين وأما الدفن فواجب كالتكفين سواء في ذلك ثيابه الملطخة بالدم وغيرها سكن الملطخة أولى سواء أقتله كافر أم أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد اليه سلاح نفسه أو سقطت عن دابته أو وطئته الدواب أو أصابه سهم لا يعرف هل رمى به مسلم أم كافر وسواء وجد به أثر أم لا مات في الحال أم بقي زمانا مات بذلك السبب قبل انقضاء الحرب أم معه أم بعده وليس فيه الاحركة مذبح بخلاف ما لو مات بعده وفيه حياة مستقرة فليس بشهيد * وأما السقط وهو الذي سقط من بطن أمه قبل تمام أشهره وهي ستة ولخظتان ففيه تفصيل فان ظهرت فيه أمارات الحياة كاختلال أو اضطراب أو تنفس أو تحريك أو بكاء ولو قبل انفصاله وجب فيه ما في الكبير من صلاة وغيرها والا فان ظهر خلقه بان تخطط سواء بلغ أربعة أشهر أم لا وجب تجهيزه بالصلاة والافلاحي فيه بل تحرم الصلاة عليه ويجوز رميه ولو لاسكالب لكن يسن ستره بخرقه ودفنه فالجاء أن السقط له ثلاثة أحوال قال الشيخ محمد الحنفى رضى الله تعالى عنه

والسقط كالكبير في الوفاة * ان ظهرت أمارات الحياة

أو خفيت وخلقته قد ظهر * فامنع صلاة وسواها اعتبرا

أو اختفى أيضا ففيه لم يجب * شئ وستر ثم دفن قد ندب

وأما الولد النازل بعد تمام أشهره حكمه كالكبير من صلاة وغيرها وان نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة وان لم يظهر خلقه ولا يسمى هذا سقطا * **فرع** * اعلم أن المؤمن كأجرة التفسير وعن الماء والكفن وأجرة الحفر والجل في تركه الميت يبدأ به منها لكن بعد الا ابتداء بحق تعاق بنفس تلك التركة كالزكاة التي وجبت فيها والمروءات والجانى والمتعاق برقبته مال والمبيع اذا مات المشتري مفلسا وأما الزوجة وخادمها سواء كان مملوكا لها أو مستأجرا بالنفقة فتجهز بهما على زوج غنى في الفطرة وهو من يملك زيادة على كفاية يومه وليلته ما يصرفه في التجهيز ولو بما برئته منها عليه نفقتهما بخلاف المستأجر بالاجرة وبخلاف الفقير في الفطرة ومن لا تلزمه نفقتهما للنشوز أو صغر وخرج بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز زوجة أبيه وان لزمه نفقتهما في الحياة ولا يجب للزوجة الانوب واحد ولا يجب الثاني والثالث من تركتها نعم ان لم يقدر الزوج الاعلى بعض ثوب وجب باقيه من تركتها وجب ثان وثالث أيضا لافتتاح باب الاخذ من التركة * **فرع** * فاذا مات شخص غمض مثلا يقبح منظره وشده لحياء بعصاة عريضة تربط فوق رأسه الثلاثي فيمنع متفححا وليت مفاصله فبرد ساعده الى عضده وساقه الى فخذه ونخذه الى أصابعه ثم تمد وتلين أصابعه تسهيا للفسله وتكفينه فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاذا لبت المفصل حينئذ لانت والا فلا يمكن تليينها بعد ونزعت ثيابه الذي مات فيه الا انه يسرع اليه الفساد ثم ستر كاه ان لم يكن محرما بنسك بثوب خفيف ويجعل طرفاه تحت رأسه ورجليه لثلا ينكشف ونقل

يدرك عرفة فقد فاته الحج ووجب عليه أن يتحلل بعمل عمرة ويلزمه قضاء الفائت في السنة القابلة ويلزمه ذبح شاة في سنة القضاء * **فصل** * ومن ترك شيئا من الواجبات أو فعل شيئا من المحرمات لزمه دم (والدماء) في الحج والعمرة أربعة أقسام مرتب بمقدور ومرتب بمعدل ومخير ومقدر ومخير بمعدل (فالمرتب) هو الذي لا يصح الانتقال عنه الى بدله الا عند الججز عنه (والمخير) بعكسه (والمعدل) هو الذي ينتقل عنه الى شئ آخر بقيمة (والمقدر) هو الذي ينتقل عنه الى شئ لا يزيد ولا ينقص (وأسباب المرتب المقدر) تسعة التمتع والقران وفوات الحج وترك الاحرام من المبقات وترك ميت من دلنسة وميت منى وترك رمي الجمار وترك

بطنه بغير مصحف كرامة ونحوهما من أنواع الحد يدلا لا يتفخ وقد ذلك بدحو عشرين درهما و رفع عن الارض على سريرا ونحوه لا يتغير بنداتها ووجهه الى القبلة كحضر وهو بانجماع لجنب أيمن فان تعسر فليجنب أيسر فان تعسر وجهه باستلقاء بأن يلقى على قفاه ووجهه وأخصاه للقبلة بأن يرفع رأسه قليلا ويسن أن يتولى ذلك كله أرفق محارمه به فالرجل من الرجل والمرأة من المرأة بأسهل ما يمكنه فان تولاه الرجل من المرأة المحرم أو بالعكس جاز **فائدة** قال حسن العدوي نقل عن الشيخ الامير فان ترك تغميض العينين عقب الموت جذب شخص عضديه وآخراهما الى رجليه معافاته يغلق بصره بحرب انتهى

فصل في بيان غسله (أقل الغسل تعميم بدنه بالماء) أي مرة لانها الفرض في الحي والميت أولى بها فلا يشترط تقدم ازالة نجس عنه ومحل الاكتفاء بها حيث حصل الانتقاء والواجب الانتقاء ويسن الايتار ان لم يحصل الانتقاء بوتر لا بد من كون غسله بقلنا ولو كان كافرا أو غير مكاف فلا يكفي غرق ولا غسل الملائكة ويكفي فعل الجن ولو غسل نفسه كرامة كفي كما وقع لسيدى أحمد البدوي أمدا الله بمده ومثله ما لو غسله ميت آخر كرامة فانه يكفي ولا يكره لنحو جنب غسله ولا يجب نية الغسل لان القصد به النظافة وهي لا تتوقف على نية لكن تسن خروج من الخلاف فيقول الفاسل نويت الغسل أداء عن هذا الميت واستباحة الصلاة عليه بخلاف نية الوضوء فانها واجبة ولذلك يلغز ويقال لنافسي واجب ونيته سنة وشي سنة ونيته واجبة فغسل الميت واجب ونيته سنة ووضوء سنة ونيته واجبة ومن تعذر غسله لنقد ماء أو غيره كمالوا احترق وكسونه مسموما مثلا وكان بحيث لو غسل لتهريم والاولى بالرجل في غسله الرجل والاولى بالمرأة في غسلها المرأة وله غسل حليلته من زوجة غير رجعية وأما لم تكن من زوجة أو معتدة أو مستبرأة ولزوجة غير رجعية غسل زوجها ولو نكحت غيره بأن تضع جملها عقب موته ثم تزوج فلها أن تغسله وتستعين بزوجه الباء حتى الزوجية بلا مس منها له ولا منه فالأثلا ينتقض وضوء المس فيها ما والاولى بالرجل في غسله الا بالصلاة عليه درجة وهم رجال العصبية من النسب ثم الولاء ثم الامام أو نائبه ثم ذوو الارحام فان اتحدوا في الدرجة قدم هذا بالا فقهية في الغسل بخلافه في الصلاة على الميت فيقدم بالاسنية والاقرية فالافقه في باب الغسل أولى هنامن الاسن والاقرية عكس ما في الصلاة والاولى بالمرأة في غسلها قبر بيانها وأولاهن ذات محرمية وبعد القريبات ذات ولاء فاجنبية فزوج فرجال محارم فان تنازع مستويان أفرع بينهما والصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير عند فقد المحرم ويجب ايصال الماء الى ما يظهر من فرج اثيب عند جلوسها على قدميها القضاء حاجتها وما تحت ألفة الاقلام ويحرم ختمه وان عصي بتأخير أو تعذر غسل ماتحت فلفته بأن كان فيها نجاسة تتعذر ازالته فيدفن بالصلاة عليه كفاقد الطهورين على ما قاله الرمي ولا يجوز أن ييم لان شرط التيمم ازالة النجاسة وقال ابن حجر ييم للضرورة قال الباجوري وينبغي تقايله لان في دفنه بلا صلاة عدم احترام لميت كما قاله الشيخ محمد الفضالي ويكره في غير المحرم بذلك أخذ ظفره وشعره لان أجزاء الميت محترمة نعم لو تعذر غسله الاجتناب عن شعر رأسه لتلذه بسبب صمغ أو نحوه كأن كان به قروح وجد دمها بحيث لا يصل الماء الى أصوله الا بالزاتيه وجبت وكذا لو تعذر غسل ماتحت ظفره الا بقلمه ولا فرق في هذا بين المحرم وغيره وفديته على من فعل به ذلك ويردان اليه في السكن نداء وفي القبر وجوب ما فيجب دفنه معه (وأكله أن يغسل) أي الماسل (سوأتيه) أي دبر الميت وقبله بخرقه ملفوفة على يساره (وان يزيل القدر) أي الوسخ (من أنفه وأن بوضه) قبل الغسل كالحي لا ثالثا لمضمضة واستنشاق ويميل رأسه فيها لا يصل الماء باطنه (وأن يدللك) بضم عين الفعل من باب قتل (بدنه بالسدر) أي ونحوه كصابون وأشنان ونحوهما قال في المصباح واذا أطلق السدر في الغسل فالمراد به الورق المطحون قال الحجة في التفسير السدر نوعان أحدهما ينبت في الارياض وهي البسلا التي لها أشجار وزروع فينتفع بورق في الغسل وثمره طيبة والآخر ينبت في الصحراء ولا يتفخ بورقه في الغسل وثمره عصفه اه

فصل أقل الغسل تعميم بدنه بالماء وأكله أن يغسل سوأتيه وأن يزيل القدر من أنفه وأن بوضه وأن يدللك بدنه بالسدر

طواف الوداع وكل سنة في النسك نذرهما الشخص على نفسه وخالف نذره كأن نذر الحاق فقهر أو المشي فركب (وفي) كل واحدة من هذه التسعة شاة فان عجز عنها فصوم عشرة أيام ثلاثة في الحج ان أمكن صومها فيه وسبعة اذا رجع لوطنه (وللرئب) المعدل سببان الجماع المفسد والا حصار وهو المنع من اتمام أركان النسك وقد تقدم ما يجب عند الحجز عن البدنة في الجماع وعند الحجز عن الشاة في الا حصار (وأسباب التحير المقدس ثمانية) ازالة الشعر والاطفار واللبس

(وأن يصب الماء عليه ثلاثا) والسنة أن تكون الأولى بنحو سدر والثانية من بلة والثالثة بماء قراح أى خالص

فيها قليل من كافور بحيث لا يغير الماء لأن رائحته تطرد الهوام ويكره تركه وخروج بقليله كثيره فقهـ يغير الماء

تغيرا كثيرا إلا أن يكون صلبا فلا يضر مطلقا ولو غير الماء لأنه مجاور فهذه الغسلات الثلاث غسلة واحدة لأن

العبرة بتمامها أى بالثالث القراح ويسن ثانية وثالثة كذلك فالمجموع تسع قائمة من ضرب ثلاث في ثلاث لأن

الغسلات الثلاث شتملة على ثلاث لكن العبرة بالثلاث التي بالماء القراح والحاصل أن أدنى السكالم ثلاث

وأكله تسع وأوسطه خمس وأوسع وحاصله أن أكله أن يغسل بماء مالح لأن الماء العذب يسرع إليه البلى

بارد لأنه يشد البدن الحاجة كبرد الغاسل ووسخ فيسخن قليلا في خلوة لا يدخلها الا الغاسل ومن يهينه وولى

الميت وهو أقرب الورثة والأولى أن يكون الغسل تحت سقف لأنه أستر وأن يكون في قميص بال أى خلقى بفتح حين

وسخيف أى رقيق لقلة غزله لأنه أستر له وأليق على مرتفع كوح للأيصبيه الرشاش وأن يجلسه الغاسل على

المرتفع برفق مائلا قليلا الى ورائه ويضع يمينه على كتفه وإيمانه في نقرة قفاه للأنفيل رأسه ويسند ظهره بركبته

اليمنى ويمر يده اليسرى على بطنه بتحمل يسير مع السكرار يخرج ما فيه من الفضلة ثم يضعه على قفاه

ويغسل بخرقه ملفوفة على يساره سوائيه ثم يلقها ويلف خرقه أخرى على يده بعد غسلها بماء ونحو أشنان

وينظف أسنانه ومنخره وهى على وزن مسجدة تحرق الأنف ثم يوضه كالخى بنية ثم يغسل رأسه فالحية بنحو

سدر ويسرح شعرهم أن تلبس بمشط واسع الأسنان برفق ويرد المنة تنف من شعرهما اليه يندبافى الكفن أو القبر

وأما دفنه ولو في غير القبر فواجب كالساقط من الخى إذا مات قبله ثم يغسل شقه الأيمن ثم اليسر ثم يحرقه الى شقه

اليسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي قفاه ثم يحرقه الى شقه الأيمن فيغسل اليسر كذلك مستعينان في ذلك كله بنحو

سدر ثم يزيله بماء من فرقه بفتح الفاء وسكون الراء أى وسط رأسه الى قدمه ثم يعمه كذلك بماء قراح لكن

فيه قليل كافور فهذه الغسلات غسلة واحدة ويندب أن لا ينظر الغاسل من غير عورته الا قدر الحاجة أما

عورته فيحرم النظر اليها ويندب أن يعطى وجه الميت بخرقه من أول وضعه على المغسل وأن لا يمس شيئا من

غير عورته الا بخرقه ولو خرج بعد الغسل نجس وجبت ازالته قاله القليوبى لصحة الصلاة عليه ولا يجوز تيمم من

على بدنه نجاسة تعذر ازالها ولا تجوز الصلاة عليه ﴿تنبيه﴾ قوله يصب الماء ان كان من باب قتل فهو متعمد

وهو المراد هنا ومعناه يريق وان كان من باب ضرب فهو قاصر ومعناه يسكب

﴿فصل﴾ فى الكفن (أقل الكفن ثوب يعمه) أى يسترجع بدن الميت غير رأس المحرم ووجه المحرمة قال

الشرقاوى والمعتد وجوب ثلاث لفائف ذكرها كان أو أنثى إذا كفن من ماله ولم يوص بأسقاط الزائد على الواحد

ولم يمنع منه غير مستغرق دينه للتركة وان كان فى الورثة محجور عليه على المعتد والاقتصر على الثلاث لأن

الزائد عليها سنة فالأزار واللفافتان ليست واجبة ولا مندوبة اهـ قال الباجورى وان كفن من غير ماله بأن

كفن من مال من عليه نفقته أو من بيت المال أو من الموقوف على تجهيز الموتى أو من أغنياء المسلمين فالواجب

ثوب واحد يسترجع البدن الرأس المحرم ووجه المحرمة على المعتد والحاصل أن الكفن بالنسبة لحق الله تعالى

وهو طوب يستتر العورة بالنسبة لحق الميت مشوب بالحق الله ما يستتر بقية البدن وبالنسبة لحق الميت فقط طوب ثان

وثالث قال القليوبى ويسن فى الكفن الأبيض والملبوس أولى من الجديدي ويجوز غيره مما يجوز لبسه حيالو ومن

شعر أو وبر أو طين ويحرم الحر بالرجل ان وجد غيره ومثله المزعفر ويكره المعصفر أى المصبوغ بالعصفر ولو فى

بعضه وغير الأبيض ولولا لراة اهـ قال الشوبرى ولولم يوجد الا الحر يربغى الاقتصار على واحد ومحل حرمة

فى المزعفر اذا كان كله أو أكثره مزعفر والا فلا حرمة وكره مغالة فى الكفن أى مع حضور الوارث البالغ

العاقل الرشيد والاحرمت اهـ قول الشوبرى (وأكله للرجل) ولو صغيرا (ثلاث لفائف) يعم كل منها البدن

قال الشوبرى أى هذا من حيث الاقتصار عليها فلا ينافى كونها واجبة فى نفسها لأنه متى كفن الميت من ماله ولم

وأن يصب الماء عليه

ثلاثا

﴿فصل﴾ أقل الكفن

ثوب يعمه وأكله

للرجل ثلاث لفائف

والدهن والتطيب

ومقدمات الجناح والوطء

بين التحليلين وبعد

الجناس المفسد وقبل تمام

المفسد (وفى كل واحد)

من هذه الثمانية يتخير

الشخص بين ذبح شاة

أو التصديق ثلاثة صيعان

على ستة مساكين لكل

مسكين منهم نصف صاع

أو صوم ثلاثة أيام (وللخير

المعادل) سببان فقط

اتلاف الصيد والشجر

وقد تقدم الواجب فى

الصيد ومثله الواجب

فى الشجر ولا يصح

ذبح هذه الدماء كلها

ولا تفرقتها ولا تفرقة

الطعام بدلا فى الحرم

ويستثنى منها دم الاحصار

فيذبح فى مكان الاحصار

ويفرق

بوص باسقاط الثاني والثالث ولم يكن عليه دين مستغرق وجب له ثلاثة أثواب كل واحد منها يستر جميع البدن غير رأس المحرم ووجه المحرمة قال القليوبي ويسط أو لا أطول أو أحسن أو أوسعها ثم فوقها التي تلبسها التي تلبسها ثم يثني طرف العليا اليسر وفوقه الايمن وهكذا البقية كما يفعل الحى في قبائه ويجعل فوق كل منها حنوط اه ويجوز رابع وخامس وهو قيص وعصامة ان لم يكن محرما ورضى بالزيادة وارث أهل للتبرع وذلك بلا كراهة مالم يكن في الورثة محجور عليه أو غائب والاحرم الزيادة لكن الاولى لا تقتصر على الثلاثة (وللرأة قيص) أى ستر لجميع البدن قاله الشرفاوى (وخار) قال في المصباح وهو نوب تغطي به المرأة رأسها والجمع خمر مثل كتاب وكتب (وازار) وهو ما يشد على الوسط ويؤتزربه فيما بين السرة والركبة (ولفافتان) رعاية لزيادة الستر وكما فعل بابتته صلى الله عليه وسلم أم كلثوم رواه أبو داود قال الشرفاوى أى السنة في تكفين المرأة ذلك وأما الواجب في حقها فقد تقدم أنه ثلاث لفائف فالسنة في حق الرجل لاقتصار على الثلاث لفائف وهى في ذاتها واجبة وأما المرأة فالسنة في حقها غير الثلاث لفائف وهى قيص وخار وازار فقد وافقت الرجل في الواجب وخالفته في المندوب والزيادة على الخمسة مكروهة كراهة تنزيه في الرجل والمرأة للسرف اه قال الزياىدى نعم يندب شد سادس على صدر المرأة فوق الأ كفان لتجمع معاهن انتشارها باضطراب ثديها عند الحمل

فصل في الصلاة عليه (أركان صلاة الجنائزة سبعة) قال في المصباح الجنائزة هى بالفتح والكسر والفتح أنصح وقال الاصمعى وابن الاعرابى بالكسر الميت نفسه وبالفتح السرير وروى أبو عمر الزاهد عن ثعلبة عكس هذا فقال بالكسر السرير وبالفتح الميت نفسه وهى من جنزت الشيء أجزئه من باب ضرب سترته اه وإنما يقال سرير إذا لم يكن عليه ميت وان كان عليه ميت يقال نعش والسرير ينادى كل يوم بلسان حاله ويقول انظر الى بعقلك * أنا المهيا لنفلك أنا سرير المنايا * كم سار مثلى بمثلك

(الاول النية) ويجب فيها القصد والتعيين للصلاة الجنائزة ونية الفرضية وان لم يتعرض للكفاية وغيرها ولا يشترط تعيين الميت الحاضر باسمه وأنحوه ولا معرفته بل يكفي تمييزه نوع تمييز فيقول نويت الصلاة على هذا الميت أو على من صلى عليه الامام أو على من حضر من أموات المسلمين فرضا أو فرض كفاية فان عينه كرىد أو رجل ولم بشر اليه وأخطأ في تعيينه كأن بان عمرا أو امرأة لم تصح صلاته فان أشار اليه كأن قال نويت الصلاة على زيد هذا فبان عمرا صحّت صلاته تغليبا للإشارة ويلغو تعيينه وخروج بالحاضر ما وصلى على غائب فان نوى على العموم كأن قال نويت الصلاة على من تصح الصلاة عليه من أموات المسلمين لم يشترط التعيين وكذا لو أراد الصلاة على من صلى عليه الامام أو على من غسل وكفن في هذا اليوم وان أراد غائبا بخصوصه فلا بد من تعيينه والمراد بالغائب الغائب عن البلد ولو خارج السورق ريبا منه قال شيخ الاسلام في فتح الوهاب وتصح على غائب عن البلد ولو دون مسافة القصر وفى غير جهة القبلة والمصلى مستقبلها لانه صلى الله عليه وسلم أخبرهم بموت النجاشى في اليوم الذى مات فيه ثم خرج بهم الى المصلى فصلى عليه وكبرأربعا وذلك في رجب سنة تسع أما الحاضر بالبلد فلا يصلى عليه الا من حضر وتصح الصلاة على القبر أيضا اذا كان قبر نبى ويسقط الفرض عن الحاضر ين اذا علموا بصلاة غيرهم (الثانى أربع تكبيرات) أى لانه الذى استقر عليه فعله صلى الله عليه وسلم في صلاته على النجاشى والا فكان قبلها يكبر على الميت خمس أو ست أو سبع أو ثمان أى منها تكبيرة الاحرام فالكل ركن واحد فلو نقص عنها ابتداء بان أحرم بها بنية النقص لم تنعقد وأتاه بطلت ولو زاد على الأربع ولو عمدا لم تبطل لانها ذكر وهى لا تبطل به وان اعتقد أن الزائد أركان نعم ان والى الرفع فيه بطلت وكذا لو زاد عليها متعمدا معتقدا البطالان به أما لو زاد امامه عليها فلا تنس له متابعتها في الزوائد لعدم سنه للإمام بل يسلم أو ينتظر دليسم معه وهو أفضل لتأ كد المتابعة فلو تابعه فيه لم تبطل ويجب قرن النية بالتكبيرة الاولى التى هى تكبيرة الاحرام ولا يجب على الامام نية الامامة فان نواها حصل له الثواب والا فلا ولا بد من نية الاقتداء ان كان مقتديا ولو نوى

وللرأة قيص وخار

وازار ولفافتان

فصل أركان صلاة

الجنائزة سبعة الاول

النية الثانى أربع

تكبيرات

هو وأبدله فيه ولا

يصح نقله عنه الا الى

الحرم

باب الضحية

والعقيقة

الضحية سنة مؤكدة

في جميع الجهات

ويزىد تأ كدها في

حق الحجاج بمعنى

ويدخل وقتها اذا

طلعت الشمس ومضى

زمن يسع صلاة العيد

وخطبته ويستمر أداء

الى غروب الشمس

آخر أيام التشريق

الثلاثة فن ذبح ضحيته

قبل دخول وقتها لم تقع

له ضحية وكذا من

ذبحها بعد خروج

وقتها الا اذا نذر ضحية

معينة أو ضحية في

ذمته ثم عين المنذور

وأخر الذبح حتى خرج

الوقت فانه يلزمه بعده

ويكون قضاء

الثالث القيام على
القادر الرابع قراءة
الفاتحة الخامس الصلاة
على النبي صلى الله عليه
وسلم بعد الثانية
السادس الدعاء لليت
بعد الثالثة

ويحرم تأخير ذبح
الواجبة عن وقتها بلا
عذر (ولانصح
التضحية) الابالانعام
وفضلها بعير ثم بقرة
ثم شاة وسبع شياه
أفضل من بعير والضأن
أفضل من المعز وتصح
بالذكر والانثى الا ان
كانت حبلى والذكر
أفضل فان كثرت زوانه
فالانثى التي لم تلد أفضل
منه والمجزئ من الابل
ماتم له خمس سنين
ودخل في السادسة
ومن البقر والمعز ماتم
له سنتان ودخل في
الثالثة ومن الضأن
ماتم له سنة أو أسقط
ثناياه بعد ستة أشهر
ولايجزئ ما فيه جرب
ولو يسيرا ولا ما فيه
هزال أو عرج

الامام ميتاً حاضراً أو غائباً ونوى المأموم ميتاً آخر كذلك جاز لان اختلاف بينهما لا يضر ولو تخلف المأموم عن
امامه بتكبيره بل بتكبيرتين ٧ قال شيخ الاسلام في فتح الوهاب فلو كبر امامه أخرى قبل قراءته للفاتحة سواء
شرع فيها أم لا تابعه في تكبيره وسقطت القراءة عنه وتدارك الباقي من تكبير وذکر بعد سلام امامه كافي
غيرها من الصلوات ويسن رفع يديه في تكبيراتها حذو منكبيه ويضع يديه بعد كل تكبيرة تحت صدره
كغيرها من الصلوات (الثالث القيام على القادر) أي ولو صديداً وامراً مع رجال وان وقعت لهما نافلة رعاية
لصورة الفرض فان عجز عن القيام فعد فان عجز عنه اضطلع فان عجز عنه استلقى فان عجز عن ذلك أو ما كافي
غيرها (الرابع قراءة الفاتحة) أو بدلها عند العجز عنها فلا تتبعين بعد الاولى ولذلك لم يتيدها المصنف ويجوز
اخلاء الاولى عنها ويضمها للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية أو للدعاء لليت بعد الثانية أو يأتي بها
بعد الرابعة لكن الافضل بعد الاولى أو ما لشرع في الفاتحة عقبها فلا يجوز له قطعها وتأخيرها لما بعدهها وكذا لا يجوز
أن يقرأ بعضها في ركن وبعضها في ركن آخر لان هذه الخصلة لم تثبت ويقرؤها مراً وان صلى ليلاتها ووردت
كذلك ويسن التعوذ قبلها والتأمين بعدها ولا يسن دعاء الافتتاح ولا السورة لان صلاة الجنائز مبنية على
التخفيف وان صلى على قبر أو غائب على المعتمد (الخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية) أي
وجوبها بالتجزئ بعد غيرها للاتباع قال في شرح المنهج لفعل السالف والخلف وتسبب الصلاة على الآل فيها والدعاء
للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه قال الشرفاوي والافضل أن يقول
الحمد لله رب العالمين وخرج بالصلاة على الآل السلام عليهم فلا يسن على المعتمد انتهى وأقل الصلاة اللهم صل على
سيدنا محمد وعلى آلهما بعد التشهد الاخير وهو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا
ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى
آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حديد مجيد (السادس الدعاء لليت بعد الثالثة) أي وجوبها بالتجزئ بعد غيرها
ولا بد أن يكون بأخروي كالله الطيب به وألطف الله به لان ذلك ينفعه بفك روحه في الآخرة بخلاف نحو اللهم
احفظ تركته فانه لا يمكن ومن المسنون اللهم اغفر لحنا وميئتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وإننا
اللهم من أحبيته منذ أحييه على الاسلام ومن توفيته منذ أوفوه على الإيمان اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده ثم
يقول اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك الى آخر الدعاء المشهور لكن محل الايمان به في البايع ولو مجنوناً بلغ
ودام جنونه الى موته أما الصغير فيقول فيه مع الدعاء الاقل اللهم اجعله فرطاً لا يوبه وسافوا وذخراً وعظة
واعتباراً وشفيعاً وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهم ما ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره لان ذلك
مناسب للحال وانما كفي هذا الدعاء للطفل مع قولهم انه لا بد في الدعاء لليت أن يخص به لثبوت النص في هذا
بخصوصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم قاله الشرفاوي ومثله قول الباجوري ويكفي في الطفل الدعاء لوالديه نحو
اللهم اجعله لوالديه فرطاً الى آخره وثبت ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لكن قال عبد العزيز في فتح المعين نقلاً
عن شيخه ابن حجر حيث قال وليس قوله اللهم اجعله فرطاً الى آخره مغنياً عن الدعاء للطفل بخصوصه لانه دعاء
باللازم وهو لا يكفي لانه اذا لم يكف الدعاء للعموم الشامل لكل فرد فاولى هذا انتهى قوله لانه دعاء باللازم أي
لان اللهم اجعله الى آخره دعاء ناشئ عن الدعاء المتعلق بالطفل واذا كان كذلك فلا بد من ملزومه وهو الدعاء له
بخصوصه ومحل ذلك في الوالدين الحيين المسلمين فان كانا يتيماً أو كافراً أو كان أحدهما كذلك لم يدع بذلك
بل يأتي بما يقتضيه الحال لان العظة بمعنى تذكير العواقب وهذا لا يظهر بعد الموت ومعنى الفرط بفتح السين السابق
المهيء لمصالحهما في الآخرة ومعنى السالف السابق سواء كان مهياً لمصالح أم لا ومعنى الذخر بالضم المعد والمهيأ لوقت
الحاجة اليه فشبّه به الصغير لكونه مدخراً أمامهما الوقت حاجتهما له ومعنى الاعتبار أي ليكونا يعتبرا بران موته
وفقده حتى يحملهما ذلك على العمل الصالح ومعنى أفرغ الصبر أي أنزله وصبه ومعنى لا تفتنهما أي لا تمتحنهما

فيقول اذا كان ميتين اللهم اغفر له ولوالديه وارض عنه وعنهما رضائهما به عليهما جوارع رضوانك مثلاً أو اللهم ارحمه وارحم والديه رحمة تزيل عنهم المضجع في قبورهم ويقول فيمن كانا كافرين والصغير في يد المسلم بان يسديه اللهم اغفر له ولسائيه ومرييه وفيمن كان أحداً بويه مسلماً اللهم اجعله فرطاً لأصله المسلم وفي ولد الزنا اللهم اجعله فرطاً لأمه ولوتردد في بلوغ المراهق فالاحوط أن يدعو بهذا الدعاء ويخصه بالدعاء بعد الثالثة ويكفي أن يدعو له بالرحمة مثلاً والسقط اذا صلى عليه فيدعى الوالد به بالعافية والرحمة ولودعاه بخصوصه كفي عملاً بعموم الحديث وهو خبر أبي داود وابن حبان اذا صليتم على الميت فاخلصوا له الدعاء أى محضوا وخصصوا **﴿فرع﴾** نقل عن شرح البيهقي الكبير أنه قال وفي مسلم عن عوف بن مالك قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم مثله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجه وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وفتنته ومن عذاب النار وهذا أصح دعاء الجنائز كما في الروضة عن الحفاظ انتهى **﴿خاتمة﴾** قال القليوبي ويقول بعد الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره أى أجر الصلاة عليه ولا تضلنا بعده واغفر لنا وله وهذا ليس فرضاً انتهى أى لأنه لا يجب بعد الرابعة شيء فلو سلم عقبه باجاز ويسن تطويلها بقدر الثلاثة قبلها ونقل عن بعضهم أنه يقرأ فيها ثلاث آيات من سورة غافر وهي قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا بنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم انك أنت العزيز الحكيم وقهم السينات ومن تقى السينات يومئذ فقد رجعته وذلك هو الفوز العظيم قال الباقلي نعم وردت هذه في بعض الاحاديث (السابع السلام) أى كسائر الصلوات في كيفية وتعدد وفي عدم استحباب زيادة وبركاته

﴿فصل﴾ في الدفن وما يذ كرمه (أقل الدفن) أى القبر (حفرة تكتم) من باب قتل (رائحته) أى الميت (وتحرسه) من باب قتل أى تحفظه (من السابع) جمع سبع مثل رجل ورجل وهو يقع على كل ماله باب بعده ويقترب أى والواجب من القبر ما يمنع ظهور رائحة الميت فتؤذى الاحياء وينع نبش السبع لافياً كاهه وخرج بالحفرة ما لو وضع الميت على وجه الارض أو نبي على الارض حيث لم يتعذر الحفر والا كفى فلومات في سفينة انتظار ووصولها الى الساحل ليدفن في البران قرب والا فالشهور كما نص عليه الامام الشافعي أن يشدين لوحين لثلاثين فتخ في البحر ليرصل الى الساحل وان كان أهله كفار فقد يجده مسلم فيدفنه الى القبلة فان ألقوه فيه بدون لوحين ونقلوه بنحو حجر لم يأثموا ويسن أن يدفن القبر عند الدفن بشوب ونحوه لأنه لما ينكشف من الميت شيء فيظهر ما يطلب اخفاؤه رجلاً كان الميت أو امرأة وهو فيها أكد والسنة الدفن في غير الليل ووقت كراهة الصلاة وجاز بلا كراهة دفنه ليلاً مطلقاً أى سواء قصده وطلبه أم لا ووقت كراهة الصلاة اذا لم يقصد والا فلا يجوز قال سليمان البجيرمي قوله فلا يجوز الاعتماد الكراهة تنزيهاً وهذا في غير حرم مكة أما فيه فلا حرم ولا كراهة قياساً على الصلاة فيه (وأكمله قائمة وبسطة) بان يقوم رجل معتدل باسطا يديه مرتفعتين قال البجيرمي قوله باسطا يديه أى غير قابض لاصابعهما وذلك مقدار أربع أذرع ونصف بذراع اليد ويسن أن يوضع الميت في القبر على يمينه كما في الاضجاع عند النوم فلو وضع على يساره كره ولم ينش كما قاله المحلى (ووضع خده) أى الايمن بعد إزالة الكفن قاله البجيرمي (على التراب) أى يسن أن يفضى بخده الى الارض وألى نحو اللبنة لأنه أبلغ في اظهار الدلالة البجيرمي ويكره أن يجعل له فرش ومخدة بكسر الميم وصندوق لم يحتاج اليه لان في ذلك اضاعة المال أما اذا احتيج الى صندوق لنداء الارض أو نحوها كرهاً وتهاً فلا يكره ولا تنفذ وصيته به الا حينئذ ويسن أن يدن وجه الميت ورجلاه الى جانب القبر وظهره بنحو لبنة بكسر الباء وهو ما

السابع السلام
﴿فصل﴾ أقل الدفن
حفرة تكتم رائحته
وتحرسه من السابع
وأكمله قائمة وبسطة
ويوضع خده على
التراب

أدعور أو مرض بين
وما انفصل منه جزء
مأ كول ولو يسيراً الا
الخصي (ويحرم)
الاكل من الضحية
الواجبة ويجب
التصدق بها كلها
والسنة أن يأكل من
الضحية المسنونة
والأفضل الاكل من
كبدها ويجب التصديق
بجزء من لحمها نياً
والأفضل التصديق
بها كلها الاقما
يتبرك بها كلها ومن
لم يفعل تصديق بشائها
وأهدى ثلثها وأكل
ثلثها والسنة أن يذبحها
الرجل بنفسه وان
يحضر الذبح من لم يذبح
بنفسه ويسمى ويكبر
الله تعالى عند الذبح
ويصلى ويسلم

يعمل من الطين وجمعه ابن بخذف التاء أو حجر لثلاثين سكب على وجهه أو يستلقى على ظهره ولو كان بارض اللحد أو السق نجاسة فقال الشوبري والوجه أى القوى الظاهر يجوز وضع الميت عليها مطلقاً ثم قال ويظهر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة واختار الباجوري التفصيل فقال إن كانت النجاسة من صديد الموتي كما في المقبرة المنبوشة فيجوز وضعه عليها أو من غيره كبول أو غائط فلا يجوز (ويجب توجيهه إلى القبلة) تنزيلاً له منزلة المصلى ويؤخذ من ذلك عدم وجوب الاستقبال في الكافر فيجوز استقباله واستدباره نعم الكافرة التي في بطنها جنين مسلم نفخت فيه الروح ولم ترج حياته يجب استدباره للقبلة ليسكون الجنين مستقبلاً للقبلة لأن وجه الجنين إلى ظهر أمه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار لئلا يدفن المسلم في مقابر الكفار وعكسه فإن لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستدبار في أمه لأنه لا يجب استقباله حينئذ نعم استقباله أولى فإن رجيت حياته لم يجز دفنه معها بل يجب شق جوفها وإخراجه منه ولو مسامة

فصل فيما يوجب نيش الميت (ينيش الميت) أى يكشف القبر الذى فيه الميت (لأربع خصال) بل لاكثر من ذلك أحدها (للفعل) أى وللتيمم فيجب نبشه تداركاً لظهور الواجب (إذا لم يتغير) أى ما لم يمتن بخلاف ما لو دفن بلا كفن أو في حرير فلا ينش (و) ثانيها (لتوجيهه إلى القبلة) أى فيجب نبشه إذا لم يتغير أيضاً ليتوجه إلى القبلة قال الشوبري فرع إذا دفن مستلقياً ووجهه للقبلة بأن كانت رجلاه إلى اليمين ونيش ما لم يتغير وهو المعتمد خلافاً لما في متن الروض وشرحه انتهى (و) ثالثها (لئلا إذا دفن معه) أى أو وقع فيه مال خاتم أو غيره فيجب نبشه وإن تغير لا خذنه سواء أطلبه مالكة أم لا ومثله ما لو دفن في مغصوب من أرض أو ثوب أو وجد ما يدفن أو يكفن فيه الميت فيجب نبشه وإن تغير ليرد كل صاحبه ما لم يرض ببقائه أى إذا طلب مالكة والأفلا ولو بلغ مالاً لنفسه ومات لم ينش أو مال غيره وطلبه مالكة بنش وشق جوفه وأخرج منه ورد صاحبه إلا إذا ضمنه الورثة فلا يشق حينئذ على المعتمد والفرق بين مسألة الابتلاع والوقوع أن الابتلاع في شقة هتك حرمة الميت ولا كذلك الوقوع (و) رابعها (للمرأة إذا دفن جنينها معها) مكنت حياته) بأن يكون له ستة أشهر فأكثر فيجب النيش تداركاً للواجب لأنه يجب شق جوفها قبل الدفن فإن لم يرج حياته بقول القوا بل حرم الشق لكن يخرج من القبر ويؤخر الدفن حتى يموت ومن الغلط أن يقال يوضع نحو حجر على بطنها لموت فإن فيه قتلاً للجنين وينش أيضاً لأن الحق الأرض بعد الدفن سيل أو نداء ليقبل وينش أيضاً إذا احتيج لمشاهدته للتعليل على صفة فيه بأن قال إن ولدت ذكراً فانت طالق طلقاً أو أنثى فطلقتن فولدت ميتاً ودفن ولم يعلم أولسكون القائف وهو من يتبع الأثر يلحقه بأحد المتنازعين فيه وينش أيضاً الكافر إذا دفن بالحرم

فصل في أنواع الاستعانات وأحكامها (الاستعانات أربع خصال) بل أكثر فالسبيل والتاء في قوله الاستعانات زائدان للتأكيده أى الاعانات أولصيرة أى صبرها واعانات وليست للطلب لأنه يندب تركها مطلقاً سواء طلبها أم لا حتى لو أعانته غيره في صب الماء عليه عند الوضوء مثلاً وهو ساكت متمكن من منعه ومن فعله بنفسه كان خلاف الأولى وهو من العون بمعنى الظاهر على الأمر أحدها (مباحة و) ثانيها (خلاف الأولى و) ثالثها (مكروهة و) رابعها (واجبة فالمباحة هي تقريب الماء) أى إحضاره فلا بأس بها ولا يقال إنها خلاف الأولى لشبوتها عنه عليه السلام في موطن كثيرة (وخلاف الأولى هي صب الماء على نحو المتوضئ) ولو من غير أهل العبادة وبلاطلب قال القليوبي لأن الاعانة ترفه أى تنم وتزين لا يليق بالتعب هذا في حقنا في حقه صلى الله عليه وسلم لأنه كان يفعل ذلك لبيان الجواز ولذالوقصدها الشخص تعلم المعين لم تكن خلاف الأولى (والمكروهة هي لمن يغسل أعضاءه) أى ولو كان المعين أمرد وهو من بطون نبات شعر وجهه وحرمة من وجهه آخر (والواجبة هي لغيري عند الحجز) أى فيجب الاعانة على العاجز ولو باجرة مثل إن فضلت عما يعتبر في زكاة الفطر والأصل بالتيمم وأعاد ومثله من لم يقدّر على القيام في الصلاة لا بعين وبقي من الاعانة شيئاً سنة وهي

ويجب توجيهه إلى القبلة

فصل ينش الميت لأربع خصال للفعل إذا لم يتغير ولتوجيهه إلى القبلة ولئلا إذا دفن معه والمرأة إذا دفن جنينها معها وأمكن حياته

فصل الاستعانات أربع خصال مباحة وخلاف الأولى ومكروهة وواجبة فالمباحة هي تقريب الماء وخلاف الأولى هي صب الماء على نحو المتوضئ والمكروهة هي لمن يغسل أعضاءه والواجبة هي لغيري عند الحجز

على النبي صلى الله عليه وسلم

فصل والعقيقة سنة مؤكدة ويدخل وقتها بانفصال الولد والافضل ذبحها يوم سابعه ولا يجزئ فيها إلا ما يجزئ في الضحية

اعانة المنفرد عن الصف بموافقة في موضعه مثلاً وحرام وهي الاعانة على فعل الحرام

فصل فيما تجب الزكاة فيه (الاموال التي تلزم فيها الزكاة ستة أنواع) أحدها (النعم) بفتح العين وقد تسكن اسم جمع لا واحد له من لفظه يذكرون وثي وهي ابل وبقر العرب والجواميس وغنم تجب الزكاة فيها بشرط أربعة الاول كونها نعماً فلا زكاة في غيرها من الحيوانات تكيل ورقيق ومتولد بين زكوى وغيره والثاني كونها نصاباً * وأوله في ابل خمس ففي كل خمس الى عشر ين شاة ولو ذكراً ويجزى عنها بعير الزكاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض لها سنة وفي ست وثلاثين بنت لبون لها سنتان وفي ست وأربعين حقة لها أربعين يجزى عنها حقتان أو بنتا لبون لاجزائها عما زاد والجذعة آخر أسنان الزكاة وهو نهاية الحسن دراوسل وقوة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة وحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم كل عشر يتغير الواجب ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة * وأولها في بقرة ثلاثون وفي كل ثلاثين تبع له سنة وفي كل أربعين مسنة لها سنتان * وأولها في غنم أربعون ففيها شاة وفي مائة وحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث وفي أربع مائة أربع مائة شاة والشاة جذعة ضأن لها سنة أو أجدعت أو ثنية معز لها سنتان من غنم البلد أو مثلهما فان عدم بنت مخاض حال الاخراج وان وجدها حال الوجوب أو تغيبت فابن لبون أو حقة * والثالث مضى الحول في ملكه ولكن لنتاج نصاب ملكه بسبب ملك النصاب حول النصاب وان مات الامهات والرابع اسامة مالك لها كل الحول لكن لو علفها قدر تعيش بدونه بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع سوم لم يضر ولا زكاة في عوامل في حرث ونحوه لا تقتنائها للاستعمال بان يستعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة لالئاء كشياب البدن ومتاع الدار (و) النوع الثاني (النقدان) وهما الذهب والفضة ولو غير مضروبين لازكاة في ذهب حتى يبلغ عشرين ديناراً بوزن مكة تعد يد ايقيناً والدينار هو اثنتان وسبعون حبة شعير معتدلة لا قشر عليها وقطع من طرفيهما دق وطال ولا في فضة حتى تبلغ مائتي درهم وهي ثمانية وعشرون رية لا ونصف تقر بيا هذا ان كان في كل رية درهمان من النحاس فان كان فيه درهم فقط كانت خمسة وعشرين رية لا في هذين النصابين ربع عشرهما ففي عشرين ديناراً نصف دينار وتجب الزكاة في حلى محرم كحلى ذهب أو فضة للرجل ومنه الدراهم والدينار المنقوشة المجموعة في القلادة التي تعلق على عنق النساء والذهب المحيط على القماش فهو حرام وتجب زكاتها وكذا ما يتعلق على رؤوس الصبيان نعم عصاب الذهب والفضة لا تحرم فلا زكاة فيها لانها للزينة أو المعرفة من الدراهم والدينار بحيث تبطل بها المعاملة فانها مباحة وإيجاب الزكاة مع الإباحة تمتنع وما لا يحرم أيضاً سوار بكسر السين وهو شيء يعمل في اليد وخلخال بفتح الخاء وهي شيء يعمل في الرجل قاله شيخنا أحمد النحر اوى للبس امرأة وصبي أو لعارتها أو لاجارتهما لمن له استعمالهما أو لا بقصد شيء وما لا يحرم أيضاً ولو على امرأة أصعب من ذهب أو فضة فاليد بطر بقى الاولى وتجب الزكاة أيضاً في حلى مكروه كضبة صغيرة للزينة حليا كان أو غيره لا حلى مباح علمه ولم يتركزه كالحلى من ذلك اللبس المرأة فلا زكاة فيه الا ان أسرفت تكلمخال وزنه ما تناسل مثلاً فلا يحل لها ونجب زكاته ويحل للرجل الخاتم من الفضة بل لبسه سنتنفرج بالعلم والورث حلياً مباحاً ولم يعلمه حتى مضى عام فتجب زكاته لانه لم ينو امساكاً لاستعمال مباح وخرج بعدم نية الكثر المألوف كزنه فتجب زكاته أيضاً ولو انكسر الحلى لم تجب زكاته ان قصد اصلاحه أو ما يمكن بلا صوغ بان أمكن بالحلم لبقاء صورته وقصد اصلاحه فان لم يقصد اصلاحه بل قصد جعله سبيكة أو دراهم أو كزنه أو لم يقصد شيئاً أو حوج انكسره الى صوغ وجب زكاته وينعقد حوله من حين انكساره لانه غير مستعمل ولا معد للاستعمال قال الزيدى ولو وجبت زكاة في حلى فاختلفت قيمته وزنه كسوار قيمته ثلاثمائة وزنه مائتان اعتبرت القيمة على الاصح فيتنخير بين اخراج ربع عشر الحلى مشاع يسلمه للفقراء وبين اخراج خمسة دراهم م صوغه قيمتها سبعة ونصف ولا يجوز أن يكسره ويخرج منه خمسة دراهم لان فيه ضرراً عليه وعلى المستحقين

(فصل) الاموال التي
تلزم فيها الزكاة ستة
أنواع النعم والنقدان

وأولها شاة عن كل مولود
والأفضل ذبح شاتين
عن الذكور وشاة عن
الانثى ويطبخها بحلو
ولا يكسر عظمها بقدر
الامكان وبمشها للفقراء
في أما كنهم أحب من
ندائهم اليها والمخاطب
بها من تلزمه نفقة المولود
ان أيسر بها قبل مضى
ستين يوماً من الولادة
ويستمر طلبها منه
حينئذ الى بلوغ المولود
فان لم يوسر بها الا بعد
مضى الستين لم تطلب
منه بل لو فعلها حينئذ
وقعت شاة لحم لا عقيقة
وحيث طلبت منه
لا يفعلها الا من مال
نفسه ولو كان المولود
غنياً ومن بالغ ولم يعق

هكذا في السخ ولعل
فيه سقطاً كما يعلم من
تتبع أسنان الزكاة

والمعشرات

عنه لأن يعق عن نفسه
والسنة أن يؤذن حين
الولادة في أذن المولود
اليميني وتقام الصلاة في
أذنه اليسرى وأن يحسكه
حينئذ شخص من أهل
الخبر بشئ حلو كتمر
وأن يحلق رأسه ولو أنثى
ويتصدق بوزن شعره
ذهبا أو فضة ويسمى
باسم من الاسماء الحسنة
والأفضل أن يكون
الحلق والتصدق
والتسمية يوم السابع
وأفضل الاسماء محمد
فعباد الله فعبد الرحمن
والتسمية بملك الملوك
وقاضى القضاء وعبد
النبي حرام وبالاسماء
القبيلة كشهاب
ومرة مكروهة
(كتاب اليمين والنذر)
لا ينعقد كل منهما الا
من البالغ العاقل المختار
بشرط أن يتلفظ به
ويسمع نفسه ولا ينعقد

هذا عمله اذا كان الحلى مباحا بان كان مكسورا ولم ينو اصلاحه أما لو كان محرما لعينه كالأواني فلا أثر لزيادة القيمة
أى فالعبرة بوزنه لا بقيمته فيخرج خمسة دراهم إما من غيره أو يكرسه أو يدفع ربع عشره مشاعا اهـ (و)
النوع الثالث (المعشرات) وهى الثوابت الشاملة للشجر والزرع ولازكاة فى شئ الا فى رطب وعنب وما صلح
للاقتيات من الحبوب كقمح وشعير وأرز وعدس وذرة وحبص وباقلاء وهو الفول ودخن هو نوع من الذرة
الا أنه أصغر حبا منها وجلبان بضم الجيم ويقال لها الهرطمان بضم الهاء والطاء وماش وهو نوع منه وان كان
ما صلح للاقتيات يؤكل نادرا كشمرة البلوط المسماة بثمره القوادى وهى تشبه الباسح قال فى المصباح والبلوط مثل
تنور ثمر شجر وقد يؤكل ور بما دغ بقمشره انتهى وكالسيت وهو ضرب من الشعير ليس فيه قمشر قاله الجوهري
وقال ابن فارس ضرب منه رقيق القشر صغار الحب وقال الازهرى حب بين الحنطة والشعير ولا قشر له وكالعلس
بفتح حين نوع من الحنطة تكون فى القشرة منه حبتان وقد يكون واحدة أو ثلاث وقال بعضهم هو حبة سوداء
تؤكل فى الجذب وقيل هو مثل البر إلا أنه عسر الانقاء وقيل هو العدس فتحجب الزكاة فى جميع ذلك اذا وجدت
شروطها بخلاف ما يؤكل تنهما كالكسكس والتين والمشمش والتفاح والبن وما يؤكل تدويا كالصطكي والفلفل
بضم الفاء وهو من الأبرار قاله فى المصباح وواجبها العشران سقيت بلاؤنة كثيرة والافنصفه وتجب زكاة
الذات بمعنى أنه ينعقد سبب وجوبها ببدو صلاح الثمر واشتداد الحب على المالك لا على المستحق ولا فى مال
الزكاة لان حق المستحق انما هو فى الخالص الجاف وشروط وجوبها أن يتباغ خمسة أو سق تحديدا وهى ألف
وسمائة رطل بغدادية اذ الوسق ستون صاعا فمجموع الخمسة ثلاثمائة صاع والاصاع أربعة أمداد فيكون
النصاب ألف مد ومائتي مد وتعام المالك وان لم يباشر المالك ولا نائبه زراعته كان وقع الحب بنفسه من يدمالكة
عند حمل الغلة مثلا أو بالتاء نحو طبركان وقعت العاصف على السابل فتناثر الحب ونبت فتحجب الزكاة فى ذلك
ان بلغ نصابا وخرج بذلك المالك ما نبت من حب حله السيل من دار الحرب الى أرضا غير المملوكة لاحد فلا زكاة
فيه لانه فىء والمالك غير معين أموالا كانت مملوكة فيملكه من نبت بارضه ولو لوجل الهواء والماء حبا لم لو كافيت
بارض فان أعرض عنه مالكة فهو اصاحب الارض وعاليه زكاة أو لم يعرض عنه فهو له وعاليه زكاة وأنه أجرة مثل
الارض اصاحبها ويضم نوع من النبات الى نوع آخر كعنب مصرى أو شامى بخلاف اختلاف الجنس كبر
بشعير وتخرج الزكاة عنه باختلاف النوع من كل من الأنواع بقسطه ان تيسر فان عسر استبرأه الأنواع وقلة
مقدار كل منها أخرج الوسط لأعلاها ولا أدناها وزرع العام وهو اثناعشر شهرا يضمن ان وقع حصادهما فى
عام واحد بان يكون بين حصاد الاول والثانى أقل من اثني عشر شهرا رعية وان وقع زرعهما فى عامين بان كان
بين زرع الاول وزرع الثانى اثناعشر شهرا أو بين حصاد الثانى والاول أقل من ذلك والمراد بوقوع حصادهما
فى عام أن يبلغا أو أن الحصادان لم يقع بالفعل وهما الزرعين الثمران وقع الاطلاعان فى عام وان لم يتجدد قطعهما
فى عام واحد فالعبرة فى الحبوب بالحصاد بالقوة وفى الثمار بالاطلاع نعم لو أن ثمر نخل فى عام مرتين فلا يضم بل هما
كشمرة عامين الحاقا للنادر بالاعم الغلب وكان النخل كل ماشأنه أن لا يثمر فى العام الامرة واحدة (فرع)
قال أحمد السحيمى وأفضل أنواع الكسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة وكان كل نبي له حرفة وكسب فكان
آدم زراعا وأول صنعة عملت على وجه الارض الحرث وأول من حرث آدم ثم أدركه التعب فى آخر النهار
فقال لحواء ازرى ما قد بقي فصار زرعها شعير افتجبه من ذلك فاوحى الله اليه لما أطاعت العدو والمشير
وهو الشيطان بدلت له القمح بالشعير وقيل لما هبط آدم فى الهند اشتد به الجوع فجاءه جبريل بثورين
أحمرين وثلاث حبات من الحنطة وقال له لك حبتان ولحواء حبة واحدة فصار للذكر مثل حظ الانثيين
كل حبة وزنها مائة ألف درهم وثمانمائة درهم فزرع وحصد وطحن وخبز فى أربع ساعات وكان ادريس
خياطا وكان نوح نجارا أى صناعا وكذا زكريا وكان ابراهيم بزازا أى يبيع أنواع الملابس وكان

موسى كاتب الكتب التوراة بيده وكان أجبر شعيب وكان داود حدادا وكان سليمان يضفر الخوص وهو ورق النخل وكان نبينا يبيع ويشترى بنقد ونسيئة ويحمل ما اشتراه الى بيته فيقول بانه له أعطني أحله فيقول صاحب الشيء أولى بحمله لكن الشراء بعد البعثة أو غلب وبعد الهجرة لم يحفظ البيع وأما الشراء فكثير وأجر أى بان أجر صلى الله عليه وسلم ملكه على الغير واستأجر أى بان استأجر على شخص ليخيط ثوبه صلى الله عليه وسلم مثلاً والاستئجار أغلب وأجر نفسه قبل النبوة لرحى الغنم ولخديجة للتجارة وشارك ووكل وتوكل والتوكيل أكثر وأهدى له وقبل وعوض ووهب له وقبل واستعار انتهى **(فائدة)** نقل الشراوى عن الاجهوري أن الحبة من التميم حين نزلت من الجنة قدر بيضة النعامة وألين من الزبد بضم الزاى وسكون الباء وهو ما يستخرج بوضع الماء والتحرريك من لبن البقر والغنم وأطيب رائحة من المسك ثم صغرت في زمان فرعون فصارت الحبة قدر بيضة الدجاجة ثم صغرت حين قتل يحيى بن زكريا فصارت قدر بيضة الحمامة ثم صغرت فصارت قدر البندقة ثم قدر الحصاة ثم صارت الى ما هي عليه الآن فسأل الله تعالى أن لا تصغر عنه اه قال القليوبي في شرح المعراج فائدة مادرة كان وزن حبة الحنطة في الجنة مائتي ألف درهم وثمانمائة درهم اه **(و) النوع الرابع (أموال التجارة)** وهي تقلب المال بالمعاوضة لغرض الربح بنية تجارة عند كل تصرف والحاصل أن شرط وجوب زكاتها ستة * أحدها كون المال مملوكاً بمعاوضة كشرائه سواء كان بعرض أم نقد أم دين حال أم مؤجل وكما لو صالح عليه عن دم أو أجر به نفسه سواء كانت المعاوضة غير محضة وهي التي لا تفسد بفساد مقابلها كالنكاح والخلع أو محضة وهي التي تفسد بذلك كالبيع والشراء والهبة شواب وخرج بذلك ما ملك بغير معاوضة كارت فاذا ترك لورثته عروض تجارة لم تجب عليهم زكاتها وهبة بلا ثواب واحتطاب * ثانيها وجود نية التجارة حال المعاوضة في صلب العقد أو في مجلسه وذلك لان المملوك بالمعاوضة قد يقصد به التجارة وقد يقصد به غيرها فلا بد من نية مميزة وان لم يجددها في كل تصرف بعد فراغ الشراء مثلاً برأس المال * ثالثها أن لا يقصد بالمال القنية أى الامساك لا لتفاد فان قصد هابه انقطع الحول فيحتاج الى تجديد نية مقرونة بتصرف وكذا ان قصد هابه ببيعة وان لم يعينه ويرجع في تعيينه اليه * ورابعها مضى حول من وقت الملك نعم ان ملكه بعين نقد نصاب أو دونه وفي ملكه بائيه كان اشترى بعشرين مثقالاً أربعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى بنى على حول النقد بخلاف ما لو اشتراه بنصاب في الذمة ثم نفده في المجلس فانه ينقطع حول النقد ويتبدى حول التجارة من حين الشراء والفرق بين المسئلتين أن النقد لم يتمين صرفه للشراء في الثانية بخلاف الاولى * خامسها أن لا يرد جميع مال التجارة في أثناء الحول الى تقدم من جس ما يقوم به وهو دون نصاب فان رد الى ذلك ثم اشترى به ساعة بكسر السين أى بضاعة للتجارة ابتداء حولها من حين شرائها التحق نقص النصاب بالتضيض بخلافه قبله فانه مظنون أمواله ورد بعض المال الى ما ذكر أو باعه بعرض أو بنقد لا يقوم به آخر الحول كان باعه بدراهم والحالية تنضى التقويم بدنانير أو بنقد يقوم به وهو نصاب خوله باقى في جميع ذلك * سادسها أن تبلغ قيمته آخر الحول نصاباً ودونه ومعه ما يكمل به كالأول كان معه مائة درهم فابتاع أى فاشترى بخمسين منها عرضاً للتجارة وبقي في ملكه خمسون وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين فيضم لما عنده ويجب زكاة الجميع (واجبها) أى أموال التجارة (ربع عشرة قيمة عروض التجارة) فان ملكك بتعمد ولودون نصاب قومت به ولا بد في التقويم من عدلين فالولم يبلغ نصاباً لم تجب الزكاة وان بلغ بغيره وان ملكك بغيره كعرض ونكاح وخلع فبغالب نقد البلد صورة ذلك شخص زوج أمته أو خال زوجته بعرض نوى به التجارة وكذلك تزوجت الحرة بعرض نوت به ذلك ومثل ذلك ما لو ملكك عروض التجارة تصالح عن دم كأن جنى عليه شخص فوجب على ذلك الشخص قصاص فصالح المجنى عليه وعفا بالدية بنية التجارة كأن قال عفوت عنك بالدية فكانت الدية بدلا عن القصاص فان لم يكن بالبلد نقد فبغالب نقد أقرب البلاد اليه فان غلب نقدان على

وأموال التجارة واجبها
ربع عشرة قيمة عروض
التجارة

اليمين الا باسم من أسماء
الله تعالى أو صفة من
صفاته الخاصة به
كقوله والله أو وقدره
الله أو ورب الكعبة
والخلف بالخلق كالنبي
والكعبة حرام ويكفر
به الخالف ان قصد
تعظيمه كتعظيم الله
فان لم يقصد ذلك فهو
مكروه فقط وينبى
للشخص أن يصون
نفسه عن اليمين ولو
كان صادقا ومن حلف
على ترك شئ من
الفروض كالصلوات
الخمس أو على فعل
حرام كقطع الرحم
عصى ولزمه أن يحث
في يمينه ويكفر أو على
ترك سنة كقضاء
الخواشج أو فعل مكروه
كشرب التذناك فالسنة
أن يحث ويكفر أو
على فعل مباح أو تركه
كالطعام واللبس
ودخول الدار فالفضل
له أن لا يحث في يمينه
(وكفارة)

التساوي تخير بينهما ان بلغت نصابا بكل منهما وان بلغت نصابا بأحد هما دون الآخر قومت لتحقيق تمام النصاب به وان ملكت بنقد وغيره قوم ما قبل النقد به وما قبل غيره بغالب نقد البلد ويعرف ما قبل غير نقد بتقويمه ومعرفة نسبته للنقد حال المعاوضة فان اختلف الغالب وقت الشراء وآخر الحول اعتبر الثاني لانه المعتبر في زكاة التجارة وقولهم العبرة بما اشترى به وان ابطاله السلطان أو كان الناب غيره محله فيما اشترى النقد لا بعرض كما هنا ويضم ربح حاصل في أثناء الحول لاصل في الحول ان لم ينض بما يقوم به بان لم ينض أصلا أو نض بغير ما يقوم به فلو اشترى عرضا قيمته ما تنادى بهم فصارت قيمته آخر الحول ثلثا من زكاتها أما إذا نض بما يقوم به فلا يضم الى الأصل بل يزكى الأصل عند حوله والربح عند حوله فيفرد كل بحول ومعنى نض صار ناضا دراهم ودنانير ونجب زكاة فطر رقيق تجارة معز كانتا لا اختلاف سببهما والبدن والمال فالاول مسبب زكاة الفطر والثاني مسبب زكاة التجارة فلو كان مال التجارة مما يجب الزكاة في عينه كسائمه ونحوه فلا يجتمع الزكاة فيه بلا خلاف بل ان كل نصاب احدى الزكائين دون نصب الآخر كان بعين شاة قصدها التجارة لكن لم تبلغ قيمتها نصابا آخر الحول وكنتسع وثلاثين فأقل بلغت قيمتها نصابا آخر الحول وجبت زكاتها كمال نصابه وان كل نصاب كل منهما كان بعين شاة قصدها التجارة وبلغت قيمتها آخر الحول نصابا قدمت في الوجوب زكاة العين على زكاة التجارة لقوتها للاتفاق عليها بخلاف زكاة التجارة ففيها قول قديم بعدم الوجوب فيها ولهذا لا يكفر جاحدها فصور السائمه ان يشتري مثلاً بعين شاة من أول المحرم وينوي فيها التجارة ففقد اجتماع فيها زكاة العين وزكاة التجارة وصورة الثمر ان يشتري نخيلاً أو عنباً من أول المحرم وينوي فيه وفيما يخرج منه التجارة ثم يحول عليه الحول وقيمته مع من يخرج منه تبلغ نصاب تجارة وملك زكاة العين فيما يخرج منها أيضاً نعم تجب زكاة التجارة أيضاً في خصوصها وألبانها مع اخراج زكاة العين عن السائمه وكذا تجب زكاة التجارة عن الشجر ونحوه كالارض من اللب والف والكرناف وغيرهما كالجنح والتبن ان بلغت قيمتها واحداها نصاباً عند تمام الحول مع اخراج زكاة العين عن الثمر اذ ليس فيها زكاة عين فلا تسقط عنها زكاة التجارة أما ما فيه زكاة العين وهو الثمرة والحب ان بلغا نصاباً فلا يدخلان في التقويم في هذا الحول فان لم يبلغاه دخلا فيه فيقومان مع المذكورات وتجب في ذلك زكاة التجارة قال في المصباح الكرناف بالكسر أصل السعف الذي يبقى بعد قطعه في جذع النخلة والسعف أغصان النخل ما دامت بالخصوص فان زال الخوص عنها قيل جريد والجذع بالكسر ساق النخلة والتبن ساق الزرع بعد دياسته انتهى وصورة ذلك انه اشترى الارض وانخل بقصد التجارة فيهما وفيما يخرج منهما أو الزرع بقصد التجارة في حبه وتبنيه مثلاً فتجب زكاة العين في الثمر والحب ان بلغ نصاباً وزكاة التجارة فيهما وفيما عداهما اذ لا زكاة في عينه واذا قطع الثمر والحب أخرجت زكاة عينيهما ولا تجب بعد ذلك ان يفيا في ملكه لانها لا تعدد ثم يبدئ حوله للتجارة بعد القطع وأما الجنح والارض والتبن فلا يقطع حوله بما ذكر بل يكمل على ما مضى منه ثم عند تمام حوله التجارة للثمر والحب يضم الى الجنح والارض والتبن في التقويم لافي الحول لا خلافاً في ابتدائه ولو تقدم حوله زكاة التجارة على حوله زكاة العين بان اشترى بمال التجارة بعد ستة أشهر من حوله نصاب سائمه واشترى به معاولة للتجارة ثم أسامها وجبت زكاتها عند تمام حوله ثم يفتتح من تمامه حوله زكاة العين أبداً أي فتجب في بقية الاعوام بصورة ذلك أن يشتري عشرين منقطعاً شاة للتجارة من أول المحرم وتمسك عنده ستة أشهر ثم يبيعها ويشترى بثمنها نصاباً سائمه وبعد مضي ستة أشهر أخرى قومت فبلغت قيمتها نصاباً فقد اجتمع فيها زكاة العين وسبق حوله التجارة فيزكى بها في هذا الحول زكاة تجارة وفي كل حوله بعد زكاة عين فلا يستأنف الحول بالمبادلة المذكورة بل يستمر قال شيخ الاسلام في شرح المنهج زكاة مال قراض على ملكه وان ظهر فيه ربح لانه ملكه اذا عامل انما يملك حصته بالقسمة لا بالظهور كما ان العامل في الجعالة انما يستحق الجعل بفرغه من العمل فان أخرجهما من غيره فذلك أو منه

العين) عتق رقبة
مؤمنة سليمة من
العيوب الخلة بالعمل أو
اطعام عشرة مساكين
لكل واحد منهم مد
من غائب قوت البلد
أو كسوتهم ولو بمندبل
يعطى لكل واحد منهم
ويتخير الشخص بين
هذه الثلاثة ولو كان
غنياً فان عجز عنها أزم
صيام ثلاثة أيام
﴿فصل﴾ والنذر
قسمان منجز ومعلق
فالمنجز كقول الناذر
لله على كذا أو نذرت
لله كذا ويلزمه الوفاء
بما نذره حالا والمعلق
قسمان قسم معلق على
حصول نعمة أو اندفاع
نقمة كقوله ان شفى
الله أو ان سلمني من
كذا فله على كذا
فاذا وجد المعلق عليه
لزمه الوفاء بالمندور حالا
وقسم معلق على فعل
شيء أو تركه كقوله ان
دخلت الدار أو ان لم
أكلم زيداً

حسبت من الرمح كالمؤن التي تلزم المال من اجرة الدلال والكيال وغيرهما والجعل بالضم الاجر (و) النوع الخامس (الركاز) وهو بكسر الراء دفين جاهلية وهم من قبل الاسلام أي بعثته صلى الله عليه وسلم فيشمل ما لو كان الدفين من قوم موسى وعيسى وأغيرهما كيوسف فإن لم يكن مدفوناً بل كان ظاهراً فإن علم انه ظهر بنحو سويل فهو ركاز أيضاً لانه دفين بحسب ما كان والا فهو لقطه وكذا ان شك ان وجدته من هو أهل الزكاة ومثله الموات والقبور الجاهلية والقلاع بكسر القاف جمع قلعة بفتحها ٧ كقبة ورقاب وهو حصن ممتنع في جبل بعيد عن البلد وان وجدته بمسجد أو شارع أو وجد دفين اسلامي كان يكون عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام فان علم مالكة وجب رده عليه لانه مال مسلم ومال المسلم لا يملك بالاستيلاء عليه وان لم يعلم مالكة فلقطة يعرفه الواجد سنة ثم له أن يملكه ان لم يظهر مالكة وكذا ان لم يعلم هل هو جاهلي أو اسلامي بان كان مما يضرب مثله في الجاهلية والاسلام أو عمالاً أو ثمر عليه كالنهر والحلي فان علم أن مالكة بقلعة الدعوة وعاد فهو في قال الزيايدي وان وجد في ملك حربي في دار الحرب فله حكم النبي وان دخل دارهم بامانهم فبرد على مالكة وجوبا وان أخذ قهراً فهو غنيمة انتهى والواجب فيه ان بلغ نصاب الخمس في الحال يصرف لاهل الزكاة (و) النوع السادس (المعدن) وهو مكان خلق الله تعالى فيه ذهب أو فضة موات أو ملك له فيجب على من استخرج ذلك ربع عشره حالان بلغ نصاباً فيضم بعض المنخرج الى بعض ان اتحد معدن عرفان يكون في مكان واحد وان كانت حفرة متعددة وتتابع عمل ولا يصير قطع العمل لعذر كاصلاح آلة ومريض وان طال الزمن عرفاً فان اختلف المعدن أو قطع العمل بلا عذر فلا يضم أول ثان في اكمال النصاب وان قصر الزمن ويضم ثانياً لما ملكه من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به ولو من غير المعدن كارت في اكماله فان كل به النصاب زكي الثاني لان كان مملكه غائباً فلا يلزمه زكاته حتى يعلم سلامته ليتحقق للزوم فلو استخرج من المعدن تسعة عشر مثقالاً بالاول ومثقالاً بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر وتجب في المثقال كما تجب فيه فيما لو كان مالكا لتسعة عشر من غير المعدن (فرع) تجب زكاة الفطر بادرارك وقت تمام الغروب من آخر يوم من رمضان مع ادراك جزء قبله من رمضان أيضاً كمن مات بعد الغروب أو معه دون من ولد بعده أو معه على كل حر وعبد صغير وكبير ذكر وغيره الا خمسة الاول من لا يفضل عن مسكن وخادم يحتاجهما ولبس بليق به وعن قوت من تلزمه نفقة ولو حيواناً ليلة العيد ويومه ما يخرج به في زكاة الفطر والمراد بحاجة الخادم أن يحتاجه لخدمته لمرض أو كبراً وضخامة مانعة من خدمة نفسه ومنصب يأبى أن يتخدم نفسه أو لخدمته ممنونه لا لعمله في أرضه وما شئته والمنصب وزان مسجداً أي علو ورفعة وكالقول دست نوب أو بدله الذي يليق بدلت رده في حوائجه وكذا ما اعتيد من نحو سمنك وكعك وهو من الخبز اليابس ونقل بضم النون وهو مجموع الثمرات وغير ذلك وشيخ بذلك الدين ولولا دمي فلا يشترط فضلها عنه على المعتمد والثاني امرأة غنية لها زوج معسر وهي في طاعته فلا تلزمها فطرتهما لكن يسن لها أن تخرجها عن نفسها وكذا كل من سقطت فطرته لتحمل الغير له يسن له أن يخرج عن نفسه ان لم يخرجها المتحمل ومن المعسر الرقيق فلا تجب عليه زكاة زوجته ولو حرة وشيخ بفطرتهما فطرة غيرها كأمتها وأولادها والديها فلتلزمها ولو كان الزوج حنفياً يرى وجوب فطرتهما على نفسها وهي شافعية ترى الوجوب على الزوج فلا وجوب على واحد منهما لعدم اعتقاد كل انها عليه بخلاف عكسه فانها تجب على الزوج لان كلاهما حينئذ يرى الوجوب على نفسه الزوج بطريق التحمل وهي بطريق الاستقلال اما اذا لم تكن المرأة في طاعته بان كانت ناشرة فانها عليها حينئذ ومثلها صغيرة لا تطبق الوطء فلا تجب فطرتهما على زوجها واما الأئمة المزوجة التي زوجها معسر فان فطرتهما تلزمها وتحملها عنهما سيدة بخلاف ما اذا كان موسراً فيجب عليه فطرتهما ولو زوجاً به بعده لزمه فطرتهما قطعاً والثالث مكاتب كتابه صحيفة فلا تجب عليه ولا على سيده لاستقلاله بخلاف المكاتب كتابه فاسدة حيث تجب فطرته على سيده وان لم تجب عليه نفقته * والرابع العبد في بيت المال * والخامس العبد الموقوف ولو على

والركاز والمعدن

على كذا فاذا وجد
المعلق عليه وجب على
الناذر انوفاء بالمنذور
أو كفارة عين وهو مخير
بينهما ولا يشترط نذر
الحرام كقتل النفس
بغير حق وصيام العيدين
ولا نذر المكروه
كالصلاة في المقبرة
والجمام والنذر للاحد
أبويه أو أحد أولاده
وكذا نذر المباح كالاكل
واللبس والنوم ولا
كفارة فيه (تمت)
زيارة نبينا محمد صلى الله
عليه وسلم سنة مؤكدة
لكل أحد وتقرأ
للحجاج أكثر وتركها
مع التحكك منها حرة
عظيمة وحرمان من
خير كثير وانكارها
ضلال كبير وخسران
مبين والافضل للحجاج
تقديمها على الحج ان
كان الوقت واسعاً يمكن
فيه تحصيل الحج
بعدها (ويستحب)
لفاخذ الزيارة أن يكثر
في طريقه من الصلاة
والسلام عليه صلى الله

معين كدرسة ورباط ورجل والفقن المملوك للمسجد فلا تلزم فطرة هؤلاء الثلاثة على أنفسهم وعلى غيرهم
 لضعف ملك المكاتب وسيدته منه كالأجنبي وليس للأخير بن مالك معين يلزم بها * وواجب الفطرة لكل
 واحد صاع من غالب قوت بلد المؤدى عنه وأن كان المؤدى بغيرها من جنس واحد فلا يبعث الصاع عن واحد
 فان أعطى المزكى أعلى من غالب قوت البلد جاز لانه زاد خيرا ولا يجزئ أقل من صاع إلا لمن بعضه مكاتب ولورقيق
 مشترك بين موسر ومسر ولن لم يجد البعض صاع بشرط أن يكون ذلك البعض متمولا فيجزئ كلاً منهم
 أقل من صاع بقدر ما فيه مما يقتضى لزوم الزكاة ومن لزمه فطرة نفسه لزمه فطرة من تلزمه نفقته بملك أو قرابة أو
 نكاح إلا أن يكون من تلزمه نفقته كافراً أو يكون زوجة أبيه أو مستولدة أبيه حيث لزم الولد نفقتهما فلا تلزمه
 فطرتهم وإن لزمته نفقتهما إلا أن الأصل في الفطرة والنفقة الأب وهو معسر والفطرة لا تلزم المعسر بخلاف النفقة
 فيتحملها الولد وإن عدم الفطرة لا يمكن الزوجة من الفسخ بخلاف عدم النفقة أمان لا تلزمه فطرة نفسه
 كالكافر فلا تلزمه فطرة من تلزمه نفقته نعم يلزم الكافر فطرة رقيقة وقريبه وزوجته المسلمين بناء على أنها
 يجب ابتداء على المؤدى عنه ثم تحملها عنه المؤدى ولا بد من نية الكافر وهي التمييز للتقرب (نعم) ويجب
 عليه عند يساره ببعض الصيعان دون بعض تقديم نفسه فزوجته خادماً بالنفقة إن كان دون الخادم بالأجرة
 فولده الصغير فأبيه فأمه فولده الكبير المحتاج فريقتيه وأما قدم الأب على الأم هنا عكس ما في النفقات لأن
 النفقات للحاجة والام أحوج والفطرة للشرف والأب أشرف لانه منسوب اليه ويشرف بشرفه فان استوى
 جماعة في درجة كزوجات وبنين تخبر فيخرج عن شاء منهم (تنبيهات) وأوقات وجوب الزكاة أربعة الأول
 وقت اخراج المقصود ونصيبته في الركاز والمعدن وأما وقت وجوب اخراجها فبعد ذلك والثاني بدو الصلاح
 واشتداد الحب كالأول أو بعضا في المستنبت وأما وقت وجوب اخراجها فهو بعد الحفاف والتنقية وغير ذلك
 والثالث الحول في الناض والنعم والتجارة والرابع أول ليلة العيد في زكاة الفطرة قال الباجوري ويجوز اخراجها
 في أول رمضان ويسن أن يخرج قبل صلاة العيد للاتباع إن فعات الصلاة أول النهار فان أخرت استحب الاداء
 أول النهار ويكره تأخيرها إلى آخر يوم العيد ويحرم تأخيرها عنه بلا عذر كغيبته ماله أو المستحقين لا كاتظار
 نحو قريب تجار وصالح ولا يجوز تأخيرها عنه لذلك بخلاف زكاة المال فانه يجوز تأخيرها له إن لم يشتر ضرر
 الحاضرين اه قال في المنهج وشرحه أداء زكاة المال يجب فوراً إذا تمكن من الاداء كسائر الواجبات وبحصل
 التمكن بحضور مال غائب سائر أوقار عصر الوصول له أو مال مغصوب أو مجحود أو دين مؤجل أو حال تعذر
 أخذه وبحضور أخذ للزكاة من امام أو ساع أو مستحق وبحفاف الثمر وتنقية الحب وتبر ومعدن وخلو مالك من
 هم ديني أو دنيوي كصلاة أو كل وبقدرة على غائب قاربان سهل الوصول له أو على استيفاء دين حال ويزوال
 حجر فليس إذا كانت الزكاة متعلقة بالذمة وأما إذا كانت متعلقة بالعين فيخرجها حالاً ولا يتوقف على زوال الحجر
 ويجب أدائه فوراً أيضاً إذا تقررت أجرة قبضت لأصدق فلا يشترط تقريره بشطير أو موت أو وطء فان أخر
 أداءها بعد التمكن وتلف المال كله أو بعضه ضمن بان يؤدي ما كان يؤديه قبل التلف لتقصيره بحبس الحق
 عن مسخه وإن تلف قبل التمكن فلا ضمان لا انتفاء تقصيره بخلاف مالوا تلفه فانه يضمن لتقصيره بالتلفه * قال
 اسمعيل بن المقرئ في روض الطالب وشيخ الاسلام في شرحه المسمى بآسنى المطالب فرع وان تلف الثمرة قبل
 التمكن من الاداء من غير تقصير بأقسماوية أو غيرها كسرقة قبل حفافها أو بعده لم يضمن كالتلف المشاشية
 قبل التمكن من الاداء فاذا اتى نهادون النصاب أخرجه حصة أي قسمه لان التمكن شرط للضمان لا للوجوب
 وخارج بغير تقصير ما لو قصر كان وضه في غير حوز فيضمن اه ونجب نية في الزكاة كنهان زكاة أو فرض صدقة
 أو صدقة مالى المفروضة ولا يكفي فرض مالى لانه قد يكون كفارة ونذر أو لصدقة مالى لانها تكون نافذة ولا يجب
 تعيين مال منكى عند الاخراج فان عينه لم يقع المخرج عن غيره وتلزم على الولي النية عن محجوره قال ابن حجر

عليه وسلم وأن يزيد
 من ذلك إذا رأى حرم
 المدينة وأشجارها وأن
 يغتسل عند وصول
 المدينة وقبل دخولها
 فان لم يتمكن فبعد
 دخولها وقبل دخول
 المسجد وأن يلبس
 أنظف ثيابه ويتطيب
 والثياب البيض أفضل
 من غيرها وأن يدخل
 المسجد من باب جبريل
 فاذا دخله قصد الروضة
 الشريفة وهي ما بين
 القبر والمنبر وصلى تحية
 المسجد فيها والأفضل
 أن يصلى في صلاصلى
 الله عليه وسلم فان لم
 يتيسر فبقربه من جهة
 المنبر الشريف فاذا فرغ
 من الصلاة حمد الله
 تعالى وسأله أن ينفعه
 بهذه الزيارة ويتقبلها
 منه ودعائها أحب لنفسه
 ولن يجب والمسلمين
 ثم يتوجه إلى المواجهة
 للزيارة فيقف قبالة
 الوجه المشرق ولذلك
 علامة معروفة هناك
 فيستدير القبلة
 ويستقبل الوجه

في شرح المنهاج ولو عزل مقدار الزكاة ونوى عند العزل جاز ولا يضر تقديمها على التفرقة كالمصوم اعسر الاقتران
 باعطاء كل مستحق ولان القصد من الزكاة سد حاجة مستحقها ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة أجزاء أيضا
 وان لم تقارن النية أخذها كما في المجموع وفيه عن العبادي أنه لو دفع مالا الى وكيله ليفرقه تطوعا ثم نوى به
 الفرض ثم فرق الوكيل وقع عن الفرض ان كان القابض مستحقا مات تقديمها على العزل أو اعطاء الوكيل فلا
 يجزئ كاداء الزكاة بعد الحول من غيرنية ١٥ ويجوز تججيل الزكاة في المال الحولي بعد ملك النصاب وقبل تمام
 الحول لسنة فقط لالاكثر منها وشرط وقوع المجهل زكاة بقاء المالك بصفة الوجوب وبقاء القابض بصفة
 الاستحقاق الى تمام الحول فان تغير كل منهما أو أحدهما قبل تمامه بردة أو موت أو تغير المالك بغير أو زوال
 ملك عن ماله المجهل عنه أو تغير القابض بغنى بغير الزكاة المجهلة أو اقرار برق وهو مجهول السبب استرد المالك
 من القابض ان بين أنه زكاة مجهل أو علمه القابض فان لم يبين ذلك ولم يعلمه القابض لم يسترد له بترك
 الاعلام عند الدفع فيقع تطوعا **خاتمة** وشرط وجوب الزكاة أربعة أحدها حرية ولو للبعض بان ملك
 الاموال ببعضها الحر فلا زكاة على رقيق ولو مكاتبها وثانيها الاسلام فلا زكاة على كافر أصلي بمعنى انه لا يلزم ادائها
 ولا قضائها كالصلاة والصوم وأما وجوب اخراج زكاة المرتد التي وجبت عليه حال رده فموقوف كملكه فان مات
 مرتدا بان ان لازكاة عليه لتبين ان لماله بل جميعه في أو أسلم زكاة في الماضي في الردة مالم يكن زكاة في رده فانه
 يجزئه كالأطعم عن الكفارة فيها وتكون نيته لتمييزه للعبادة وأما وجوب الاستقرار فليس موقوف لان
 شرطه الاسلام ولو فيما مضى اما التي وجبت قبل الردة فهي من الديون فتخرج من ماله حال رده فهرعنه سواء
 أسلم بعد ذلك أم مات مرتدا وثالثها تعيين مالك فلا زكاة في مال بيت المال ولما لجنين موقوف لاجله لم تعين
 المالك ومثل ربع الموقوف على جهة عامة دون الموقوف على جهة خاصة فتجب في ريعه لافي عينه ومن الجهة
 العامة الموقوف على امام المسجد ومؤذنه لانه لم يرد به شخص معين وانما ريد به كل من انصف بهذا الوصف
 ورابعها حول الا في ستة أمور الاول في نابت والثاني في معدن والثالث في ركاز والرابع في زكاة القطر فاذا ولد له
 ولد قبل الغروب أخرج الزكاة عنه ٧ وان لم يحل فانه يزكى بحول أصله والسادس في ربح فانه يزكى بحول أصله أيضا
 سواء حصل بزيادة في نفس العرض كسمن حيوان وولد ونمرة أو بارتفاع الاسواق ولو باع العرض بدون قيمته
 زكى القيمة أو باكثر منها ففي زكاة الزائد منها وجهان أرجمهما الوجوب ومحل زكاة الربح بحول أصله ان لم ينص
 من جنس ما يقوم به كان اشترى متاعا بمائتي درهم وحال عليه الحول وقيمته ثلاثمائة درهم ولم يبعه بل أمسكه
 عنده أو نض من غير الجنس في أثناء الحول كان اشترى متاعا بمائتي درهم وباعه بدنانير فيزكى المائة بحول
 للمائتين والابان صار الكل ناضا من الجنس في أثناء الحول وأمسكه الى آخر الحول واشترى به عرضا قبل تمامه
 زكى الزائد بحوله لا بحول أصله ويعتبر أيضا في وجوب الزكاة نصاب وتمكن من أدائها ولكن النصاب سبب
 لوجوبها لا شرط له والتمكن شرط لغضائهما لاستقراره لا لوجوبها فلو لم يوجد النصاب لم تجب الزكاة من أصلها
 بخلاف التمكن فانه شرط للضمان لا لاصل الوجوب فلو لم يوجد لم يضمن للاصناف حقهم وعليه يلغز فيقال لنا
 مال وجبت زكاته ولم يخرج ولا ثم فالوجوب متوقف على وجود السبب وهو ملك النصاب لا على الشرط وهو
 التمكن من اخراجها ولا يعتبر في وجوب الزكاة بلوغ ولا عقل ولا رشد فتجب في مال صبي ومجنون وسفيه
 والمخاطب بالاخراج عنه وليه ان كان يرى أي يعتقد ذلك كشافه وان لم يكن المولى عليه براه اذا عبرة بعقيدة
 المولى فاذا لم يخرجها وتلف المال قبل كمال المولى عليه سقطت عنه اذا لم يخاطب بالاخراج قبل كماله وضمن المولى
 ان قصر نعم ان كان تأخير خبره خوفا من تعزيم الحاكم الخفي له اذا بلغ المولى عليه وقلد بأحنيقة كان ذلك عذرا
 فالاولى له حينئذ ان يجمع ما وجب عليه من الزكوات الى السكال فان لم يكن تأخير خبره خوف ذلك مثلا حرم عليه
 والله أعلم * وهذا آخر ما يسره الله تبارك وتعالى على خدمة هذه المقدمة المرضية عند أهل الشريعة لكن لما

الشريف بخشوع
 وخضوع وأدب فارغ
 القلب من علائق الدنيا
 ناظرا الى أسفل ما
 يستقبله ويسلم على
 أفضل الخلق صلى الله
 عليه وسلم بصوت يسمعه
 الملاصق له من غير
 تشويش وأقله السلام
 عليك يا رسول الله صلى
 الله عليك وسلم ومن
 شام فليطول ثم يتأخر
 جهة يمينه قدر ذراع
 فيسلم على أبي بكر
 الصديق رضى الله عنه
 ثم يتأخر جهة يمينه
 قدر ذراع أيضا فيسلم
 على عمر الفاروق ابن
 الخطاب رضى الله عنه
 ثم يرجع الى موقفه
 الاول قبالة الوجه
 الشريف ويتوسل به
 في حق نفسه ويستشفع
 به الى ربه سبحانه
 وتعالى ثم ينتقل الى
 جهة رأس القبر
 الشريف ويستقبل
 القبلة فيكون القبر
 الشريف عن شماله
 ويدعو بما أحب لنفسه
 ولأحبائه وللمسلمين
 وهذا يفعل كلما أراد

٧ لعل هنا سقطا فانه

لم يذكر الخامس تأمل

٨ مصححه

فصل يجب صوم رمضان بأحد أمور خمسة أحدها بكال شعبان ثلاثين يوما وثانيها برؤية الهلال في حق من رآه وإن كان فاسقا وثالثها بثبوته في حق من لم يره بعدل شهادة ورابعها بأخبار عدل رواية موثوق به سواء وقع في القلب صدقه أم لا أو غير موثوق به إن وقع في القلب صدقه وخامسها بظن دخول رمضان بالاجتهاد فيمن اشتبه عليه ذلك

الزيارة ويجب له لزوم الأدب مدة إقامته بالمدينة وإن يحافظ على الاعتكاف في مسجده صلى الله عليه وسلم كلما دخله وعلى الصلاة فيه خصوصاً مع الجماعة وإن يكثر من الصوم والصدقة وتلاوة القرآن وأنواع العبادة وإن يزور أهل البقيع خصوصاً يوم الجمعة والشهداء بأحد وأفضله يوم الخميس ومسجد قباء وأفضله يوم السبت وبقيّة

كان الصوم ركناً من أركان الإسلام وقد تركه المصنف أردت أن أثبتة أي كتبه بأذيال الخدمة ضاماله إلى هذه المقدمة تبركاً بها وتركت الحج وإن كان كذلك إن كالا على المطولات ولأن له كتباً مستقلة معاملة بالنسك ولشدّة الاحتياج إلى الصوم لأنه أكثر وقوعاً من الحج لكثرة أفراد من يجب عليه الصوم وهذا أو أن الشروع في المقصود بعون الملك المعبود وبالله التوفيق لا حسن طريق

فصل فيما يجب به الصيام (يجب صوم رمضان بأحد أمور خمسة أحدها بكال شعبان ثلاثين يوماً) أي من الرؤية في شعبان مثلاً قالت عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ في شعبان مالا يتحفظ في غيره هذا دليل على أن كمال شعبان ثلاثين يوماً من الرؤية لا من الحساب (وثانيها برؤية الهلال) أي هلال رمضان (في حق من رآه وإن كان فاسقاً) ولا بد من رؤيته ليلاً ولا أنزل رؤيته نهاراً قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فاكموا عدة شعبان ثلاثين يوماً أي يصم كل منكم وليفطر كل منكم * قوله لرؤيته فيه استخدام لأن الضمير في الأول عائد على هلال رمضان والثاني على هلال شوال قاله المدابني واللام يعني بعد أي بعد رؤيته كما قاله ابن هشام في المغني * قوله وأفطروا بقطع الهمة أي ادخلوا في وقت الفطر فاهمة للضرورة كما في المصباح * قوله فإن غم بضم الغين أي استتر بالغمام والضمير عائد على هلال رمضان ومثله إذا غم هلال شوال فيكميل رمضان ثلاثين قاله السويبي والأمانة الدالة على دخول رمضان كإيقاد القناديل المعلقة بالمنابر وضرب المدافع ونحو ذلك مما جرت به العادة في حكم الرؤية (وثالثها بثبوته) أي رؤية الهلال (في حق من لم يره بعدل شهادة) أي واحد وإن كان الرائي حديداً البصر نقله السويبي عن الشبراملسي ولا بد من حكم الحاكم به فلا يكفي مجرد شهادة العدل وخرج بالعدل الفاسق وخرج بعدل الشهادة عدل الرواية كعبد امرأة ونكفي العدة الظاهرة وهي المردة بالمستور ورواها منبرؤية عدل ثلاثين يوماً أفطروا وإن لم نر الهلال ولم يكن غم ولا يرد لزوم الإفطار بواحد لثبوت ذلك ضمنه إذا ثبت ضمنها بما لا يثبت به أصلاً * وأعلم أنه ثبت رمضان بشهادة العدل وإن دل الحساب القطعي على عدم إمكان رؤيته كما نقله ابن قاسم عن الرمي وهو المعتمد خلافاً لما نقله القليوبي فإنه ضعيف فلا يحفظ قال ذلك كله المدابني * قال المرغني ودليل الاكتفاء في ثبوته بالعدل الواحد ما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه اهـ قوله أخبر رسول الله أي بالفظ الشهادة ويكفي في الشهادة أشهد أني رأيت الهلال وإن لم يقل وإن غدا من رمضان والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم ومثله سائر العبادات كالوقوف بالنسبة لهلال ذي الحجة وهي شهادة حسبة بكسر الحاء أي لا مرجحاً بها ثواب الدنيا فلا تحتاج إلى سبق دعوى قال المدابني ولورجع عن شهادته بعد شروعه في الصوم أو بعد حكم الحاكم ولو قبل شروعهم لزمهم الصوم ويفطرون بتمام العدة وإن لم يروا هلال شوال (ورابعها بأخبار عدل رواية موثوق به) قال الزيادي ومثله موثوق بزوجه وجاريتيه وصديقه (سواء وقع في القلب صدقه أم لا) قال الشرفاوي خلافاً لما ذكره في شرح المنهج وإن تبعه بعض الخواشي (أو غير موثوق به) كفاسق (إن وقع في القلب صدقه) ولذا قال المدابني عند قول الخطيب ويجب الصوم أيضا على من أخبره موثوق به بالرؤية إن اعتقد صدقه وإن لم يذكره عند القاضي قوله موثوق به ليس بقيد بل المدار على اعتقاد الصدق ولو كان المخبر كافراً أو فاسقاً أو رقيقاً أو صغيراً ثم قال السويبي عند قول الخطيب ذلك أيضاً قوله إن اعتقد صدقه ليس بقيد فالمدار على أحد أمرين كون المخبر موثقاً به أو اعتقاد صدقه اهـ قال الشرفاوي ولورآه فاسق جهل الحاكم فسقه جازله الإقدام على الشهادة بل وجب أن توقف ثبوت الصوم عليها (وخامسها بظن دخول رمضان بالاجتهاد فيمن اشتبه عليه ذلك) بأن كان أسيراً أو محبوساً أو غيرهما قال المدابني قال الباجوري فلا يشتبه عليه رمضان بغيره لنحو حبس اجتهاد فإن ظن دخوله بالاجتهاد صام فإن وقع فاداء والا فإن كان بعده فقضاء وإن كان قبله وقع له نفلاً وصامه في وقته إن أدركه

والاقضاء اه فتلخص أن سبب وجوب الصيام خمسة ثنان على سبيل العموم أى عموم الناس وهما الاستكمال شعبان ثلاثين يوما وثبوت رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان عند حاكم وثلاثة على سبيل الخصوص أى خصوص الناس وهو الباقي من خمسة ﴿تنبيه﴾ ولا يجب الصوم ولا يجوز بقول المنجم وهو من يعتقد أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني لكن يجب عليه أن يعمل بحسابه وكذلك من صدقه كالصلاة فإنه إذا اعتقد دخول وقت الصلاة فإنه يعمل بذلك. وثل المنجم الحاسب وهو من يعتمد أى يتكلم ويتمسك بمنازل القمر في تقدير سيره ولا عبرة بقول من قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بأن الليلة أول رمضان لفقد ضبط الرائي لالهلك في تحقق الرؤية أن تحقق الرؤية ﴿فرع﴾ وإذا رأى الهلال بمحل لزم حكمه محلا قرىباً منه ويحصل القرب باتحاد المطلاع بأن يكون غروب الشمس والكواكب وطولوعهما في البلدين في وقت واحد هذا عند علماء الفلك والذي عليه الفقهاء أن لا تكون مسافة ما بين المحليين أربعة وعشرين فرسخاً من أى جهة كانت واعلم أنه متى حصلت الرؤية في البلد الشرقي لزم رؤيته في البلد الغربي دون عكسه ولو سافر من صام إلى محل بعيد من محل رؤيته وافق أهله في الصوم آخر أفلو عديد قبل سفره ثم أدر كهم بعده صائمين أم سلك معهم وإن تم العدد ثلاثين لانه صار منهم أو سافر من البعيد إلى محل الرؤية عيد معهم وقضى يوماً صام ثمانية وعشرين وإن صام تسعة وعشرين فلا قضاء وهذا الحكم لا يختص بالصوم بل يجري في غيره أيضاً حتى لو صلى المغرب بمحل وسافر إلى بلد فوجد هالم تغرب وجبت الاعادة

﴿فصل﴾ في شروط صحة الصوم (شروط صحتها) أى الصوم سواء كان فرضاً أو نفلاً (أربعة أشياء) أحدها (اسلام) أى في الحال فلا يصح من كافراً أصلي ولا مرتد (و) ثانيها (عقل) أى يميز فيخرج به المجنون ونحوه والصبي إذا لم يميز عنده وليس المراد به العقل الطبيعي لانه لا يخرج به حينئذ الصبي وثالثها (نقاء من نحو حيض) كنفاً وولادة ولولعة أو مضغة وإن لم ترد ما يحرم على الخائض والنفساء الامساك بنية الصوم والا فلا يجب تعاطي مفطر وكذا نحو العيدين كتفاء بعدم النية واعلم أن هذه الشروط الثلاثة يعتبر وجودها في جميع النهار فلو ارتد أو زال تميزه مجنون أو وجد نحو الحيض في جزء منه بطل صومه (و) رابعها (علم) أو ظن (بكون الوقت قابلاً للصوم) فلا يصح صوم من لم يعلم ذلك بأن ظن عدم دخوله أو استوى الأمران عنده والوقت الذي لا يقبل الصوم هو العيدان وأيام التشريق وهي ثلاثة بعد عيد الاضحي

﴿فصل﴾ في شروط وجوب الصوم (شروط وجوبه) أى صوم رمضان (خمس أشياء) أحدها (اسلام) أى ولو فيما مضى فيشمل المرتد لانه مخاطب بالاداء كالمسلم لسبق اسلامه (و) ثانيها (تكليف) أى بلوغ وعقل فلا يجب الصوم على صبي ومجنون وهنم عليه وسكران أما القضاء فيجب على السكران سكرام مستغفراً والمغمى عليه مطلقاً أى سواء تعدى بالاغماء أو لا لكن على الفور عند التعدى وعلى التراخي عند عدمه بخلاف الصلاة لا يجب عليه قضاؤها الا اذا كان متعدياً باغمائه ويجب على المجنون عند التعدى (و) ثالثها (اطاقة) أى قدرة للصوم فلا يجب على من لا يطيقه لكبراً أو مرضاً يبيح التيمم (و) رابعها (صحّة) فلا يجب على مريض قال في شرح المنهج ويباح تركه بنية الترخص لمرض يضر معه الصوم ضرراً يبيح التيمم وإن طرأ على الصوم ثم المرض إن كان مطبقاً فله ترك النية أو متقطعاً فإن كان يوجد وقت الشروع فله تركها والا فإنا عاد واحتاج إلى الإفطار أو فطر ثم قال الزياي وأفتى الأذرى أخذ من هذا أنه يلزم الحصادين أى ونحوهم تبييت النية كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة فطر والا فلا (و) خامسها (اقامة) فيباح ترك الصوم لسفر طويل بنية الترخص فإن تضرره بالفطر أفضل والا فالصوم أفضل قال الزياي وذلك بأن يفارق ما شرط مجاوزته في صلاة المسافر قبل الفجر يقينا فلونوى ليلاً ثم سافر وشك أسافر قبل الفجر أو بعده لم يفطر ويستثنى من ذلك مديم السفر فلا يباح له الفطر لانه يؤدي إلى اسقاط الوجوب بالكيفية وإنما يظهر جواز الفطر فيمن يرجو اقامة يقضى فيها قاله السبكي واعتمده شيخنا الرملي انتهى

﴿فصل﴾ شرط صحتها
أربعة أشياء اسلام
وعقل ونقاء من نحو
حيض وعلم بكون
الوقت قابلاً للصوم
﴿فصل﴾ شرط وجوبه
خمس أشياء اسلام
وتكليف واطاقة وصحة
واقامة

المشاهد بالمدينة وهي
مشهورة هناك فاذا أراد
السفر ودع المسجد
الشريف وفعل مثل
ما فعل أول الدخول
وسأل الله تعالى أن
لا يجعل هذا آخر العهد
بزيارة هذا النبي الاعظم
صلى الله عليه وسلم
﴿خاتمة﴾ ينبغي لكل
شخص أن يقصد بجميع
أعماله وجه الله تعالى
فقط حتى يكون من
المخلصين والافهون
أهل الرياء الذين يلعب
بهم الشيطان ولا
يجدون لأعمالهم ثواباً
يوم القيامة وأن
يحسن المعاملة مع جميع
الخلق في جميع أمور
الدنيا والدين ليكون
سليم العقاب إذا لقي الله
تعالى وأن يدوم على

فصل في أركانه ثلاثة

أشياء نية ليلا لكل يوم في الفرض وترك مفطر

الوضوء ما استطاع ويكثر من ذكر الله تعالى وتلاوة القرآن في جميع الأوقات خصوصا أول النهار وآخره وأول الليل وآخره وأن يكثر من صلاة النافلة والاستغفار خصوصا آخر الليل ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خصوصا يوم الجمعة وليأتها ومن الدعاء خصوصا في الأسفار ومجامع الخير وعند شدة الكرب ومن الصيام خصوصا في الأيام الفاضلة كالأشهر الحرم ويوم عاشوراء وعشر ذي الحجة والاثنتين والخميس وأن يجعل الخوف من الله تعالى نصب عينيه على الدوام فانه سبب تحصيل كل خير والبعد عن كل سوء ولا يأس من رحمة الله فان اليأس من الكبرياء وأن يتوب توبة صحيحة كلما وقع

فصل في أركان الصوم (أركانه) أي الصوم فرضا كان أو نفلا (ثلاثة أشياء) قال الزيادي هذا هو المشهور وجعلها في الأنوار أربعة والرابع قابلية الوقت للصوم اه أحدها (نية ليلا لكل يوم في الفرض) ومحلها القلب ولا بد أن يستحضر حقيقة الصوم التي هي الإمساك عن المفطر جميع النهار مع ما يجب فيه من كونه عن رمضان مثلا ثم يقصد إيقاع هذا المستحضر ولا تنكفي النية باللسان دون القلب كما لا يشترط التلفظ بها فاعطاه كنهه يندب ليعاون اللسان القلب ويعلم من كون محلها ما ذكر أنه لو نوى الصوم بقلبه في أثناء الصلاة صححت نيته قال الزيادي فلو نوى ليلة أول رمضان صوم جميعه لم يكف لغير اليوم الأول لكن ينبغي له ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نسي النية فيه عند مالك كما ليس له أن ينوي أول اليوم الذي نسبها فيه ليحصل له صومه عند أبي حنيفة وواضح أن محلها ان قلد والا كان متلبسا بعبادة فاسدة في اعتقاده وهو حرام ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح لان الأصل عدم وقوعها ليلا اذا الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن بخلاف ما لو نوى وشك هل طلع الفجر أو لا ثم نوى فانه يصح للتردد في النية * قوله في الفرض خرج به النفل فيمكن فيه نية بالنهار قبل الزوال بشرط انتفاء المنا في قبل النية كالأكل وجوع وكفروحيض ونفاس وجنون والافلا يصح الصوم قال في شرح المنهج فقد دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت لا قال فاني اذا أصوم قالت ودخل على يوما آخر فقال أعندكم شيء قلت نعم قال اذا أفطرت وان كنت فرضت الصوم رواه الدارقطني والبيهقي وخرج بالمنافي للصوم ما لا ينافيه قال الرملي ولو أصبح ولم ينو صوما ثم مضى ولم يبلغ فسبق ماء المضمضة الى جوفه ثم نوى صوم نطق صح وكذا كل ما لا يبطل الصوم كالأكل والشرب قال النووي وهذه مسئلة نفيسة وقد طلبتها سنين حتى وجدتها فتنه الجدة ومثل ذلك ما اذا بالغ لازالة نجاسة فله أو أنه فسبقة الماء فانه لا يضر وقوله في الفرض ولو نذرا أو قضاء أو كفارة أو كان النواي صديا أو أمر به الامام في الاستسقاء وليس لنا صوم نفل يشترط فيه التبييت الا صوم الصبي فيلغز به ويقال لنا صوم نفل يشترط فيه تبييت النية قوله ليلا أي بين الغروب وطلوع الفجر ودليل وجوب إيقاع النية ليلا بمعنى وجوب التبييت قوله صلى الله عليه وسلم لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا يصيام له رواه الدارقطني أي من لم يبيت نية الصيام قبل الفجر فلا يصيام له صحيح والمراد بتبييتها إيقاعها في جزء من أجزاء الليل من الغروب الى الفجر وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا يصيام له قوله لم يجمع بضم الياء وسكون الجيم أو بفتح الياء والميم معناه من لم يعزم على الصيام فينويه وأقل النية في رمضان نويت الصوم غدا من رمضان فلا بد من الاتيان بقوله من رمضان لان التعيين شرط في نية صوم الفرض ولا يحصل الا بذلك لا بمجرد ذكر الغد فان جمع بينهما كان أكمل فالغدا مثال للتبييت ولا يجب التعرض له ولا يحصل به تعيين ورمضان مثال للتعين ولا يشترط التعرض للفرضية ولا الاداء والا لاضافة الى الله تعالى ولا تعين السنة فان عينها وأخطأ فان كان عامدا عالما لم يصح لتلاعبه وان كان ناسيا أو جاهلا صح وأكملها أن يقول نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة باضافة رمضان الى اسم الإشارة لتكون الاضافة معينة لكونه رمضان هذه السنة ويسن أن يقول بعد ذلك إيمانا واحتسابا لله تعالى ولتسحر بصوم أو شرب لدفع العطش عنه نهارا أو امتنع من الأكل أو الشرب أو الجوع خوف طلوع الفجر كان نية ان خطر الصوم به بآله بصفاته الشرعية لتضمن كل منها قصد الصوم (و) ثانيها (ترك مفطر) من وصول عين لمنفذ مفتوح من جوف كتناول طعام وان قل كسمسة ونقطة ماء وادخال الشيء في الفم أو في مخرج غيره كادخال عود في أذن أو جراحة ومن استقاء لقول صلى الله عليه وسلم من ذرعه التي أي غلبه وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض رواه ابن حبان وغيره ومن ادخال كل الحشفة أو وقدرها من فاقدها فلا يفطر بادخال بعضها بالنسبة للواطئ وأما الموطوء فيفطر بادخال البعض لانه قد وصلت عين جوفه فهو من هذه الجهة لا من جهة الوطء ومن انزال المني بلمس بشرة بشهوة كالوطء بلا انزال بل أولى لان

الانزال هو المقصود بالوطء ولا يفطر بالانزال في نوم أو بنظر أو فسكر أو لمس بلا شهوة أو ضم امرأة الى نفسه بحائل (ذا كرا) للصوم (مختار اغبر جاهل معذور) ويفطر الصائم بشئ من ذلك اذا تعمد واختار وعلم بتحريره أو جاهلا غبر معذور ولا يفطر بذلك مع نسيان أو أكره أو كان جاهلا بالتحرير معذور بان قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء ومع غلبة التقي فلا استقاة مفطرة وإن علم أنه لم يرجع شئ الى جوفه بها فهي مفطرة لعينها لا لعود شئ من التقي (فروع) وينبغي الاحتراز حالة الاستنجاء لانه متى أدخل طرف أصبعه دبره أفطر ولو أدنى شئ من رأس الأنملة وكذا لو فعل به غيره ذلك باذنه ومثله ما لو أدخلت الانثى أصبعها فرجها حالة ذلك أفطرت اذا لا يجب عليها الا غسل مظهر ولو طعن نفسه أو طعنه غيره باذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل في احليله أو أذنه عودا فوصل الى الباطن أفطر والاحليل بكسر الهجمة مخرج اللبن من الثدي ومخرج البول أيضا هذا ان لم يتوقف خروج نحو الخارج على ادخال أصبعه في دبره والأدخلة ولا فطر قال الاجهوري على الخطيب ومثل الاصبع غاط خرج منه ولم ينفصل ثم ضم دبره فدخل منه شئ الى داخله فيفطر حيث تحقق دخول شئ منه بعد بروزه لانه خرج من معدنه مع عدم حاجته الى الضم زبه يفارق مقعدة المبسور أفنى بذلك شيخ شيخنا العلامة منصور الطبلاوي ولو كان رأسه مأمومة أي شجة فوضع عليها دواء فوصل خر يطة الدماغ أفطر وان لم يصل باطن الخريطة ومثل ذلك الامعاء أي المصارين فلو وضع على جائفه ببطنه دواء فوصل جوفه أفطر وان لم يصل باطن الامعاء قال شيخنا أحمد النجراوى والجائفة هي الجرح المتصل بالباطن اعلم أن من العين الدخان الحادث الآن المسمى بالنتن لعن الله من أحذنه فانه من البدع القبيحة فيفطر به وقد أفنى الزيدى أولا بانه لا يفطر لانه اذا لم يكن يعرف حقيقته فلما رأى أثره بالبوصة التي يشرب بها رجوع وأفنى بانه يفطر ولو خرجت مقعدة المبسور ثم عادت لم يفطر وكذا ان أعادها على الاصح لا يضطراره اليه ولو أصبح وفي فمه خيط متصل بجوفه تعارض عليه الصوم والصلاة لبطانة بابتلاعه لانه أكل عمدا وبزعه لانه استقاة وبطلانها ببقائه لا اتصاله بنجاسة الباطن قال الزركشى وجب عليه نزعه أو ابتلاعه محافظة على الصلاة لان حكمها أغلظ من حكم الصوم لقتل تاركها دونها ولهذا لا تترك بالعذر بخلافه هذا اذا لم يتأت له قطع الخيط من حد الظاهر من الفم فان تآنى وجب القطع وابتلع مافى حد الباطن وأخرج مافى حد الظاهر واذا راعى مصلحة الصلاة فينبغي أن يبتلع الخيط ولا يخرج لئلا يؤدى الى تنجيس فم قال الزيدى والباطن من الخلق مخرج الهزمة والهامة دون الخاء المجهمة وكذا المهملة عند النوى انتهى ولو أدخل دبره أو أذنه عودا أو أصبح صائما ثم أخرجه بعد الفجر لم يفطر لانه لم يشبه الاستقاة بخلاف الخيط كما مر ولو شرب الخمر ليلا وأصبح صائما لم تجب عليه الاستقاة على المعتمد وليس من الاستقاة قطع النخامة عن الباطن الى الطاهر فلا يضر على الاصح مطلقا سواء قلعهام من دماغه أم من باطنه بتكرار الحاجة اليه فيرخص فيه ألاما نزلت من دماغه بنفسها واستقرت في حد الظاهر أو كان بقلبه سعال فيمرى ذلك فلا بأس به جزم أو بقي في محله فكذلك فان ابتلعها بعد خروجها واستقرارها في ذلك الحد أفطر جزمًا فالمطلوب منه حينئذ أن يقطعها من مجراها ويمسحها ان أمكن حتى لا يصل منها شئ الى الباطن ومن الاستقاة اخراج ذبابة وصلت الى مخرج الخاء المهملة فيفطر بذلك مطلقا ويجوز اخراجها مع القضاء ان ضره بقاؤها * ثم اعلم ان الاستمناء بيده أو بيد زوجته أو جاريته يفطر به ولو بجائال حيث كان عامدا عالما بمختار او محمل الافطار بلمس البشرة اذا كان المعوس بنقض لمسه الوضوء ولو فرجا بما حيث بقي اسمه ألاما لا ينقض لمسه ذلك كحرمه فلا يفطر بلمسه وان أنزل حيث فعل ذلك للشهوة والسكرامة بخلاف ما اذا فعل ذلك بشهوة ومثل ذلك العضو المبان فلا يفطر بلمسه ولو بشهوة سواء كان بجائال أم لا وما لا ينقض لمسه الوضوء الا مرد الجليل فلا يبطل صوم من أنزل بلمسه وان كان بشهوة وبلا حائل لانه ليس محلا للشهوة بخلاف المحرم فانها محمل لها في الجملة * ثم اعلم ان الواطئ ان علت عليه المرأة ولم يحصل منه حركة ولم ينزل لم يفطر أما اذا أنزل فانه

ذا كرا مختار اغبر جاهل معذور

منه ذنب فانه تعالى يحب التوابين وأن يلزم تقوى الله تعالى في جميع أحواله الظاهرة والباطنة فان الله يحب المتقين وأن يبعد عن أذية الخلق وعن التسبب فيها بغير حق وأن يخلص نفسه ما استطاع من حقوق الله تعالى وحقوق الخلق قبل خروجه من الدنيا ولو بالمساحة من أهلها وليوص بذلك اذا لم يتمكن منه في حياته وليكن حريصا على البعد عن معاصي الله تعالى كالكذب وشهادة الزور والايمان الفاجرة والخوض في أعراض الناس والافساد فيما بينهم والحسد وغير ذلك وليواطى على طاعة مولاه ويشغل بها أوقاته مدة حياته فعسى أن يأتيه الموت وهو على حالة

يفسد صومه كالانزال بالمباشرة فيما دون الفرح ويبتل به صوم كل من الفاعل والمفعول به وان لم يحصل دخول
 لجميع الحشفة لانه يصدق عليه وصول عين الى جوف ولا كفارة على الرجل لعدم الفعل بل على المرأة فقط
 وتفطر المرأة باذنا لها ذكرا مبانا وعكسه ولا شيء على صاحب الفرج المبان من ذكر أو أنثى خلافا لما توهمه
 الاغبياء من الطلاب (و) نالها (صائم) قال السوي في عدا الصائم عنار كمال عدم وجود صورة للصوم في الخارج
 كما في نحو البيع بخلاف نحو الصلاة اه أي لأن لها صورة في الخارج يمكن تعقلها وتصورها بدون تعقل مصل
 (فصل) في بيان ما يجب به الكفارة وما يذ كر معها (ويجب مع القضاء للصوم الكفارة العظمى والتعزير
 على من أفسد صومه في رمضان يوما كاملا بجماع تام آثم به للصوم) أي لأجله فقط فلا كفارة على من أفسده
 بغير جماع كأكل أو استمناء ومثل ذلك ما لو أفسده بجماع مع غيره فلا كفارة عليه سواء تقدم ذلك الغير على
 الجماع أو قارنه فنسقط الكفارة بتقديم المانع على المقتضى ولا كفارة أيضا على من أفسده بجماع في غير رمضان
 ككندر وقضاء ولا على مسافر سفر قصر يبيع الفطر أو فطر بالزنان انما ليس للصوم وحده بل مع الزان لم ينو
 بفطره الترخص أي ارتكاب الرخص اذ الفطر لا يباح الا بتلك النية فان نوى ذلك كان آثما لانه لا يباح له لا للصوم
 لأن الفطر جائز ولا كفارة على كالا الحالين بخلاف من أصبح مقبها ثم سافر ووطئ فتزومه الكفارة (قوله تام)
 وقد ذكره الغزالي للاحتراز عن المرأة فانه لا يلزمها الكفارة لانها تفطر بمجرد دخول بعض الحشفة قاله الحصني
 قال السوي في قوله آثم بالبدبصيغة اسم الفاعل انتهى والحاصل أن شروط وجوب الكفارة أحد عشر الأول
 الواطئ فخرج به الموطوء فلا تجب عليه الثاني وطء مفسد فلا تجب الا اذا كان الوطء مفسدا بان يكون من عامد
 ذا كر للصوم مختار علم بتحريره وان جهل وجوب الكفارة أو من جاهل غير معذور الثالث افساد صوم خرج به
 الصلاة والاعتكاف فلا تجب الكفارة بافسادهما * الرابع أن يفسد صوم نفسه خرج به ما لو أفسد صوم غيره ولو
 في رمضان كأن وطئ مسافرا ونحوه امرأته ففسد صومها * الخامس في رمضان وان انفرد بالرؤية أو أخبره من
 يثق به أو من اعتقه صدقه * السادس بجماع ولو لوطا أو انبان بهيمة أو ميت وان لم ينزل قاله الزياي * السابع
 أن يكون آثما بجماعه فخرج به ما لو كان صديا وكذا لو كان مسافرا أو مريضا وجامع بنية الترخص فانه لا آثم عليه
 * الثامن أن يكون آثما لأجل الصوم فقط * التاسع أن يفسد صوم يوم ويعبر عنه باستمراره أهلا للصوم بقية
 اليوم فخرج ما لو وطئ بلا عذر ثم جن أو مات في اليوم لأنه بان أنه لم يفسد صوم يوم * العاشر عدم الشهية فخرج
 ما لو ظن وقت الوطء بقاء الليل أو دخوله أو شك في أحدهما فبان نهارا أو أكل ناسيا وظن أنه أفطر به ثم وطئ
 عامدا * الحادي عشر كون الوطء يقينا في رمضان خرج به ما لو اشتبه الحال وصام بتحرر أي باجتهاد ووطئ ولم يلم
 الحال فلا كفارة عليه * والكفارة اعتاق رقبة مؤمنة بلا عوض سليمة عن عيب يخل بالعمل ليقوم بكفائته
 فان عجز عن الرقة وجب صوم شهرين متتابعين وينقطع التتابع بالافطار ولو بعد الرقبة الحيض فان عجز عن
 صومهما وجب اطعام ستين مسكينا لكل منهم مد من غالب قوت البلد المجزئ في الفطرة (ويجب مع القضاء
 الامساك للصوم في ستة مواضع الا في رمضان لافي غيره) ككندر وقضاء وكفارة (على متعده بفطره) لتعديه
 بافساده قال الشرقاوي ولو شرب خرا بالليل وأصبح صائما فرفضه تعارض عليه واجبان الامساك والتقيؤ فإراعى
 حرمة الصوم فيما يظهر للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقيؤ على الصائم ما بالنفل فلا
 يبعد عدم وجوب التقيؤ وان جار محافضة على حرمة العبادة (والثاني على تارك النية ليا في الفرض) لتقصيره
 حقيقة ان تعمد الترك أو حكما ان لم يتعمده كأن كان ناسيا أو جاهلا لان ذلك يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة
 فهو ضرب تقصير أي فيجب عليه الامساك ويجب عليه بعد ذلك القضاء فوراً ان تعمد تركها والا فلا وله تقليد أي
 حنيقة فينوي نهارا (والثالث على من تسحر ظانا بقاء الليل فبان خلافه لتقصيره) حقيقة ان كان بغير اجتهاد
 والا فحكما (والرابع على من أفطر ظانا الغروب فبان خلافه أيضا) كما يقع الآن كثيرا بسبب جهل الميقاتية قاله

وصائم

(فصل) ويجب مع
 القضاء للصوم الكفارة
 العظمى والتعزير على
 من أفسد صومه في
 رمضان يوما كاملا
 بجماع تام آثم به للصوم
 ويجب مع القضاء
 الامساك للصوم في ستة
 مواضع الا في رمضان
 لافي غيره على متعده
 بفطره والثاني على
 تارك النية ليا في
 الفرض والثالث على
 من تسحر ظانا بقاء
 الليل فبان خلافه
 والرابع على من أفطر
 ظانا الغروب فبان
 خلافه أيضا

مرضية فيلقى الله تعالى
 وهو راض عنه (نسأله)
 سبحانه وتعالى وتتوسل
 اليه بحجاء كرم خلقه
 عليه أن يعاملنا برضاه
 عنا في الدنيا والآخرة
 خصوصا عند قبض
 أرواحنا وفي قبورنا
 ويوم الفرع الاكبر مع

الشرقاوى (والخامس على من بان له يوم ثلاثى شعبان أنه من رمضان) لانه كان يلزمه الصوم ولو على حقيقة الحال ثم ان ثبت قبل نحو أكاهم ندب لهم نية الصوم بخلاف المسافر اذا قدم بعد الافطار لانه يباح له الاكل مع العلم بانه من رمضان قاله الرملى (والسادس على من سبقه ماء المبالغة من مضمة واستنشاق) لتقصيره بها بخلاف صبي بلغ مفطر او مجنون أفاق وكافر أسلم ومسافر ومريض زال عندهما بعد الافطار لا يجب عليهم الامساك بل يسن اذا تقصير منهم ولا يجب على الصبي القضاء أو ما لو بلغ صائما فيجب اتمامه بلا قضاء أيضا لصيرورته من أهل الوجوب في أثناء العبادة فاشبه ما لو دخل في صوم تطوع ثم نذر اتمامه ولو جامع بعد بلوغه لزمته الكفارة وكذا المسافر والمريض اذا زال عندهما صائمين فيجب الاتمام عليهم ما كالمصلي وصحة صومهما ثم المسك ليس في صوم وان أتيب عليه فلوار تكسب محظورا كالجماع فلا تثنى عليه سوى الاثم أى لا كفارة ولوار تكسب مكروها كدواك بعد الزوال ومبالغة مضمة كره في حقه ذلك كالصائم وأما فاقد الطهورين فهو في صلاة شرعية والفرق أن المفقود هنا ركن وهناك شرط وانما أتيب المسك مع أنه ليس في صوم لانه قام بواجب خوطب به فتوابعه من تلك الجهة لا من جهة الصوم

فصل في ما يفسد به الصوم (يبطل الصوم بردة) وهى رجوع عن الاسلام الى كفر (وحيض ونفاس أو ولادة وجنون ولو) كان ذلك (لحظة وبغاء وسكر تعدى به ان عما) أى كل منهما (جميع النهار) قال المدابنى فالحاصل أن الردة والجنون والحيض والنفاس والولادة متى طرأ واحد منها في أثناء اليوم ولو لحظة يمنع الصحة وأن النوم لا يضر فلا يمنع الصحة ولو استغرق اليوم وأن الاغماء والسكران استغرقا اليوم منعنا الصحة والافلا فتأمل واعلم أن المغمى عليه اذا أفاق قضى الصوم مطلقا أى سواء تعدى باغمائه أم لا بخلاف الصلاة فلا يجب عليه قضاءها الا اذا كان متعديا باغمائه ومثله في هذا التفصيل السكران اه طوىخى أى يجب على السكران قضاء الصوم ان تعدى بسكره والا فلا تنهى فعلم من هذا أن تقييد السكر بالتعدي في المتن تبعاً لما نرى الارشاد هو قيد وجوب القضاء فقط دون قيد الابطال وعبارة الرملى مع متن المنهاج والظاهر أن الاغماء لا يضر اذا أفاق لحظة من نهار أى لحظة كانت اكتفاء بالنسبة مع الافاقة في جزء لانه الاستيلاء أى الغلبة على العقل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا ان المستغرق منه لا يضر كالنوم لأحقنا الاقوى بالأضعف ولو قلنا ان اللحظة منه تضر كالجنون لأحقنا الأضعف بالاقوى فتوسطنا وقلنا ان الافاقة في لحظة كافية اه وفهم من قولنا أى لحظة كانت أنه يكتفى بافاقة المغمى عليه أو السكران مع طلوع الفجر أو الغروب لانه يصدق على ذلك أنه لحظة من نهار كما قاله الشرقاوى ثم اعلم أن الحائض والنفساء اذا زال عندهما يستحب لهما الامساك كغيرهما من المريض ونحوه كما قاله الزياى

فصل في أقسام الافطار في رمضان وأحكامه (الافطار في رمضان) أى بسببه باعتبار الحكم (أربعة أنواع واجب كفى الحائض والنفساء) ولومن علقه أو مضغه أو بلبل (وجاز كفى المسافر) سفر قصر (والمريض) اعلم أن للمريض ثلاثة أحوال فان توههم ضرر ايدىح له التيمم كرده الصوم وجاز له الفطر فان تحققت الضرر المذكور ولو بغلبة ظن وانتهى به العذر الى الهلاك وذهب نفعه عضو حرم عليه الصوم ووجب عليه الفطر فاذا استمر صائما حتى مات مات عاصيا فان كان المرض خفيفا كصداع ووجع أذن وسن لم يجز الفطر الا أن يخاف الزيادة بالصوم **فائدة** يباح الفطر في زمان استلزام المسافر والمريض والشيخ الهرم أى الكبير الضعيف والحامل ولومن زنا أو شهة ولو بغير آدمى حيث كان معصوما والعطشان أى حيث لحقه مشقة شديدة لا تحتمل عادة عند الزياى أو تبيح التيمم عند الرملى ومثله الجائع وللرخصة ولو مستأجرة أو متبرعة ولو غير آدمى ونظما بعضهم من بحر الوافر اذا ما صمت في رمضان صمه * سوى ست وفيه القضاء

فقال فسین ثم ميم ثم شین * وحاء ثم عين ثم راء فالسین للمسافر والميم للمريض والشین للشيخ الهرم والحاء للحامل والعین للعطشان والراء للرخصة (ولا ولا)

والخامس على من بان له يوم ثلاثى شعبان أنه من رمضان والسادس على من سبقه ماء المبالغة من مضمة واستنشاق

فصل يبطل الصوم بردة وحيض ونفاس أو ولادة وجنون ولو لحظة وبغاء وسكر تعدى به ان عما جميع النهار

فصل الافطار في رمضان أربعة أنواع واجب كفى الحائض والنفساء وجاز كفى المسافر والمريض ولا

أصولنا وفروعنا وحواشينا وأشيائنا وأحبتنا والمسالمين الاحياء منهم والميتين

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك والحمد لله رب العالمين جديا وفى نعمه وكفى مزيد ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك اللهم

كأني المجنون ومحرم كمن
آخر قضاء رمضان مع
تمكينه حتى ضاق الوقت
عنده وأقسام الإفطار
أربعة أيضا ما يلزم فيه
القضاء والفدية وهو
انسان الأول الإفطار
لخوف على غيره والثاني
الإفطار مع تأخير قضاء
مع إمكانه حتى يأتي
رمضان آخر ثانيها ما يلزم
فيه القضاء دون الفدية
وهو يكثر كغفمي عليه
وثالثها ما يلزم فيه الفدية
دون القضاء وهو شيخ
كبير ورابعها الأول وهو
المجنون الذي لم يتعد
بجنونه

فصل في بيان ما لا يفطر
مما يصل إلى الجوف
سبعة أفراد ما يصل إلى
الجوف بنسيان
أو جهل أو إكراه
وبجريان ريق بما بين
أسنانه وقد عجز عن مجيء
لعذره وما وصل إلى
الجوف وكان غبار
طريق وما وصل إليه
وكان غريزة دقيقة أو
ذبابا طائرا أو نحوه والله
أعلم بالصواب نسأل
الله الكريم بحاجته
الوسيم أن يخرجني
من الدنيا مسلما

أي ليس بواجب ولا جائز ولا محرم ولا مكروه (كأني المجنون ومحرم كمن آخر قضاء رمضان مع تمكينه) بأن كان مقبلا
محبها (حتى ضاق الوقت عنه وأقسام الإفطار) باعتبار ما يلزم (أربعة أيضا ما يلزم فيه القضاء والفدية وهو انسان
الأول الإفطار لخوف على غيره) كالأفطار لا تقا ذحيوان محترم آدمي أو غيره مشرف على هلاكه بفرق أو غيره
وأفطار حامل ومرضع خوفا على الولد وحده وإن كان ولد غير المرضع ولو غير آدمي أو متبرعة فلا تعدد الفدية وإن
تعدد الحمل والرضيع فإن أفطر لخوف على نفسه أو مع غيره فلا فدية كالمرضى (والثاني الإفطار مع تأخير قضاء)
شيء من رمضان (مع إمكانه حتى يأتي رمضان آخر) خبر من أدرك رمضان فافطر لمرض ثم صح ولم يقضه حتى
أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضى ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينا رواه الدارقطني والبيهقي فخرج
بالمكان من استمر به السفر والمرض حتى أتى رمضان آخر وآخر للنسيان أو جهل بحكمة التأخير وإن كان
مخالطاً للعلاء خلفاء ذلك لا بالفدية فلا يعذر لجهله بها فظهر من علم حرمة التنصع وجهل البطلان به واعلم أن الفدية
تتكرر بتكرار السنين وتستقر في ذمة من لزمته قال في شرح المنهج فلما أخر القضاء المذكور أي قضاء رمضان
مع تمكينه حتى دخل رمضان آخر فاتخرج من تركته لسكر يوم مدان مد للوفات ومد للتأخير إن لم يصم عنه
والأوجب مد واحد للتأخير (وثانيها ما يلزم فيه القضاء) تدارك المكافات (دون الفدية) لأنه لم يرد نص بوجودها
على من دخل تحت هذا القسم (وهو يكثر كغفمي عليه) وناس لانيته ومتعد بفطره بغير جوع (وثالثها ما يلزم فيه
الفدية دون القضاء وهو شيخ كبير) لم يستطع الصوم في جميع الأزمان فإن قدر عليه في بعضها وجب عليه
التأخير إلى الزمن الذي يقدر عليه ومثله مريض لا يرجى برؤه (ورابعها الأول) أي لا يجب شيء من القضاء والفدية
(وهو المجنون الذي لم يتعد بجنونه) لعدم تكليفه ومثله الصبي والكافر الأصلي ثم اعلم أن القضاء في جميع ما ذكر
على التراخي إلا فيمن أتم بالفطر المرتد وتارك النية لئلا عمدا على المعتمد أفاده القليوبي وكذا إذا ضاق الوقت
قبل رمضان الثاني بأن لم يبق إلا ما يسع القضاء فيجب القضاء حينئذ فوراً

فصل في بيان ما لا يفطر مما يصل إلى الجوف (الذي لا يفطر مما يصل إلى الجوف) من الأعيان من منفذ
مفتوح (سبعة أفراد) الأول والثاني والثالث (ما يصل إلى الجوف بنسيان) للصوم (أو جهل أو إكراه) ومن
الإكراه الإيجار بالصب في حلقه قال صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فاكل وشرب فليتم صومه فانما أطعمه
الله وسقاه رواه الشيخان وصححه (و) الرابع (بجريان ريق بما بين أسنانه) وقد عجز عن مجيء لعذره بخلاف
ما إذا قدر على مجيء لتقصيره وذلك كطعام أو نخامة أو قهوة فإذا شرب قهوة قبيل الفجر روي أنهما بعده فإن
بلغ ريقه المتغير بها عدم قدرته على مجيء أفطر والأفلا والنخامة بالضم ما يخرجها الإنسان من حلقه من مخرج
الخاء المججمة وزاد المطرزي وهو ما يخرج من الخيشوم (و) الخامس (ما وصل إلى الجوف وكان غبار طريق)
سواء كان طاهراً أو نجساً ولو من مغلف فلا يفطر بذلك وأما غسله فإن تعمد فتحه وجب الإفلا (و) السادس
والسابع (ما وصل إليه وكان غريزة دقيقة أو ذباباً طائراً أو نحوه) كبعوض لمشقة الاحتراز عن ذلك فإن أضرت
الذباب جوفه أخرجهما وأفطر ووجب عليه القضاء بنسبه على ذلك ابن حجر ولو تعمد فتح الفم ولو لاجل الوصول ثم
حصل الوصول بعد ذلك بغير فعله لم يفطر على الصحيح ما لو صار بعد فتحه يتلقف به الغبار من الهواء فإنه يضر
قاله الشرفاوي والغريزة مصدر غر بل وهي إدارة الحب في الغر بال بكسر الغين أو الدقيق في المنخل ليخرج
خبثه ويبقى طيبه (والله) سبحانه تبارك وتعالى (أعلم) أي من كل ذي علم (بالصواب) أي بما يوافق الحق
في الواقع من القول والفعل (نسأل الله الكريم) أي المعطى من غير سؤال والذي عم عطاؤه الطائع والعاصي
لكونه المعطى لا لغرض ولا لعوض قاله أحد الصاوي (بحجاء) أي بمنزلة (نبيه الوسيم) أي الحسن خلقه
وكان لونه صلى الله عليه وسلم في الدنيا أبيض مشرقاً بجمرة وفي الآخرة أصفر فلا توجد محاسن في أحد سواء
كحجاسنه صلى الله عليه وسلم في الظاهر والباطن لا في الدنيا ولا في الآخرة (أن يخرجني من الدنيا مسلماً)

أى منقادا لاوامره سبب حياته ونعالي (واللهى وأحبائى ومن الى اتنى) أى انتسب (وأن يغفرلى ولهم
 مقدمات) أى ذنوبا كبرائر فالحق ما تقدمه الميم وسكون القاف وكسر الحاء المحملة معناه المهلكات والملاذيات
 وسميت الكبرائر بذلك لانها تملك صاحبها وتلقيه فى النار (ولما) أى صفائر (وصلى الله على سيدنا محمد بن عبد
 الله بن عبد المطلب بن هاشم) واسمه عمرو وسمى هاشما لانه أول من هشم الثريد أى كسره لاهل الحرم قال يزيد
 هو اللحم (ابن عبد مناف) وهذا غير عبد مناف الذى فى نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أمه (رسول الله الى
 كافة الخلق) أى من الجن والملائكة والانسان من لدن آدم الى قيام الساعة حتى الى نفسه الشريف صلى الله عليه
 وسلم (رسول الملاحم) جمع ملحمة وهى الحرب والقتال قاله السملارى (حبیب الله) فقد قال فى الحديث
 وأنا حبیب الله ولا خرو والمغنى ولا خرو أعظم من هذا أولا قول ذلك نغرا بل تحذرا بالنعمة (الفتاح) للانبيا ولولكل
 خيرا وألأبواب الخبر فانه السبب فى نزول الرجات للعباد أو الفاتح للشفاعة فانه المخصوص بالشفاعة العظمى يوم
 القيامة أولان روحه الشريف سبق الارواح فى الخلق وخلقت الارواح قبل الاجساد بالى عام قاله شيخنا
 يوسف السبلابى (الخاتم) للانبيا فلا نبى يتبدأ أى تظهر نبوته بعده فهو آخرهم فى الوجود باعتبار جسمه
 فى الخارج فلا تنسخ شريعته اشارة لعظمته حيث لا يحتاج بعده لغیره (وآله وصحبه أجمعين والحمد لله رب
 العالمين) ختم بذلك كتابه لقوله صلى الله عليه وسلم ما جاس قوم مجلسا لم يذكر الله تعالى فيه ولم يصلوا على نبيهم
 الا كان عليهم تررة فان شاء عذبهم وان شاء غفر لهم رواد الترمذى وابن ماجه والترمذى كوزن عدة النقص وفى رواية
 الا كان عليهم حسرة يوم القيامة وان دخلوا الجنة * وهذا آخر ما برزته العناية القادرة لا بحول منى ولا قدرة
 قال السيد عبد الله المرغنى واعلم يا أخى أى رأيت أن لا يكتب الانسان كتابا فى يومه الا قال فى غده لو كان غير
 هذا المكان أحسن * ولو ز يده هذا المكان يستحسن * ولو قدم هذا المكان أجل * ولو ترك هذا المكان أفضل
 وهذا من أعظم العبر ودليل استيلاء النقص على جملة البشر ولا يكون الا مقاضاه وأراده من أمره بين كاف
 ونون انتهى وكن يا أخى للعيوب سائرا والله أسأل ان يكون للذنون غافرا والمطلوب من الاخوان الصفح عن
 الزلل والعفو عن العلل والستر لذل الخلل فان النقص ذاتى والتقصير صفاتى والبخس سمانى والمرجو عنى
 اطع عليها فى هذا الكتاب أن ينظر اليها نظرا غمقارا * ويرضى على ما فيها أذبال الاستتار فالستر من طبيعته
 الكرام واطهار العيوب من عادة اللئام * فن على بالاستغفار وهو التماس * وأنا عيين الملام والملام لا يلام
 والله أسأل وبنبيه أنوسل * أن أحل محل القبول * انه خير ما مول وأكرم مسؤول * هذا وأختم بمبارى
 عن على رضى الله عنه أنه قال من أحب أن يكتب بالكميال الاوفى قليل آخر مجلسه وأحين يقوم سبعان ربك
 رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين قال مؤلفه قد ابتدى بتأليف هذا الكتاب
 فى يوم الاربعاء سادس عشر من شهر ذى القعدة سنة غرعو ووافق فراغه على فصل الزكاة يوم الخميس الاخير
 من شهر صفر ووافق فراغه بالتمام على فصل الصيام ليلة الاثنين سلع ذلك الشهر سنة غرعو وهو ألف
 ومائتان وسبعون وسبع من هجرة النبى الحشيم على صاحبها أفضل الصلاة والسلام بعون اللطيف الخليم
 وقت المجاورة بمكة المشرفة فى زقاق الطبرى جعله الله نافعا للبشر بحمد سيدنا محمد النبى

قد تم طبع كتاب شرح كاشفة السجى للعلامة أبى عبد المعطى محمد نووى على سفينة النجى فى أصول الدين والفقه
 على مذهب الامام الشافعى لشيخ الهمام سالم بن سمير الحضرى وقد تحلّت حواشيه بسفينة النجى المذكورة مع
 الكتاب المسمى بالرياض البديعة فى أصول الدين وبعض فروع الشريعة على مذهب الامام
 الشافعى أيضا وذلك بمطبعة دار الكتب العربية الكبرى

بمصر فى شهر محرم سنة ١٣٧٧ هجرى به على

صاحبها أفضل صلاة وأتم تحية آمين

واللهى وأحبائى ومن
 الى اتنى وأن يغفرلى
 ولهم مقدمات ولما
 وصلى الله على سيدنا
 محمد بن عبد الله بن عبد
 المطلب بن هاشم بن عبد
 مناف رسول الله الى
 كافة الخلق رسول
 الملاحم حبیب الله الفاتح
 الخاتم وآله وصحبه
 أجمعين والحمد لله رب
 العالمين

صل وسلم وبارك على
 سيدنا محمد عبدك
 ونبيك ورسولك النبى
 الامى وعلى آل سدا
 محمد وأصحابه وأزواجه
 وذريته وأهل بيته كما
 صليت وسامعت وبارك
 على سيدنا ابراهيم
 وعلى آل سيدنا ابراهيم
 فى العالمين انك حبيب
 مجيد

فهرست كاشفة السجاسم شهر سفينة النجاة

| | | |
|--|-----|---|
| خطبة الكتاب | ٦٢ | فصل في أوقات الصلاة المكتوبة |
| فصل في بيان دعائم الاسلام وأساسها وأجزائها | ٦٣ | فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت والفعل |
| فصل في بيان جميع ما وجب الايمان به والبراهين | ٦٤ | فصل في بيان السكتات في الصلاة |
| الدالة على حقيقة الايمان | ٦٦ | فصل فيما يتعلق بالطهارة |
| فصل في بيان مفتاح الجنة وهي كلمة التوحيد | ٦٧ | فصل في بيان مقتضى سجود السهو وما يتعلق به |
| فصل في بيان بلوغ المراهق والمعتصر | ٦٨ | فصل في بيان عدد الابعاض من الصلاة |
| فصل في بيان الاستنجاء بالحجر | ٧٠ | خاتمة والسرور هات في الصلاة احدى وعشرون |
| فصل في الوضوء ١٩ | ٧١ | فصل في مفسدات الصلاة |
| فصل في الماء الذي لا يدفع النجاسة والذي يدفعها | ٧٧ | فصل في بيان الصلاة التي تلزم فيها نهاية الجماعة |
| فصل في موجبات الغسل ٢٣ | ٧٩ | فصل في الشروط المعتمدة في القدوة |
| فصل في شروط الطهارة فصل في بيان الاحداث | ٨٤ | فصل في بيان الصور الممكنة في القدوة |
| فصل في بيان ما يحرم بالحدث الاصفر الخ | ٨٦ | فصل في شروط جواز جمع التقديم |
| فصل في بيان الحجز عن استعمال الماء | | فصل في شروط جواز جمع التأخير |
| فصل في شروط صحة التيمم | ٨٨ | فصل في شروط صحة فعل الجمعة |
| فصل في أركان التيمم تتمه في سائر | ٩٠ | فصل في أركان الخطبتين |
| فصل في بيان ما يبطل التيمم | ٩١ | فصل في شروط الخطبتين للجمعة |
| فصل في بيان الاستحالة والمطهر المحيل | ٩٣ | فصل فيما يتعلق بالميت |
| فصل في بيان الاعيان المجسمة | ٩٥ | فصل في بيان غسله ٩٦ |
| فصل في بيان ازالة النجاسة | ٩٧ | فصل في الصلاة عليه |
| فصل في بيان قدر الحيض وما يذكر معه | ٩٩ | فصل في الدفن وما يذكر معه |
| فصل في بيان ما لا ملامة من الشرع على تأخير الصلاة عن وقتها بسببه | ١٠٠ | فصل فيما يوجب نكس الميت |
| فصل في بيان شروط صحة الصلاة | ١٠١ | فصل فيما يجب الزكاة فيه |
| فصل في بيان أركان الصلاة | ١٠٦ | تنبيهات أوقات وجوب الزكاة أربعة |
| فصل فيما يعتبر في النية ٥٧ | ١٠٧ | خاتمة وشروط وجوب الزكاة أربعة |
| فصل في واجبات أم القرآن | ١٠٨ | فصل فيما يجب به الصيام |
| فصل في بيان عدة الشدات في الفاتحة ومحاها | ١٠٩ | فصل في شروط صحة الصوم |
| فصل في بيان مواضع رفع اليدين | | فصل في شروط وجوب الصوم |
| فصل في واجبات السجود | ١١٠ | فصل في أركان الصوم |
| فصل في عدد الشدات في التشهد وموضعها | ١١٢ | فصل في بيان ما يجب به الكفارة |
| فصل في شدات الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم | ١١٣ | فصل فيما يقسده الصوم |
| فصل في السلام وهو المسمى بالتحليل أيضا | ١١٤ | فصل في أقسام الافطار في رمضان وأحكامه |
| | | فصل في بيان ما لا يفطر مما يصل الى الجوف |

